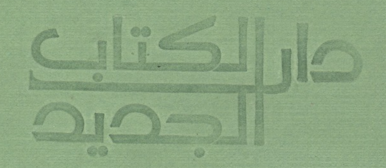
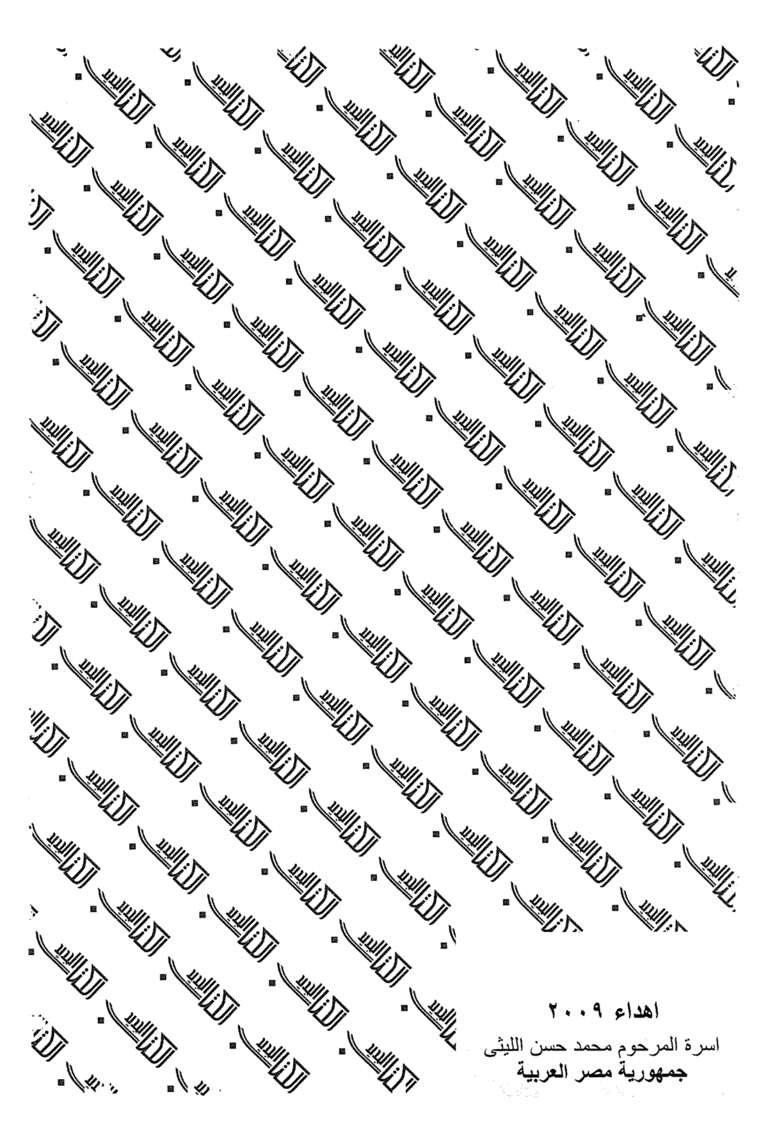
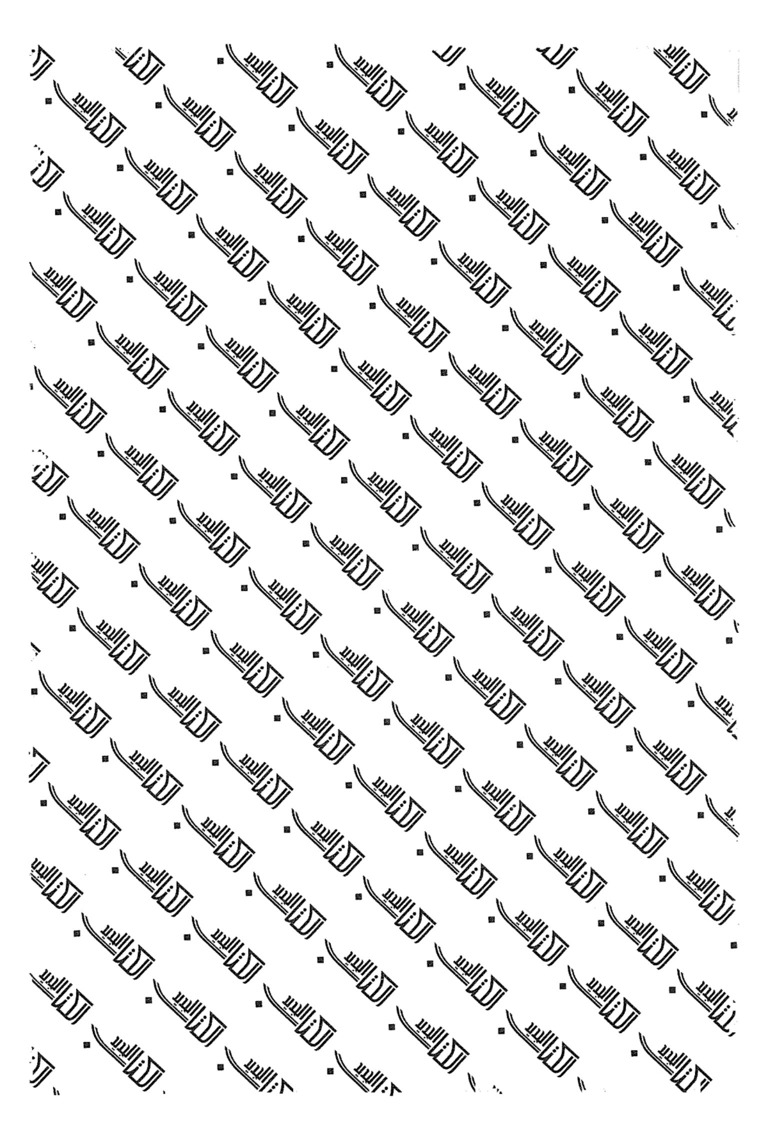

دار الكتاب الجديد



اهداء ٢٠٠٩
اسرة المرحوم محمد حسن الليثى
جمهورية مصر العربية






تعايش الثقافات

هارالد موللر

تعايش الثقافات

مشروع مضاد لهنتنغتون

ترجمة

د. إبراهيم أبو هشهش

دار الكتاب الجديد المتحدة

عنوان الكتاب الأصلي

Das Zusammenleben der Kulturen

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الألمانية عام 2001 في فرانكفورت – ألمانيا

حقوق الطبعة العربية محفوظة لدار الكتاب الجديد المتحدة
وذلك بالتعاقد مع دار فيشر – فرانكفورت – ألمانيا

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج ـ طابق 5.
خليوي: 933989 ـ 3 ـ 00961 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 – ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان.
بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb – الموقع على الشبكة www.oeabooks.com

هارالد موللر
تعايش الثقافات تعريب: د. إبراهيم أبو هشهش
342ص، 17 × 24 سم
ردمك: (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-256-8
رقم الإيداع المحلي: 2004/6162

ترجم هذا الكتاب إلى اللغات التالية:
الصينية – الكورية – التركية

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير/اي النار 2005 إفرنجي

توزيع **دار أويا** للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر،
هاتف: 3407010 . 21 . 00218 – 3407012 . 21 . 00218 – 3407013 . 21 . 00218 – فاكس: 3407011 . 21 . 00218
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@yahoo.com

مقدمة الطبعة العربية

بامتنان وفخر، أكتب هذه المقدمة الموجزة للطبعة العربية لكتابي عن تعايش الثقافات . يمثل العرب أمة غنية التراث في العالم. وقد حفظت اللغة العربية والعلماء العرب كنوزَ المعرفة التي حققها الإغريق والرومان في العصور القديمة عندما كانت أوربا تغطّ في «عصورها المظلمة». ومن دون هذا الجهد التاريخي الذي قام به العرب، ما كان لنا أن نكون على ما نحن عليه الآن.

إن العلاقات بين العالم العربي والغرب ذات حدّ فاصل حرج. وكذلك أمر العلاقات ضمن العالم العربي وضمن العالم الغربي. وإذا كان هناك صدام حتمي بين الحضارات، فإنه يحدث في هذه العلاقات الداخلية. وإذا كان بالإمكان تجنّب الصدام، فيمكن تجنبه بين العرب والغرب إلى حد كبير. لماذا؟

إن العالم الغربي هو الجبهة الأغنى والأعظم قوة بشكل لم يشهده التاريخ من قبل. غير أن القوة والغنى لا يستخدمان بحكمة. وما زالت المجتمعات الغربية الاستهلاكية تفسد البيئة الطبيعية فساداً كبيراً. وقد ازداد التفاوت الاجتماعي في البلدان الغربية بشكل مؤثر عبر العقود الأخيرة، وليس هناك بديل مقنع لدولة الرفاهية القديمة التي أرهقت بالضرائب

الميزانيات العامة، ويجب استبدالها بشيء آخر، ولكننا لا نعرف بأي شيء نستبدلها. أما الليبرالية الجديدة فهي أيديولوجية أخفقت حتى قبل إطلاقها بشكل كامل. لكن، في الوقت الذي يكون فيه الغرب مرتبكاً إلى حد ما في ما يجب أن يمضي إليه، يحاول بعض علماء الغرب إقناع الآخرين بالنموذج الغربي أو إجبارهم عليه . ومن الملاحظ أن الغطرسة ، في الولايات المتحدة، قد استحكمت في النخب السياسية والاقتصادية، وصار النقد الذاتي (المطلوب بإلحاح) نادراً جداً في المجتمع والحكومة. ويمثل المحافظون الجدد الذين يسيّرون إدارة بوش أيديولوجية متطرفة لا يوافق عليها أغلب العالم الغربي، ولكنهم ما زالوا الدولة الأعظم قوة في العالم. وقد كشفت الحرب على العراق الانقسامات العميقة في الغرب فيما يتعلق بالسياسة الدولية. وكانت الأغلبية الساحقة في كل بلد غربي، عدا الولايات المتحدة ، تعارض الحرب ، وهذه علامة جدّ مؤثرة على أن الثقافة الغربية عموماً مناهضة للحرب وليست عدوانية. إن الأغلبية الساحقة في الغرب ليست متحمسة إطلاقاً لفكرة تصدير الديمقراطية على رؤوس الحراب (أو صواريخ كروز، بالنسبة لهذه القضية). وهذا لا يبشّر بمستقبل غرب موحد، ولكنه يعطي بعض الأمل في أن الحواجز يمكن أن تزال بين الغرب وباقي العالم.

ومن جهة أخرى، فإن العالم العربي حالياً هو أحد أصقاع العالم المحكومة بسوء بالغ. ويتضح هذا بجلاء من خلال التقارير المتقنة لبرنامج التطوير التابع للأمم المتحدة والمكتوبة بأقلام علماء عرب عن "تطور العرب". فهناك فراغ اقتصادي وقمع سياسي، وحكم استبدادي وخطوط حمر أكثر من أي مكان آخر، والطريقة التي أضاع بها ياسر عرفات الفرص [في حلّ قضية] فلسطين مثال على هذه المسألة. ونظراً للتأويل الوحيد الجانب لهذا الدين العظيم، الذي هو الإسلام، فإن الإمكانية الإبداعية

للمرأة في تعزيز تطورها بقيت إمكانية غير متاحة فعلياً. و تتصارع قوى الحداثة والرجعية من أجل القوة والنفوذ. وستقرر نتيجة هذا الصراع، أكثر من أي آخر، مستقبل العرب. ولكنْ لسوء الحظ هناك نزوع، في الرأي العام العربي وبضمنه المثقفون العرب، إلى إلقاء اللوم على الآخرين تسويغاً للأمراض في المجتمع العربي، وذلك لتجنب النظرة النقدية المطلوبة بإلحاح إلى ما يعلنه العرب أنفسهم. وبالنسبة للعالم الغربي، لن يحقق العالم العربي هدفاً معيناً من دون تفحص ذاتي دقيق وعميق.

خلقت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وهم صدام الحضارات بين الطرفين (العالم الغربي والعالم العربي). وقد كان هذا الانطباع خاطئاً. فأسامة بن لادن لا يمثل العالم العربي. وعندما يُعجَب الكثير من العرب بما يبدو أنه شجاعة في تحدي القوة العظمى، فإنهم غير متحمسين لقراءته للقرآن ونظرته للدولة والمجتمع الإسلاميْن. فنظام طالبان المتخلف الذي أطراه بن لادن ليس له جاذبية بين الشباب العرب الذين يرغبون في مستقبل أفضل. وبطريقة مماثلة، وكما قلتُ سابقاً، لا يمثل جورج بوش الاتجاه الغربي السائد، إنهما مجموعتان محددتان جداً من العوامل هما اللتان تتصادمان، وليس هو صدام الحضارات التي ننتمي إليها. وهكذا لا أرى سبباً لإنكار الأطروحة الأساسية لكتابي؛ أي أن تعايش الحضارات ممكن جداً بل وحتى مرغوب فيه. فكلنا نبحث عن طرق ووسائل لاكتشاف الطريقة الصحيحة للعيش على هذا الكوكب المزدحم. وجميعنا يريد السلام وذلك لتعزيز الفرص من أجل الاستمتاع بحيواتنا، ومن أجل العيش بحرية ، والعبادة ، والاهتمام بوجودنا المحبب. ونحن جميعاً نتقاسم المصلحة في ازدهار اقتصاد عالمي بحسب قوانين قابلة للتطبيق تحكم علاقاتنا: وهذا هو الأساس الصلب للتعاون وهو ليس سبباً للمواجهة.

لا يتضح ذلك في مكان معين أكثر من الشرق الأوسط. وسيكون السلام العادل بالتأكيد شرطاً لتحريك علاقة الغرب ـ العرب من التوتر إلى الودّ. ولن يلبّي السلام العادل مطامح المتطرفين. ويجب على العرب أن يقبلوا بوجود دولة إسرائيل وبالعلاقات السلمية حقاً والمتعاونة معها، وأن يقبلوا بالواقع الحتمي الذي يقضي بأن العديد من اللاجئين لن يعودوا إلى فلسطين. وعلى الإسرائيليين أن يقبلوا بوجود دولة فلسطينية مبنية على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 242. وقد كنتُ مقتنعاً بهذا عندما كتبتُ هذا الكتاب وأثبتّه على نحو واضح. وبعد بضع سنوات دامية، ما زال ما كتبته صحيحاً. ولئن تكن هناك حاجة لكلا الجانبين فهي هذا الحل. وحالما يحلّ السلام، وكل شيء ممكن في المستقبل، سيتحقق تطور إيجابي في العلاقت الغربية العربية.

هارالد موللر

فرانكفورت 5/ 9/ 2004

مقدمة

في 16 ديسمبر (كانون الأول) 1996 سعدت بـ «مساجلة» صمويل هنتنغتون ومناقشته حول كتابه [صدام الحضارات]*. بدعوة من «بيت أمريكا» في فرانكفورت.

وبعد انتهاء المناقشة، عرض علي السيد دومتسالسكي Domzalski، من دار فيشر لنشر كتب الجيب، أن أخرج أفكاري ـ التي لم تكن في ذلك الوقت منسّقة بعد ـ في شكل كتاب، فلم أستطع مقاومة هذا الإغراء، وهاهي النتيجة بين أيديكم.

عرضت في الفصلين الأول والثاني من القسم الأول قواعد نقدي الأساسية لهنتنغتون، وبسطت في القسم الثاني مخططي، فشرحت في الفصل الأول منه مفهوم «الثقافة» و«الحضارة»، وتتبعت القوى التي تدفع إلى تطور الثقافات في وقتنا الراهن، وأقمت في الفصل الثاني جسراً بين الثقافة والسياسة، وحلّلت أشكال تحول العوامل الثقافية إلى سياسية. أما الفصل الثالث فيفحص أسباب النزاعات العنيفة ومجرياتها في ضوء السؤال التالي: هل وجدت تكهّنات هنتنغتون تحققاً لها في الحروب الحالية؟

---

* ما بين معقفتين من الآن فصاعداً من المترجم.

والقسم الثالث يتأمل في الأقاليم الكبرى في السياسة الدولية: الغرب، آسيا، العالم الإسلامي، روسيا ومجالها، وكذلك أقاليم «الأطراف» إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكل من الأقسام الثلاثة يتتبع العلاقات الاقتصادية، والعلاقات بين الدول والمجتمعات، ويحاول تشخيص التطورات السياسية والتنبّؤ بها ما دام ذلك بعيداً عن العنجهية.

أما القسم الأخير، فيطرح تصوراً (سيناريو) لمسار العلاقات اللاحق بين الأقاليم، ويضيء التأثيرات المحتملة لـ «عوامل الاضطراب» مثل، الإرهاب، والأضرار البيئية، والهجرات الجماعية الكبيرة. ويخرج الفصل الختامي من هذا التحليل بنتائج من أجل ممارسة سياسية محبّذة.

ويتجه هذا الكتاب للتصدي إلى محاولة ضغط العلاقات المعقدة في السياسة الدولية في نموذج «نحن ضد هم» المبسّط. وهذا يتطلب من القارئين والقارئات الاشتباك المرهق مع الأحداث المتداخلة في القارات الخمس، التي لا يمكن للعين الإحاطة بها إلا قليلاً. ويهدف أيضاً إلى توضيح أن قوى الدفع العنيفة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، التي تحدد عصرنا، لا تستدعي فقط مخاطر لا جدال فيها، ولكنها أيضاً تتيح الفرص لتجسير التناقضات الخطيرة بين البشر والشعوب. إن «صراع الثقافات» ليس من صنع قوى الطبيعة، بل من صنع البشر، ولذلك أيضاً يمكن لهم أن يتخطوه.

إنّ كتاباً يحاول أن يحيط بالعالم بأسره يكلف المعرفة الفردية أكثر مما في وسعها، ولذلك فإنني أود هنا أن أزجي شكري وتقديري العالي لكل الإنجازات الرائعة للمتخصصين الإقليميين، التي استطعت أن أعود إليها لأكون في المسار الصحيح.

وليس آخراً، فإنني مدين بالشكر لزملاء كثيرين في مؤسسة هيسّن لأبحاث السلام والنزاعات Hessische Stiftung fuer Friedens-und

Konfliktforschung لما قدموا من تحفيز وعون: ينس بيرغرهوف، وكينكا غيرك، وآخيم شبانغر قرؤوا أجزاء من هذا العمل وكان نقدهم عونا لي. ومن مشاريع أطروحات الدكتوراه لروكسانا ديداشدي، وسابينه فيشر، وكيرستن فستفال كان لي محفزات هامة عليّ أن أشكرها. ينس بيرغرهوف وأونا بيكر، وشتيفاني زونيوس قدموا لي دعماً في الاستقصاء، ووقف ماكس مورمان إلى جانبي في أثناء «كوارث» الكمبيوتر التي لا يمكن تجنبها.

أما أولركه موللر فقد كانت، على الرغم من أعباء عملها الكثيرة، شريكاً مستعداً دائماً للمحادثة حينما كان عليّ أن أختبر أفكاري. وقد احتملت انشغالي الذهني المتزايد، واحتملت أخيراً بأناة، وصبر دؤوب، الفوضى الزاحفة التي أحدقت بالبيت، فإليها، مثلما دائماً، شكري الجزيل.

هارالد موللر
تموز / 1998

مقدمة المترجم

كان كتاب هارالد موللر «تعايش الثقافات - مشروع مضاد لهنتنغتون» من أكثر الكتب مبيعاً في ألمانيا إثر أحداث الحادي عشر من أيلول في نيويورك، وخاصة في أوساط الطلبة الجامعيين والمثقفين. أما الكتاب الذي فاقه في عدد النسخ المبيعة فقد كان، بطبيعة الحال، كتاب هنتنغتون نفسه «صدام الحضارات» الذي كان في متناول القارئ الألماني مترجماً بعنوان «صراع الثقافات» مقترناً بالعنوان الأصلي باللغة الإنجليزية.

إنّ الأحداث الكبرى من شأنها عادة أن تجعل الجمهور العريض أسيراً لوسائل الإعلام وقادة الرأي العام. وفي ألمانيا ازدهر من جديد «نجوم» إعلاميون يوصفون عادة بأنهم «خبراء إقليميون» أو «خبراء الشرق الأوسط» أو «عارفون بالإسلام»... إلخ، نذكر منهم على سبيل المثال هنا، بيتر شول لاتور الذي سبق هنتنغتون بسنوات طويلة في تصوره التقليدي عن الصراع الجوهري بين الثقافة المسيحية الغربية والإسلام، إنه يؤمن بأوروبا بحماس ديغولي شديد ولكنه يغمس هذا الحماس بوعي مسيحي قوي أيضاً. وعلى الرغم من شهرته البالغة، وحضوره الكثيف على شاشات التلفزة في أوقات الأزمات، وكتبه الكثيرة التي تتصدر كتب الموضوعات الأكثر مبيعاً في ألمانيا، إلاّ أنه لا يتمتع بشهرة تذكر خارج

ألمانيا، ولا تتصف كتبه بالسّمت العلمي الذي توهم به طروحات هنتنغتون، على الرغم مما شابها من مثالب منهجية واضحة، وتبسيط مخلّ، وتناقضات كثيرة، جعلتها لا تصمد أمام النظر التجريبي المعمّق، فهنتنغتون ملأ كتابه الضخم بمعلومات وشواهد وأمثلة توحي بأنه يغرف من معرفة أكيدة تجعل القارئ العادي أسيراً لطروحاتها بدون تدبّر أو تمحيص.

ولعلّ بسام الطيبي، أستاذ السياسة والتاريخ الإسلامي المعاصر في جامعة غوتنغن، أن يكون من أكثر المروجّين من الوسط الأكاديمي لنظرية صراع الحضارات في ألمانيا، وإنْ برؤية إمبيريقية مركبّة، حسب وصف هارالد موللر نفسه، وهو بالإضافة إلى ذلك، يتمتع بحضور إعلامي قوي وخاصة في أوقات الأحداث والأزمات الكبيرة كحرب الخليج الثانية (1991) وأحداث نيويورك (2001) وتكفي الإشارة هنا إلى عنوان كتابه «حرب الحضارات: السياسة والدين بين العقل والأصولية» الصادر في هامبورغ (1995)، للدلالة على أن الطيبي يرفع شعار صراع الحضارات إلى الواجهة الأمامية، وهو لا يرى أن الضغينة بين العرب والمسلمين من جهة، والعالم الغربي من جهة مقابلة، تعود إلى الحقبة الاستعمارية، وإنشاء دولة إسرائيل ودعمها بلا حدود، بل إلى أسباب تاريخية أكثر عمقاً، فأوروبا هي التي وقفت في وجه التوسع «الإمبريالي» الإسلامي ووضعت حدّاً له في العصور الوسيطة، وعليه، فلا مبرر الآن لشعور بعض المثقفين في الغرب بالذنب تجاه العرب والمسلمين. مثلما صرّح لمجلة «فكر و فن» الألمانية عقب أحداث نيويورك (2001).

إن كتاب هنتنغتون في الأصل، كما هو معروف، مقالة نشرها في مجلة «الشؤون الخارجية» الأمريكية، فأثارت صدى هائلاً لم تشهده المجلة منذ تأسيسها، وقد أعاد هنتنغتون تقديم نظريته هذه للجمهور في سفر ضخم بالعنوان نفسه بعد أن حذف علامة الاستفهام، وهذا إشارة

سيميولوجية تعني أنّ الطرح قد انتقل من مستوى الفرضية التي تحتمل وجهات نظر مختلفة، إلى مستوى النظرية الراسخة القائمة على عدد كبير من الوقائع والبدهيات المسلّم بها. ومنذ صدور المقالة ثم الكتاب لم يتوقف تردد الدوّى الهائل الذي أحدثه شعار صراع الحضارات مثيراً بشكل مستمر تقريباً ردوداً مؤيدة وناقدة وخاصة في أوروبا والعالم الإسلامي.

لقد كان هارالد موللر في كتابه هذا من بين أهم الذين قدموا في ألمانيا، وربّما في العالم بأسره، إسهاماً يتصدى لما في نظرية هنتنغتون من ارتباك في المنهج، وتسطيح في المعالجة، ومغالطة في الطرح، ولوياً لعنق الحقائق والوقائع، أو تجاهلاً لها، لكي تتماشى مع فرضياته واستنتاجاته. وقد فعل ذلك برؤية إمبيريقية مركبّة كشفت عمّا في نظرية هنتنغتون من عيوب أساسية ؛ ففي الفصل الأول المعنون بـ «عالم هنتنغتون - نقد»، فنّد موللر الخطوط الأساسية في نظرية هنتنغتون عن الأحلاف الحضارية الكبرى التي تقف في حالة صدام ومواجهة، من خلال ثلاثة أمثلة منتقاه عن «الحدود الدامية للإسلام» و«الحلف الإسلامي - الكونفوشيوسي» و«الأزمة البوسنية»، وأظهر أن هنتنغتون قد وقع في مغالطات جوهرية، بل وأساء استخدام قواعد الإحصاء الأساسية، وتجاهل من الوقائع ما يتعارض مع طرحه أو ما قد يناقض استنتاجاته.

إن مقولة موللر الأساسية في هذا الكتاب تتمحور حول فكرته القائلة: «إن عالما بهذا التعقيد والتركيب يحتاج من أجل فهمه إلى رؤية عالمية مركبة» ولذلك فهو يقف بصرامة لا تخلو من السخرية ضدّ التبسيط الشديد الذي ميّز نظرية هنتنغتون، والذي يقع فيه كثير من المفكرين والساسة الأمريكيين استجابة لحاجة جمهور عريض غير مهتم بالعالم الخارجي البعيد، ولا يعنيه أن يتتبع تفاصيل كثيرة مرهقة، أو يعرف خلفيات معقدة، بل يريد توجيهات سريعة واضحة من مثل: إننا نقف مع الخير ضد الشر، أو مع الحرية ضد القمع .. إلخ انطلاقاً من مبدأ «نحن ضد هم» السهل.

بيد أنّ موللر لا يغرق القارئ في تفنيد كتاب هنتنغتون بما فيه من وقائع وشواهد وتفصيلات لا حصر لها، بل يمضي مباشرة إلى تقديم مشروعه المضاد لرؤية هنتنغتون القاتمة، ويقدم مشروعاً عالمياً فيه كثير من التفاؤل المؤسس على معرفة رصينة، مدعمّة بالحجج والأسانيد، وقائمة على منهج علمي محكم؛ متوصّلاً إلى أن العالم ليس في سبيله لتكوين أحلاف حضارية تقف في حالة صدام ومواجهة بعضها ضد بعض، وإنّما هو في سبيله لمزيد من التعاون والتشابك والارتباط، لأن هناك ثلاث ديناميات جوهرّية تحول دون تشكيل مثل هذه الأحلاف المتصادمة، وهي:

- دينامية عالم الدول.
- دينامية عالم الاقتصاد.
- دينامية عالم المجتمع.

ولا أريد لهذه المقدمة أن تكون بديلاً عن قراءة هذا الكتاب، فهو كتاب يجب قراءته كاملاً بكل فصوله وأبوابه من أجل الوقوف على رؤيته الكلّية واستيعابها، ولكن يجدر القول إن موللر يعاين العلاقات الدولية في جميع أرجاء العالم في ضوء هذه الديناميات الثلاث، مركّزاً بشكل أساسي على المراكز الثقافية الكبرى التي رأى فيها هنتنغتون خطراً يتهدد الحضارة الغربية، وهي: العالم الإسلامي أو الخطر الأخضر، والعالم الكونفوشيوسي أو الخطر الأصفر، والعالم الأرثذوكسي الذي تقف روسيا في مركزه. ولكنه، في الوقت نفسه، لا يتجاهل المناطق الهامشية في السياسة الدولية، مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ليتوصل في نهاية الأمر إلى أن هذه المناطق جميعها في سبيلها للاقتراب من النموذج الغربي في التطور، وأنّ العالم يسعى الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من التشابك والارتباط في مؤسساته وهيئاته ومنظماته، بل وفي قيمه الاجتماعية، ومعاييره السياسية.

إنّ موللر ينطلق، بلا شك، من مركزية غربية، أوروبية على وجه التحديد، فهو لا يخفي تشككه من مسار السياسة الأمريكية. بيد أنه لا يرى في الثقافة الغربية المعاصرة تفوقاً جوهرياً نابعاً من طبيعتها الخاصة، بل يرى أنها، شأنها في ذلك شأن بقية الثقافات العالمية، في حالة تشكل وسيرورة دائمين، وأنّ المجتمع يعيد انتاجها باستمرار من خلال ممارسته اليومية لها، وأن مكتسباتها الأساسية كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والفردية، والرفاهية .. إلخ لا تعود إلى أصول مسيحية، بل إلى قيم العقلانية والتنوير، وليست هذه المكتسبات أمراً مسلماً به، فهي يمكن أن تترسخ وتزدهر، أو أن تتراجع وتصاب بالعطب، وأن تحت قشرة العقلانية الرقيقة في المجتمعات الغربية تتربص طبقة كثيفة من الخرافة، وهو يرى أن الغرب ينبغي أن يتخلّى عن غروره في محاولة فرض وصايته على بقية العالم، بل عليه أن يصغي للآخرين، ويتعلّم منهم، لأن التعاون والتبادل لا يسيران في طريق ذي اتجاه واحد، هذا مع العلم أنه يؤكّد - كما أشار في مقدمته للطبعة العربية - أن العالم الغربي قد وصل اليوم في مؤسساته الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والبيروقراطية، إلى أعلى درجة وصلتها البشرية حتى الآن.

وقد لا يكون هذا الكتاب محكماً في جميع فصوله، فقد اعتور بعض هذه الفصول نقص واضح في المعرفة الإقليمية الدقيقة، وهذا الإحكام أمر يصعب تحققه في كتاب يحاول أن يحيط العالم بأسره، إلاّ أنه يبقى - بلا شك - من أكثر الكتب جدية في تناوله لهذا الموضوع الخطير الذي لم يهدأ السجال حوله منذ مقالة هنتنغتون الشهيرة التي جاءت، للأسف، أحداث كبرى لتمنحها دفعاً جديداً وتؤكد نظرية صراع الحضارات في نظر مؤيديها، وتجعل من كانوا متشككين في صحتها أقل يقيناً، بل إنها، أي هذه الأحداث، قد جعلت «الأصوليين» في كل معسكر يزدادون إيغالاً في مواقفهم ؛ فهذا يقف في فسطاط الإيمان مقابل فسطاط

الكفر، وذاك يقود معسكر الخير ضد محور الشر، حتى لكأن العالم تراجع فجأة ودفعة واحدة إلى القرن الحادي عشر الميلادي. بيد أن ذلك سيبدو أمراً ظاهرياً فقط لا يصمد أمام النظر المتعمّق الذي امتازت به تحليلات هذا الكتاب ورؤيته العالمية المركّبة، على الرغم مما اعتوره أحياناً، وخاصة في أثناء تناوله للمنطقة الإسلامية، من قصور في المعرفة التاريخية، وضعف في معرفة الإسلام، فالكاتب، على أية حال، ليس متخصصاً في هذا المجال، بل هو عالم سياسة انصبت جهوده على الدعوة إلى السلم العالمي ونزع التسلح، وهو في نهاية الأمر يكاد يمثل السياسة الغربية الرسمية تقريباً، ونحن لا نتوقع منه أن يطابقنا في وجهات نظرنا، وخاصة حول الصراع العربي الصهيوني، فهو، شأنه في ذلك شأن كثير من الأكاديميين الغربيين يقع أسيراً للروايات والمصطلحات الصهيونية، ويستخدمها بدون تدبّر، على الرغم من بعض النقد الذي يوجهه للسياسة الإسرائيلية الحالية، والى صمت أوروبا عن التجاوزات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. كما أن القسم الأخير المعنون بـ «ما العمل» قد يكون بحاجة إلى مزيد من التعميق حتى يكون أكثر إقناعاً، على الرغم مما اشتمل عليه من نوايا حسنة.

ولعل ما أعطى كتاب موللر هذا قيمة نوعية، أن المؤلف كان ينتقل بسلاسة في حقول معرفية إنسانية مختلفة، ولكنها متجاورة ومتداخلة، كالسياسة، والفلسفة، والتاريخ، وعلم الاجتماع، والنقد الثقافي، والمعرفة الإقليمية الخبيرة، فهو من هذه الناحية كتاب عابر للتخصصات بامتياز، وإن غلب عليه الطابع السياسي. وربّما هذا بالذات ما جعل ترجمته أمراً على درجة من المشقة، فالإلمام بمصطلحات وأسماء ووقائع وإحالات من هذه الحقول جميعاً أمر يتحدّى المعرفة الفردية، بلاشك. أضف إلى ذلك أن الكاتب قد استخدم عشرات كثيرة من المختصرات مباشرة من غير إثبات لأصولها الكاملة وكأنه يكتب لجمهور من المتخصصين فقط، مما

اقتضى البحث عنها في الموسوعات والمعجمات المتخصصة، وفي شبكة الإنترنت، وجرى توضيحها مباشرة في المتن إلى جانب مختصراتها التي وضعت بين قوسين حتى لا ينكسر سياق القراءة لو جرى توضحيها في الهوامش. كما أن الكاتب كان يكثر من الإشارات إلى أسماء ووقائع ومفهومات بدون أن يتوقف ليشرحها، على اعتبار أنها مفهومة أو معروفة في ذاتها، ولذلك فقد رأيت أن أعرّف بهذه الأمور في الهوامش كلما كان في ذلك ضرورة.

وأخيراً، فإن فكرة نقل هذا الكتاب إلى العربية قد جاءت باقتراح وتحفيز من الأستاذ سالم أحمد الزريقاني، مدير دار الكتب الجديدة، الذي قرأ إشارة إلى هذا الكتاب في مقالة لي نشرتها مجلة (التسامح) العمانية في عددها الثاني حول «الخطاب الجديد عن الإسلام في ألمانيا»، فهاتفني مقترحاً ترجمة الكتاب، وهذا ما كان، فله الشكر الجزيل على تحفيزه ودعمه، منوّهاً في الوقت نفسه، بأنّ همّ من يترجم كتاباً، هو أن ينجو من اللوم أكثر من أن يتلقى المدح والتقريظ، شأنه في ذلك شأن من يتصدى لتأليف المعجمات والقواميس، مثلما يقال في العادة. آملاً في نهاية الأمر أن يكون في هذه الترجمة إسهام مفيد في السجال الدائر حول موضوعة صراع الحضارات أو حوارها، خاصة أن الصدفة شاءت أن تكون كتابتي لمقدمة هذه الترجمة في الذكرى الثالثة لأحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) في نيويورك، التي رجّت العالم رجّاً، وما يزال دويّها وغبارها يملآن العالم حتى يومنا هذا.

إبراهيم أبو هشهش

عمّان - أيلول 2004

القسم الأول

نقـــد

1

عالم هنتنغتون

البشر خائفون؛ فالحياة بضاعة هشة عرضة للعطب ومحفوفة بالمخاطر، وهذا ينطبق بشكل أكبر على الرفاه، والأمان الاجتماعي، والاستقرار الثقافي والهوية. إن الناس في حاجة إلى هوية، فهم يريدون أن يعرفوا من هم ولأية جهة ينتمون. والهوية تعني رسم الحدود: شخص ما موجود وشخص ما آخر لا وجود له. وفي أزمان الانطلاق والأزمات والشدة يلتقي هذان الإحساسان الرئيسان معاً: يتنامى الخوف وتغدو الحدود أكثر أهمية، ويصبح البحث عن عدو أو كبش فداء حاجة أساسية، وهذه الحاجة تتجه بعناد نحو «الآخر». إنّ الأعداء يشكلون تهديداً مروّعاً بيد أنّ هناك أيضاً حنيناً لا يقل ترويعاً إليهم، وخصوصاً في الأوقات السيئة.

من هذه الثغرة يندفع «صراع الثقافات»، فمع أن العالم الغربي أصبح أكثر أمنا بعد فقدان العدو العملاق: الشيوعية / الاتحاد السوفيتي، إذ لا حرب تتهدد هذا العالم، ولا صدامات نووية تقف مباشرة عند أبواب البيوت، إلاّ أن الحياة والعالم الاعتيادي لم يغدوا أكثر أمناً، فقد تصدّعت أمور كثيرة، ولم يحدث ذلك من خلال انتهاء أزمة الشرق ـ الغرب نفسها، ولكن من خلال العملية ذاتها التي أدت إلى هذه النهاية ؛ التشابك

العالمي المتنامي للاقتصاد، والتسارع التجاري المالي، والتدفق الاتصالي المرتبط به، ومن ضمن ذلك أيضاً حركات الهجرة الكبيرة. لم تعد الحياة اليومية مثلما كانت عليه سابقاً، وبات المستقبل غامضاً، وفي ذلك لا يمكن أن يقع الذنب على الاتحاد السوفييتي.

هنتنغتون يقدم التوجيه: إن التاريخ العالمي يدفع الآن ـ بعد القوميات والأيديولوجيات ـ الثقافات بعضها ضد بعض. إنه يتحدث عن «حضارات» وهو ما يفضل التعبير الأنجلوسكسوني تسميته بـ «الثقافات». وهذه [الثقافات] سوف تؤلف المجموعات المتعادية مستقبلاً. بل إن ذلك يجري أساساً في الوقت الراهن. وفي الأفق يتهدد التحالف الإسلامي ـ الكونفوشيوسي كل شيء غربي. وبدقة ألمعية يتوحد هاهنا «الخطر الأصفر» مع «الأتراك على أبواب فيينا»، وهذان معا يشكلان صدمة نفسية عميقة التجذر في الذاكرة الجمعية للشعوب الغربية.

إن «صراع الثقافات» يتبع إذن مشروعاً طموحاً جداً، فهو يحاول أن يشرح لنا الطبيعة الداخلية جداً للعالم اليوم وغداً ؛ ما الذي يدفع الغالبية العظمى من البشر للتصرف، بل وفي الواقع ـ للتفكير، وهذا ـ حسب هنتنغتون ـ يشكل تطور وحدود التراكم الأكبر للبشرية الموجود على الأرض، أي الثقافات التي تشكلت من خلال التقارب التاريخي، والقيم المشتركة، والأساليب الحياتية، وتصور العالم، وطرائق التفكير الاجتماعية والسياسية. ومن المثير أنه [هنتنغتون] يجمّع ثقافاته العالمية حول الأديان، وبالنظر إلى اتجاهات العلمانية في الكثير من بقاع العالم، فإن ذلك يبدو مفاجئاً، ولكن هنتنغتون يدفع بهذا الإلغاء للألوهة في المجتمعات الحديثة جانباً، ويتمسك بالأصولية الدينية بصفتها الاتجاه الأهم والأكثر حسماً، وهذا قرار إشكالي، وفي ضوء ذلك يميّز:

- الثقافة الغربية المسيحية في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأقيانوسيا.

- الأرثذوكسية المسيحية في العالم السلافي ـ اليوناني.
- الإسلام الذي يمتد على شكل قوس من وسط أفريقيا عبر الشرق الأوسط حتى وسط آسيا وأندونيسيا.
- الثقافة الأفريقية مهما كانت.
- الثقافة الهندوسية للهند.
- الثقافة اليابانية.
- الثقافة الكونفوشيوسية للصين ومحيطها الجنوب آسيوي.

ولم يحسم هنتنغتون رأيه فيما إذا كانت أمريكا اللاتينية مستقلة ثقافياً أم أنها تابعة للثقافة المسيحية ـ الغربية.

لقد استطاعت الثقافة الغربية من خلال التقدم التقني، والتطور الاقتصادي، ومن خلال هيمنة دولها ووسائلها العسكرية أن تنتزع لنفسها المركز الأفضل في العالم، ولكن هذه المرحلة تتجه نحو نهايتها، فالآخرون يلحقون ويسبقون: ستتفوق أسيا على الغرب، وسوف تصبح الصين القوة الاقتصادية العالمية العظمى في القرن الحادي والعشرين. بينما تثير الإمبريالية الغربية حفيظة بقية العالم، وهذا ما بدأ يعبّر عن نفسه الآن في شكل أصوليين ونقد شديد لنظام القيم الغربي. إن الهجوم المضاد على الثقافة الغربية يتعاظم أكثر كلما ازداد ميزان القوى رجحاناً لصالح الآخرين.

إن النبض المعادي للغرب يزداد تعاظماً في قوته بشكل ملحوظ من خلال التطورات الديموغرافية، ففي كل مكان يتزايد النمو البشري بشكل أقوى مما عندنا. فقد بلغت معدلات النمو السكاني في أفريقيا والعالم الإسلامي 3 ٪ وأكثر، وهناك، فإن الأغلبية تحت سن الخامسة والعشرين، ولا يقدم العجز في موازين التطور لهؤلاء الشباب المقتلعي الجذور أي منظور ؛ إنهم محبطون وفي صدد البحث عن جهة يفرغون عليها

إحباطهم، والدعاية المعادية للهوية الثقافية الغربية تقدم لهم العون في إيجاد مكان لهم في الحياة. إن أفراد هذا الجيل اليافع أكثر استعداداً للحرب والعنف منهم لأن يكونوا أرباب وربات بيوت معتدلين. وهم لذلك يقدمون حقلاً مثالياً لتجنيد الأصوليين الثقافيين، ومن هناك يتم تعبئة طاقة عالية معادية للسياسة الغربية، وفي كل مرة تتجمع الثقافات حول دولة مركزية: الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل مفاجئ حول أوروبا التي لم تتشكل بعد كدولة في الغرب. والصين في الثقافة الكونفوشيوسية التي سوف تنضم إليها اليابان سواء أرادت أم لم ترد. وفي الهند تتطابق دائرتا الثقافة والدولة دون هذا وذاك معاً. افريقيا والإسلام يظلان بدون قوة مركزية. وفي هذه الحالة «ينصح» هنتنغتون المسلمين باجتهاد بأن ينتخبوا تركيا دولة قيادية. ولهذا يجب رفض الطموح الأوروبي لأنقرة بصورة نهائية، وينبغي أن تحظى [تركيا] بنعمة إعتاقها من حلف الناتو.

يرى هنتنغتون أن الثقافات متجسّدة في القوى المسيطرة ذات الصّلة ومقودة منها سوف تتصادم، ومنذ الآن تبدو مجالات الاحتكاك، فالدول المتعددة الثقافات مثل البوسنة والسودان وماليزيا وأندونيسيا تظهر فيها تصدعات داخلية تصل حدّ الحرب الداخلية العنيفة، بينما يظهر الإسلام «حدوداً دامية»، ويبدو التقسيم كأنه الجواب الوحيد الذي يؤسس للحل السلمي. كفى للتعددية، يجب إقامة دول ذات نقاء ثقافي. كفى للتبشير عبر الحدود سواء كان ذلك يتعلق بالدين الخاص أو بالمكاسب الثقافية أيضاً مثل حقوق الإنسان، والفصل بين الدولة والمعتقد الديني، أو تحرير المرأة. إنّ سياسة متبادلة لوضع الحدود تتجنب مواجهة تداخل الثقافات ومجالات الاحتكاك يمكنها فقط أن تصد مواجهة كونية وخيمة العواقب. وإلاّ فإن هنتنغتون يرى كابوس التحالف الكونفوشيوسي ـ الإسلامي ضد الغرب قادماً: حرب ثقافية بسبب التناقضات العنيفة، والنزاعات الإقليمية

المتنوعة، والانتشار المتزايد باستمرار لأسلحة الدمار الشامل الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى صدام نووي: إنه سيناريو رعب لا يدع مجالاً للأماني، ولا يترك سوى فسحة ضئيلة للأمل.

بعد هذا التشخيص القاتم يفاجئنا الفصل الأخير من كتاب هنتنغتون وبلا مقدمات بمرافعة عن تعاون ثقافي عالمي تناقض بشكل واضح ما سبق عرضه. هل ذلك مناورة تكتيكية لاصطياد الأجنحة الليبرالية بين القراء؟ أم ينطلق هنا العقل البراغماتي ضد دوغمائية نموذج جامد للتفكير؟ على أية حال، فقد كان ديتر زينغهاز Dieter Senghaas محقاً حينما لاحظ عرضاً أن الأمر يتعلق ببرنامج توفيقي لا يستطيع المرء أن يأخذه على محمل الجد إذا اتبع تحليلاته العبوسة[1].

تأويل العالم وواقع العالم

هذا هو إذن تأويل العالم بعد انتهاء نزاع الشرق ـ الغرب، وعلى المرء أن يُعجب به على أية حال، فهو يعطي من النظام لعالمنا الفسيفسائي المعقد المعاصر ليس أقل مما أعطاه التقسيم القديم للعالم إلى قسمين هما: عالم الحرية، والشيوعية. وهذا التبسيط هو المعنى والجدوى اللذان يقدمهما، ولكننا للأسف ندفع ثمناً باهظاً مقابل ذلك، فتأويل العالم هذا لا ينسجم مع تفاصيل لا حصر لها للواقع العنيد المشاكس الذي يهدف [هذا التأويل] إلى تنظيمه. وبتعبير أقل مجاملة: إنه يحتوي على أخطاء إمبيريقية كثيرة، وهذا يقود إلى شك حاسم فيما إذا كان هذا البناء الفكري الذي تتسبّب علاقته بالواقع في إثارة نقد عنيف ـ يمكن أن يكون نافعاً لنا بالفعل. وبوسع التاريخ أن يقدم الكثير من الأمثلة عن النظريات الأنيقة التي قادت منظريها وممارسيها مباشرة أو بطرق ملتوية إلى التهلكة، فقد تمّ الانتهاء للتو من دفن الماركسية اللينينيّة. وهنا بعض الأمثلة من الملاحظات

الضالة والمشوّهة التي وقع ضحية لها مبدع التأويل الجديد للعالم:

مثال أول: يتحدث هنتنغتون عن «الحدود الدامية للإسلام» ويحاول أن يدعم هذه الفرضية إحصائياً، فهو يرى أن من بين واحد وثلاثين نزاعاً عنيفاً بين فريقين أو أكثر من الثقافات المختلفة، هناك واحد وعشرون ـ أي الثلثان ـ يشارك فيها طرف مسلم(2). وهذا يشير ـ بشكل مباشر تماماً ـ إلى أن الإسلام ثقافة ميّالة للعنف بشكل خاص. ولو تأمل المرء قليلاً في هذا الأمر فإنه سوف يجد أن المقاتلين المسلمين بحاجة دائماً في كل نزاع متداخل الثقافات إلى خصوم غير مسلمين. وبهذا التأمل يستطيع المرء أن يقرأ هذه الإحصائية من جديد على النحو التالي :

من بين اثنين وستين فريقاً يشتبكون في صدامات عنيفة بين الثقافات هناك واحد وعشرون ـ أي الثلث ـ من الدول أو الجماعات ذات الأصول الإسلامية. وهذا له وقع مختلف في السمع. ولو ألقى المرء نظرة على الأطلس وكلّف نفسه النظر بصورة كافية في الحدود التي تفصل بين الثقافات، فإنه سوف يكتشف أن الإسلام يمتلك حدوداً خارجية أكثر بكثير من أية ديانة أخرى، وهذا يعود إلى أن البلدان والشعوب الإسلامية تقع محشورة مثل الجبن في الشطيرة بين ثقافات عالمية أخرى، في حين يشكل البحر حماية لأجزاء كبيرة من أجنحة [الثقافات] الأخرى، فالثقافة اللاتينية ليس لها سوى حد أرضي واحد مع الأخرين ؛ أي الحدود المكسيكية ـ الأمريكية. وبكلمات أخرى فإن إحصائية هنتنغتون لا تقول لنا شيئاً لم نكن نعرفه منذ زمن طويل: إن الدول التي تتجاور في حدودها الأرضية تزداد فرص دخولها في نزاعات مشتركة.

إن ميل الإسلام الزائد نحو القتال يتكشف من خلال التأمل الأساسي (الذي ينبغي أن يتوقعه الإنسان من شخص عالم) بأنه حول المعدلات الإحصائية المتوقعة.

مثال ثان: ولكي يدعّم هنتنغتون سيناريو الرعب عن التحالف الإسلامي الكونفوشيوسي، فإنه يشير إلى مبيعات الأسلحة من الصين وكوريا الشمالية إلى دول إسلامية وفي مقدمتها الباكستان، وإيران، والعراق، وسوريا. ويذكّر كذلك بالتعاون بين الصين وإيران في مجال التكنولوجيا النووية[3]. وفي أثناء ذلك يصمت عن المبيعات الغربية ـ وعلى رأسها الأمريكية ـ إلى الدول الإسلامية، والتي لا تشكل مبيعات تلك الدولتين [الصين وكوريا الشمالية] عشرها، فهل يشير ذلك إلى تحالف غربي إسلامي؟ إن الشريك الهام لإيران في مجال التكنولوجيا النووية السلمية اليوم هو روسيا التي تقوم بتجهيز مفاعلين نوويين، وببناء مفاعلين آخرين، والتي التزمت بأعداد كبيرة من المشاريع الفردية الأخرى في مجال البحوث، فهل يعني هذا تحالفاً أرثذوكسياً ـ إسلامياً؟ وأبعد من ذلك، فإن التعاون النووي بين الأرجنتين ودول من العالم الإسلامي منتشر؛ فقد زوّدت الأرجنتين الجزائر بمفاعل نووي للأبحاث. وركبت مفاعلاً في مصر، وارتبطت بعقد مماثل مع سوريا. والوقود النووي الأرجنتيني يصدّر للجزائر وإيران. فهل يتهدّدنا حلف «لاتيني ـ إسلامي»؟.

مثال ثالث: وحسب هنتنغتون فإن الدول الغربية قد تحالفت مع كرواتيا الكاثوليكية في الأزمة البوسنية، بينما قدمت الدول الأرثذوكسية مثل روسيا واليونان الدعم للصرب، في حين دعم العالم الإسلامي المسلمين البوسنيين بشكل واضح. ولكن الواقع هو على النحو التالي: في بداية الصراع وقفت ألمانيا (ذات الأغلبية البروتستانتية) والدانمارك البروتستانتية كذلك إلى جانب كرواتيا. بينما وقفت الدول الكاثوليكية، فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وإنجلترا الأنجليكانية مع صربيا. ومع مجرى القتال تغيّرت الميول، فقد بدأ الغرب تحت ضغط الرأي العام في مساعدة المسلمين البوسنيين، وفي النهاية تقرر بعد تردد طويل القيام بتدخل عسكري والمغامرة بنشر خمسين ألف جندي لحماية بقية الدولة المتداخلة

الثقافات، والحكم الذاتي الإسلامي. وفي أثناء ذلك اكتفت روسيا بحماية نواة مصالحها الصربية لا أكثر، وأيّدت في البداية استمرار العقوبات الاقتصادية ضد ما تبقى من يوغسلافيا، ولم تحلْ دون إجراءات حلف الناتو العقابية.

ولو جرت الحرب على نموذج «صراع الثقافات» فإن الدول الغربية والأرثذوكسية لم تكن لتكتفي فقط بدعم مطالب ميلاسوفيتش وتودجان بتقسيم البوسنة والهرسك بين كرواتيا وصربيا، بل كانت ستطالب بذلك بقوة. وهذا سيكون برهاناً خطير الشأن على فرضية هنتنغتون.

وفي نهاية الأمر نسي هنتنغتون أن يلاحظ أن التقارب اليوناني مع صربيا كان محكوماً بالدرجة الأولى باكتساب حليف ضد مقدونيا الأرثذوكسية كذلك، وهناك وجدت شهية للإقليم ذي الإسم اليوناني المشابه ـ مثلما اشتبهت أثينا. إذن فقد كانت تلك إجابة سلبية لـ «صراع الثقافات» أما الأسوأ فهو رسوب نظرية هنتنغتون في أحكامه المسبقة الملازمة حول توقعاته النهائية للحرب: «في البوسنة خاض المسلمون حرباً دامية مشؤومة مع الصرب الأرثذوكس، ومارسوا العنف ضد الكروات الكاثوليك»[4]. وهنا تنعكس علاقة القاتل ـ الضحية بشكل كبير. ولكن هنتنغتون عندما يعرض للحرب، فإن الحقيقة التاريخية تظل منحاة جانباً بسبب الفهم المسبق لل «إسلام الدموي» إذن: حذار من «النظرية الكبيرة» فمن يضع نظارات زرقاء لا يمكنه إلاّ أن يرى العالم أزرق، وسوف يعتبره بعد مدّة أزرق فعلاً. وهذا لن يقود إلى تشويه للحقيقة إذا كان المرء ينظر إلى السماء في يوم صافٍ، ولكن إذا خفض عينيه نحو الأرض فإنه سوف يندفع بناءً على الحواس في تقولات مغلوطة حول لون الأشياء. وهذا ما حدث مع هنتنغتون في «صراع الثقافات»، فالنظارات «النظرية» شوهت رؤية واقع شديد العناد[5].

صورة العالم والحاجة إلى التوجيه
لماذا أصاب الكتابُ كلَّ هذا النجاح؟

ليست الأمثلة الثلاثة التي جرى اختيارها حالات مفردة. ومع ذلك ـ فممّا لا شك فيه ـ أن هذا السفر الضخم، في نظريته «عن صراع الثقافات»، قد أثار صدى هائلاً وحظي ـ إضافة إلى ذلك ـ بقبول واسع. ذكرت مجلة Foreign Affairs ذات الاعتبار الرفيع و لسان حال صفوة السياسة الخارجية الأمريكية، أنه لم يسبق لأي إسهام أن أثار من قبل هذا الفيض من التعليقات المنتقدة والمؤيدة.

وفي ألمانيا كانت الاستجابة واسعة وراج الكتاب رواجاً كبيراً. وأصبح صموئيل هنتنغتون الضيف الأحب في منابر الحوار والمساجلات، بل إن البرلمان الألماني Bundestag قد استضافه بصفته خبيراً في السياسة الثقافية الخارجية، والأهم من ذلك أن مفهوم «صراع الثقافات» بات جزءاً من لغتنا السياسية والثقافية، وهذا صحيح، فقد استطاعت لغتنا أن تطبع تفكيرنا، مثلما باتت هي محدّدة بعوالمنا الفكرية. وكلما ازداد استخدامنا لمفهومات بدون النظر في خلفياتها، أصبحنا من معتنقيها من حيث لا ندري. وهذا الخطر يغدو أكثر تفاقماً كلما ألقى المفهوم شباكه. و«صراع الثقافات» مفهوم ذو استحقاق كوني، فهو يحتوي على تصور للعالم.

لقد وضعت شارات الخطر، وأظهرت الأمثلة السابقة، بشكل كاف، أن النظرية التي تقف من وراء المفهوم تعاني عجزاً خطير الشأن ولا شفاء منه في ميزانيتها، وسيكون من الخطأ أن نبني تفكيرنا وسلوكنا استناداً عليه، فالفحص الدقيق ضروري. وهذا أيضاً جاء نتيجة الدراسة الدقيقة لردود الفعل المختلفة على المقالة والكتاب، وفي مقدمتها تلك القادمة من حقل أو حقول التخصص.

ومثلما سبق القول، فإن الصدى لم يكن ـ بلا ريب ـ موافقة بالإجماع، بل على العكس، فإن المختصين في الثقافة والخبراء الإقليميين قد برهنوا على ضلالات عديدة للمؤلف. وهاجم المؤرخون وعلماء السياسة النظرية ومفهوماتها[6]. وفي مواجهة هذا النقد المؤسس على براهين يتساءل المرء بجدية عن منبع كل ذلك الإقبال والطلب على هذه النظرية، وعن سبب شعبيتها. وهذا السؤال يعود بنا إلى الملاحظات الاستهلالية، ومثلما سوف يناقش لاحقاً على حدة، فإننا نعيش في مرحلة انطلاق عنيف، في حقبة تحول عالمي لن يترك بقعة صغيرة في الأرض إلاّ سيطالها، وهذا يشمل الدول الصناعية المتقدمة أيضاً. ومثل هذه الحقب التاريخية تتكرر كثيراً.

رفعت باربار توخمان Barbara Tuchman في دراستها التاريخية «المرآة البعيدة» أمامنا صورة القرن الرابع عشر الذي تفككت فيه الروابط الإقطاعية، وأزاح الاقتصاد النقدي موارد العيش الاقتصادية، وأخذ كل شيء في الحركة، فسادت أجواء نهاية الزمن، والمذهبية، واصطبغت الحقبة باضطهاد اليهود[7]. وفي القرن السادس عشر اتسعت التجارة على شكل قفزات كبيرة، واكتشف الفلكيون أن الأرض ليست مركز الكون، وهزّ الإصلاح البروتستانتي كل الثوابت الاجتماعية. وأحدث القرن التاسع عشر ـ وهو قريب منا بشكل جوهري ـ انقلاباً تاماً في المجتمعات الغربية من خلال التصنيع والتمدين. لقد أفرزت حقبة الاصلاح البروتستانتي ومعارضة الإصلاح البروتستانتي أصولية مسيحية في كلا المذهبين، وأفرزت الثورة الصناعية القومية والعنصرية.

واليوم يتغير العالم تحت شعار «العولمة»[8]، وهو مفهوم نميّز بواسطته سلسلة من العمليات المتوازية، ومن ضمنها موكب الانتصار النهائي لاقتصاد السوق الرأسمالي. أما الحواجز التي كانت قائمة حتى

وقت قصير في شكل اقتصاد الدولة للعالم الشيوعي، وحماية الاقتصاد الوطني ونظام التدخل الذي كان سائداً في القسم الأكبر من العالم الثالث، فقد تمت إزالتها. ووقعت أنماط الاقتصاد التقليدية ـ بما في ذلك المصانع الحكومية الكبيرة ـ في الخسارة، هذا إذا لم تكن قد انتهت فعلاً. وتغيّرت جذرياً تلك الطرق التي كان ملايين البشر يدبرون بها أمور معيشتهم، وتضاعفت في الوقت نفسه سرعة تدفق الرساميل العالمية مرات عديدة، وأصبح التحول في الشروط الاقتصادية من خلال ذلك أكثر قدرة بصورة جوهرية على الجريان عما كان عليه من قبل. أما كيف يمكن أن تتبدل الأحوال بشكل جارف فقد اختبرت هذا سنة 1997 الدول الأسيوية التي كانت قبل ذلك ناجحة نجاحاً باهراً. لقد أصبح من النادر ضمان الأمن الوظيفي ونمط الحياة المعتاد. وأدت المواصلات العالمية، والاتصالات الكونية عبر الوسائط الألكترونية، والهجرة بعيدة المدى، إلى تماس نظم القيم بشكل أكثر تكرراً وكثافة، وغدت صور الحياة الموروثة والممارسات اليومية البدهية موضع تساؤل باستمرار.

يرى بعض المراقبين في إزالة الحدود عن المناطق التي كان النظر يحيط بها من قبل، وبالتحديد الدول القومية ومجتمعاتها، أمراً جديداً نوعياً ويشبه أن يكون حداثة ثانية تختلف جوهرياً عن الحداثة الأولى[9]. وآخرون ـ ومن بينهم أنا أيضاً ـ يرون في العولمة النتيجة المنطقية المترتبة على ما أتى به قبل ذلك انطلاق العصر الحديث من العلوم الطبيعية ـ التكنولوجية ومن اقتصاد السوق الرأسمالي[10]. وكلتا وجهتي النظر تتفقان على أن النتائج السياسية والاجتماعية الناجمة عن هذا التحول هي نتائج جبارة، وأن الالتفاف على فقدان الأمن والتحدي اللذين جلبهما هذا التحول ليس أمراً ميسوراً، فإنجاز استقلالية الواجبات الحياتية الذاتية يغدو أكثر صعوبة حينما تكون الهوية، في الوقت نفسه، عرضة للتأرجح، وتكون الأسس المادية للحياة موضعاً للتساؤل[11]. وفي مثل هذا الوضع

يصبح من المنطقي البحث عن توجيهات جديدة تكون من السهولة بحيث يهتدي بها المرء في هذا العالم الخطر غير القابل للفهم. وأصبحت الخرائط، ومعايير القيم، والإرشادات التجارية مطلوبة، وهذا الطلب يحققه كتاب هنتنغتون بصورة تقترب من الكمال، فهذا النموذج السهل لصورة العالم الذي يقدمه يتخفى وراء كواليس شائقة محدّدة بسمت العلماء. إنّ الغوص العميق في صندوق التاريخ وفلسفة الثقافة، وتقديم تفاصيل عديدة من جميع أنحاء العالم عن ظهر قلب، يجعل هذا النموذج الذي ينتظم فيه كل ذلك وخاصة لدى رجل الشارع ـ يبدو قابلاً للتصديق وذائع الصيت. أما الهنات الكثيرة التي ذكر بعضها سابقاً على سبيل التمثيل، فلن تجري ملاحظتها أو أنها سوف تنحّى جانباً، فالحاجة التي يستجيب لها الطرح حقيقية وجدية، وهنا يكمن إنجاز «صراع الثقافات» وخطره الشديد في الوقت نفسه.

2

هل نحن بحاجة إلى نظرية عالمية سهلة؟

موسى حلاقة أوكهام أو: كيف ينبغي لنظرية أن تبدو

إن «صراع الثقافات» هو إحدى ثمار العلم الأمريكي من العلاقات الدولية، فكثير من العلماء الأمريكيين يتبعون مثالاً موهوماً يقف على أسرار العلم الطبيعي، ومن افتراضات أساسية قليلة يتم اشتقاق شبكة من العقائد النظرية التي يحدد محتواها بدقة أنها يمكن اختبارها على الواقع، وهذه الاختبارات ينبغي أن تؤكد النظريات مؤقتاً أو تنقضها، وجميع الإثباتات لا يمكن إلاّ أن تكون مؤقتة فقط ولا تغلق الباب أمام تجارب مستقبلية يمكن أن تنقض النظرية. وهذا يتطلب من العلماء والعالمات أمراً صعباً إذ عليهم أن يبذلوا كل الجهود في سبيل دحض فرضايتهم الخاصة، والنظرية التي لا يستطيع عدد كبير من المحاولات نقضها تعد نظرية منيعة جدا. هكذا تقطرت «العقلانية النقدية» وفي مقدمتها نظرية العلم التي طوّرها كارل .ر.بوبر Karl.R.Popper من تجارب العلم الطبيعي[1].

وبناء على ذلك، فإن النظرية المثالية هي تلك التي تبنى على أقل

عدد من الافتراضات الأساسية، ولكنها تقدم أكبر تفسير ممكن، وفي تسابق النظريات سوف تفوز بالمكانة الأولى تلك النظرية التي تخرج بالمحتوى التفسيري نفسه باستخدام افتراضات أقل، فالنظرية يجب أن تكون «مقتصدة». وفضيلة «التوفير» النظري هذه حملت في التاريخ اسم «موسى حلاقة أوكهام» نسبة إلى الفيلسوف الكبير من الاتجاه المدرسي المتأخر ويليام فون أوكهام* William Von Ockham أحد المرهصين بالعلم الحديث، الذي أقام له أمبرتو إيكو Umberto Eco وسين كونري Sean Connery نصباً في «اسم الوردة»**، ولسوء الحظ، فإن كثيراً من العلماء الأمريكيين يأخذون فضيلة «الاقتصاد» هذه حرفياً، فهم لا يزيلون فقط ما هو فائض في النظرية بل، وللأسف، كثيراً من التأملات الضرورية للفهم أيضاً.

وفي هذه النظريات والنماذج لا يتم الإلمام بالتعقيد المتزايد للعالم، بل يجري التقليل منه بشكل كبير لدرجة أن كثيراً من المتغيرات والعوامل الهامة ذات الأثر الحاسم في الأحداث السياسية للعالم، يتم استبعادها من مجال النظر.

والمثال الأكثر سطوعاً على هذه الممارسة هو «الواقعية» التي ما تزال الآن كما كانت في السابق نظرية العلاقات الدولية الأكثر شعبية، فهي الإرهاص بنظرية «صراع الثقافات» ومبدأ انطلاقها. والواقعية تفسّر الحدث الدولي انطلاقاً من فوضى النظام العالمي الذي يجري فيه سباق للقوة بين الدول القومية. ونظراً لعدم وجود محكّمين في هذا السباق، لا يبقى أمام الدول من أجل ضمان بقائها في هذا المحيط الموحش سوى الاعتماد على نفسها، وفي سبيل هذا الهدف تتجمع أدوات القوة وتتضاعف: إنّ القوة

* عاش بين سنتي (1285 ـ 1350). ـ المترجم.

** اسم الوردة: عنوان رواية شهيرة للكاتب الإيطالي أمبرتو إيكو. (المترجم).

العسكرية هي الأكثر أهمية هاهنا، وأحياناً تتحالف هذه الدول مع دول أخرى تتهددها المخاطر ذاتها، فتتعاون فيما بينها من حين لآخر، وتنشأ بينها علاقات تجارية، وتتفاوض على معاهدات من أجل مضاعفة مصادر قوتها من خلال ذلك. ومثل هذا التعاون أمر نادر ومؤقت فقط، فالخطر هو: إن المكاسب التي يأتي بها التعاون يمكن أن توزع بحصص غير متساوية، ولأن هذه المكاسب هي التي تمثل مصادر القوة فإن كل قسمة غير متساوية تشكل خطراً بالنسبة للطرف المغبون: فالرابح يمكن أن يكون منافساً مستقبلياً يكرس امتيازاته الاقتصادية الحالية لصالح التفوق العسكري في المواجهة التالية. وكذلك، فإن التحالفات تصمد فقط ما دامت حالة التهديد قائمة، وحليف اليوم هو عدو الغد.

«الواقعيون» يفسّرون الأحداث الدولية جميعها بهذا النموذج البسيط، وجميع الدول [في نظرهم] تتبع هذا المثال السلوكي سواء كانت أنظمة ديمقراطية أو استبدادية أو شمولية، وسواء كانت دول رفاه أو أنظمة حزبيّة متقشفة، والاختلاف فيما بينها هو في مصادر قوتها فقط.

وأشكال النظام الدولي، أي تراتبياته وأقطابه، تتكون من كيفية توزيع هذه المصادر بين الدول، وتاريخ العالم يتطور بناء على النموذج التالي: يختل توازن قائم بأن يتزحزح توزيع مصادر القوة فتصبح بعض الدول تبعاً لذلك أقوى، بينما يصبح بعضها الآخر أضعف، فتتشكل أحلاف جديدة عليها أن توازن هذا الاختلال، وعندما تتقطع جميع الحبال تنشب حرب لتعديل هذا الاختلال في التوازن[2].

إن هذه النظرية تتجاهل السياسة الداخلية والفروق الإقليمية، والمنظمات الدولية، فكل ذلك يسقط ضحية لـ«موسى حلاقة أوكهام»[3]. وهنا يبرز فرق حاسم بين هؤلاء المنظرين والعقلانيين النقديين وأصحاب نظرية العلوم الطبيعية الذين عممّوا مبادئ العلوم الطبيعية ومعاييرها،

صحيح أن المنظّرين الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من الواقعيين الجدد حتى هنتنغتون قد تفاعلوا بنشاط مع «موسى حلاقة أوكهام» ولكنهم أقبلوا بجدية أقل على المتطلبات العالية للنقديين العقلانيين فيما يتعلق بالاختبارات الإمبيريقية. وبدلاً من الجهود شبه الحيادية في دحض فرضياتهم الخاصة، اتبعوا هم سلوك المحامين: إذ يجمعون الأدلة المادية الملائمة لصالح موكليهم، ويشيحون النظر بشكل كبير عن القرائن المضادة المزعجة لهم. وبهذا يظلّ التطور النظري خالياً من تحليلات توماس كون Thoma Khun عن التقدم الذي حصل من خلال «الثورات العلمية»[4]. وحسب كون، فإن رؤية العالم ـ أي النماذج ـ تدخل في حلقة مفرغة عندما تتراكم بشكل ملحوظ نتائج المعرفة الإمبيريقية التي تبدو بديهياتها متناقضة، وبالتالي يتجاهل العلماء شارة التحذير هذه ويحاولون من ثم أن يلائموا بين النتائج الجديدة وما هو متداول، وأول شيء يفعله هؤلاء العلماء هو أنهم يطورون فرضيات مساعدة عليها أن تلائم النماذج السائدة، وأن تقيم جسراً بينها وبين التجارب والمعارف غير الملائمة. وكلما كانت جسور الحمير* (Eselsbruecke) هذه ضرورية أكثر، صارت النظرية أقل دقّة. والفرق بين مثل هذه الأبنية النظرية المستندة إلى افتراضات مساعدة ونموذج «النظريات المقتصدة» يدفع في النهاية بعقول جسوره لتغيير الفرضيات الأساسية، ولمحاولة تفسير المعلومات المخالفة على أساس جديد، وحيثما ينجح هذا الإقناع يتغيّر النموذج. وحسب تصور هذا الاتجاه العلمي، فإن دقة اختبارات النظرية في الممارسة هو أساس التقدم العلمي، وحيثما يعطل ذلك ينعدم التقدم، وهذا ما يشكل

---

* تعبير يقصد به الطريق الملتوية غير المباشرة التي توصل إلى الهدف المنشود، وأصل هذا التعبير أن الحمير ترفض بعناد عبور أي حاجز مائي مهما كان صغيراً، فكان الناس يبنون جسوراً من أجل أن تصل هذه الدواب بما عليها من حمولة إلى المكان المقصود. ـ المترجم.

الحل الأمثل في نهاية الأمر لاتباع النموذج القديم. وبذلك يحصن الوضع النظري نفسه ضد كل إمكانية للتصحيح، وهذا خطر في المقام الأول لأن منظري علم الاجتماع يدعون أنهم يزودون الممارسة السياسية بدفعات ونصائح مساعدة.

إنّ الربط بين موسى حلاقة لا يرحم و«اختبارات» إمبيريقية موجّهة ومتصفة بالغفلة والانحياز يقود تلقائياً إلى نظريات معقدة لا يمكن تتبع خللها أو تصحيحه، فما هو غير متضمن في النظرية لن يتم السؤال عنه، وما يناقضها ـ أو ما يدحضها حسب مفهوم بوبر ـ يجري حذفه، ولا يبقى بعد ذلك إذن سوى طرح خشن مدشن أكاديمياً. إنّ أي تطبيق سياسي يستمد توجيهاته من مثل هذه النماذج سيكون مصدراً للخلاف، وخطراً، وناقصاً، وفي أسوأ الحالات كارثياً.

أجل، إن التبسيط البالغ يناسب حاجة جمهور متوسط إلى حقائق وتأويلات مبسّطة يمكن مضغها وهضمها تماماً. وفي الولايات المتحدة بالذات فإن الهيئة الأكاديمية، وخاصة قمتها التي تمثلها، تضع عينها دائماً على سوق الكتب الأكثر مبيعاً وعلى برامج المقابلات التلفزيونية (Talk shows) التي تدفع بسخاء. أما الطروحات المعقدة التي تتناول بالشرح الصحيح، ولكن الصعب، التناقض والمصادفة والتنوع والمناطق الأخلاقية الملتبسة في السياسة الدولية، فإنها ستكون عسيرة على هذا المنحنى المتوسط، إن موسى حلاقة أوكهام قد تحولت من حيث لا تدري من كونها أداة علمية صارمة إلى قطعة من عدة يدوية يتم بواسطتها قص خيالات ظلال الصور الجانبية من أجل قاعات مجد الشخصيات الأكثر أهمية (VIPs).

«نحن» ضد «هم»
النموذج الأساسي لنظرية بالغة التبسيط

تتبع النظريات المبسطة في العادة نموذجاً سهلاً يمكن وصفه بأنه علم سياسة «مانوي». والمانويون وهم أتباع أحد مذاهب العصور القديمة الأخيرة يقسمون العالم إلى قطبين متقابلين، والصراع بين هذين القطبين: النور والظلام، يحدد الأحداث العالمية. ومن خلال الانحياز ينشأ التعارض بين «نحن» ضد «هم». وقد أحضر كارل شميدت (Karl Schmitt) هذا الوضع بشكل لا يجارى إلى السياسة، وهو شخصية متفوقة في تاريخ علم السياسة الألماني، وصف بأنه قانوني التاج للاشتراكية الوطنية [النازية] لأنه وضع تبريراً أكاديمياً لدولة القيادة. يرى شميدت أن جوهر السياسة يكمن في التمييز بين الصديق والعدو، والبلوغ بهذا التمييز حتى مداه الأقصى، وشحذ الأدوات السياسية من أجل الحرب المحتومة مع العدو هو واجب السياسي في الداخل والخارج. ويعلّق شميدت على دولة القيادة أمر الخروج بسلام من حرب الوجود هذه لأنها من يستطيع فقط المحافظة على تماسك تراتبية شؤون الدولة[5].

وكذلك، فإن الماركسية ـ اللينينيّة قد استخدمت نموذج «نحن» ضد «هم» أولاً في شكل صراع للطبقات يحتّمه التعاقب الديالكتيكي لحركات التاريخ وفيه تقوّض الطبقات المسحوقة البناء القديم، ومن الأنقاض تنهض البنية الاجتماعية التالية التي تنقسم في كل مرّة إلى طبقات متناحرة، ومن خلال هذا التناحر فيما بينها يدفع الصراع التقدم التاريخي نحو الأمام. وفكرة الديالكتيك هذه استمدها الماركسيون اللينينيون من الفيلسوف هيغل الذي كان يفهم التاريخ على أنه تاريخ العقل، وفي نظره أن المرحلة العالمية من التطور هي توليف من التناقضات السابقة. وعلى العكس من ذلك وُضع المناضلون الطبقيون الماركسيون الستالينيون من أجل سحق

العدو. الانتصار الشامل للبروليتاريا يقود البشرية إلى مراقي الشيوعية بعد أن يقضي على البرجوازية نهائياً، وبذلك يحصل التقدم الحقيقي. ومن مذابح النبلاء الروس مروراً بتصفية «الكولاك كطبقة» وصولاً إلى غابة كاتون* (Katyn) حيث سقطت طليعة ضباط الجيش الوطني البولندي برصاص القيادة التنفيذية السوفيتية. تميّز تطبيق النظرية اللينينية بأثر دام خلّفه وراءه. وقد كان نزاع الشرق ـ الغرب من وجهة نظر الستالينيين كذلك حرباً بين النور والظلام يجب أن تنتهي بانتصار الشيوعية حتى لو اقتضى الأمر خوضها بالأسلحة الذرية[6].

«تقديس السهولة»
«نحن» ضد «هم»** في التاريخ الأمريكي

قياساً إلى الممارسات الدموية للتبسيطيين المروّعين، تبدو الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة عالمية، حتى الآن أكثر كرماً. والحقيقة أن التاريخ العالمي لم ينتج إلى هذه اللحظة «سيطرة» تتصّرف بشكل عطوف نسبياً وبمسؤولية كاملة تجاه الضعفاء. وهذا ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند انتقاد السياسة الأمريكية الذي يتبدى في مناطق كثيرة من الرأي العام الألماني، ومع ذلك فإن المانوية تضرب بجذورها عميقاً في الثقافة السياسية الأمريكية وفي تاريخها. لقد وضع مؤسسو الولايات المتحدة وعيهم الجماعي مقابل أوروبا المفتقرة للتسامح، والرجعية، والملكية، والتي مزقها الاضطهاد الديني والحروب الداخلية، باعتبار أن أمريكا هي «القدس الجديدة» في وسط عالم من الأشرار. مستوطنون ضد

---

* غابة في بولندا جرى فيها إبادة حوالي (1100) ضابط من الجيش البولندي عام 1940. (المترجم).

** في الأصل بالإنجليزية (المترجم).

سكان أصليين. دول الشمال ضد دول الجنوب. أمريكا الحرة ضد القوى الاستعمارية الرجعية. هكذا كانت المحطات التي طبعت الوعي الجماعي للتاريخ الأمريكي بطابعها وفيها تجلى مبدأ We against them باستمرار. في بداية الأمر كان على كل القوى أن تصب في مواجهة القيصر الألماني، ثم ضد نسل الشر هتلر ألمانيا النازية، وتوجو اليابان الإمبريالية. وهذا أفضى إلى تنامي الدور القيادي العالمي للأمريكيين الذين نظروا دائماً إلى واجبهم التاريخي بأنه حماية «الخير» ـ الديمقراطية ـ حقوق الإنسان، من «الشر».

نظرية الحرب الباردة

عندما بدأ النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كان من المنطقي أن يتحول «العم جو»* من حليف للحرب إلى الديكتاتور الأحمر وخليفة هتلر، ومع اندلاع الحرب الباردة تبخر بسهولة الانجاز عالي الدقة الذي طوّره في عامي 1946 و 1947 الدبلوماسي والمؤرخ جورج كينان (George Kennan) بشأن سياسة تحجيم الاتحاد السوفييتي. وحيث اقترح كينان تضافراً معقداً من الأدوات السياسية والاقتصادية، سادت بسرعة أداة سياسية للقوة العسكرية. وبذلك تأسست نظرية الحرب الباردة على سياسة صد تقودها الاستراتيجية العسكرية[7]. وهذه النظرية تشكل القدوة لهنتنغتون، فهي «خريطة» واضحة للسياسة الدولية تقدم التوجيه والإرشاد للطريق الممتد.

كيف بدت هذه النظرية؟ لقد انقسم العالم انطلاقاً منها إلى معسكرين: «العالم الحر» بقيادة الولايات المتحدة، والكتلة الشيوعية التي يسطير عليها الاتحاد السوفييتي. وقد انتظم ما تبقى من العالم في هذا

* المقصود جوزيف ستالين ـ المترجم.

النزاع الثنائي. أما الحكومات سليمة النية في «العالم الثالث» التي اتخذت إجراءات تأميم ضد المشاريع متعددة الجنسيات، والحركات المناهضة للاستعمار، والأحزاب الاشتراكية، فقد صدر الحكم عليها جميعاً بأنها طابور خامس، أو أنها الأحمق النافع للاتحاد السوفييتي. وفي مقابل ذلك، فإن الديكتاتورات الذين عرفوا بعدائهم المتصّلب للشيوعية أمثال فرانكو في إسبانيا، وماركوس في الفيليبين، فقد اعتبروا حلفاء أوفياء. وفيما يتعلق بدول عدم الانحياز التي جهدت في المناورة بين القوتين العظميين فإن سياسة الولايات المتحدة لم تبد أي تفهم تجاهها. وفي أحوال متطرفة فإن المعارضة الأمريكية الداخلية، من اليسار الليبرالي بين أوساط مواطني الولايات المتحدة الذي أظهر أي شكل من التعاطف مع الشيوعيين في بداية الخمسينات إبان حقبة مكارثي (McCarthy) كان متّهماً وعرضة للاضطهاد السياسي. وقد شمل ذلك صفاً طويلاً امتد من روبرت أوبنهايمر (Robert Oppenheimer) «أبو القنبلة الذرية» حتى همفري بوغارت (Humfry Bogart).

والمنظمات الدولية خضعت أيضاً لنموذج التقييم هذا، فهكذا نظرت الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة بوصفها أداة مفيدة ما دام الغرب والدول القريبة منه من العالم الثالث (وفي مقدمتها دول أمريكا اللاتينية) يحصلون على الأغلبية. وبرهن هذا النفع على نفسه بالدرجة الأولى في حرب كوريا التي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها خوضها تحت راية الأمم المتحدة. وبعد ذلك، هيأت موجة إزالة الاستعمار في الخمسينات والستينات لدول عدم الانحياز أن تكون أكثرية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وحصل بشكل متكرر توافق في التصويت بينها وبين المعسكر الاشتراكي، وحالاً باتت الأمم المتحدة ملعباً للخصم السياسي الدولي، فهبطت مكانتها بشكل جارف في نظر الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا جار حتى يومنا هذا، والامتناع الفاضح

من قبل الكونغرس الأمريكي (1997) عن سداد ديون الولايات المتحدة الأمريكية البالغة أكثر من مليار دولار للأمم المتحدة، يكشف عن الكثير.

لقد وجد في الولايات المتحدة الأمريكية دائماً عدد كبير من المحللين المتفوقين القادرين بلا ريب على فهم السياسة العالمية في تعقيداتها، وعلى جعلها مفهومة للآخرين. ولكن صحيح أيضاً في الوقت نفسه أن التبسيط الثنائي، أي التفكير من خلال نموذج «نحن ضد هم» We against them، الخير ضد الشر، يصل تأثيره حتى أعلى مستويات الدوائر السياسية. وكثيراً ما استخدم أحد أكثر الرؤساء الأمريكيين شعبية وهو رونالد ريغان تعبير «مملكة الشر» في وصف الاتحاد السوفييتي. ولأن تبسيط السياسة الخارجية يبدو جذاباً هكذا للطليعة السياسية فإنه لا يتعلق في نهاية الأمر بخصوصية الثقافة السياسية والنظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. إنه موجه نحو «الداخل»، نحو المجال الهائل لبلد يمتد على اتساع قارة كاملة. فالاهتمام بالعالم الخارجي محدود وكذلك المعرفة به أيضاً. ويجب أن يؤخذ التيار السياسي للانعزالية بجدية، فإذا أراد أحد الرؤساء تعبئة الموارد الهائلة للدخول في حرب عالمية شعواء ضد خصم سياسي دولي، أو من أجل الدور القيادي في عالم يفتقر إلى القيادة، فإن ذلك يتطلب من السياسة الأمريكية الخارجية والأمنية ما اضطرت دائماً لانجازه ضد إرادتها، وهكذا يتوجب تخطي الحواجز الانعزالية، إذْ يجب أن يوضح للمزارع في لوا Lowa ولمربي الماشية في وايومينغ Wyoming وعامل النفط في تكساس، والسكرتيرة في شيكاغو، لماذا يتوجب انفاق نقود ضرائبهم على اهتمامات خارجية بدلاً من الاهتمامات الداخلية، ولماذا يتوجب أن يخاطر جنود أمريكيون بأرواحهم في بلاد نائية لا يعرف أغلب المواطنين عنها شيئاً كثيراً، بل إنهم يجهلون غالباً أين تقع. ومهمة الإقناع الصعبة هذه يمكن التغلب عليها فقط من خلال تبسيطات فظة، من مثل ضرورة التصدي لعدو خطر شرير صعب المراس، أو وجوب التصارع

مع «ملك الخواتم»*. ومثل ذلك ينتشر بين الجمهور الأمريكي محدثاً أكبر الأثر، فلا عجب إذن في أن يتبع البناء النظري لعلم العلاقات الدولية في الولايات المتحدة غالباً «تقديس السهولة» عندما تظهر النظريات هذه البنية المانوية للأقطاب المتنافرة، وعندما تجد مثل هذه النظريات هذا التأييد في أوساط الصفوة السياسية.

الثمن الباهظ للنظريات السهلة

لقد كانت نظرية الحرب الباردة صحيحة وناجحة، وربح الغرب الحرب، هذا ما يقوله أتباع هذه النظرية، ولكن في خضم مغناة الظفر في السنوات الأولى من التسعينات جرى التغاضي عن أن هذا النصر قد كلف ثمناً باهظاً، وأن كثيراً من ضحاياه سقطوا بدون ضرورة ونتيجة للتبسيط الشديد لنظرية الحرب الباردة، وآثار هذا الخطأ ما زلنا نلمسها حتى اليوم[8]:

أولاً: نظرت الولايات المتحدة إلى الشيوعية بوصفها كتلة مغلقة ولهذا لم تر في الثورة الصينية سوى تنام لقوة ستالين، وبقيت المكونات القومية لهذا المركّب مستغلقة عليها، ولذلك فقد اتبعت ضد الصين التشكيل الأكثر صلابة لسياسة الصد. بل إن واشنطن قد هددت في أثناء حرب كوريا وأزمة ممر تايوان باستخدام الأسلحة النووية، وهذا ما أصاب جيلين صينيين بعدوى عميقة من عدم الثقة بالولايات المتحدة وبالغرب عموماً. وظلّ هذا الانطباع مؤثراً بقوة على تفكير النخبة الصينية بتوازن القوى وسباق القوى العظمى في فترة التسعينات. وهذا يجعل من الصعب اليوم تنظيم العلاقات في آسيا بصورة سلمية. كما أنّ الولايات المتحدة لم تفهم ولم تقبل حياد الهند وسعيها نحو علاقات جيدة مع الاتحاد

---

* كناية عن محاربة قوة شريرة، والإشارة هنا إلى رواية «ملك الخواتم» (Lord of the rings) للكاتب الإنجليزي تولكين (J.R.R Tolkien) المترجم.

السوفييتي، وقد أثقل ذلك علاقاتها بالعملاق الثاني في آسيا حتى اليوم[9].

ثانياً: ولأن الحكومة الأمريكية رأت في الاتحاد السوفييتي كتلة موحدة صماء، فقد أساءت فهم مساعي خروتشوف الإصلاحية في فصل أسلاك التوصيلات الصعبة التي كان القائد السوفييتي يدفع بها مع حلفه السياسي الداخلي ضد الستالينيين. لقد كان خروتشوف معنياً بشكل أساسي بتقليص ميزانية التسلح وبجعل الجيش تحت السيطرة، ولكن هذا سقط من نظام تفكير سياسة أمريكا تجاه الشرق. وبإدراك أكثر رحابة كان من الممكن أن يتوقف التوتر في وقت أبكر، وأن يتم تجنب سباق التسلح الذي جرى في الستينات والسبعينات. وفي تسديد هذه الفاتورة ساهم أيضاً ـ ضمن أشياء آخرى ـ مواطنو جمهورية ألمانيا الديمقراطية الذين ظلت حريتهم بعد بناء الجدار مضغوطة تحت سقف الخمسينات[10].

ثالثاً: ولأن حركات التحرر الوطنية ارتبطت بشكل آلي بمعسكر موسكو فقد أساءت الحكومة الأمريكية بعمق فهم شخصية حرب فيتنام، وبدل النظر إليها بوصفها حرباً توحيدية وطنية ما بعد كولونيالية لم تر فيها سوى وكيل للمنافس في العمل. وهذا الضلال الأساسي أوقع واشنطن في تدخل عسكري دموي وفاشل ولا ضرورة له، وضعضع صورة الولايات المتحدة في أذهان الشباب في الدول الحليفة للولايات المتحدة ودول العالم الثالث، وشق المجتمع الأمريكي بعمق لدرجة أن آثار هذا الصدع يمكن ملاحظتها حتى اليوم. وكلف آلاف الجنود الأمريكيين وملايين من المدنيين من جنوب شرق آسيا صحتهم أو أرواحهم. وانتهى الأمر بخسارة الحرب. وكذلك، فإن «عامل حجارة الدومينو» الذي تنبأت به النظرية لم يحصل: فدول جنوب شرق آسيا لم تقع إحداها تلو الأُخرى ضحية للشيوعية، بل على العكس، إذ تعد تلك الدول ـ على الرغم من الأزمة

الراهنة* من الدول الرأسمالية الأكثر نجاحاً في العالم الثالث، وبدأت فيتنام تتخلّى في أثناء ذلك عن الشيوعية، وتبذل الجهد في محاولة الالتحاق بجيرانها على طريق تطوير اقتصاد السوق[11].

خلاصة

كان ثمن النجاح المزعوم لنظرية الحرب الباردة مرتفعاً جداً بسبب أخطائها، وعلاوة على ذلك فإن إرجاع الفضل إليها في الانتصار على الشيوعية هو أسطورة. لقد طورت سياسة إزالة التوتر في بداية السبعينات فهماً مختلفاً ودقيقاً للوضع السياسي الدولي ـ وبعد ذلك فقط استطاعت الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة خاصة نحو الصين، وأن تنحي التحجيم العسكري، ومراقبة التسلّح والتعاون الاقتصادي جانباً، وأن تعامل الدول التي كانت مجبرة على التحالف مع الاتحاد السوفييتي بشكل مختلف. لقد عمقت تأثيرات سياسة إزالة التوتر الصدوع في المجتمعات الاشتراكية وفي صفوف الصفوة الحزبية، وجعلت ظاهرة غورباتشوف ممكنة أخيراً بعد قصة «الحرب الباردة الثانية». وهذا لم يتم بفضل التبسيط الخاص بنظرية الحرب الباردة.

«إذا لم يكن حضارات ـ فماذا إذن؟» يسأل هنتنغتون، وحين يواجهه المرء بالمعرفة العلمية المحنكة التي تناقض نظريته، فإنه سيقر صراحة بعدم وجود طرح يمكنه تفسير كل شيء. ولكن أين يوجد البديل لطرحه الذي يتعهد بأن يفسّر العالم بهذا التبسيط المجرد من السلاح أو بصورة أفضل؟[12] غير أن هذا الردّ لا يمس جوهر المسألة، فأن لا تستطيع النظرية تفسير «كل شيء» لهو أمر تافه. ولكن نظرية تتجاهل جوانب كبيرة

---

* يقصد المؤلف بذلك الأزمة الاقتصادية التي ضربت النمور الأسيوية عام (1997)- المترجم.

من الوقائع السياسية الدولية، أو تصفها بشكل مغلوط، أو تقدم تنبؤات خاطئة، هي نظرية غير مؤهلة لدخول السباق، ولذلك فمن العبث البحث عن بديل سهل فهذا لا وجود له، ولا ضرورة أساساً للبحث عنه، لأن العالم يمتلك جدولاً كبيراً من النظريات الشبيهة بـ «نحن» ضد «هم» أو نموذج هنتنغتون: «الغرب ضد بقية [العالم]»: The West against the Rest. ومن ذلك: الأصولية، الداروينية الاجتماعية، الماركسية ـ اللينينية، الواقعية. . . إلخ، التي تمارس جميعها فضيلة «التوفير» على حساب الحقيقة، إنها مبسطة ومغلوطة، وتطبيقها يبدأ ظاهرياً بمبادئ مقنعة حصيفة، وينتهي بسباق التسلح والحرب والمجازر: إننا لسنا بحاجة إلى مثل هذا النوع من النظريات.

ما الذي ينبغي على نظرية أن تقدمه للسياسة الدولية؟

إذا وقع موسى حلاقة أوكهام في يد حلاق جاهل، فإن ذلك يهدد بأن تفلت منه ضربات قد تسبب جروحاً خطرة على الحياة ـ أو عند تطبيق رؤية هنتنغتون الخاصة ـ فإن الخريطة المبسطة تكون نافعة فقط إذا كانت مساحة الأرض التي تصورها مما تحيط بها الرؤية، وأي متسلق للجبال يعرف أنه في الأراضي الوعرة ذات الانحدارات الشديدة الخالية من الممرات لا يصلح سوى خرائط ذات مقياس رسم 1: 25000، أما المقاييس غير الدقيقة فإنها تفضي إلى حواجز صخرية صماء أو في أسوأ الأحوال ـ إلى الهاوية مباشرة: وذلك لا يختلف في السياسة الدولية بأي حال من الأحوال.

ينبغي على النظرية أن تكون متناسبة مع الواقع الذي تصفه وتفسره، وهذا لا يعني بتاتا أن عليها أن تصور كل جزئية من الواقع فذلك سيكون انعكاساً في مرآة، ولكن على المرء أن يطالب بأن تأخذ النظرية بعين

الاعتبار جميع العوامل والمتغيرات التي تؤثر في العمليات الهامة في السياسة العالمية، وهذا لن يتأتى إذا جرى تقليص العالم إلى مقاس قطعي واحد فقط[13].

يجب أن نتوقع أن تكون سيرورات «العولمة» ورسملة الاقتصاد الشعبي على امتداد العالم، والاعتماد المتبادل في النظام البيئي، واتساع التدفق الاتصالي الذي يتخطى الحدود، مشمولة في ذلك. ويحق لنا أيضاً أن نطلب بأن يتم تقدير المنظمات السياسية، أي الدول ومنظماتها العالمية. وأن يتسع صف اللاعبين ليشمل الوحدات غير الحكومية مثل المشاريع والمنظمات غير الحكومية على سبيل المثال، وأخيراً يجب أن تحصل العوامل التاريخية ونظم القيم المشروطة ثقافياً على حقها [من الاعتبار][14].

يجب أن تأخذ نظرية العلاقات الدولية في حسبانها واقع أن أهم حقيقة في عالمنا الراهن أي «تزامن اللاامتزامن» قد استدعتها السيرورة العنيفة للعولمة، والتبسيط والتوفير ليسا حجر الفلاسفة لتحليل السياسة الدولية حتى لو انتجا سلعة رائجة لمجتمع وسائل الإعلام أو الثقافة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا سذاجة أكثر منه غير مناسب، فعالم مركب يواجهنا بتحديات بالغة الصعوبة بحاجة أيضاً إلى رؤية مركبة.

القسم الثاني

مخطط

1

الثقافة، الحضارة، الدولة، المجتمع

ماذا نقصد فعلاً بكلمة ثقافة المثقلة بالمعنى؟ يلفت النظر أولاً أن كلمة «ثقافة» (Kultur) في الاستعمال اللغوي الألماني تسود حيث تستخدم «حضارة» (Zivilisation) في الخطاب الإنجليزي أو الفرنسي. وهذا الفرق ليس صدفة، بل يعكس أساساً مفهومات متباينة تضرب بجذورها في التواريخ العقلية المختلفة. إن جيراننا الأوروبيين والأمريكيين كذلك يفهمون تحت كلمة حضارة العدة الكاملة لمجتمع من المجتمعات للتغلب على مشكلات الوجود في حقبة تاريخية، وذلك يشمل: الاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية المميزة، وآداب اللياقة السياسية، وبنية الاستيطان، والتربية، وأخيراً أيضاً الدين ونظم القيم وعلم الجمال. إن الحضارة إذن مفهوم شامل للممارسة الاجتماعية، وحيثما حملت ممارسة المجتمعات سمات جوهرية مشتركة، فذلك يعني أنها تنتمي للحضارة نفسها. وهذا المفهوم لم يتوطن قط في ألمانيا بشكل صحيح، ويعود ذلك إلى الأفق المحدود للمفهوم والنشاط في تكوين البرجوازية في نهايات القرن الثامن عشر، والقرن التاسع عشر. فقد طبعت هذه الطبقة الثقافة في ألمانيا بصورة جوهرية، غير أن الممارسة العملية لم تكن قضيتها، ولكونها محرومة من المشاركة السياسية وعازفة عن الممارسة الاقتصادية فقد أوقفت نفسها على

«الحقيقي، والطيب، والجميل» في الأوساط الخاصة أو شبه العامة[1]. وحتى اليوم فإن المرء يستوحي من مفهوم الثقافة الأوبرا ولكن ليس التكنولوجيا. أوزفالد شبنغلر Oswald Spengler صاحب العمل الذي ما يزال حتى اليوم الأهم في اللغة الألمانية حول نشوء الثقافات و الحضارات وأفولها، نظر إلى الحضارة بوصفها مرحلة انحلال الثقافة، أي المرحلة التي ينصرف فيها شعب متمدين نحو الأشياء العملية، وفي مقدمتها التجارة، وليس بعد نحو القيم والفضائل والفن، وهو فهم مميّز جداً لألمانيا[2].

وعلى العكس من ذلك في البلاد الإنجلوسكسونية، وفي فرنسا، فقط تطورت البرجوازية المتحررة إلى حامل للتقدم الاجتماعي، وإلى موضوع للقوة السياسية والاقتصادية، وهنا باتت جميع السمات المميزة التي تطبع إحدى المراحل بطابعها مشمولة في مفهوم الحضارة، بدون الحاجز المانع للتسرّب[3] الذي يفصل مجالات الحياة بعضها عن بعض مثلما يحتمل مفهوم الثقافة.

إنّ الإدراك الذي يتصل بهذا التقليد لهو أكثر إقناعاً من مقابله الألماني، فهو موجه إلى كامل البرنامج الاجتماعي الذي يهدف إلى تأمين الحياة وبقائها واستمرارها للشعب والبشر الذين يتوحدون في إحدى الحضارات، وهذا يشمل أوسع بكثير مما يشتمل عليه المفهوم الألماني المتداول للثقافة. وأنشطة الإنسان الرفيعة التي يميّزها الإدراك المحدد للمفهوم هي جزء من البرنامج الكلي، ويصعب فهمها بدون معطياتها التاريخية.

تتغلب الحيوانات على مصاعب وجودها بمساعدة غرائزها، ولكن الإنسان كائن حي فقير الغرائز ويعوض ما ينقصه في ذلك من خلال العدّة الحضارية، وهذا يصح أولاً وقبل كل شيء على الجماعات، إذ يلزمها

أولاً الخبرة من أجل إعداد الأسس المادية للحياة، وغالباً في شكل سريع من العمل. أشكال السلطة، وأدوات الأمن ضد الأخطار الخارجية، وإجراءات البت في المنازعات، وهيئة تكييف الناشئة اجتماعياً، كل ذلك يجب أن يتوفر إذا أراد المجتمع الاستمرار، ويجب على الناس في هذه الأمور المتنوعة أن يوجهوا أنفسهم بحيث يكون سلوكهم بعضه متناسقاً مع بعض. وغير ذلك فإن تماسك المجتمع سوف يتحطم، ويجب أن يطوروا تصورات متطابقة حول معنى أسلوب سلوكهم حتى ينجح هذا التناسق. زد على ذلك أن الروتين الأساسي لا يمكن أن يؤسس على تحضير الناس لرد واضح تماماً لا يتغيّر على كل تحدّ يواجهونه. الحياة الاجتماعية مقسّمة وهي تعرض أوضاعاً جديدة فريدة من نوعها، ولمثل هذه المفاجآت يجب أن يكون الأعضاء قادرين على الاستجابة بدون أن يتبدد الشمل. أما نظم القيم ونظم المعرفة من درجة عامة دقيقة، فهي ضرورية لتهيئة القدرة المطلوبة للتكيف على برنامج السلوك.

يلعب نمط الاقتصاد والتكنولوجيا اللذان يرتبط أحدهما بالأخر بقوة دوراً مركزياً، فالحضارات التي تطورت في عصر الصيد والجمع تجعل البشر لا حيلة لهم في عصر الآلة، وأناس مطلع القرن التاسع عشر سيجدون صعوبة بالغة في عالمنا الكمبيوتري. وقد كانت الماركسية ـ اللينينية أحادية الجانب بصورة خارقة في تحديدها لل «وجود» و«الوعي» بطريقة دوغمائية، فنظمنا القيمية من جانبها تصوغ شكل تعاملنا مع الضغوط التقنية والاقتصادية. ولا يجوز التقليل من شأن هذا التأثير المتبادل، ولكن أيضاً، من الضلال الأكيد محاولة فهم حضارة من الحضارات وتقييمها بدون معاينة مستواها التكنولوجي وعملياتها الاقتصادية بشكل دقيق، وهنا مكمن ضعف المفهوم الألماني للثقافة الذي يرغب في نفض الأمور المادية، والإقبال على القيم الرفيعة للعقل.

ومن هناك كانت المفاجأة الهائلة في أن هنتنغتون قد استخدم في عمله الضخم في أصله الأمريكي مفهوم «حضارة» كما في المأثور الألماني للثقافة. وحدّد فهمه للحضارة بنظم القيم، وجعل الدين في أثناء ذلك معياراً حاسماً، وفي هذا الاستعمال المحدد يكمن مفتاح لماذا أفلتت منه تشابهات وتقاربات كثيرة جداً وخاصة بين آسيا واليابان والغرب. ومن ذلك الكثير فيما بعد أيضاً.

وفي الحقيقة، يتوجّب عليّ انطلاقاً من هذا الفهم، أن استخدم فقط مفهوم الحضارة، ومع ذلك فليس لدي حيلة مع هذا الكتاب: فأفكار هنتنغتون موجودة في السوق الآن تحت لافتة «صراع الثقافات» ومن الغباء تجاهل هذه الحقيقة، وأنا لا أتبع في الاستعمال اللغوي لا المأثور الألماني ولا استخدام هنتنغتون. وحينما استخدم في هذا الكتاب تعبير «ثقافة» (Kultur) فإنني أعني به دلالة «حضارة» (Civilisation) الإنجليزية. وآمل أن لا تتسبّب هذه السَّلَطَة اللغوية (sprachsalat) في بلبلة القراء والقارئات بشكل غير لائق.

إذا أردنا أن نصف إحدى الثقافات بشكل كامل فيتوجب علينا أن نتناول الأمور التالية: مستوى تطور التقنية، وأسلوب الاقتصاد، ونظام السلطة، والعناصر الاجتماعية، والنظام القانوني، ونظام القيم. يتحدث ديتر زينغهاز Dieter Senghaas عن سداسي، أو تمدين مسدّس، وهو يدرك ذلك بطريقة معيارية مثل خيط بنّاء أو مبدأ يحدد المجال الذي ينبغي للمجتمع أن يتحرك فيه. وهذا المسدّس (Hexagon) يشمل احتكار الدولة للعنف، والنظام والقانون، والمشاركة الديمقراطية، وثقافة اختلاف خالية من العنف، والعدالة الاجتماعية، والسيطرة على الاضطرابات[4]. وتشير الأخيرة إلى أن التربية والتكيف الاجتماعي مكوّنان لا غنى عنهما لأيّة ثقافة.

ولو نظرنا الآن إلى هذه العوامل وتأثيرها المتبادل المتنوع، فسوف يلمع حالاً أنه لا وجود لأي ركود: فالثقافات في حالة تدفق مستمر، وهي تتغير وتتطور بشكل تدريجي غالباً، وأحياناً على شكل قفزات أيضاً، وما يطبعها بعلاماتها الفارقة هو إمكان فهمها بصفتها بنية وبصفتها عملية. وانطلاقاً من هذا الأساس، فمن غير المشروع أن يقف بعضها أمام بعض في حالة مواجهة متصلبة، وأن يتم التنبؤ بتجابهها لأنها تُظهر في نقطة زمنية محددة سمات فارقة متباينة.

التحديث بصفته تحدياً ثقافياً

إن النظرة السكونية للثقافة التي جرى وصفها كانت تصح ربما على الفترات الماضية التي كان التحول فيها يتم غالباً بإيقاع بطيء، حين كان الاحتكاك بين دوائر الثقافة محدوداً، والمسافات بينها مترامية، وكانت وسائل المواصلات والاتصال قليلة علاوة على بطئها، ولذلك فقد توفرت فقط فرص ضئيلة للتأثيرات المتبادلة حدثت عبر الغزو الإيجابي أو السلبي. وتحت هذه الظروف من الاختلافات السكونية نسبياً، وعلى أساس منها، فإن الإقدام على الخروج بتنبؤات سياسية مستقبلية كان ممكنا ربّما، ولكن هذه الأزمنة انصرمت، فالمعالم الثقافية الجوهرية في المجتمعات تتبدل الآن في غضون أجيال قليلة، بل في غضون جيل واحد فقط غالباً. لقد غيّر الكمبيوتر حياتنا، فهو يتدخل بشكل قوي في روتيننا اليومي، ويضع معايير جديدة لمعرفتنا ولاكتساب هذه المعرفة واستدعائها، وعمل في غضون سنوات قليلة على تنوير سلوكنا الاتصالي، وذلك كله يعد علامات ثقافية هامة.

إنّ الكمبيوتر هو قمة جبل الجليد، وبكلمات أخرى، إنه مرحلة في ثورة استمرت من مئتين إلى ثلاثمائة سنة، فقد بدأ انطلاق الحداثة في الغرب منذ عصر التنوير، ونتائج الحداثة لم تترك بقعة صغيرة في الكرة

الأرضية بدون أن تطالها، وجميع الثقافات المعاصرة هي نتاج للاشتباك مع عملية التحديث العملاقة هذه التي استمرت على مدى قرون. والتفكير بالوقوف في وجه هذه العملية من خلال استعادة «عصر ذهبي» أصيل، هو أساس الأصوليات التي تولي وجهها شطر الماضي، والتي قد تكون مؤثرة، أو مرعبة، ولكنها بلا طائل دائماً.

التحديث هو ترابط سلسلة من العمليات التي تتغلغل حتى أساس المجتمع، ويدخل ضمن ذلك موكب انتصار الاقتصاد النقدي، وكذلك نتائج أجيال من التقنية التي ثوّرت بدورها الإنتاج وعالمه.

إن التنامي في تقسيم العمل الاجتماعي قد ميّز القطاعات الاجتماعية إلى أجزاء في النظم، وخصّص البشر الذين صاروا حركين: إذْ لم يعد الإنسان ملتصقاً بالمكان أو بشريحته الاجتماعية، أو بطبقته، أو بوضعه. وتعقلنت السلطة وتحررت من الأسس المقدسة، وانفصلت الدولة عن الدين، وباتت الإدارة بيروقراطية. وحاز القضاء على فضائه الاجتماعي الخاص. وصار الصواب والوعي بالقانون من معايير الأفعال اللائقة ليس فقط بسبب أنّ ذلك منصوص عليه في الدين أو في العادات: لقد استطاع التحديث أن يشمل جميع تلك السمات أو أغلبها، أما المجتمعات التي لم يتغلغل فيها التحديث، مثل المستعمرات السابقة ـ فسوف تتمزق أو تحتاج إلى زمن أطول لاستعادة توازنها، هذا إذا استطاعت يوما.

التحديث يتحدى الثقافات التقليدية، فما يصح فيها من الصعب أن يتواءم مع التحوّل الجارف الذي يدهمها في آماد قصيرة، وأمام هذا التحدي يتحطم التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، فالتحديث ينتزع التطور الثقافي من مساره الوئيد ويدفعه إلى انتهاج سرعة خطيرة. ويمكن للقصور الذاتي للمجتمعات أن يكون كبيراً ولكنه لا يصمد أمام الضغوطات المادية للتحديث، فجميع الثقافات سوف تنخرط في تحوّل جارف، ومؤلم غالباً.

التحديث والتحول الثقافي

مثال ألمانيا

إذا ركزنا على نظم القيم وما بينها وبين عناصر ثقافية دينامية أخرى من تأثير متبادل، فسوف يبدو لنا التمسك بمفهوم جامد للثقافة أقل إقناعا، ولنقم بهذا التمرين مع بلادنا ألمانيا نفسها: تميّز القرن التاسع عشر في ألمانيا بمجتمع تراتبي ونظام سلطة تعسّفي، وكان نظام القيم محافظاً بشكل مطلق: إذْ كانت القيم السائدة هي النشاط، والنظام، والطاعة، والاعتراف بالسلطة، والاعتزاز بالعائلة، والاقتصاد في النفقة[5]. وبينما كانت أوروبا الغربية والولايات المتحدة تتحول نحو الليبراليّة، فقد حافظ المجتمع في ألمانيا، وفي مقدمته قسم كبير من البرجوازية الصغيرة، ومن الطبقتين الوسطى والعليا، على قائمة القيم سليمة إلى حد بعيد حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى أيضاً، على الرغم من السنوات البوهيمية المرحة لعصر جمهورية فايمار. وفي الحقيقة، فقد بنى النازيون على قائمة القيم هذه وعلى التكييف التراتبي للمجتمع المرتبط به الذي لم يترك مجالاً قط للمبادئ الدستورية لجمهورية فايمار كي ترسخ جذورها[6]. لقد صعّد النازيون نظام القيم هذا بشكل قاس من المحاكاة الساخرة (Parodie) وبذلك دمّروه بالنسبة لجيل ما بعد الحرب ـ واستبعدوا في ممارستهم الإجرامية دعائم هامة من المجتمع القديم ونظام قيمه.

ولنتذكر هنا أنه حتى العشرينات لم يتشكك الغرب فقط فيما إذا كانت ألمانيا تنتمي للدائرة الثقافية ذاتها، إذْ وقفت في ألمانيا نفسها أيضاً أوساط ثقافية محافظة من أجل النأي بألمانيا عن الثقافة الغربية التي اعتبروها منحطة وغير ألمانية (Undeutsch). وقد عزّز الرايش الثالث الشكوك في البلدان الغربية فيما إذا كانت المؤسسات الثقافية الغربية في ألمانيا، في السياسة والقانون ونظم القيم، ستكون قادرة على ترسيخ

أقدامها إطلاقاً. وإطلاق اسم «الهمج» لوصف العدو الألماني في الدعاية الحربية البريطانية يعبّر عن هذا التشكك.

تخطّت حقبة أديناور* Adenauer هذا التشكك إذ قامت في الداخل على الأقل، بانتكاسة ثقافية، وأصبحت «القيم القديمة» من جديد قائداً للعمل، وربّما كان ذلك أداة تعبئة ضرورية من أجل العبء الهائل لإعادة الإعمار، ولكن بالنسبة لجيل الشباب فقد كانت المشكلة بالفعل أن النازيين كانوا قد جعلوا تلك القيم مشينة. وحركة 68 كانت ثورة قيم قطعاً، حتى لو ارتدت لبوساً سياسياً. وتعود الليبرالية الحالية والسمات المميزة لها بجذورها إلى ذلك الوقت. وبطبيعة الحال فقد تم استبعاد هذه «القيم القديمة» بقضها وقضيضها، وهي اليوم تثأر لنفسها حينما يبدد المرء ـ بدون تمحيص ـ جزءاً من العدّة الموروثة لإنجاز متطلبات الوجود، والتي هي على أية حال قيمنا ومعاييرنا.

وفي مرحلة الانطلاق الجديدة، فإن هذه «الفضائل الثانوية» التي كانت مشينة سابقاً، ستكون مفيدة. ولكن، هل من الممكن استعادتها ثانية، ذلك أمر مشكوك فيه.

ومن الواضح على أية حالة، أن نظام قيم الألمان، من خلال تأثير متبادل لصيق مع تاريخهم الاجتماعي والسياسي قد اجتاز في وقت قصير تحولاً جذرياً جعل البلاد جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الغربية، وعليه فإن الأحكام على ثقافة شعب من الشعوب ليست سرمدية.

---

* كونراد أديناور، أول مستشار في جمهورية ألمانيا الاتحادية، استمر على رأس عمله منذ 1949 حتى 1963. ـ (المترجم).

التحديث والتقارب الثقافي

مثال اليابان

لو تفحّصنا الخاسر الأكبر الثاني للحرب العالمية الثانية ورابح ما بعدها، أي اليابان، فسوف نصل من الوهلة الأولى إلى قناعة مفادها أن اليابان لم تتكيف مع الثقافة الغربية، وأنها قد وصلت إلى هذه المستويات المذهلة من التحديث ضمن المحافظة على وضع منادد. إلاّ أن نظرة أكثر قرباً تثير اليوم شكوكاً متزايدة حول الفرضية المتعلقة بدائرة ثقافية محصنة كلياً أمام الثقافة الغربية.

لقد عزلت اليابان نفسها بقرار ذاتي تحت حكم توكوغاوا ـ شوغونن (كان اسم هذا المؤسس في البورتريه الذي رسمه جيمس كلافيللس James Clavells في كتابه الأكثر مبيعاً هو شوغون Shogun). ووضعت أي احتكاك مع بقية العالم تحت رقابة فولاذية، وكان الشوغونات يقصدون من وراء ذلك المحافظة على المجتمع الياباني، وعلى ثقافته الخاصة، وكذلك المحافظة على السلطة الخاصة بعيداً عن التأثيرات الأجنبية. ومع التحوّل الذي جاءت به فروسية الساموراي من خلال طبقة الكتاب بانضباطهم النظامي الصارم، تم إرساء المقدمات الأساسية للتحديث القادم. وقد انهار نظام الشوغون عندما أجبرت اليابان على الانفتاح تحت ضغط القوة العسكرية الهائلة للكابتن الأمريكي بري Perry عام 1853/ 1854. وتحت صدمة هذه التجربة بدأت ثورة مايجي Meije بالتحديث الذي ترتب على ما سبق، ولأن دفة هذه العملية كانت ممسوكة أرستقراطياً فقد تم المحافظة على جزء كبير من الخصائص الثقافية اليابانية الموروثة، وفي مقدمة ذلك تراتبية ذات نظام من الانصياع المطلق، وعلاقات التبعية، ومستوى رفيع من الفضائل العسكرية، مثل الاستعداد للتضحية والبسالة والرغبة المطلقة في البذل.

وبالتأكيد، سيكون من الضلال عدم النظر الى حقبة مايجي وزمن توغو Togo في الثلاثينات والأربعينات بصفتها صورة منعكسة حديثة للشوغونات. لقد تخلخل الفصل الصارم بين النبلاء، وخاصة طبقة الساموراي، وغير النبلاء، فقد احتاج النظام من أجل تأهيل مناصب في الاقتصاد والإدارة إلى فئات أوسع من قاعدة التجنيد. ولم تستطع المنافذ السياسية أن تظل مقفلة بشكل تام أمام الناشطين في المجال الاقتصادي، فالتحديث الاقتصادي يمكن أن ينجح فقط في حقبة سيطرت عليها الصناعة الثقيلة عندما تتغير علاقات ما قبل الحداثة بين السياسة والاقتصاد، لأن المعرفة الاقتصادية هي، في الرأسمالية، معرفة سلطة أيضاً. إذْ لا يمكن للحكام أن يستغنوا عن خبرات الصفوة الاقتصادية، وبذلك لم تعد الدولة والمجتمع في حالة توافق مع النقاء العرقي لنموذج تراتبية عهد الشوغون. واحتاجت اليابان التي غدت قوة إقليمية، إلى جيش جرار، ولذلك توجب السماح للشعب البسيط بحمل السلاح ولو فقط ضمن الانضباط الصارم للجيش الياباني بطبيعة الحال. وبذلك دكّت الفوارق بين طبقات المجتمع الياباني، ولم يؤد هذا إلى توافق بين حاملي السلاح من النبلاء، والعزل من عامة الناس. لقد اهتزت يابان مايجي تحت عملية التحديث عميقة الأثر، ولم يكن من المستطاع أيضاً الحفاظ على ثقافة عهد الشوغون سليمة على الرغم من كل الجهود. وهذا الرفض الاجتماعي المشروط بالحداثة وقع في تناقضات لا فكاك منها في أثناء محاولة إنقاذ الثقافة اليابانية الموروثة من غير أن يمسها ضرر. ولكن هذه التقليدية استسلمت انطلاقاً من الاهتمام بتأمين السلطة. وقد عرّضت أوضاع التطور الليبرالي في سنوات العشرينيات، كالصحافة الحرّة والحركة النقابية المزدهرة، وضع الحكم القائم للخطر. وكان يمكن التغلب فقط على التوترات الناجمة في المجتمع من خلال إسقاط خارجي، ولذلك أصبحت اليابان دولة توسعية ينشغل جيشها بصورة ملحوظة في الخارج: في كوريا،

وفي الصين، وفي أرجاء جنوب شرق أسيا في آخر الأمر. وذلك لكي يوفر صماماً للتنفيس عن التوتر الداخلي. ولم يكن لذلك علاقة بتحديث ناجح ضمن سمات غربية. وتورط اليابان في الحرب العالمية الثانية لا يشير إلى أقل من الاخفاق في اشتقاق طريق خاص، مثلما كان الحال نفسه أيضاً، في قرع طبول الحرب في ألمانيا.

لقد عنت الهزيمة في الحرب العالمية الثانية وقفة جوهرية ثانية للثقافة اليابانية على طريق الحداثة، فدولة الحرب قد فضحت نفسها، وفضحت معها سمات أساسية لمجتمع الساموراي التقليدي. وتمّ من خلال الدفع الأمريكي تطبيق ديمقراطية حزبية محافظة إلى حدّ التعسّف. صحيح أن هذه لم تخلّص المجتمع الياباني من تراتبيته، ولكنها رفعت من تعدديته ومن خاصية النفاذ فيه، فحرية الرأي وحرية تأليف النقابات والاتحادات، أدخلتا عناصر جوهرية من جدول الثقافة الغربية إلى اليابان، ولأن العمر كان كما في السابق أحد معايير أوضاع القيادة، فقد صارت العين تقع في الغالب على أعضاء شباب، وعلى أعداد متزايدة من النساء كذلك.

شكلت علاقات الرعاية طويلاً جزءاً هاماً من التركيب الاجتماعي، ولكن هذه النظرية تتجاهل أن ذلك ينطبق فقط على المشاريع الكبيرة، أما في المشاريع المتوسطة والصغيرة فقد سيطرت، على العكس من ذلك، علاقات رأس المال والعمل التي لا تختلف اختلافاً ذا شأن عن النماذج الغربية. ويبدو أن العولمة تدفع الآن أيضاً العملاق الاقتصادي الياباني لأن يرى في نظام الرعاية تجاه عماله ومستخدميه تكلفة أعلى من أن تدفع.

إن اليابان لم يصبح بذلك مجتمعاً غربياً لا لبس فيه، إذ ما تزال هناك «حواجز» ثقافية تحول دون تغلغل المنتوجات الأوروبية والأمريكية في السوق اليابانية، مع أن هذه الخزانات المنيعة ليست مطلقة، إذ يمكن تخطيها من خلال التسويق الهادف والمتقن، ويلفت الانتباه الآن، كما في

السابق، هذه العلاقة التكافلية بين الإدارة السياسية مجسّدة في وزارة الصناعة (MITI) واتحاد الشركات الكبرى، ومع ذلك، فلو قارنا المسافة بين يابان الشوغون قبل حوالي مئة وخمسين سنة، ويابان مايجي، واليابان الديمقراطية الحالية مع الغرب، فسنلاحظ أن هذه المسافة تتناقص تدريجيا. إن اليابان الحالية، ليست بالتأكيد مجتمعاً أوروبياً ولكن القدر الكبير المشترك من السمات الثقافية أكبر بما لا يقارن من الماضي، وقد حصل هذا التقارب بدفع من عمليات التحديث التي ما تزال فاعلة حتى اليوم، ولو أن ذلك قد حصل بتضحيات كبيرة[7].

التحديث وبدء التعددية

مثال الصين

تعد الصين «الصاعد» الأكثر غرابة في السياسة الدولية عن الدوائر الثقافية الغربية، فهذا البلد بتقاليده المستمرة منذ خمسة آلاف عام، ومهد ثقافة خاصة به هي الثقافة الكونفوشيوسية، ما يزال يمارس، كما في السابق، نظاماً شيوعياً أحادي الحزب بمنظمة سلطة مركزية.

يتنبأ الكثيرون بأن الصين ستكون في المستقبل القريب القوة الوحيدة المضادة للغرب التي يمكن أن تنشأ، والبون الثقافي الذي يفصل الصين عن الغرب يعتبره هنتنغتون برهاناً على بلد لا يحمل الخصائص الغربية ويستطيع، مع ذلك، تحديث نفسه بنجاح، وبالنسبة له فإن الصين ستقف قطباً لنزاع الثقافات المتداخلة المسيطرة في القرن الحادي والعشرين.

لم تعش الصين عهد دخولها النهائي في الحداثة بعد، ولو أيضاً مثل اليابان والاتحاد السوفيتي في حقبة التصنيع الثقيل التي أتاحت للرقابة المركزية والتراتبية الصارمة ظروفاً مناسبة بشكل ملحوظ. وأكثر من ذلك فإن الصين، إذا أرادت أن تصبح قوة قادرة على المنافسة، وأن تحافظ

على ذلك، وإذا أرادت أيضاً أن تنقذ درجات نموها الاقتصادي المبهرة في المستقبل، فيتحتم عليها أن تلبّي شروط العصر الإلكتروني[8]. إن مفتاح هذه المرحلة من تطور الاقتصاد العالمي هو الاتصالات، فبدون الارتباط مع الشبكة الإلكترونية لتبادل المعلومات لا يمكن لأي بلد أن يصمد في السباق، وبهذا تخضع الصين للعمليات التي تدفع نحو اللامركزية، وتعادي السيطرة والرقابة جوهرياً. ومنذ اليوم يشارك آلاف من العلماء الصينيين في حلقات نقاش الخبراء الإلكترونيين، ويسحب الطلبة والاقتصاديون فيضاً من المعلومات من الإنترنت.

تدفع الصين بشكل نشط نحو خصخصة الاقتصاد، وتؤقلم مجالاتها الاقتصادية وما يرتبط بها من عمليات سياسية ذات القرار، وتنفتح طائعة أو كارهة لعروض معلومات الاتصالات الإلكتيرونية الكونية ونقاشاتها، وهذه القضايا الثلاث تدفع بتغييرات عميقة الأثر في الثقافة الصينية، وبخاصة في أشكال السلطة[9]. وقد بات التغيّر ملموساً وسوف يستمر وإن بالإيقاع الوئيد لمجتمع ذي ثقافة الخمسة آلاف عام. النهج الياباني والروسي، ودفع عمليات التغيير هذه من خلال ضغوطات مشدّدة، وحشد المجتمع ـ في الوقت نفسه ـ من خلال تعبئته ضد عدو خارجي لن يكون لها هنا أي أثر. فالتكنولوجيا الحاسمة في النمو الاقتصادي تقوم على اللامركزية والاتصال الشبكي مع العالم الخارجي، وسوف تمارس الصين انفتاحاً أكبر وإلاّ فإن تحديثها سيمنى بالإخفاق.

أما التكهّن الخاص بالصين: فهو تقارب تدريجي مع السمات الثقافية الغربية، ولكن هل تتم هذه العملية بدون نزاع فهذا ما لايمكن قوله، إذ تدخل هنا ضغوطات عالم الدول في اللعبة.

الثقافة وعالم الدول

كيف تغدو الثقافات لاعباً فاعلاً في السياسة؟ مع هذا السؤال تتجه العين تلقائياً نحو الدولة، فقد باتت الدولة الإقليمية هي التكوين السياسي السائد في نهاية القرن العشرين. وحتى حينما لا تكون الدول ذات قوة كبيرة، فإنها تولف بطريقة فريدة من عناصر القوة التي تمكنها من الوقوف في وجه «منافسيها» من المشاريع الكبيرة، والمنظمات الدولية، والجريمة المنظمة ـ توليفاً لا يقارن بما لدى أولئك المنافسين، ويتألف من: الموارد المالية من الضرائب المستوفاة، ووسائل القوة المنظمة للجيش والشرطة، والمصادر المعلوماتية للمخابرات، وسلطات التسجيل، وأجهزة التحري البوليسية، ومكاتب الإحصاءات، ومصادر التشريع القانوني، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والمصادر الإدارية الحكومية. ومقدار هذه القوة يختلف تبعاً لحجم الدولة ونوعية أجهزتها، ولكنه كامن في نواة كل دولة لا تريد أن تسلّم نفسها للانهيار، أو أن تمزّقها الحروب الأهلية[10].

وانطلاقا من هذا الأساس، فإن الأفكار والقوى والحركات السياسية التي تمارس القوة وتسعى إلى إحراز مكانة عالمية، لا بدّ أن تستولي على الحكم عاجلاً أم آجلاً. فقد تستولي على الحكم في دولة قائمة، أو تشارك فيه، أو تنفصل بإقليم وتؤسس بذلك دولة جديدة. وفي الحقيقة، فإن كل الحركات المسلحة ذات الشأن، سواء كانت ذات طبيعة إثنية أو دينية أو اجتماعية أو أيديولوجية، تتبع هذا النموذج.

وعلى العكس من ذلك، فإن الثقافات لا تعد لاعباً سياسياً، ولا تستطيع أن تكون فاعلة في السياسة الدولية مباشرة، ولذلك فإن الحديث عن صراع الثقافات لا يعدو كونه مجازاً لا يميّز واقعاً سياسياً ممكناً، فعالم السياسة له بعد مادي ويتجلى ذلك بأوضح صورة في الحدود التي تعين أراضي الدولة، فالدولة توجد بصفتها معطى جغرافياً ويجسّدها

أشخاص محددون. ومن ينس الوجود المادي للدولة، فإن بإمكان البوليس والجيش اللذين تعلن سلطة الدولة عن نفسها فيهما بشكل ملموس، تذكيره بذلك بصورة سريعة وموجعة.

يجهد خطاب ما بعد الحداثة المتّبع للموضة في تقليص الدولة إلى تركيب[11]. صحيح أن الدولة تتكون نتيجة لاتفاقيات، ويمكن للحدود أن تكون مختلفة عما هي عليه، وبالتأكيد، فإن كل دولة معنية بأن تكون الغالبية العظمى من المواطنين والمواطنات مقرّين بشرعيتها في ممارساتهم الاعتيادية، وهذا ليس اكتشافاً من اكتشافات ما بعد الحداثة، فقد كان ماكس فيبر Max Weber على وعي تام به، ولكن الدولة تمتلك وجوداً مادياً يمكن أن يثبت مقاومة شديدة في وجه عمليات التغيير. وتجسّد الدولة هذا الأساس الذي لابد منه لتكون الدولة فاعلة في السياسة الدولية.

وعلى العكس من ذلك، فإن الثقافة تفتقر إلى مثل هذه الخاصية المادية، فهي توجد فعلاً في إعادة إنتاجها المستمر من خلال ممارسة البشر لها في الدوائر المختصة، وهي لا ترتبط بمنطقة معينة ولا بعرق. ورزمة المعايير الثقافية التي توجه ممارسات البشر غير منصوص عليها بشكل كامل في أي كتاب من كتب القانون، وحتى الكتب السماوية للديانات الكبرى فإنها لا تحتوي سوى على جزء من ذلك فقط. والجسر الذي يصل بين الثقافة والفاعلية السياسية يمرّ تبعاً لذاك عبر طريق «التجسّد»، وهذا يشبه بعض الأساطير والخرافات عندما يلجأ روح أو جنّي للبحث عن سكن له في جسم بشري حتى يتمكن من العمل في العالم المرئي.

ولا شك في أن هنتنغتون كان على وعي بذلك وهو يلجأ إلى الخدعة الفنية بتسمية دولة محورية تتصرف بصفتها ممثلاً عن الثقافة في كل دائرة ثقافية متخاصمة، أما بقية الدول المنتمية للدائرة الثقافية نفسها

فتتجمع حول هذه الدولة المحورية، وعلى الرغم من أن المفهوم لا يذكر هنا، فإنه يوجد هنا تصور لحلف كلاسيكي للدول المهيمنة الذي يمكن أن تقارن به الولايات المتحدة في داخل حلف الناتو، التي يقع على عاتقها مهمة القيادة بينما تلعب بقية الدول ـ كارهة أم طائعة ـ دور النصير. وفي هذه الحالة من المركز والمحيط ينبغي أن تكتسب الثقافة جسدها الإقليمي وتكون، من خلال ذلك، قادرة على ممارسة دور فاعل في السياسة الدولية، ولكن هل هذه الخدعة الفنية مقنعة فعلا؟

دينامية عالم الدول

إن طبيعة سلوك الدول وشكله لا يتمّان حسبما يحلو لنا أن نتخيل، فعالم الدول يتميّز بأسس بنيوية محددة ترسم حدوداً لإمكانات عمل الدولة وحكوماتها. ومن بين هذه الشروط البنيوية فإن الأهم هو المعضلة الأمنية. إن نظام الدولة مرتب بشكل «فوضوي» وهذا يعني أنه لا يوجد فوق الدولة محكمين يراقبون فيما إذا كانت الدولة تتصرف بشكل نظامي سليم، إذ عليها هي نفسها أن تؤمن سلامة أراضيها وتحميها من أي ضغط أو ابتزاز أو تهديد، وتكمن مشكلتها في أن جيرانها يستشعرون في تدابير الحماية الخاصة بها تهديداً لهم، فيردون بالمثل. ولو تنازلت الدول عن ذلك لتثبت نواياها السلمية فإنها تتسبب لأنفسها بأخطار جسيمة إذا وجد في جوارها ـ لسوء الحظ ـ «دولة سطو» عدوانية. وبين إيغال مستمر في التسلّح وسياسة تهدئة مشجعة تقع الدول في مأزق: فقد يكون ما تفعله خاطئاً ويمكن أن يفضي إلى سباق تسلح غير ضروري، أو يدفع باتجاه أزمات عسكرية، أو حرب وقائية، ولكن أيضاً قد تجلب عليها اعتداءات جيران أشد قوة لا تستطيع الوقوف أمامهم[12].

«الواقعيون» يقولون: لا يبقى هنا سوى الاعتماد على النفس. فعلى

الدولة أن تعتمد على ذاتها، وعلى أبعد تقدير، أن تدخل في أحلاف وقتية ضد معتدٍ خطير. ولحسن الحظ، فإن عالم الدول قد طوّر في أثناء ذلك بدائل، إذْ تعلّمت الدول أن تفرق بين السلوك العدواني والسلوك الاعتيادي. لقد حددت علامات الهدوء، والعلامات التي قد تبدو كذلك، وجهّزت لذلك أداة فاعلة في شكل مراقبة للتسلّح يمكن بواسطتها التعامل مع معضلة الأمن. وهناك آخرون ممن يتبعون نبض المجتمع يدفعون قدماً بعمليات الاندماج التي تعد بالتغلب كلياً على معضلة الأمن.

وبطبيعة الحال، فإن هذه البدائل لا يمكن تطبيقها حينما لا تحظى بإعجاب الجار الشرير، لأن الأساس في سلامة الأراضي والمساواة في الحقوق بين الشعوب هو أن يتم الاعتراف بها بشكل متبادل. تقود انفعالات الهيمنة المهدّدة مباشرة إلى مملكة الاعتماد على النفس من جديد، وحيث تسعى قوة إقليمية لأن تكون لها الغلبة على شركائها وأن تنتزع القيادة من بينهم، فإن التعاون الأمني يدخل في طريق مسدود. وحين يشعر الأتباع الموهومون بأنهم مهددون، يدخل بلا هوادة قانون سياسة التوازن في النفاذ: تتكتل الدول المهددة ضد الهيمنة المشرئبة، وإذا لم تكن قوتها معاً كافية لموازنة طموح القيادة، فإنها ستقلّب النظر حالاً باحثة عن حليف من خارج الإقليم.

ولا يوجد أي سبب يحتّم أن يتداخل قانون التوازن هذا في حالات التهديد مع دوامة الثقافات، فالأمر يتعلق بمعدل الخبرات التاريخية في عالم الدول الذي ينبغي أن تتوجه إليه الثقافات إذا أرادت أن تكون لاعباً فاعلاً في السياسة الدولية. وفي هذه المملكة تسيطر ضغوطات الأفعال الصادرة عن المنظمات الحكومية، وتصبح القانونية الخاصة للثقافات المعنية بلا معنى. وإذا لم تفعل ذلك فإن الدول التي تزدهر فيها هذه الثقافات ستجد نفسها حالاً في المرتبة الأخيرة في سباق القوى بين الدول.

ولا يوجد تعليل عقلاني يبيّن لماذا يستطيع التشابه الثقافي أن يبطل مفعول هذا القانون، فأنظمة التوازن والأحلاف المضادة لها جعلت في التاريخ دولاً تنتمي للدائرة الثقافية ذاتها تقف في مواجهة بعضها بعضاً[13]. ومثلما سوف يناقش لاحقاً، فإن كافة الدلائل في أسيا وفي العالم الإسلامي تشير إلى أن القانون الأساسي نفسه يسيطر هناك أيضاً.

وبهذا يفقد مشروع «الدولة المحورية» قوة إقناعه، فالدولة المحورية ينبغي أن تكون لاعباً يعمل من أجل ثقافته، وفي سبيل ذلك يجب أن تتغلب دائرته الثقافية على بقية الدول، وحيثما لا يحصل ذلك ببساطة، أي أن تحيط الدولة والثقافة بالمناطق نفسها ـ مثلما هي الحال في الهند، فإن ذلك يمكن أن يتحقق في شكلين فقط: من خلال «هيمنة لطيفة» لا تشكل تهديداً كبيراً وتسود في محيطها بأن تبدو مقاومتها غير ضرورية ولا تعد بإحراز نجاح. وهذا يصح على كل حال على وضع الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية. وعدا ذلك فإن «الدولة المحورية» أينما كانت لابدّ أن تحاول تطبيق ذلك بالقمع وبالقوة أيضاً عند الضرورة. ولكن بعد ذلك سوف تتكون تحالفات حتمية موجهة ضد مطالب السيطرة لدى الدولة المحورية الطموحة. وهذه الاتحادات سوف تشق تلك الثقافة، وبذلك تمنع الدولة المحورية مباشرة من أن تكرّس عملها السياسي «المبارك» من أجل الثقافة. وأسوأ من ذلك، حينما تكون القوة داخل الثقافة نفسها موزّعة بشكل غير متساو بحيث يفضي إلى عدم توازن، فسوف تتجاوز التحالفات حدود الدولة.

وبالنسبة لنظرية «صراع الثقافات» يظهر هنا تشخيص يبعث على الصحو، وهو أن العملية الوحيدة التي يمكن أن تجد لنفسها تصفيقاً سياسياً هي تشكيل تحالفات لثقافات سائدة حول دولة محورية مهيمنة. وسوف تؤدي الجهود الملائمة بشكل يخلو من الأخطاء إلى إقناع

الحركات المضادة للعمل على منع هذه النتيجة. ونتيجة لذلك سوف يضعف العامل الثقافي نفسه في السياسة الدولية، لأن المتوقع جداً هو تشكل أحلاف تتجاوز حدود الثقافة: إن دينامية قانونية عالم الدول الخاصة تنقض «صراع الثقافات».

الدولة والمجتمع

صارت الدولة في علم السياسة الحديث مضغة للأفواه وينسب إليها خسارة كبيرة في المكانة والجوهر، فهي لا تستطيع تحقيق الأداء القيادي المطلوب منها، ووزنها النسبي مقابل اللاعبين الاجتماعيين والدوليين يهبط بشكل ذريع. وعملية العولمة تسرّع في «زوال سحر» الدولة هذا بشكل إضافي كذلك[14].

إن «زوال السحر» هذا موجود فعلاً، وهو لا يحتاج إلى نقاش كثير، وبطبيعة الحال، يجب أن يخرج المرء من هذا الاكتشاف بالنتائج الصحيحة، فأن يوافق المرء على ذلك لا يعني أن بإمكانه أن يلقي بالدولة الإقليمية في ملف التاريخ. ومثلما سبق إيضاحه، فقد تفوقت [الدولة] في مجال مصادر القوة مقابل منافسيها المحتملين، من المؤكد أن سيادتها لم تعد هي سيادة الدولة المطلقة، وقدرتها على استعمال القوة المركزة لا يمكن مقارنتها بعد بالدول العدوانية الشمولية لهتلر وستالين، ولكن الدولة الديمقراطية الحديثة تدخل بصفتها لاعباً وحيداً في جميع شبكات القرار الهامة التي تتحكم بكل مفاصل تطور المجتمع في الاقتصاد، وفي المال، وفي أسلوب التربية، وفي تطور التقنية، وفي النظام القانوني، وفي السياسة البيئية .. إلخ وليست أنشطتها عظيمة الأهداف أو مباركة دائماً، ولكنها تحقق تأثيراً سواء بالخير أو بالشر.

إن مكانة الدولة تتجلى الآن، كما في السابق، أكثر ما تتجلى في

السياسة الخارجية والأمنية، وهنا فمن النادر جداً أن يدور الحديث عن التقليل من شأنها، صحيح أنه بات يلاحظ في العلاقات الدولية تنامي مكانة لاعبين آخرين، ولكن هؤلاء يجب أن ينجحوا بشكل ما في ضخ اهتماماتهم في عالم الدول. وبعكس ذلك فإن الحكومات، وبالتحديد ذات الدساتير الديمقراطية، حتى في النظام الدولي، لا تستطيع أن تصول وتجول مثلما نصح ميكافيللي أميره، إذ يجب أن تتحاور مع لاعبين غير حكوميين: فلا سياسة مالية دولية بدون مشاركة البنوك، ولا يمكن تأمين إمدادات الطاقة إذا لم تشارك شركات النفط في اللعبة، وإذا أريد للتحقق من منع انتشار الأسلحة الكيماوية أن يقف على قدميه فلا بدّ من إشراك الصناعة الكيماوية. وفي السياسة البيئية الدولية تأتي دفعات من منظمات علمية أو مجموعات بيئية مثل السلام الأخضر (Green Peace) وفي هيئة هؤلاء اللاعبين يجلس المجتمع ـ بطريقة مباشرة أو افتراضية ـ إلى طاولة المفاوضات، وإلى جانب ذلك فهناك أيضاً طريق ثان يوضح تأثير المجتمع في السياسة الدولية: يمارس الجمهور والجماعات صاحبة المصالح تأثيراً في عملية تشكيل السياسة الخارجية، إذ لولا حركات نزع التسلح والسلام الحاشدة في سنوات الثمانينيات لما كان بالإمكان دفع حكومة ريغان العنيدة بتلك السرعة إلى طاولة المفاوضات من جديد. ويعود الفضل جزئياً في قرار كلينتون المفاجئ لصالح توسيع حلف الناتو إلى جماعة الضغط المؤثرة للمهاجرين البولنديين الذين يتوطنون في شيكاغو القلعة المنيعة للحزب الديمقراطي. وترجع سياسة الدول الاسكندنافية الملتزمة بيئياً إلى اتحادات بيئية قومية.

وبكلمات أخرى: إن ما يظهر في تمثيل «المصالح القومية» في الخارج هو في جزء كبير منه نتيجة لخطاب اجتماعي. فمن خلال الجدال العلني والقرارات البرلمانية، والتأثير المباشر لجماعات الضغط على

أصحاب القرار والبيروقراطيين، يحقق المجتمع تأثيره. لم يعد هناك إذن حديث عن «أولية السياسة الخارجية»[15].

إنّ هذا التحليل ينطبق في نطاق تام على الديموقراطيات. أما مع الحكومات غير الديمقراطية فيتوجب إجراء حسم. وبالطبع، فإن دولة شمولية متطرفة تمسك في قبضتها السيطرة التامة على المجتمع تستطيع فقط أن تدير سياسة خارجية بدون أي اعتبار للرأي العام، وحتى النظام التعسفي، فإنه سيتروى جيداً قبل أن يتخذ خطوات كبيرة تعارض مباشرة مزاج الجماهير، صحيح إنّ الديكتاتورات يحاولون أن يوظفوا هذه الأمزجة قدر الاستطاعة لخدمة أهدافهم، وينجحون في ذلك غالباً للأسف، ولكنهم مع ذلك، لا يمكنهم أن يتجاهلوها.

الدولة التجارية والقوة المدنية

أدت الحداثة بالمجتمعات لأن تتميّز بتقسيم عمل مطّرد باستمرار. وفي صياغة لومان Luhmann المتطرفة لنظرية النظام، يجري الحديث عن أن أنظمة المجتمع، مثل نظام القانون، ونظام التربية، والاقتصاد، والسياسة، تتبع قواعدها الخاصة، وتتصل بمدونتها القانونية ضمن حدود نظامها غير المفهومة من قبل الأنظمة الأخرى[16].

وبالتأكيد، سيجد المرء مع هذا الوضع مشكلة في فهم التنسيق الذي لا عوج فيه نسبياً في مجتمعنا، ولكن النظرية تحيل إلى التمايز والتخصص اللذين بلغا مستوى رفيعاً في المجتمعات الحديثة[17]. وإذا أراد مثل هذا النظام أن يؤدي وظائفه، فيجب أن يتنازل عن الرقابة المركزية. إنّ الاتجاه نحو «إزالة السحر» عن الدولة قد تأسّس في التحديث. وفي العصر الإلكتروني الذي يتمّ فيه توفير النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ عبر اتصال لا مركزي، فإن ديناميته تتسارع. ويعني التنازل عن الرقابة المركزية عبر

النظم الاجتماعية الجزئية أن هذه بدورها لا بدّ أن تكتسب تأثيراً على القرارات السياسية لكي تستطيع ضمان توجيه المسارات الاجتماعية الهامة عبر شبكة لا مركزية. و لن تكون المشاركة بذلك فقط هي مسألة تقاسم للقوة بين الطبقات والشرائح، وإنما ضرورة موضوعية لقيام الدولة والمجتمع بوظائفهما[18]. وهكذا يتزحزح الثقل لصالح المجتمع: إذ يتوجب ضمان المشاركة، فشرعية الدولة والحكومة واستقرارهما لم يعودا، بشكل ملحوظ، متعلقين بالطاعة والتبعية التقليدية، وإنما بإنجازات الدولة القابلة للقياس، وهذا يعني بتلبية تلك المتطلبات التي يتقدم بها المجتمع، وهذه المتطلبات تهدف بشكل جوهري إلى زيادة رفاه الجماعة وأفرادها. وعمل الدولة يتحول من رقابة القوة السياسية نحو ضمان الرفاه الاجتماعي وإنمائه. ومما لا وزن له بالنسبة لهذا الاتجاه أن تتدخل دولة الرفاه في المسارات الاقتصادية، أو أن تتقيد بالحفاظ، قدر الإمكان، على الأطر المثلى من أجل المشارك الخصوصي، مثلما هو محبّذ في الليبرالية الجديدة. وفي كلتا الحالتين يبقى هدف الدولة هو ذاته.

وفي الشأن الخارجي تنعكس الأولويات أيضاً، ويفقد اتساع المناطق أهميته بشكل تام، وتنكمش السياسة الأمنية إلى نقطة ليست غير مهمة، ولكنها على أية حال ليست في لبّ الشروط الجانبية القائمة للسياسة الخارجية، فالعلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية تتقدم إلى الأمام في أولويات السياسة الخارجية. أما إلى أي مدى قد نمت هذه العملية، فإن ذلك لم يتضح إلاّ بعد انتهاء نزاع الشرق ـ الغرب.

إن النموذج الأول للأنظمة السياسية الحديثة ليس دولة القوة، وإنّما الدولة التجارية[19]. إنها تتميّز من خلال انفتاح الحكومة على متطلبات الاقتصاد، والاشتراك مع الجهات ذات الاهتمام وفي مقدمتها الاقتصاد في تشكيل أهداف سياسية خارجية تسعى إلى أولوية واضحة للعلاقات

الاقتصادية في مقابل مسائل القوة والأمن، ومن خلال السعي نحو إنفاق في الحدود الدنيا على التسلح. تحقق الدولة التجارية إسهاماً لا يمكن الاستغناء عنه للثروة الاجتماعية. الاستقلال الاقتصادي أمر مكروه، أما الاعتماد المتبادل فلا ينظر إليه فقط باعتباره أمراً واقعاً بل بصفته مكاسب وليس ضعفاً. وتجهد السياسة الخارجية لتقوية حقوق الشعوب، وعندما ينتشر الأمن القانوني في المجال العالمي تنحصر الخلافات لصالح الحركة الاقتصادية. وتبعاً لذلك فإن الدولة التجارية تظهر ولعاً بالاتفاقيات متعددة الأطراف والمنظمات العالمية. وتختفي سياسة التهديد بوصفها سياسة خارجية ويستبدل بها نشاط دبلوماسي مكثف.

إن تكامل علاقة السياسة الداخلية المتبادلة هو القوة المدنية[20] بينما يقع الجيش في مرتبة متدنية نسبياً من التقدير الاجتماعي، ويبدي المجتمع تحفظاً واضحاً من المغامرة العسكرية هذا إذا لم يظهر الرفض فعلياً، وهو حساس إلى حد كبير تجاه أخطار التدخل العسكري وكلفته، وفي الرأي العام يسود تيار سلمي خفي، ومصادر القوة التي تحشد وتحضّر للتدخل الدولي هي ذات طبيعة مدنية. ويعبّر النداء الفرنسي: «البنك الاتحادي هو قنبلة ألمانيا النووية» عن هذا الوضع بدقة متنامية.

إن اليابان وألمانيا تصلحان مثالاً للدولة التجارية والقوة المدنية بصفتهما نموذجاً مذهلاً لاكتساب باهر للقوة والنفوذ بدون أن يكون للوسائل العسكرية أثر عميق في ذلك.

دينامية الدولة التجارية

كما هو الحال في منطق توازن القوة، فقد أنتج عالم الدول التجارية أيضاً ديناميّته الخاصة التي نجمت عن حالة الاعتماد المتبادل الدولية. وهذا يصف المكانة التي أحرزها التضافر الاقتصادي العالمي بالنسبة للرفاه

الاجتماعي، فالهدف الأهم للدولة وهو زيادة ثروة الفرد لا يتحقق بشكل مستقل، ولتجنب التبعات السلبية للمنافسة مطلقة العنان، فإن الوضع يتطلب ترتيباً دولياً.

وهذا الأمر يبدو سهلاً عند القول، ولكن تحقيقه صعب، وبالذات لكون المجتمعات تندفع بقوة نحو زيادة رفاهها، فإن ممثلي الدول لا يتوصلون بسهولة في المفاوضات الدولية إلى الحلول الوسطى الضرورية لأن تقودهم بيسر إلى توافق حول التجارة، والمال، والترتيبات المصرفية، والاتصالات، والطيران .. إلخ. وعلى الرغم من هذه المشاكل فإننا نشهد منذ عقود نموّا مطرداً لأنظمة عالمية يبرهن على المدى الذي يمكن للاعتماد المتبادل أن يدفع به الدول للتعاون.

تجري الديناميّة التي تسكن عالم الدول التجارية على النحو التالي: المجتمعات تتطلب الرفاه، فترى الدول نفسها مضطرة للتعاون، فتدخل في التفاوض وتتوصل إلى ترتيبات، وهذا يعني غالباً اتفاقيات ذات صيغة قانونية ينبغي عليها أن تلجم الآثار الجانبية غير المحبّذة للمنافسة. وغالباً ما يعهد إلى منظمات في إدارة هذه الترتيبات والسهر على تطبيق قواعدها. وبطبيعة الحال تحدث مشادات حول تفسيرها، وتقع خروقات صغيرة للقواعد، وهذا يفضي إلى توحيد ثابتٍ لمجموعة القواعد، ويتم إعداد إجراءات لتحكيم الخلافات. أما القواعد فيجري حمايتها من خلال العقوبات. هناك نمو مطرد لحقوق الشعوب، وللمنظمات الدولية. والى جانب منطق توازن القوة، يأتي التوسع في التعاون الدولي المدفوع من خلال نتائج الاعتماد المتبادل، أي العملية الدينامية ذات المكانة الثانية في السياسة الدولية[21].

حدود الدولة التجارية

لا تتم هاتان العمليتان دائماً معاً، بل أحياناً بشكل متعاكس، ففي

حين أن الدولة التجارية في صعود فإن دولة القوة لم تختف بعد. وتجسّد القوة العالمية رقم واحد، أي الولايات المتحدة، تركيباً من الحالين؛ فهي اللاعب الأهم في الاقتصاد العالمي. وفي الثلاثين سنة الأخيرة تقدم الاعتماد المتبادل للولايات المتحدة بأقصى طاقته، فقبل ذلك كانت التجارة الخارجية مقتصرة على قطاعات محدودة من الاقتصاد القومي ولم تكن لتتجاوز 6٪ من إجمالي الناتج القومي، أما اليوم فإن الولايات المتحدة بحصة تجارة خارجية تصل حوالي 20٪ تتصدّر القيادة الإيجابية والسلبية للأمم التجارية. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب العسكري الأول: إذ لا يستطيع أي بلد آخر أن ينشر قوة عسكرية ذات فرصة كبيرة للفوز في كل بقعة من بقاع الأرض. الولايات المتحدة الأمريكية فقط هي التي تسيطر اليوم على «القيادة الحربية للقرن الحادي والعشرين». وهذا يعني تكامل وسائل الاستطلاع الأكثر حداثة، وتقانات القيادة الإلكترونية، وذخيرة ذكية دقيقة في إصابة الهدف، ووسائل تمويه وقيادة حربية الكترونية، وأخيراً الأنظمة المضادة للرادار من نوع Stealth. وهي فقط التي لديها قوات ذات احتراف رفيع ومدرّبة على استخدام هذه التقنيات بفعالية. أما الدول التجارية الأسيوية والأوروبية فقد تمكنت من الصعود في ظل القوة الأمريكية.

إن فكرة الدولة التجارية لم تصل بذلك ولا بأي حال من الأحوال إلى الفوز النهائي، إذ يمكن أن تحدث، كما في السّابق، مفاجآت غير حميدة: مثل روسيا ناشئة بشكل غير سار من جديد، وصين شديدة الحماس، وهيمنة مشرئبة على الخليج الفارسي على شاكلة صدام حسين، فالاستراتيجيون يناقشون مثل هذه الأخطار، وهناك رغبة في اتخاذ تدابير أمن عسكرية مضادة لذلك.

أظهر الجدال في اليابان وألمانيا في السنوات الأخيرة بشكل هائل

كيف تحاول القوة المدنية التعامل مع هذه المشاكل، إذ لم يعد ممكناً بعد 1990 أن تتجاهلها ببساطة أو تعهد بها إلى «الأخ الأكبر» في واشنطن. والنتيجة لم تكن بالطبع بناء الأساطيل وفقاً للأدميرال تيربيتز (Tirpitz) لتقوم على قدم المساواة مع أساطيل الولايات المتحدة بحفظ النظام العالمي. بل الأرجح هو أن تقوم ألمانيا، واليابان أيضاً ولكن بتحفظ كبير، بإثبات النفس من خلال المشاركة المحدودة في الأنشطة متعددة الأطراف كعضو موثوق به في الدفاع المدني الغربي أو (الكوني).

تعددية الأطراف، والانسجام مع القانون هما عمودا السياسة الخارجية للدولة التجارية، وقد تم نقلهما أيضاً إلى مجال الأمن: فالعمل العسكري ينبغي أن يكون ممكناً فقط بالاشتراك مع الآخرين وبتفويض من الأمم المتحدة، أو عبر منظمة إقليمية أخرى. لم يعد الأمر متعلقاً بتعظيم القوة القومية، أو على الأقل بالإبقاء عليها إلاّ من أجل درء المخاطر لا غير. وفي أفضل الأحوال يمكن المساعدة في استتباب النظام في حالات الفوضى العنيفة، وهذا التحديد جدير بالملاحظة. يخشى كثيرون من الاستراتيجيين الغربيين بعد انتهاء نزاع الشرق ـ الغرب من أن يتزود شبح القوة الياباني الألماني بتسلح نووي، وأن يعود ولابدّ إلى ممارسة دور على مسرح السياسة الدولية. ولكن هذا الخوف ينكسر على المطالبات القاطعة التي تتوجه بها مجتمعات القوة المدنية إلى حكوماتها بأن تكبح نفسها بنفسها.

دينامية عالم المجتمع

وبهذا نعود ثانية إلى المجتمعات وتأثيرها في السياسة، فالجدال قد بدأ منذ زمن طويل حول إمكان الحديث عن مجتمع عالمي: هل أصبحت المجتمعات متشابهة إلى تلك الدرجة، وهل أصبحت متشابكة من خلال

الاعتماد المتبادل لدرجة أننا نتحدث عن نوع من الوحدة، وليس بعد عن وحدات جوهرية مختلفة متجاورة؟

سوف يحتج هنتنغتون وكذلك الجمعيات التي تشدد على خصوصية الجماعات الثقافية وضرورة المحافظة عليها بشدّة على ذلك. ويقابل آخرون من الذين يهتمون بالتجارة والمال وتدفق المواصلات والاتصالات مفهوم المجتمع العالمي بقدر أقل من الريبة[22]. اقترح تشمبيل (Czempiel) بدلاً من ذلك استخدام مفهوم «مجتمع العالم»[23]. وبهذا ينبغي القول إن الاندماج الذي دعا له أتباع المجتمع الدولي لم يبدأ بعد. وبشكل خاص يجب الأخذ في الاعتبار أن المنظمة السياسية للعلاقات الدولية في الدول الإقليمية تمثل لحظة فاصلة هامة، وفي الوقت نفسه، فإن مفهوم «عالم المجتمع» يدل، مع ذلك، على أنّ مستوى آخر من العلاقات الدولية ينشأ إلى جانب عالم الدول الذي كان سائداً في السابق. إن نفوذ المجتمعات لا ينحصر فقط في تأثيرها على سياسة حكوماتها الخارجية فقط، ولكنها تتضافر معاً متجاوزة الدولة. ال CNN، والإنترنت، والمنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات هي العلامات الأكثر جلاءً لهذا التطور.

لو سافر المرء عبر طهران أو عبر بكين، فسوف يلاحظ «أطباقاً» [لاقطة] كثيرة فوق سطوح البيوت. فعلى الرغم من كل محاولات هذه الأنظمة نصف المنغلقة لضبط التدفق المعلوماتي الذي يصل إلى شعوبها، فإن التلفزيونات الفضائية تتيح دائماً منافذ لا تخضع للرقابة، فيرى الناس كيف تبدو عليه الأمور في الأماكن الأخرى، فيغدون، وهم في مخادعهم، في مواجهة قريبة جداً مع أوجه المجتمعات الأخرى. وفي مقابل عزلة القرن الماضي [التاسع عشر] يبدو هذا تحولاً هائلاً[24].

وكون هذه الاتصالات لا تشمل سوى قطاع ضيق من المواطنين فذلك ليس له أية أهمية، ففي الثقافات الغربية التي يجري مدحها عالياً

أخذ مفصلا التحول الحاسمان، أي النهضة التي أعادت اكتشاف الفردية الإنسانوية، والتنوير بعقلنته للتفكير، طريقهما في كل مرّة عبر نخبة ضيقة. لقد انتشرت النهضة الإنسانوية من خلال اللغة اللاتينية التي لم يكن قادراً على الحديث بها عدا الإكليروس سوى فئة محدودة من النبلاء والبرجوازية المتعلمة. وكانت أفكار التنوير تناقش باللغة الفرنسية التي لا يتحدثها أيضاً عدا النبلاء سوى قلة من المتعلمين. ومع ذلك: فقد طبعت هاتان الحركتان مسار ثقافتنا.

بيّن نوربرت إلياس (Norbert Elias) في كتابه «عملية الحضارة» (Prozess der Zivilisation) كيف كانت المعايير الثقافية تنتشر من «الأعلى» إلى «الأسفل» وجعل ذلك واضحاً بشكل خاص من خلال مثال تناول الطعام بالشوكة والسكين، إذ بعد أن أدخل النبلاء هذه العادة الجديدة، جهدت الفئات العليا من البرجوازية في تقليد ذلك، ثم تبع رجال الدين والصناع، حتى استقرّت العادة أخيراً بين الفلاحين وبروليتاريا المدن. ومثل هذه العملية يمكن أن تستمر مئة سنة[25]. وعلى أية حال، فإن النسبة الضئيلة من البشر القادرين على التحدّث بالإنجليزية لا تنكر عليهم التأثير الثقافي المميز في تضافر المجتمع العالمي مثلما حاول ذلك هنتنغتون. ولأنه، كما يبدو، لا يعرف [نوربرت] إلياس، فلم يبق ذلك بدون تأثير على حججه.

تبني المنظمات غير الحكومية (NGOs)، التي سيكون حولها حديث مطول، جسراً من نوع خاص بين الدول والأقاليم والثقافات، وهي ليس لديها مصلحة مادية ملموسة في مقدمة اهتمامها، مع أن للمنظمات الكبيرة مصالح بيروقراطية تهتم بتطويرها. وكثير من هذه المنظمات التي توجد على أسس محلية، أو إقليمية، أو دولية تمارس، دائماً اتصالاً مكثفاً عابراً للدول مع المجموعات المتعاطفة في الخارج من أجل متابعة الأهداف

المشتركة التي لا يمكن الوصول إليها بشكل معزول في دولها. أما المنظمات الأخرى مثل الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، وهيومان ووتش (Human Watch) والعفو الدولية، أو السلام الأخضر، فهي منظمة بشكل عالمي، ويشكّل ازدياد هذه المنظمات ظاهرةً. ولو وضعت قائمة بها لثبت أنها تزيد على ألفين من المنظمات التي تعمل من أجل البيئة، أو السلام، ونزع التسلح، وحقوق الإنسان. ولأنه ليس من السهل جمع المعلومات في هذا الحقل، فهناك رقم مجهول مرتفع؛ ففي مئة وخمسين دولة أي 80٪ من دول العالم تظهر على الأقل واحدة من هذه المجموعات. إن مجتمعاً مدنياً عابراً للقوميات، مستعداً للحوار، ينشأ هنا[26].

الدمقرطــة

ينمو المجتمع المدني أسرع ما ينمو في الجماعات الديمقراطية وبين ظهرانيها، فهذه الجماعات بما فيها من حرية الرأي وحرية تأليف الأحزاب والنقابات تهيء تربة خصبة لعمل الديمقراطية. لقد أصبحت الديمقراطية شعاراً جماهيرياً: فحيثما تبرز هذه الأيام أزمات اجتماعية أو سياسية ترتفع المناداة بالمشاركة والديمقراطية. وبعد موجة الدمقرطة القوية التي بدأت بالانقلاب في البرتغال عام 1974، ووصلت أوجها بانهيار الجدار*، فإنّ أكثر من مئة دولة، وهذا يعني أكثر من نصف عدد الدول، تميّزت بانتخابات ديمقراطية، أو بعمليات تقرير. ولا يوجد بلد لا يحكم ديمقراطيا يخلو من منشقين، أو مجموعات، أو منفيين، أو منظمات سرية، يطالبون بالديمقراطية. و تشجع الاتصالات العابرة للقوميات عبر وسائل الاتصال الحديثة، «عصر العقل الديمقراطي» هذا[27].

وفي هذه الأثناء، تخطى البحث في هذا المجال التقييم القديم الذي

* المقصود انهيار جدار برلين عام 1989. (المترجم).

كان يرى أن المجتمعات المتطورة والغنية فقط تستطيع أن تحقق الديمقراطية لنفسها، في حين أنه لا يمكن للدول الفقيرة إلاّ أن تمرّ بالمرحلة الشاقة من خلال حكم تعسّفي لديكتاتورية متطورة.

إن حالة الرفاه تساعد، بطبيعة الأمر، في استقرار المؤسسات الديمقراطية، ولكنها ليست مقدمتها التي لا بدّ منها. فحيثما تغلغلت الحداثة في المجتمعات، وحيثما وجد مثقفون واثقون بأنفسهم، ومتعلمون من الطبقة الوسطى ـ وهذا يعني إنّ ذلك موجود اليوم في كل مكان ـ فإن الديمقراطية يمكن أن تطبق أيضاً في ظلّ ظروف مواتية. والمعرفة الأهم هاهنا هي أن الديمقراطيات تبرهن في المتوسط على مرونة وتوقعات نجاح عالية. الدول الديمقراطية ذات اقتصاد السوق هي أفضل إلى 70 ٪ في تلبية الحاجات الأساسية للبشر من البلدان غير الديمقراطية التي تمتلك ثروات اجتماعية مماثلة. وهذا أمر بالغ الدلالة في عصر تتعلق فيه شرعية الحكومات بإنجازاتها[28].

ومرة ثانية تكون إيران هي المثال الأكثر تعبيراً، إذ إن دولة الله الخمينية اضطرت إلى استيعاب عناصر ديمقراطية في دستورها، وتفتح هذه الآليات الفرص الآن أمام الإصلاح. وهذا التأثير الكوني للمعيار الديمقراطي الذي يصل حتى أعماق صفوف التقليديين، هو الصادر الثقافي (Kulturexport) الأكثر تعبيراً للغرب. فالمؤسسات الديمقراطية متجذرة في نهاية الأمر في تصور عهد التنوير للبشر. وانتشار الديمقراطية هو واحد من أهم علامات التقارب بين الثقافات والفرص أمام حوار عابر للثقافات، إن لم يكن أهمها إطلاقاً[29].

تقارب الثقافات

إن الضرورات الاقتصادية التي نجمت عن الاعتماد المتبادل والاتصال العالمي للمجتمعات تصطدم الآن بالممارسات المميزة المتنوعة وما ينتمي إليها من معايير الثقافات المختلفة. ومن الطبيعي أن يسعى البشر لأن يجعلوا المستجدات المطلوبة منهم تنتظم قدر الإمكان في الموروث المتداول. والممارسات تتغيّر فقط حين لا يكون بدّ من ذلك، ثم تتبع في هذا أيضاً المعايير ببطء أكثر، ولكن الثقافة تتغير بين الشباب عموماً بشكل أسهل وأكثر تقبلاً مما بين كبار السن. وهكذا تتجلى «الحداثة» في الأزمات الثقافية تبعاً لذلك في مظاهر مختلفة، ولكن ضمن مجال أساسي مشترك. ويزداد هذا المجال اتساعاً كلما طال أمد فعل عمليات التحديث وتعمّق، وكلما ازدادت كثافة الاتصال العابر للثقافات.

إننا مشغولون بلعبة متبادلة من محاولات الثقافة القديمة التهام الجديد، وما يشبه ذلك مما يجري للثقافات من خلال قدرتها على التكيف مع متطلبات الحداثة. ونستطيع إذن تسجيل ثلاث مطالعات هامة:

أولاً: إن القانونية الخاصة لعمليات التحديث تحدّ من فرص الثقافات في تأكيد ذاتها. والتحديث ليس محبذاً من قبل الأدوات المستخدمة في الثقافة المعنية، فهي تتطلب ممارسات محدودة وتلغي أخرى. والتلاؤم التام للحداثة مع ثقافة ثابتة غير ممكن، فهذا التلاؤم متبادل، ومن خلال ذلك تتوسع المنطقة المشتركة بين الثقافات.

ثانياً: يتطلب الاعتماد المتبادل في ظل شروط التكنولوجيا الحالية أن يكون التبادل بين الثقافات أكثر كثافة وتنوعاً، وهذا يسهل التكيف المتبادل لعمليات التعلم والقبول.

ثالثا: العلاقات ضمن الثقافات وبينها مطبوعة بالديناميات المعهودة

للعلاقات الدولية: أي من خلال عمليات توازن عالم الدول، ومن خلال ضرورات التعاون بين الدول الموجّهة بالرفاه الاقتصادي، ومن خلال تشأبك عالم المجتمع الذي يتخطى الدول[30].

وتبرهن هذه النقاط الثلاث جميعها على نبضات متناقضة، فمعضلة الأمن تدفع الدول إلى عدم ثقة متبادل، ولكن أيضاً إلى تحالفات تبدو فيها الحدود الثقافية أمراً ثانوياً. ودينامية العالم الاقتصادي تحفّز على تفكير «جيو ـ اقتصادي» مبوّب، أي في شكل منافسة اقتصادية سياسية شاملة للدول والمناطق. وفي الوقت نفسه تتطلب الرغبة في جعل الرفاه نموذجياً تقويضاً للعوائق السياسية، وصداً للعنف السياسي الذي يشكل حجر عثرة في طريق مرور الاقتصاد. دينامية عالم المجتمع تضاعف المواجهة مع «الآخر» وتجنّد بذلك غرائز الدفاع، ولكنها في الوقت نفسه تزيد من فرص تواصل عابر للثقافات متحرر من السيطرة.

2

الأزمة الاجتماعية والسلطة السياسية

ما هي الظروف التي تغدو الفوارق الثقافية فاعلة ضمنها إلى درجة أنها تكون قادرة على أن تهز الجماهير، وتقرر سياسات الدول، وتتسبّب في نزاعات دولية؟ إن هنتنغتون لم يلتقط نظريته من الهواء في نهاية الأمر، فهي معروضة لمن يرى: فالأصولية الإسلامية أمر ملموس شأنها في ذلك شأن الراديكالية الهندوسية لحزب بهاراتيا جاناتا (Baharatiya Janata) في الهند، والجدال الساخن بين عدد من دول الأسيان (ASEAN) والغرب حول «القيم الأسيوية» مقابل «القيم الغربية»، والخلافات الأمريكية الصينية حول حقوق الإنسان، كل ذلك أمور واقعية جداً. ويجب أن نحترس من المبالغة في تقييم هذه الفوارق سياسياً، من جهة، لأن ذلك سيكون خطأ مثل إنكارها، من جهة أخرى.

الوعي بـ «الثقافة الخاصة»
أداة للتغلب الفردي على الأزمات

يظهر صعود مكانة القيم الثقافية في أوقات الأزمات الاجتماعية عميقة الأثر. ويحدث هذا النوع من الأزمات حينما تعجز مؤسسات الدولة والمجتمع التي يعتمد عليها البشر عن تلبية الحاجات الأساسية لهم. وهذه

الحاجات هي ذات شكل مادي قبل كل شيء، تتصل بالمأكل والملبس والمسكن وفرص عمل لكسب المعيشة. والحكومة التي تخفق في إشباع هذه الحاجات سيطاح بها عاجلاً أم آجلاً. وأي مجتمع لا يستطيع نظامه السياسي أن يقوم بهذه الواجبات يقع في أزمة عميقة. وليست هذه الأزمة، بأي حال من الأحوال، ذات طبيعة مادية فقط، فهي تمس أكثر ما تمسّ الحياة اليومية للبشر؛ أي عاداتهم الموروثة وممارساتهم الثقافية، وتهاجم الخلفية المعرفية الأساسية والمعتقدات والمشاعر حول «عالم الحياة» التي تبدو كأنها ثابتة وموثوق بها، والتي تحتمي الممارسة اليومية عادة بإطارها. وحينما تغدو مواصلة العادات غير ممكنة، ولا تعود الظروف تسمح بعد بمعيشة اعتيادية، يختل النظام الروحي للبشر، وتتعرض هويتهم المتجذرة في الموروث لتحدٍ جذري لا فكاك منه في صميمها.

والآن، هل الهوية ذاتها حاجة أساسية[1]. إنها تحتل مكانة رفيعة في توجيه الحياة عند غالبية البشر، فالبشر ليسوا، على أية حال، «ذئاباً متوحدة» ولكنهم كائنات اجتماعية. غير أن الانتماءات لا ترتبط فقط، وبالدرجة الأولى، بالملامح الفيزيائية مثل لون البشرة ومعالم الوجه وشكل الجسم، بل الأرجح أن تنتشر عبر الممارسات الثقافية المشتركة، ومن هنا فإن الهزّات التي يتعرض لها عالم الحياة الاعتيادي، أي الموقف النقدي تجاه معنى العادات العتيقة، تحزّ في هويّات البشر.

إنّ التحديث يتمخّض عن هذه الأزمة في نطاق واسع، فهو يقتحم حياة البشر بالتقنية والاتصال والهجرة، ويجبرهم على عقلنة جذرية لنظرتهم إلى العالم، وإلى نزع القداسة عن التقاليد، ويجعل الثقافات ضمن فضاء زمني قصير بدرجة لا يمكن تصورها في مواجهة عريضة مع الآخر الذي يبدو قادماً من الخارج. إن ما يهدد مجريات الحياة اليومية وتماسك الهيئة الاجتماعية لا يبدو هنا كأنه وليد حركة المجال الذاتي، أو

نتيجة لا يمكن تجنبها لمسار تطور كان من الممكن أن يكون مرغوباً فيه في ظروف أخرى، بل سوف يعزى غالباً إلى «الخارج» الأجنبي. وفي الغالب الأعم ضمن الاستعانة بنظرية مؤامرة بدائية مثلما هي خاطئة، وهنا يمكن التفكير بالدور الكوني لـ «يهودية العالمية»، التي نسبت إليها كل شرور العالم في الرايش الثالث: فالآخر يصبح رمزاً للتهديدي[2]. يتسبب التحديث في أمرين: إنه يربك السلوك المادي للعيش ويجعل هوية البشر المكتبسة موضع تساؤل، ويقوض موثوقية خلفيات العالم الحياتي وقيميّة ثقافته وصلاحيتها. وهذا خطر جدّي بشكل هائل: فالبشر لا يمتلكون أي برنامج غرائزي للتصرف في حالات الخطر، ويتوجب عليهم أن يستخدموا أدواتهم الثقافية من أجل تدبير وجودهم. وإذا أخفق هذا التلاؤم مع الجديد ومع الواجبات التي لم يسبق التعرف عليها، فإنهم هكذا يصبحون مثل حيوان حشر إلى زاوية لا تترك أي مخرج لقدراته الجسدية، وردة فعل هذا الحيوان سوف تكون في الفزع والفرار أو العدوانية. أو أن يراوح بين نوعي السلوك. وينبغي أن لا نصاب بالدهشة حين يبدي الناس مثل هذه الانفعالات، فهذا السلوك مطبوع بالثقافة. ويمكن هنا تمييز خمسة نماذج نمطية من ردود الأفعال[3]:

1. إمكانية التكيّف الشامل مع الجديد، ويكون هذا الخيار السلوكي بسبب الطبع الثقافي متاحاً لأقلية فقط، والأقرب لهذا السلوك هم الشباب من ذوي التعليم الجيد والقدرات الاتصالية مما يمكنهم من إنجاز مثل هذا التكيّف. وغالباً ما يتمكن من ذلك أيضاً أبناء النخبة، أو ذوو الثقافات المتصفة بمرونة فردية عالية، وبذلك يمثّل لهم الانقطاع الثقافي خطراً محدوداً. أما العادات وأشكال السلوك الجديدة فيتم استعراضها دائماً بشكل تظاهري، ومن خلال ذلك يصبح ممثلو الأشكال السلوكية هذه هدفاً للحنق الأصولي.

2. حلّ فعال ومؤشر على التقدم يسعى إليه بوعي ويتخذه هدفا لهم أيضاً المثقفون وممثلو الأنتلجنسيا التقنية الذين يريدون بناء مصالحة تولف بين الجديد والتقاليد، وينهض المثقفون الإصلاحيون الإسلاميون بهذه المحاولة الجديرة بالاهتمام. واسم المصري أبو زيد يمثل آخرين كثيرين، وفي تاريخ الثقافة الغربية تتقدم التعاليم الكاثوليكية بصفتها مثالاً مقنعاً، والصعوبة الكبرى تكمن في أن أي بناءٍ مثقفٍ يمثل هذا النوع من التوليف الثقافي يكتفي، بالضرورة، بتشكيل ما هو شائع كي يجعله فاعلاً من ناحية سياسية، وإذا أخفقت هذه المخاطرة فإن هؤلاء التوفيقيين ومن يتواءم معهم سوف يكونون المجموعة الأولى التي يجري نبذها، وإذا نجحت فسوف يكون في ذلك فرصة لإبقاء الأصوليين بعيدين عن السلطة، أو تنحيتهم عنها.

3. المحاولة التالية للتغلب على الأزمات تتمثل كذلك في إيجاد ما يمكن اعتباره حلاً وسطاً بين نظام السلوك المكتسب والضغوطات المادية الجديدة وما يرتبط بها من تحول في القيم. ولكن الأمر في هذه الحالة لا يتعلق باستراتيجية فعالة واعية، بل بتذبذب غير واثق وساخط بين قطبين. ويوجد رد الفعل هذا عادة بين جمهور من الناس أذهلهم التحديث، فيحاولون قدر الإمكان أن يحيدوا عن طريق صراع الهوية الذي يتهددهم. ويلازم هؤلاء الذين يسلكون هذا الاتجاه شعور بعدم الأمن، ويبقى توازنهم الروحي وهويتهم بين الثقافات في وضع عدم استقرار. وفي حال حدوث تغيير مفاجئ في المحيط، فإن لدى مثل هؤلاء الناس تقبلاً لمحاولات التعبئة من المعسكر الراديكالي الذي يبدو كأنه يقدم لهم أمان الثقافة الموروثة في الغربة الموحشة.

4. ورد الفعل الرابع هو أيضاً نوع متكرر من رد الفعل ويتمثل في تأكيد

القديم، فالناس لا يلقون بثقافتهم طواعيةً على مزبلة التاريخ، بل يستخدمونها ترساً ضد الغريب الذي اقتحم حياتهم بشكل ساحق. ولا يوجه النقد مثلاً إلى قصور جدول سلوكهم الثقافي عن مصاحبة متطلبات الحاضر والمستقبل، بل الغالب أن تتحول هذه التحديات نفسها إلى لوحة للتهديف. وهم يؤكدون، في أثناء الدفاع المحموم عن إرثهم الثقافي، على هويتهم الخاصة المهددة ويدعمونها، وبسبب المكانة الكبيرة لآلية رد الفعل هذه بالنسبة للتغلب الفردي والجماعي على الأزمات، فإن الثقافة الخاصة سوف ترتفع في أوقات الأزمات بشكل دراماتيكي بعيداً عن التقاليد المتوارثة. وستكون الروابط الإثنية مطلوبة بعد قرون من الامتزاج الذي انطمست فيه الحدود منذ زمن طويل إثر عشرات الغزوات وهجرات بالملايين جعلت الذات الأصلية تنحلّ منذ زمن طويل في خليط مبهج. وتعيش الأديان ولادة أرثذوكسية جديدة، ويتم إحياء طقوس إيمانية متشددة كانت قد تهاوت منذ زمن أمام العلمنة. ويعيش الوعاظ الكارزماتيون والطوائف عصرهم العظيم. ويعجب المرء أشد العجب كيف أن كثيراً من المتعلمين وعلماء الطبيعة والمهندسين يكونون من أتباع الأصوليين المختلفين. وفي الحقيقة فإن هذا الأمر يمكن تفسيره بأن «الوظائف العقلية» هي التي يمسها بالذات أن تكون هويتها الثقافية موضع تساؤل. أما الناس البسطاء فهم أكثر انشغالاً بالمشكلات التي تستدعيها، بشكل مباشر، محاولات تدبير متطلبات البقاء. وهؤلاء لديهم ـ كما يقال عادة ـ ما يفعلونه. وينتظر المرء أن تعيد الأنتلجنسيا انتاج الثقافة ليس في اشكال السلوك الطقوسية فقط، بل أكثر من ذلك، فيما ينعكس من خطاب، وعليه، فلا غرابة أن تعاني الأنتلجنسيا بشكل خاص من مسألة الهوية.

5. الشكل الخامس من رد الفعل يسير يداً بيد مع الرابع: أي التحديد العنيف للآخر، فالتحدي الذي يواجه الهوية الثقافية يتم شخصنته وإسقاطه على «عدو خارجي»: الغرب، الولايات المتحدة الأمريكية، الإسلام، الهجرة. وما يستغرب بشكل خاص عند أعداء التحديث المسلحين في الولايات المتحدة أن يكون هذا العدو هو حكومتهم نفسها، والأمم المتحدة كذلك. ووجود كبش فداء واضح يعني ارتياحاً وتخففاً عظيماً من العبء: فالتهديد الذي يقتحم حياتهم اليومية يصبح ملموساً وبذلك يمكن مكافحته من غير مواجهة للأمر الضروري المتمثل في الشروع في تغيير الممارسات المألوفة، والثقافة الخاصة، ومعها أيضاً الهوية الخاصة. وهذا الاتجاه المسلّح الذي لا يريد فقط حماية «الأصلي» المزعوم، بل عليه أولاً إعادة إنشائه، يتوجه بعنف خاص ضد «الخونة» المزعومين في المعسكر الخاص الذين تنسب إليهم العمالة لعدو خارجي. وكون هؤلاء يرتدون عن تعاليمهم الصافية، ويزيفون الأصلي والمقدس، فإنهم يتسببون في استياء شديد (بخلاف الكفرة الذين ما يزالون يعمهون في ظلامهم) وكأنهم هم يعرفون هذه التعاليم، أو يستطيعون ذلك، بشكل أفضل. وهنا يكمن السبب الأساسي وراء هذه الظاهرة الغريبة المتمثلة في أن ضحايا الأصولية المسلحة يكونون في غالبيتهم من أعضاء الدائرة الثقافية نفسها، وليس من دائرة ثقافية غريبة. وتأتي أنماط السلوك الخمسة هذه جميعاً من المواجهة مع الوضع «الجديد».

أمّا إصرار «التقليديين» على إنقاذ «الأصلي» وإعادة إنشائه فهو وهم. والموروث الذي يوضع في مواجهة صدمة العولمة، هو نفسه قد سبق أن شكّله بشر صاغت صدمة التحديث فكرهم وحسّهم، فالثقافات الكونية والمحلية تقف في حالة من التأثير المتبادل التي لا فكاك منها والتي يمكن

وصفها بدقة بأنها «مزيج من العولمة والمحلية»[4] (Glokalisierung).

اللاسامية واضطهاد اليهود كأداة للتغلب على الأزمة

تساعد الآليات التي جرى وصفها في فهم التاريخ المخيف والذي يبدو أن لا نهاية له لمعاداة السامية واضطهاد اليهود. منذ زمن طويل يبدو ملغزاً أن اليهود والمسيحيين واليهود والعرب استطاعوا أن يعيشوا بسلام جنباً إلى جنب حتى اندلع الرعب فجأة بقوته الأصلية. إن الشكل الآلي الوحشي لإبادة اليهود في الرايش الثالث أمر تاريخي فريد من نوعه، وبعكس ذلك، فإن استخدام العنف ضد الشعب اليهودي هو ظاهرة تاريخية إلى حد بعيد. فقد مثل اليهود الآخر في المجتمع عند المفتقرين إلى وضع الحدود. وما دام التطور الاجتماعي يسير بشكل «طبيعي» فإن اليهود يعدّون، بدرجة كبيرة أو صغيرة، أعضاء شرعيين في الجماعة يتمتعون بحمايتها. وحينما تحلّ الأزمة الاجتماعية، فإن الفوارق الضئيلة التي لا تلاحظ في الأوقات الطبيعية، تتحول إلى الآخر، والعدائي، والتهديدي. فالعدو الذي ينبغي أن يكون مذنباً في الرفض الذي لا يعرف كنهه للعالم اليومي، ينبغي للمرء أن لا يجهد نفسه في البحث عنه في الخارج (حيث المخاطر العسكرية المحتملة) لأن باستطاعته، بجهد بسيط وبدون أيّة مخاطرة، أن يبيده من الوسط الخاص به. وصفت باربارا توخمان في كتابها «المرآة البعيدة» (Der ferne Spiegel) كيف شاع اضطهاد اليهود في مجتمع القرن الرابع عشر الذي هزه الاقتصاد النقدي والطاعون بعنف[5]. وفي نهايات القرن التاسع عشر كانت اللاسامية منتشرة في أوروبا بشكل واسع، وهنا يمكن تذكر قضية درايفوس (Dreyfus-Affaere). وقد وجد المجتمع الألماني الذي كان مشحوناً بتوترات داخلية غير محتملة في القتل المنظم للشعب اليهودي تفريغاً إجرامياً لا مثيل له في التاريخ.

إن اضطهاد اليهود عَرَض مميّز، والظواهر القريبة هي ملاحقة الزنادقة، والاعتقاد بالسحر، ومعاداة الغرباء في الصين والهند في نهايات القرن التاسع عشر. أما اللافت للانتباه حقاً في هذه الأمثلة التاريخية فهو: أن التعبئة حول موضوعات ثقافية لم يكن، بأي حال من الأحوال، أمراً مفروغاً منه. لقد تغلب الاتحاد السوفييتي على أزمته العميقة في الثلاثينات من خلال القتل المنظم للعدو الداخلي «الكولاك» أي الفئات الوسطى والكبيرة من الفلاحين الذين قتل منهم الملايين، أو كذلك «المنحرفين والخونة» بشتى أشكالهم في داخل الحزب الشيوعي، ومنافسي ستالين الخبثاء، وهنا يتم تحديد العدو بواسطة معايير اجتماعية أو أيدويولوجية. وشبيه بذلك ما جرى في كمبوديا بول بوت؛ فمن لم يكن مستعداً لتصور الاشتراكية عن الإنسان أو لم يبد كأنه كذلك فقد وقضي عليه. وسقط ضحية لهذا القتل الجماعي مليونا إنسان. وشبيه بذلك أيضاً كان الأمر في الثورة الثقافية الصينية. وفي جميع هذه الأحوال، وبالذات مع اللاسامية أيضاً، يتعلق الأمر بنبذ قسم كلي من المجتمع نفسه، وليس من ثقافة أجنبية.

الثقافة، الأمة، العرق، الطبقة

لا احتكار عند تعبئة الجمهور في الأزمة

إن وسيلة النبذ للتغلب على أزمة التحديث هي أيضاً من نتائج القومية التي كانت في القرنين الأخيرين سبباً في صدامات دامية أكثر من أية تقنية نبذ أخرى. والسبب الجوهري في ذلك أن القومية كانت مؤهلة أكثر من أيّة موضوعة أخرى لأن تدعي لنفسها موارد الأمة من أجل أهدافها الخاصة. ولأن أغلب الدول الإقليمية كانت، كما هو بدهي، دولاً قومية، فيمكن للأمة أيضاً أن تكون منتجاً مصطنعاً مضطرباً اخترعه مثقفون أو سياسيون ديماغوجيون يتجاهلون، بدون أي تأنيب للضمير، التاريخ المتنوع لأسلافهم[6].

إن الثقافة (بمفهوم هنتنغتون) لا تمتلك بتاتاً احتكاراً عند تعبئة جماهير مأزومة فاقدة لليقين، فالموضوعات الاجتماعية الإثنية والقومية تفعل ذلك أيضاً، وفي الحقيقة بشكل «أفضل». وهذه الحقيقة هامة في أي تقدير لهويات ثقافية قادمة، ولعمليات النبذ في مناطق العالم. ومن أجل فهم قوة تأثير عملية التعبئة هذه وثباتها وعنفها، لا تكفي النظرة في انعدام اليقين والطمأنينة، فالتعبئة تحقق أيضاً للمجتمع ككل واجبات هامة.

الوحدة الاجتماعية وتعبئة الجمهور

لا تمس الأزمة بأي حال من الأحوال الأفراد فقط، بل على عكس ذلك، فإن تماسك الجماعة برمته سوف يختل بشكل خطير جداً، وجلّ هذا التماسك يتم إنجازه من خلال «الثقافة»، وحينما تصبح سلسلة السلوك الاعتيادية التي تربط بين الناس في مجتمع من المجتمعات تحت ضغط الجديد والأجنبي مهدّدة بالتمزق، تغدو البنية الاجتماعية بأسرها مهدّدة. وليست هذه الأزمات أزمات أفراد بل أزمات مجتمع، وتزداد خطورتها بزيادة التركيب الذي وصل إليه المجتمع.

وفي مثل هذه الحالة فإن تعبئة الجمهور حول موضوع جماعي يساعد في إعادة بناء وحدة المجتمع التي صارت معدومة من الناحية العملية، أي من ناحية الأداء الضروري للنظام السلوكي في تلبية حاجات الوجود بشكل مصطنع. الدين، الأمة، العرق، الطبقة، هي شعارات قادرة على صهر غالبية أي مجتمع معاً. وكون الأقليات هنا هي الخاسر لا يحدّ من «جدوى» مثل هذه العمليات بالنسبة لبقية الجماعة. والتماسك الجديد هنا مصطنع ولذلك فلن يستطيع أن يقف في أي تساوق مع الضرورات المستقبلية بل على الأرجح أن يقف مضاداً لها. والطريقة التي يتم تكوينه بها فظيعة وبربرية. ومع ذلك، فقد كانت الإبادة الجماعية، واضطهاد

اليهود، وإحراق الساحرات أداة رائجة رتقت المجتمعات بها الخروق العميقة في عالمها الحياتي. إنّ الوحدة في أثناء الأزمة من خلال موضوعات جماعية وصور للأعداء مشروع سهل ولكنه فعّال للأسف، وقد استعمل عبر التاريخ البشري، ولكنه بالتأكيد غير كفء لأن يتماشى بنجاح مع نتائج التحديث والعولمة، حتى لو على المدى المتوسط.

تكلفة التغلب على الأزمات: المثال الألماني

يقدم التاريخ الألماني الحديث مثالاً محسوساً مرعباً لهذه الآليات. لقد ربط المجتمع الألماني التحديث المستدرك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع درجة عالية من التقليدية والمذهب المحافظ. وجاءت الهزيمة في الحرب العالمية الأولى لتشكل صدمة مخيفة. وكان المجتمع الألماني مشحوناً بالتوتر الداخلي، وقد عوّض عن هذا التوتر من خلال تصعيد مرتفع في الشعور بالقيمة الذاتية كي لا يتواءم مع هذه الهزيمة الكارثية. وقد سمّمت أسطورة «الطعنة من الخلف» التي تبحث عن الأسباب الرئيسية في الخيانة الداخلية الثقافة السياسية في جمهورية فايمار، وفرّغت صدمة الهزيمة شحنتها، في بداية الأمر، في الثورة التي عصفت بالامبراطورية كأنها قشرة سياسية، وأبقت المجتمع محافظاً مثلما كان من قبل. ولم يناسب معطف جمهورية فايمار الديمقراطي هذا المجتمع. فالمجتمع الألماني المطمئن المبرمج على الهدوء والنظام والدأب لم يتكيف مع اتجاه الرأسمالية للمساواة في إنتاجها الواسع، ومع دينامية تحوّلاته الاقتصادية والاجتماعية، وقد استمر انعدام الأمن المادي للجمهوريّة تحت ضغط تعويضات الحرب المقدمة للدول المنتصرة. وبين التضخم النقدي سنة 1922، وأزمة 1929 الاقتصادية التي لم تقل إهلاكاً، بدت سنوات «العشرينيات الذهبية» مثل مشهد خيالي بين فصلين في مسرحية، فالديمقراطية الواهية لم تحظ بأيّة فرصة منصفة لكي تتوطد،

وفرضت الأزمة التي استمرت كامنة من القرن التاسع عشر نفسها[7].

قدمت الاشتراكية الوطنية [النازية] (Nationalsozialismus) التبسيط الأكثر رواجاً للتغلب على الأزمة: التعبئة حول موضوعات العرق والأمة ونبذ أعداء العرق وفي المقدمة اليهود. تربية الجميع على النظام في مجتمع يتهدّد الانهيار وحدته من خلال المساواة الأيديولوجية والعسكرية، وحيث لا يجدي ذلك، فمن خلال البوليس السري المتواجد في كل مكان. والألمان الذين فقدوا الأمن نتيجة الأزمة الاجتماعية، والذين يشعرون بالمهانة من الهزيمة ومن ظلم معاهدة فرساي تلقفوا عرض الهوية الجديدة، وخاصة لأن تصوّر «العرق المتفوق» كان يجسّد النقيض الصارخ للتجارب التعيسة في السنوات الخمس عشرة الماضية، ولذلك فقد وافق حاجات الجمهور بشكل رائع. وقدّم جهازا [ال SA شعبة العاصفة] و ال SS [فريق الحماية] للألمان الذين كان غالبيتهم تحت رجّة شهوة العنف، الصيد المحموم للأقليات الموصومة: اليهود، والغجر، والشاذين جنسياً، والمعاقين، والشيوعيين، والاشتراكيين الديمقراطيين[8]. بل إن الانتلجنسيا قد لعبت دورها أيضاً في الاشتراكية الوطنيّة، فروزنبيرغ، وآل شتراسر، وغوبلز كذلك كانوا، بلا ريب، أناساً متعلمين. حتى هتلر نفسه بلقب «الدهان» المستهجن الذي كان ينسبه بشكل مصطنع إلى البروليتاريا، كان فناناً فاشلاً ومتعلماً عصامياً، ومن خلال عالم سياسي حاد الذهن مثل كارل شميدت، وشاعر منشق مثل غرتفريد بن، وفيلسوف بعيد الغور مثل مارتين هايدغر، أحدثت الأيديولوجية النازية أثراً. وفي الوقت نفسه زجّ بقسم كبير من المثقفين الألمان عشرات من السنين في معسكرات ستالينية، ولم يبق سوى المثقفين الليبراليين والاشتراكيين الديمقراطيين على اليسار. وعلى اليمين، فإن المحافظين القدامى مثل إرنست يونغر لم يقعوا في الإغواء على الرغم من الوسائل العسكرية المتفوقة التي عرضها النازيون بكثرة.

كان الثمن الذي دفعه الألمان لقاء هذه الوحدة المصطنعة التي أنتجها النازي مرتفعاً إلى ما لانهاية: التدمير التام لتماسك مجتمع ليبرالي هش كما كان دائماً، والقضاء على قسم كبير من النخبة الاجتماعية والسياسية، وليس فقط من المثقفين اليهود والديمقراطيين، بل أيضاً من النخبة التقليدية للدولة البروسية. وأخيراً فقد اتجه الرايش الثالث بمنطق معصوم عن الخطأ إلى حرب لا تستطيع ألمانيا الفوز فيها. لقد ارتبطت الوحدة قصيرة الأمد المكتسبة (على حساب الأقلية) سببياً بالكارثة الشاملة التي كانت قد أطبقت في مدى متوسط.

التغلب على الأزمات والسلطة

يتضمّن تعامل ألمانيا هتلر مع الأزمة درساً آخر يرتبط بالسياق المباشر الذي يوجد فيه التغلب على الأزمة ونبذ الآخر مع تأمين سلطة الشخص الذي يحرّك التعبئة. لقد كان الحديث حتى الآن حول الطريقة التي تلبي بواسطتها الموضوعات التي تؤسس للتضافر حاجات الأفراد ووظيفة التركيب الاجتماعية. والآن يجب أن يدخل أمر آخر تماماً إلى مجال الرؤية: مصالح الحكام أو أولئك الذين يتوقون لأن يصبحوا حكاماً.

تعد الأزمات أوقاتاً خطرة لأصحاب السلطة، فتوقعات الناس تمنى بالخيبة، وسوف يلقى بعبء هذه الخيبة على الحاكم الذي يتحمل هذه المسؤولية وهمياً أم فعلياً. ويتصرف الناس في حالة عدم اليقين بعصبية وبعدوانية كما يلاحظ. وتولّي السلطة في مثل هذه الأوضاع نوع من الرقص على الحبال، فيبحث الحكام عن وسيلة لوضع الجماهير الهائجة تحت السيطرة من جديد، ولذلك فإن التعبئة حول موضوعات مشتركة، ونبذ العدو، ومن ثم تحويل العدوانية وإسقاط جميع الشرور على عدو داخلي أو خارجي، تعدّ تقنيات سيطرة مثالية.

وفي الوقت نفسه تقدم الأزمة لذوي الطموح من الوصوليين فرصة للقبض على السلطة، إذ لا يمكن أن تكون درجات السلم بين «تحت» و«فوق» أقصر، ولا العوائق بين فقدان السلطة والسلطة الشاملة أكثر تخلخلاً من هذه الأوقات. والأمر الحاسم هو قدرة الديماغوجيين المتسلقين على جرّ الجماهير خلفهم. وهنا ينطبق الأمر نفسه الذي سبق قوله حول تأمين السيطرة: إن أقرب طريقة للاستيلاء على السلطة هي من خلال ديماغوجية القيم المشتركة، وتعريف العدو، فالطاقات الكامنة في اضطرابات الشعب تضع نفسها تحت تصرف الوصوليين، وتكون مهمة من يسعى إلى السلطة أسهل من الذي يتوجب عليه حمايتها: ففي الحالة الثانية يجب أن يأخذ في الحسبان، ما أمكن ذلك، المعارضة الخارجية، والتحالفات المجربة في الداخل. ولكن من أجل الاستيلاء على السلطة فإن المرء متحرّر من هذا النوع من تأنيب الضمير.

وليس هناك أي نمط اجتماعي محصّن ضد مثل هذه العملية. ويغدو صراع السلطة أكثر حدّة حينما يكون توزيع الفرص الاجتماعية، بشكل عام، من خلال الدولة. لقد ميّزت الثقافة الغربية خلال مئات من السنين تضافراً مركباً من الأنظمة الفرعية التي توزع في كل مرة حصة من الناتج الجديد: الاقتصاد، الثقافة، التربية، نظام القضاء. إن السياسة لا تملك، إذن، أي احتكار أو إعفاء، على الرغم من أن لها الكلمة الفصل دائماً. وهذا يجعل المجتمع أكثر صلابة ـ حتى حينما لا يكون منيعاً مقابل صراعات السلطة المشروطة بالأزمة، مثلما أظهر مثال ألمانيا ـ إذ ليس من الضرورة أن يكون الأمر حاسماً في حالة الصراع على سلطة الدولة في اقتصاديات السوق في الديمقراطيات المنيعة.

وبعكس ذلك في غير هذا المكان، تقف الدولة في الوسط مثل عجلة الفخاري بين المحاباة والظلم: ففي الأنظمة الشيوعية، بل وأيضاً في

كثير من البلدان النامية التي ساد فيها تدخل حكومي قوي في الشؤون الاقتصادية، أو تلك التي ما يزال فيها مثل هذا الأمر جارياً حتى الآن، فإن النخب فيها تتصارع من أجل الاستيلاء على الدولة كأنها غنيمة لكي توزعها في حصص حسب العشائر أو القبائل، أو المجموعات الإثنية، أو الطوائف الدينية[9]. ولم تنته هذه الممارسة حتى مع حركات الإصلاح الليبرالية التي تنتشر في كثير من مناطق العالم، بل على العكس فإن كثيراً من الأصوليين الشيوعيين والدينيين والإثنيين يسعون بالذات لإعادة الدولة إلى الوضع المركزي السابق ليتمكنوا بدورهم من توزيع وفرة الناتج الاجتماعي حسب منافعهم الخاصة ومن خلال جماعة العملاء.

وحيثما يكون الحال كذلك، فإن تقنيات النبذ والوصم تلعب دوراً أكثر أهمية أيضاً إذ إنها تقدم في حالات التنافس على السلطة فرصة نادرة لوسم الخصم بأنه خائن لـ «الدم أو الأمة أو الثقافة»، وهذا يعني إمكان تعريفه بصفته غريباً وعدائياً وخطراً. وبذلك لا يفقد أتباع الخصم المنافس الحق في السلطة السياسية فقط، وإنما أيضاً حصتهم من كعكة الثروة الاجتماعية أيضاً، وتغدو كعكة جماعة العملاء أكبر.

إن مصالح السلطة واستحقاقات التقاسم وتوظيف الموضوعات المشتركة مرتبطة معاً أشد الارتباط. ولن يحدث قط أن يلد مجتمع الأصوليات الإثنية أو القومية أو الدينية أو الثقافية نفسه بنفسه، فهناك دائماً قادة طموحون يستحوذون على هذه الموضوعات ويسيسونها ويستخدمونها قوة ضاربة وسلاحاً وخيم العواقب بالنسبة لكثير من الضحايا في سبيل السلطة. وإذا لم يدخل هذا الاهتمام بالسلطة إلى المهام الفردية والاجتماعية للتعبئة الثقافية، فمن النادر أن تسخر الاختلافات الثقافية سياسياً، فهذه تصبح فاعلة في الجمهور فقط حينما يتناول «أصحاب المشاريع السياسية» هذه الرموز الثقافية انطلاقاً من مصالح أنانية[10].

وكذلك، فإن النبذ الصارم لـ «عدو الخارجي» مثلما هي الحال أيضاً مع «العدو الداخلي» يتبع المنطق نفسه: فإسقاط جميع نقاط الضعف والقصور على طرف ثالث أعزل بهذه الدرجة أو تلك يزيح العبء عن الحكام الذين، كان من الممكن في أحوال أخرى، تحميلهم عبء هذا الإخفاق. وعلاوة على ذلك فإن الكراهية تولّد طاقات إضافية يمكن أن توجه لصالح السلطة. وهذا هو الديالكتيك المشؤوم لتأمين السلطة واضطهاد الأقليات.

تكوين التحالفات وصراع السلطة

يُدرك الصراع أيضاً بوصفه إمكاناً من بين أنماط كثيرة من تعبئة الجمهور حول موضوعات مشتركة تخدم في التغلب على الأزمات وفي السيطرة السياسية. وفي ذلك يكون الأصوليون في كل مرة ضمن الأقلية، ويكون الظفر متاحاً لهم فقط من خلال تحالفات يعرفون كيف يجتذبون إليها الفئات الأقل راديكالية.

والأجدى هنا هو تقديم التكتلات المحتملة باستخدام النماذج النمطية لردود الأفعال على الأزمة: إذا تعلق الأمر باتحاد ناجح بين «متكيفين» و«توليفيين» أي بين المجموعتين الأوليين، فإن النتيجة ستكون سياسة ليبرالية إصلاحية، ولكن هاتين المجموعتين ستكونان غالباً أضعف من أن تستطيعا ممارسة السلطة، فسيتوقف الأمر، إذن، على المجموعة الثالثة، أي «أصحاب الحلول الوسطى» الذين يجعلون كفة الميزان ترجح فعلياً لصالحهم.

ولكن هنا يكون تأثير التقليديين (المجموعة الرابعة) في كثير من الحالات قوياً جداً، فمن الممكن أن يتم تحالف بين المجموعات الأربع الأولى، وقد يؤدي إلى إصلاح معتدل ولكن واضح المعالم يقدر طقوس التقاليد حق قدرها. ولكن إذا كان هذا التوتر بين التقليديين والمتكيفين قوياً

جداً، فمن الممكن تصوّر ارتباط بين المجموعات الثانية حتى الرابعة. أما التمسك بالموروث القديم بتوليف مع إصلاحات حذرة وتوقع اتخاذ تدابير ملزمة ضد المجموعة الأولى، فسيكون تحالف «الإصلاح المحافظ». تركيب المجموعتين الرابعة والخامسة هو فقط ما يفضي إلى الصياغة الراديكالية للدولة الأصولية وسيكون لها هنا فرصة في السلطة، فإن حصل ذلك فإنها سوف تجعل «ذوي الحلول الوسطى» أقل يقيناً وأكثر راديكالية. وإذا وجد التقليديون صعوبة مع أذى الحل الوسط مع الجديد فسوف يقفون بشكل أكيد مع الأصوليين. وفي النزاعات التي لا يمكن حلها من خلال حلول وسطى فإنهم يستخدمون العنف إذا كان يقدم فرصة للفوز. وهذا مثال أعلى لنظام حكم لا يتحمل صراع الثقافات فقط (أو الصراع العرقي، أو القومي، أو الطبقي) بل إنه يسعى إليها.

وهذا لا يصح على التركيبات الأخرى، فالتحالف الأول سوف يبحث مباشرة عن اتصال ودي مع «الآخر» وهنا يتعلق الأمر بإصلاح ناجح. وتفضل التحالفات الثلاثة الباقية توليفات متنوعة من الارتباط ووضع الحدود، من الاعتماد المتبادل والتباعد، وليس هناك نذر للصدام العنيف مع الآخر أو حتى أيّ بتٍّ عنيف في المنازعات. وهنا يجب أن يتدخل شيء آخر وهو تنافس عالم الدول لإحداث مثل هذه النتيجة الكئيبة. إن تكوين تحالفات إصلاحية يمكن أن يكون وسيلة لدرء العواقب الخطيرة للتحوّل نحو الأصولية. وفي التعامل مع شعوب وثقافات أخرى فمن المجدي أن يتحقق المرء ليرى مع من، أي مع أي تحالف أو مع أي نمط للسلطة يتعامل.

تقدم مجريات الأحداث في إيران من هذا الجانب درساً غنياً، فهنا كانت أسرة بهلوي قد وصلت في العشرينات إلى سلطة أقرب إلى التقليدية، وفي الثلاثينات والأربعينات اقتحمت الحداثة إيران بقوة وكان

السبب الرئيس في ذلك نمو صناعة النفط التي أدخلت الرأسمالية الحديثة، جزئياً على الأقل، إلى بلاد فارس. رأى الشاب رضا بهلوي نفسه في تسلّمه للسلطة في مواجهة تحالف من الأصوليين والتوليفيين والتقليديين المعتدلين الذين جرّدوه من السلطة بدون إراقة للدماء، وحاولوا إقامة مشروعهم المتمثل في دولة فارسية قومية على أساس مذهب الإصلاح المعتدل. ولكن هذه التجربة أخفقت أمام مقاومة الجيش، وقوة الحماية الأمريكية، وجماعة عملاء آل بهلوي.

استخلص الشاه رضا المعاد تتويجه العبرة من هذه التجربة ودفع من جانبه تحديثا مصطنعاً، وقام أشياعه بدور النخبة العليا المتكيفة، بينما جرى تحطيم الإصلاحيين الليبراليين والتوليفيين والتقليديين المعتدلين من قبل سياسة نظام الشاه القمعية التي لا تلوي على شيء. ولم يبق سوى الإكليروس الإسلامي الذي لم يسؤه فقط مذهب الحداثة لدولة الشاه، بل أصبح مهدداً في مصالحه بشكل عميق، فقد كان الشاه متأهباً ليسحب لنفسه أسس قوة رجال الدين ومداخيلهم. كان الإكليروس في نهاية الأربعينات الشريك الأصغر لحركة إصلاحية ذات طابع علماني إلى حد بعيد. وهكذا قلبت حملات التطهير التي قام بها البوليس السري الإيراني العلاقات في نهاية السبعينات. وقد لعب التوليفيون مثل بزرجان، والإصلاحيون الليبراليون مثل بني صدر دوراً ثانوياً (إضافة إلى أنه قصير أيضاً) إلى جانب التقليديين. وقد كان منطقياً أن تكون اليد العليا للراديكالية في المجتمع الإيراني الذي كان مستقطباً بشكل كلي[11].

تحقق تعبئة الموضوعات الثقافية مثل تلك ذات المحتوى الإثني أو القومي أو الأيديولوجي، إذن، ثلاث وظائف مختلفة عند التغلب على إحدى الأزمات الاجتماعية ـ السياسية في أزمان التحوّلات: إنها تساعد الأفراد على استعادة هويتهم وبذلك يستطيعون أن يوجّهوا أنفسهم في

وضع لم يعد فيه عالم الحياة المعتاد قادراً على تقديم الأمن المطلوب. وهي تدعم المجتمع ليحافظ على تماسك أجزائه المشتتة، وبذلك تحميه في أحسن الأحوال من الانهيار (ولكن يمكن أيضاً أن تدفع الاستقطاب التالي قدماً). وهي تخدم كذلك النخب السياسية للنظام البائد ولمتحدِّيه كذلك، كوسيلة للحفاظ على السلطة أو الاستيلاء عليها.

ومن هنا، فإن «صراعاً للثقافات» ليس منتجاً طبيعياً لأزمة التحديث، بل الأرجح أنه يحق لنا ـ حسب وضع المشكلات ووضع تشكيل السلطة في كل دولة ـ أن ننتظر تشكيلات مختلفة للسيطرة تحاول أن تبني جسوراً فوق الحدود الثقافية، أو أنها ستستخدم النبذ الثقافي أداة للسيطرة.

لا تعد الظاهرة نفسها ولا وظائفها مستجدات تاريخية. أما ما هو جديد، بعكس ذلك، فهو الأهمية العالمية التي تعزى اليوم لأحداث محلية من هذا القبيل بسبب العلاقات الكونية الحميمة: فالنزاعات في أية بقعة من الأرض تهدد بتفجر تصعيدات محتملة، حتى في الجوار غير المباشر أيضاً.

3

حروب العصر الحاضر ونزاعاته

الأسباب الأساسية للحرب في التاريخ

النزاعات الدامية بين الجماعات البشرية ظاهرة تاريخية قديمة جداً. وقد كرست دراسات كثيرة نفسها للأسباب الأساسية المسؤولة عن هذه الصفحة القاتمة في التطور الإنساني[1]. وفي ذلك لم تنجح في نهاية الأمر في إبراز عامل واحد سائد يتسبب في إنتاج العنف. والأرجح وجود عدد كبير من الأسباب تؤدي منفردة، أو في توليفات متغيرة، إلى التسبب في الصراع الدامي بين القبائل، أو الشعوب، أو المدن، أو الدول، أو الاتحادات :

- النزاعات الإقليمية.
- التنافس على موارد محدودة.
- التسابق على أسواق مرغوب فيها.
- الغارات.
- الحماس الديني.
- اختلاف الآراء الأيديولوجي.

– معضلة الأمن التي تثيرها سباقات التسلح التي يمكن أن تكون عاملاً يدفع إلى حروب وقائية.

– مصالح السيطرة للنخبة والقادة في الدول غير الديمقراطية.

وهذا العدد الكبير من الأسباب الأساسية للحرب ينطبق أيضاً على العصر الراهن. وكون النزاعات العنيفة أحداثاً اجتماعية سياسية مركبة، فلا يمكن إرجاعها إلى أسباب أساسية بسيطة. والنظريات التي حاولت ذلك، مثل الماركسية ـ اللينينية أساءت إلى الحقيقة. وعند الإلماع إلى نتيجة البحث، فإن السبب الأقرب والأكثر شيوعاً في اندلاع الحروب هو سبب جغرافي تافه بين الدول التي تشترك مباشرة في حدود أرضية.

الأسباب الأساسية
في حروب العصر الحاضر ونزاعاته

إن ما يكتبه هنتنغتون في أن ما يقارب خمسين بالمئة من جميع الصدامات المسلحة في الوقت الحاضر تعود إلى خلفيات التداخل الثقافي، لهو أمر ذو بال[2]. ومن الطبيعي أن يرى في ذلك برهاناً على نظريته الخاصة. ولكن، ومثلما سبق قوله حول «حدود الإسلام الدّامية» فإنه ليس على وفاق مع القواعد الأساسية للإحصاء، فقارئ يخلو من الغرض سوف يستنتج من هذه المعلومات أن أكثر من نصف الحروب الداخلية والدولية لم تقررها العوامل الثقافية، وبكلمات أخرى فإن الأمر يتعلق ثانية بتوزيع وليد الصدفة.

ولو نظرنا في إحصائية حروب ونزاعات عام 1996 لمعهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات، وهو أحد المنشآت التي تسجّل المنازعات العنيفة إحصائياً بشكل منتظم، لوجدنا أن هذه المؤسسة قد أحصت في هذه السنة ما مجموعه (27) حرباً وأزمة عنيفة سببت الموت للناس من خلال

الاستعمال المنظم للعنف، وقع تسعة منها فقط في «خطوط الصدع الحضارية» التي تحدث عنها هنتنغتون. وقد وقع العدد الأكبر منها، وهو سبعة عشر، بين أطراف متنازعة تنتمي للثقافة نفسها، ويبدو الأمر مختلفاً إذا شمل المرء في ذلك العوامل الإثنية، فإن أتباع إثنيات مختلفة، وهذا يعني أن قبائل، وشعوباً، وأعراقاً، وأمماً، كانوا طرفاً في واحد وعشرين نزاعاً عنيفاً، أي إن حالات محدودة جداً لم يلعب فيها العامل الإثني دوراً. وبكلمات أخرى: إن النزاعات الإثنية تغلب على أحداث المنازعات العنيفة، والأكثر دلالة من ذلك: في الحالات التسع التي تلعب فيها «الصدامات الثقافية» دوراً فإن العوامل الإثنية هناك مشاركة أيضاً. إن «صراع الثقافات» لم يؤثر بشكل مستقل من خلال فهم أطراف النزاع على أنهم إثنيات مختلفة، وإنما فقط في تأثير مشترك مع نزاع إثني هام قائم.

والآن، هل ينبغي لـ «صراع الثقافات» أن يتكهّن بالمنازعات، وخاصة المنازعات القادمة. وهنا أيضاً تكون إحصاءات معهد هايدلبرغ معينة جداً، لأنها تشمل كذلك «النزاعات الكامنة» أي الحالات التي يخوض فيها الطرفان أحدهما ضد الآخر نزاعاً يمكن أن يحسم بطريقة عنيفة بشكل واضح، إلاّ أنها لم تندلع بعد. وهكذا كان النزاع اليوغسلافي الداخلي في زمن تيتو، فقد استمر كامناً حتى النصف الثاني من الثمانينات إلى أن اندلع بحقد مهلك. وفي هذا التصنيف نستطيع أن نخمن أننا سوف نجد مصادمات يمكن لها أن تشغل الأمم المتحدة أو الرأي العام العالمي. كيف يبدو الأمر مع «صراع الثقافات» في ما مجموعه اثنان وخمسون نزاعاً كامنا؟ إن ثمانية عشر منها فقط، أي أكثر من الثلث يحدث بسبب «خطوط الصدع الحضارية»، وأربعة وثلاثين لا علاقة لها بذلك. ومن ناحية أخرى، يقع ستة وثلاثون من هذه النزاعات الاثنين والخمسين، أي أكثر من ثلثيها، بين مجموعات إثنية مختلفة. وهنا أيضاً يسود العامل الإثني بشكل واضح[3].

جدول 1
العوامل «الثقافية» و«الأثنية» في النزاعات العنيفة والكامنة عام 1996
(بالمئة)

	نزاعات عنيفة	نزاعات كامنة
العامل «الثقافي»	32	35
العامل «الإثني»	79	71

التفاوت بين النزاعات الجارية والنزاعات الكامنة ليس ذا أهمية. العلاقات الثقافية والإثنية تقف في الوضع نفسه مقابل بعضها بعضاً: وفوق ذلك، يلفت الانتباه أن العدد الأكبر من النزاعات الكامنة، أي ثلاثين منها، هي نزاعات إقليمية كلاسيكية أي أنها ذات طبيعة دولية. وهذا جدير بالملاحظة بشكل خاص لأن من بين سبعة وعشرين نزاعاً عنيفاً عام 1996، دار ستة منها فقط حول مسائل إقليمية. أما الغالبية العظمى بعكس ذلك فتمثل نزاعات «داخلية» حول السلطة في الدولة أو حول انفصال. إن القسم الأكبر من النزاعات الإقليمية الكامنة بين أتباع الإثنيات نفسها (على سبيل المثال: الصين، تايوان، أمريكا الجنوبية، شبه الجزيرة العربية) هو ما يواري جانب العوامل الإثنية في المنازعات الكامنة ولو بدرجة محدودة. يحق لنا أن نتوقع إذن أنه في المستقبل أيضاً ستظل الأسباب الأساسية «الثقافية» للنزاعات العنيفة خلف الأسباب الإثنية الرئيسة. وإنها بالمقارنة أيضاً مع النزاعات الإقليمية الكلاسيكية بين الدول في مناطق العالم المضطربة، لن تلعب بأي شكل من الأشكال دوراً غالباً.

الإثنية والقومية بصفتهما عاملين ثقافيين

لا خلاف حول أهمية «العامل الإثني» في التاريخ الحديث، فقد طبع التنوع الشعبي القومية في القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشرين بطابعه، وتميّزت هذه القومية الشعبية عن القومية الدستورية التي ترسخت

في الولايات المتحدة وفي فرنسا كذلك. توصلت الأبحاث إلى أن القومية ليست «طبيعية» في جوهرها، وهذا يعني أنها لا تمتلك أساساً بيولوجياً ـ جينيا، وقد نشأت القومية بارتباط قوي مع الاقتصاد الموسع، إذ تم تقريباً «اختراع» القومية في مسار عملية التحديث هذه لكي تهيء المكان المطلوب للإنتاج الصناعي والتجارة الداخلية[4] وتحت الرجوع إلى الأساطير من خلال جمع الحكايات التقليدية المتفرقة وغير المترابطة في بداية الأمر في القرن التاسع عشر والعشرين بجهود عقلية جبارة وموحية، جرى تصميم الأماكن المتعددة للأمة كأساس اجتماعي للدولة العصرية. وقد أطلق بينديكت أندرسون (Bendict Anderson) بشكل سديد اسم الأمم على هذه الجماعات المتخيلة (Imagined communities). إن الأمة تبعاً لذلك منتج ثقافي مثلما هي منطلق للهوية[5]. وبكلمات أخرى فإن الأمة في المجال المكاني الأصغر ليست مختلفة عن «الجماعة الثقافية» التي جعلها هنتنغتون في المركز، غير أن الهويات الإثنية توجد كذلك داخل عتبة الدولة القومية أو تتجاوز حدودها. وهذه الهويات هي أيضاً مركّبة إلى حد بعيد، ونمت تاريخياً، وليس لها أساس طبي موضوعي. والإثنية بصفتها شكلاً خاصاً من التماثل، لم تكن بالتالي موجودة دائماً. بل يتم أولاً «صنعها» أو «اختراعها»[6] وكذلك فإن المجموعات الإثنية هي بالتالي «جماعات ثقافية» بامتداد مكاني أقل من «الأمة».

وبالضبط، فإن هذا المجال المكاني الصغير والذي يحيط به البصر بشكل أفضل هو السبب الجوهري لفهم الجماعة الإثنية بصفتها تكويناً ثقافياً، وبصفتها بؤرة من الهوية، وبالتالي بصفتها طرفاً في المنازعات مقابل جماعة هنتنغتون الثقافية التي هي بديل أكثر واقعية إلى حد بعيد. وقد أدى تفكك الوضع السياسي الدولي لنزاع الشرق ـ الغرب إلى وضع التكوينات القومية موضع التساؤل، ومفهوم «الأمن الاجتماعي» الذي

صاغه أول ويفر Oel Weaver وباري بوزان Barry Buzan وزملاؤهما[7] يخوض في مشكلة الجماعات ذات المجال المكاني الصغير التي تكون مصالحها الوجودية غير مشمولة أو أنها لم تعد مشمولة بشكل كافٍ في هويات الدول القومية ذات المساحات الكبيرة والتي كانت امبراطوريات في الحقيقة. لقد دخل الأمن الاجتماعي والأمن القومي في الاتحاد السوفيتي السابق وفي يوغسلافيا في تناقض أفضى إلى نشوء تكوينات هوية جديدة من خلال السعي إلى تكوين قومي .وفي هذه الهويات الثقافية الكبيرة يرى ويفر و بوزان اللاعب في المنازعات الهامة مستقبلاً.

إن هؤلاء الباحثين يحصرون، بلا ريب، مشكلة «الأمن الاجتماعي» بشكل يجاوز الحد في العامل الاجتماعي الثقافي، وهذا يعني جوهرياً الهوية القومية. ويتجاهلون بذلك أن تشكل المجتمع في المجتمعات الحديثة أو التي في سبيل التحديث يتم فقط عبر التقاليد والأساطير الكبرى وانتقال الذات الثقافية المؤسسة للهوية بين الأجيال. و تلعب هذه العمليات دوراً من الآن فصاعداً وتدخل إلى جانبها أيضاً آليتان لتشكل المجتمع العقلاني يمكن وصفهما بأنهما وظيفية وتعاقدية.

التشكّل الوظيفي للمجتمع يحدث عبر تقسيم العمل الذي يتم دفعه إلى الأمام باستمرار من خلال التحديث. والإنجازات المتنوعة التي تشكل ضماناً لإعادة الإنتاج مثلما تشكل ضماناً للمجتمع ككل وللبشر الذين يعيشون فيه، لا يمكن أن تتم إلاّ من خلال عمل متشابك لنشاط متكرر يومياً لملايين الناس. ويتم الإبقاء عليه أو تبديله حسب الحاجة. وهذا الحبك أو «سلسلة العمل المتعاشقة» هذه، مثلما أطلق عليها نوربرت إلياس (Norbert Elias)، هي المستوى الثاني من تشكّل المجتمع.

والمستوى الثالث هو المستوى التعاقدي أو المحدد قانونياً، والنظام القانوني يميّز بطريقة شاملة بين المباح والممنوع، بين الأوامر والنواهي،

ويثبت بذلك حقوق أعضاء المجتمع وواجباتهم سواء ما كان متبادلاً مع الدولة أو تجاهها. إن القانون يلعب هنا دوراً جوهرياً في نشوء المجتمع وإعادة إنتاجه، فهو يشذب في الوضع الروتيني نشاط المواطنين والمواطنات ويساعدهم على التعاون. وتكون وظيفته أكثر حساسية في حالات الخصومات سواء كانت من اختصاص القانون الجنائي، أو القانون المدني، أو الحق العام[8].

إن «الأمن الاجتماعي» للمجموعات الإثنية، من هذا المنظور، لن يكون مهدداً بالتغيير من خلال الفوارق «الثقافية»، بل الأغلب أن يصبح في حالة خطر عندما يقع الروتين الاعتيادي الذي يؤمن الحياة في وضع اختلال، وعندما ينهار تماسك المرافق القانونية التي تحفظ تماسك المجتمع، وقد كان هذا هو الحال ـ على سبيل المثال ـ في الاتحاد السوفيتي السابق، ويوغسلافيا.

الهوية، التقسيم، السلطة

متى تؤدي الفوارق الإثنية إلى النّزاع؟

حتى الفوارق الإثنية التي احتلت مكاناً هاماً في إحصائية النزاعات لا يمكنها أن تدّعي أنها السبب الرئيس النهائي في الصدامات العنيفة للجماعات المنظمة، لا في المجتمعات الحديثة، ولا في تلك التي في سبيل التحديث. ومفتاح تماثل المجموعات الإثنية لا يوجد في علامات خاصة، وإنّما في الإدراك الذي يتشاطره الأعضاء للوحدة التي تميزهم عن الآخرين. وبذلك تصمّم الجماعات حدودها بوصفها جماعات إثنية مقابل الآخرين بشكل أكثر حدّة كلّما عوملت سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، ولكن غالباً في أحوال مصنوعة سياسياً، بشكل مختلف مقارنة مع الآخرين. المحاباة أو الإجحاف يحملان المعنيّين دائماً على استحضار مصالح

وروابط مشتركة؛ وعلى عكس ذلك فإن المساواة في المعاملة مع المجموعات الأخرى تخفف من هذا الوعي الجماعي للخصوصية[9].

وإلى جانب الفوارق الإثنية تدخل عوامل أخرى في دفع المجموعات المعنية إلى نزاعات أو إلى حسمها عن طريق العنف في نهاية الأمر: الإجحاف الاقتصادي، التفرقة السياسية، الضغط الديموغرافي من خلال الهجرة القسرية والاحتلال الفعلي للمجال «الخاص»، «والإجهاد البيئي» من خلال الإضرار بالمحيط الطبيعي (استنزاف ماء الشرب، إرهاق الأرض الزراعية .. إلخ) وكل هذه التطورات مجتمعة تهدد فرص الحياة للجماعة المعنية بشكل قوي. وليست الهوية هي ما يصبح عرضة للخطر بل نوعية الحياة، ومستوى الحياة، أي ضمان الحاجات المادية الملحَّة. ويسير تهديد الهوية يداً بيد مع تهديد الحاجات اليومية للحياة. وهما يدفعان معاً المجموعات المعنية إلى النزاع مع «المهاجمين». وبهذا فإن أشكال التهديد المختلفة تفضي إلى أشكال مختلفة من حسم النزاع. التفرقة السياسية والاقتصادية، على سبيل المثال، تؤدي بالمجموعات التي تعاني منها إلى خصام من أجل توسيع حقوقها السياسية والبيئية في أفضل الأحوال. وتؤدي في أسوأ الأحوال إلى الكفاح المسلّح من أجل الاستيلاء على سلطة الدولة لتتمكن بهذه الطريقة من توزيع البضائع المرغوب فيها. الإجهاد الديموغرافي والبيئي هما السبب الرئيسي غالباً في المطالبة بالاستقلال الذاتي الإقليمي، وفي أسوأ الأحوال في حروب انفصالية كذلك.

والآن، ما هي العلاقة التي تربط العامل الثقافي إذن بالعنف في حروب العصر الحالي؟

عاين تيد روبرت غور Ted Robert Gurr الباحث الكبير في الدراسات الكمية للنزاعات، وباربارا هارف Barbara Harff، في دراستين، النزاعات

الداخلية منذ الحرب العالمية الثانية، وتوصلا إلى أن التفرقة السياسية والاقتصادية للمجموعات الإثنية المحدّدة مسؤولة عن الاندلاع المتزايد للعنف، فمن بين 223 أقلية إثنية قاما بتحديدها يعاني أكثر من 80٪ من تفرقة كبيرة أو ضئيلة. وهي تسعى في الدول الأقرب إلى الحالة الديمقراطية إلى المشاركة أو الحكم الذاتي الإقليمي، أما في السلطات الاستبدادية أو الشمولية فإنها تندفع نحو الانفصال أو محاولة الاستيلاء على سلطة الدولة لتسيطر بالتالي على منافسيها الإثنيين. وحول مسألة دور الدين الذي هو لدى هنتنغتون العامل الثقافي الغالب، فإنهما يصلان إلى أن: «ما يسمى بالأصولية تطور فقط ميلاً لإشعال النزاعات الإثنية عندما يتطابق الشق بين القيم الإسلامية المأثورة، والقيم الدنيوية مع الشق الإثني، مثلما هو الحال في السودان تقريباً (. . .) والقاعدة العامة هي أن الاختلافات الدينية تنتج شدة خاصة في النزاعات بين الشعوب حينما تحاول مجموعة مسيطرة أن تفرض قواعد من معتقدها الخاص على الآخرين. ولكن مراقبتنا لـ (223) مجموعة إثنية تظهر أن الاختلافات الدينية نادراً ما تمثل السبب الأساسي الوحيد أو الرئيس للنزاعات الإثنية، وبدلاً من ذلك، فإن الاختلافات الدينية ترتبط عادة مع النزاعات الإثنية التي تقوم على القومية أو الفوارق الطبقية (...) الدين المشترك يجهز نوعاً من «الاسمنت الاجتماعي» الذي يربط هذه الجماعات معاً ؛ غير أنه يظهر في عدد قليل من المجتمعات المعاصرة أن الاختلافات الدينية هي المصدر الأساسي لنزاع المجموعات»[10].

وبذلك، تؤكد هذه الدراسة الأكثر شمولاً حتى الآن حول النزاعات الإثنية، بشكل جوهري، قراءتي للمعلومات المستقاة من سنة 1996: «العامل الثقافي» بمفهوم هنتنغتون مناسب حقيقة لزيادة حدّة النزاعات التي تنشأ على خطوط صدع أخرى، ويعمل بذلك أيضاً على حسمها بشكل

عنيف كما يتوقع. ولكن من غير المتوقع جداً أن يصبح «صدام الحضارات» (Klash of Civilisations) سبباً رئيساً بشكل حصري، أو أساساً في النزاعات العنيفة. إن نظرة مختارة شاملة على النزاعات المعاصرة ذات المشاهد المثيرة العنيفة أو المتضمنة للعنف، تؤكد هذا الحكم.

الحروب في يوغسلافيا السابقة

كانت جماعات الشعوب المختلفة تحت قيادة تيتو في يوغسلافيا قد وضعت في حالة من التوازن السياسي، فقد أراد تيتو من خلال قدر متواضع من اللامركزية، والمساواة الاقتصادية، والتمثيل الإقليمي، أن يبقي المشكلة القديمة المعروفة لشعوب دولة يوغسلافيا تحت السيطرة، ربّما بأمل أن يعمل الزمن على التئام الجروح القديمة. وقد دلّ كثير من الأمثلة المحلية مثل حسن الجوار والزيجات التي كانت تتجاوز حدود الأديان والإثنيات أن هذه الاستراتيجية لم تكن فاشلة تماماً. ومن جانب آخر فقد سعى تيتو من خلال مبدأ «فرق تسد» والإيقاع بين الأطراف والإبقاء على التنافس إلى المحافظة على نظامه الاستبدادي المرتبط بشخصه القوي باعتباره عنصر التوزان الأكبر وبيضة القبان الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

وبعد موته لم يكن له خلف متفق عليه بشكل واضح، وقد احتاج خلفاؤه إلى أدواتهم الخاصة ليقذفوا بأنفسهمْ إلى القمة. ولم يكتشف ميلوسوفيتش الذي لم يكن إلى ذلك الحين وطنياً لامعاً إلاّ في عام 1987 أن القومية الهاجعة لأبناء شعبه هي مركبة ملائمة. وقد منحته «الخريطة الصربية» القوة الذاتية الضرورية، إضافة إلى دعم المجموعة الأقوى نسبياً وكتيبتها السياسية الحاسمة ليحصل في مقابل منافسيه المحتملين على ميزة الانطلاق أولاً. دفعت أطماعه الصارمة في جعل صربيا مركز يوغسلافيا

الجمهوريات الأخرى، وبصفة خاصة سلوفانيا وكرواتيا إلى أن تتبع من جانبها مصالح إقليمية ـ قومية بشكل أقوى. وعندما ألغى ميلوسوفيتش شبه الاستقلال الذاتي لألبان كوسوفو وفويفودينا ـ هنغاريا (Woivodina-Ungarn)، قرعت في ليوبليانا (Liyubijana) أجراس الخطر. وقد نسفت المطالبة الصربية بتجريد القيادة الإقليمية للحزب من قوتها لصالح قيادة بلغراد المؤتمر الأخير للاتحاد الشيوعي اليوغسلافي في كانون الثاني (يناير) 1990. وتسبّبت محاولة الانقلاب التي قام بها الجيش الاتحادي، وامتناع صربيا ومونتنغري عن قبول رئيس كرواتي بالتناوب في يوغسلافيا في انفصال سلوفانيا وكرواتيا، فبدأت الحرب.

ما الذي كان سيحدث لو أن القيادة اليوغسلافية بعد تيتو حسمت أمرها على عملية دمقرطة جذرية: دولة متعددة الأحزاب (ربّما بنظام ضد أحزاب قائمة على أسس إثنية، أو دينية، أو إقليمية)، ربّما كانت ستنشأ فيدرالية بنظام مجلسين للبرلمان، وانفتاح على اقتصاد السوق. ويذهب الظن الى أن يوغسلافيا كانت ستظل هادئة وما كانت الفوارق الثقافية لتتدهور إلى اختلافات سياسية. وهكذا عادت الهويات الإثنية المتعادية من ظلال الماضي بشكل مشوّه نتيجة لمصالح فئة قليلة في الاحتفاظ بسلطة نظام مستبد.

لقد كانت المجموعة الدولية حائرة في وجه اندلاع العنف غير المتوقع. اعتقدت إنجلترا وفرنسا بالفوائد الجيوسياسية ليوغسلافيا موحدة؛ وراودتهما ذكريات عن الأحلاف القديمة والرغبة في أن يكون لهما في البلقان قوة موازية للاحتمالات الألمانية. وكانت روسيا أيضاً قريبة من هذا التكتيك. أما بالنسبة لليونان فقد كانت صربيا شريكاً ضد تركيا ومقدونيا. وفوق ذلك، أرادت إنجلترا أن تتجنب إيرلندا شمالية ثانية، فقد جرب المرء هناك بما فيه الكفاية كيف يمكن أن يتدخل في حرب أهلية ثم لا

يستطيع الخروج منها. وفرنسا الحبلى بالحركة الانفصالية الكورسيكية، وبشكل أقل البيورتانية، نظرت بعدم ارتياح الى الانفصال، وكانت مشاعر إسبانيا مشابهة لذلك (إقليم الباسك) وكذلك إيطاليا (تيرول الجنوبية). أما ألمانيا فقد أكدت على حق تقرير المصير وظلّت على موقفها في إدانة العدوان الواضح. وتعاطفت الدانمارك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية كذلك مع هذا التأويل.

وقد ثبتت سذاجة محاولة إخضاع النزاع لقواعد حقوق الشعوب من خلال الاعتراف بالجمهوريات، لأن ذلك قد فتح علبة باندورا* النزاعات البوسنية الداخلية وتبع ذلك ثلاث سنوات من المعارك الفظيعة التي كانت من نواحٍ عدّة أسوأ بكثير من الصدام الكرواتي - الصربي الذي كان ينبغي لمحاولةِ الاعتراف تلك أن تغلق الباب في وجهه. وقد كانت الدول حائرة أيضاً في أول الأمر وغير متفقة تجاه النزاع البوسني(11).

وكون انقسام الرأي هذا لم يؤد الى انهيار الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Osze) هو أمر لافت للانتباه. وكلما كانت الحرب تطول كانت المواقف تصبح أكثر تقارباً. وأخيراً حدث التدخل المشترك تحت قيادة أمريكية حازمة حتى لو جاء ذلك بعد تردد طويل جداً. وقد أخذ النزاع شكلاً فريداً من نوعه إذ تداخلت حرب أهلية وحرب دولية إحداهما بالأخرى بشكل كاد أن يخرج عن السيطرة. ولكن أمراً واحداً لم يكن موجوداً على أية حال: وهو حرب تمثل القوى الكبرى أو الحضارات إطلاقاً، فقد حاربت الأطراف آخذة المخاطرة على عاتقها حتى نفد صبر «الغرب» و«الأرثذوكس» و«الإسلام»، فشكلت

---

* في الأساطير الإغريقية أن زيوس أعطى باندورا، الفتاة رائعة الجمال التي خلقها هيبايستوس بأمر منه من ماء وطين، علبة واشترط عليها أن لا تفتحها ولكن الفضول جعلها تفتحها فانطلقت منها جميع أنواع الشرور والمصائب على البشرية - المترجم.

الدوائر الثقافية الثلاث معاً فرقة الإيفور (IFOR) لحفظ السلام بعد أن حطم الناتو الإرادة البوسنية ـ الصربية بالقوة، وبعد أن أدت الدبلوماسية الروسية مهام الوساطة المطلوبة.

حرب الخليج

بدأت حرب الخليج عام 90/ 1991 بهجوم دولة عربية إسلامية على دولة عربية إسلامية أخرى، وهذا أمر يتم تجاهله بشكل مدهش. وبهذا الهجوم أصبحت ثلاثة أمور أساسية عرضة للخطر: فقد تم انتهاك منع الاعتداء بصورة عنيفة، وبذلك انتهكت أيضاً حقوق الشعوب. وباتت السيطرة على أكثر من نصف احتياطي نفط العالم مهددة بالوقوع في يد ديكتاتور متعسف طموح. وبدا كأن سيطرة سوف تنشأ في منطقة استراتيجية امتازت بنوع من توازن القوى. وقد أدت هذه الدوافع الثلاثة إلى حلف غير اعتيادي من الدول الغربية والعربية ودول «أخرى». وتحت قيادة حازمة من الولايات المتحدة وسماح ذي دلالة من روسيا والصين والهند كذلك، تمّ وضع نهاية لاحتلال الكويت. وقد تذكر صدّام حسين (متأخراً جداً) الإسلام بصفته أداة دعائية، وكان لدعوته للجهاد* صدى، إن لم نقل صدى ساحقاً بين الجماهير. وبالتأكيد، فإن المرء ليتساءل إذا كان المحتوى الإسلامي لطلاقة العراقيين اللغوية هو ما دفع الناس إلى الشوارع، ولكن الأقرب إلى العقل هو الافتراض أن إذلالاً عسكرياً آخر للجنود العرب هو الذي جعل الكيل يطفح لدى الكثيرين، فبعد التجارب التعيسة مع الحقبة الإمبريالية، وسلسلة الهزائم في الحروب مع إسرائيل كان ذلك بالنسبة لبعض العرب، ببساطة، زائداً عن الحد ،هذا إلى

---

* استخدم المؤلف هنا تعبير «الحرب المقدسة» (Heilige Krieg) وهو كما لا يخفى ترجمة استشراقية مضللة لمصطلح الجهاد ـ المترجم.

جانب أن الأنظمة التي شاركت (المغرب، مصر، سوريا) قد استقرت ثابتة في مناصبها ست سنوات بعد الحرب، وفيما يتعلق بالسعودية والبلاد العربية الأخرى على الخليج فقد كان الأمر مرتبطا بإنقاذ الجلد من صدّام، ولم تجد مواعظه هناك أي صدى.

لقد قامت هذه الحرب إلى حد بعيد لأهداف تقليدية وبالذات من قبل المشاركين في المنطقة: فقد أراد العراق أن يخرج من أزمة الديون الخطيرة بالقوة إلى وضع سيطرة إقليمية، وتصرفت دول الخليج بشكل صرف انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على النفس، وسوريا خشية من الجار المباشر الذي قويت شوكته بشكل خطير. ومصر من أجل تحجيم منافس خطير على القيادة العربية. أما تقنية قيادة الحرب وشرعنتها فقد كانت غير اعتيادية: إذ تم ذلك من خلال تفويض من مجلس الأمن في الأمم المتحدة، حتى لو لم يكن ذلك تحت سيطرته السياسية المباشرة.

نزاع الشرق الأوسط

تفجرت حرب الخليج في منطقة تقع على طرف نزاع الشرق الأوسط بين إسرائيل و«العرب» الذي يبدو فيه العامل الثقافي ـ الديني مسيطراً بشكل واضح. ولكن المراقبة الحصيفة تظهر أن الأمر يتعلق هنا أيضاً بأكثر أنواع المنازعات بين الأطراف اعتيادية: أي حول قطعة من الأرض يدّعيها كل طرف لنفسه. وعدا عن ذلك فإن النزاع بين إسرائيل والعرب الفلسطينيين هو جزء من تركيب النزاع النادر التعقيد في الشرق الأدنى والأوسط. أرادت الحركة الصهيونية أخيراً وطناً للشتات اليهودي الممزق في المكان الأصلي الذي انطلقت منه اليهودية، ونجحت في كسب دعم السلطات البريطانية لهذا المشروع قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي تأسيس دولة إسرائيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بموافقة الأمم المتحدة، وهذا يعني بموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن.

وقد شكل ذلك كابوساً للجانب العربي. كانت فلسطين منطقة سكنى عدد كبير من مجموعات الشعوب والأديان، فقد عاش هنا اليهود، والشيعة [كذا!] والسنة، والمسيحيون، والدروز* معاً قروناً طويلة تحت حكم الدولة العثمانية. ومن جانبه فقد دخل العالم العربي تحت تأثير الإمبريالية الأوروبية. وكان أثر الحرب العالمية الأولى أشبه بدفعة تحرر: إذ قام العرب تحت قيادة الضابط البريطاني لورانس ضد السيطرة التركية. ولم يحدث الاستقلال المأمول بعد الحرب بل الخضوع للسيادة البريطانية الفرنسية تحت غطاء الانتداب. وجرى تمزيق العالم العربي بخطوط حدود تعسفيّة. وشهدت فلسطين، التي كانت آنذاك تحت الانتداب البريطاني، حركة هجرة متزايدة باستمرار للمستوطنين اليهود.

لم تعمل المحرقة (الهولوكوست) على زيادة تدفق المهاجرين هذا فقط، بل غرست في مواطني الدولة الإسرائيلية الناشئة شكلاً فريداً من نوعه من إرادة حماية الذات. ولم يشأ مئات الألوف من الفلسطينين الذين طردوا من أماكن سكناهم المتوارثة بعد حرب 1948 أن يتقبلوا هذا الإذلال للعرب ووطنوا أنفسهم على القضاء على الدولة اليهودية، ودعمت بقية الأقطار العربية الأهداف الفلسطينية بقوة تزيد أو تنقص بناء على اعتبارات المنفعة الذاتية، حيث يشكل دور القيادة في البلاد العربية توجيها هاماً. وقد تدعم التوجه المسلح من خلال التعريف الإثني ـ الديني للديمقراطية الإسرائيلية. صحيح أن الأقلية العربية هناك [في اسرائيل] قد تمتعت بحقوق أكثر من البلاد العربية، ولكنها بقيت مع ذلك محددة، كما منع

* وكأن لم يكن على هذه الأرض شعب له هوية هو الشعب العربي الفلسطيني الذي طرد من أرضه ومدنه وقراه، بل مجرد طوائف وفرق دينية ومذهبية لا يمتّ بعضها إلى بعضٍ بصلة، وهذه على أية حال هي وجهة النظر التي حاولت الرواية الصهيونية ترويجها، ويتبناها المؤلف هنا للأسف ـ المترجم.

اللاجئون الفلسطينيون من العودة. اندلعت خمسة حروب، وفي حرب 1967 سيطرت إسرائيل على قطاع غزة والضفة الغربية للأردن وتسبّبت في مزيد من اللاجئين، وبدأت سياسة الاستيطان المثيرة للجدال في المناطق المحتلة. وظلّ النزاع حول الأرض المنشودة حتى اليوم بدون حل، ويشكل ذلك حجر عثرة أمام عملية السلام المبشّرة بالأمل التي انطلقت في أوسلو. ولا يمكن هنا تجاهل تحوّل الثقافة السياسية في الجانبين نحو الأصولية من خلال هذا الصراع، ولكن ليس بوصف هذه الأصولية سبب النزاع الأساسي، وإنما كنتيجة له[12].

الحرب في وسط إفريقيا

ما تزال المذابح المروّعة في رواندا وبروندي وزائير حاضرة في الذاكرة، وهي تعد من الصدامات الأكثر دموية للماضي القريب، مثلما تشكل معاً واحدة من وضعيات النزاع الأشد تعقيداً على الإطلاق: وهنا يلعب العامل الثقافي دوراً هامشياً للغاية[13].

لقد وجدت توترات تقليدية بين التوتسي الرحّل الذين كانوا يتنقلون في منطقة البحيرات العظمى، والهوتو المزارعين الذين استوطنوا تلك الأنحاء قبلهم. صحيح أن الفروق قد امحت مع الزمن حتى باتت التسمية أقرب إلى كونها طبقات اجتماعية مما هي إثبات على علامات الانتماءات الإثنية[14]، ولكن القوى الاستعمارية استغلت عن قصد ما بقي من الاختلافات من خلال منح امتيازات لأقلية التوتسي المحاربين، وبعد تسريحهم في الاستقلال، تسنى للهوتو (الذين يشكلون حوالي 80٪ من سكان رواندا وبروندي) الاستيلاء على السلطة، أما التوتسي فقد كان هدفهم متوجهاً لدرء الانتقام. وقد نجم عن هذا الوضع مجازر عديدة مع التغير الدائم لموازين القوى في الدولتين الجارتين. وازداد الوضع حدّة بعد

أن لقي هابيريمانا - (Habyarimana) رئيس وزراء الهوتو المنتخب بالأغلبية - حتفه في حادثة تحطم طائرة عام 1994، إذ اتخذ جيش الهوتو وميليشياته من ذلك مناسبة لهجوم تميّز بارتكاب الجرائم في حق الشعوب ضدّ التوتسي. وفي الوقت نفسه تحركت عصابات من مغاوري التوتسي مدعومة بقوة من أوغندا باتجاه رواندا وأقصت حكومة الهوتو وثلتها المسلحة التي تجمعت في مخيمات لجوء في زائير. وفي الوقت نفسه تقريباً كذلك أطاح رئيس التوتسي السابق بويويا (Buyoya) حكومة الهوتو المنتخبة في بروندي. ونتيجة لذلك تكون حلف بين نخب التوتسي في البلدين ورئيس أوغندا المنتخب موسيفيني (Museveni) الذي يمت إليهم بصلة قرابة بعيدة.

كانت زائير من جهتها حاشدة بتنوع نادر من نوعه في مواطنيها، ولزاماً، فقد ظهر هناك تناقض بين مساعي الأقاليم ومناطق القبائل نحو اللامركزية، وتوجهات المركزة لدى النخبة الحاكمة الفاسدة وموظفيها في كنشاسا المولعين بمداخيل التقاعد. وقد أثارت هذه التناقضات سلسلة من محاولات الانفصال الدامية وإن لم تكن ناجحة.

وبازدياد فساد الحكومة في كنشاسا وتفاقم عجزها، اكتسبت القوى المحيطة أكثر فأكثر قدرة على الحركة. وفي إقليم كيفو (Kivu) في منطقة البحيرات العظمى تواجدت بشكل تقليدي جالية من الرحل غالبيتهم من التوتسي حققت الازدهار من جديد بعد المذابح التي وقعت منذ استقلال رواندا وبروندي. وقد أثار هذا النجاح الاقتصادي حسد مواطنيهم، فكانت هذه الجالية في بانياروااندا (Banyarwanda) عرضة لهجوم كارثي في 93/ 1994. وفي منتصف عام 1996 حاول رئيس إقليم جنوبي كيفو أن يطبق مرسوماً صادراً عن الحكومة المركزية يعود إلى سنة 1981 يتوجب بناء عليه أن تغادر جالية التوتسي البانياموليننج (Banyamulenge) البلاد. ومثلما هو متوقع، فقد نظمت هذه المجموعة الشعبية مقاومة مسلحة استطاعت

بفضل الدعم الخارجي أن تزعزع القوى الضعيفة في الإقليم وفي الحكومة المركزية بسرعة خاطفة.

وفي عام 1996 نشأ الوضع التالي: أصبح مئات الآلاف من الهوتو يقيمون في مخيمات للاجئين يسيطر عليها الجيش السابق والميليشيات، وقد بدأوا بحرب عصابات في رواندا وبروندي. وأرادت حكومة التوتسي في كلا القطرين تصفية الحساب مع هذا العامل. وفي زائير كانت الحكومة الضعيفة تقدم دعماً للهوتو في حين تحارب حركة مقاومة نشطة من سلالة التوتسي في شمال البلاد ضد الحكومة المركزية. وإلى جانب ذلك كله يجيء الوضع الدولي التالي :أوغندا الدولة ذات النواة القوية والعفيّة، دعمت مع إرتيريا وأثيوبيا الثوار في جنوب السودان ضد الحكومة الإسلامية في الخرطوم، وجاء الرد على ذلك من خلال مساعدة الأصولية الإسلامية، والأصولية المسيحية (!) في شمال أوغندا والبلدين الآخرين. وأعطت زائير المستريبة من ازدهار أوغندا الذي لا يستهان به مواقع في شمالها للمجموعات المناهضة لأوغندا والمدعومة من السودان، فأصبحت أوغندا لهذا السبب معنية جداً بإضعاف زائير.

أليس ذلك أمراً متشابكاً في الحقيقة؟ وفي هذا فقد تركت جانباً أيضاً التناقضات الفرنسية ـ الأمريكية، إذ كان لهاتين الدولتين أهمية قصوى بالنسبة لأطراف النزاع فيما يتعلق بالقتل على الأرض بدون أن يكون لهما أي دور حاسم سوى المزيد من الأسلحة والتدريب الأفضل لميكانيكية قتل فعالة. وطبيعي، فقد دعمت حكومات أوغندا ورواندا وبروندي ثورة البانياموليني (Banyamulenge) وتدخلت أوغندا ورواندا بقوات حيث تطلب الأمر. وقد طويت مخيمات الهوتو، وتشتت الميليشيات، وأعيد قسم كبير من اللاجئين إلى رواندا وبروندي برعاية حكومة التوتسي، وتعرض قسم آخر للذبح. وأقام البانياموليني أساساً لثورة عريضة في الإقليم المشاكس

منذ زمن طويل ضد الديكتاتور موبوتو (Moboutu) وضعت لورانت كابيلا (Laurent Kabila) الذي كان ماركسياً في ذلك الوقت، والمعارض الذي يمكن الثقة به لموبوتو، حتى لو لم يكن ديمقراطيا بأي حال من الأحوال، في خدمة أهدافها. وهكذا انهار البناء المتداعي الفاسد لديكتاتورية موبوتو في غضون أشهر قليلة.

تتشابك في وسط إفريقيا نزاعات إثنية متخطية للحدود، ونزاعات دول، ونزاع أنظمة ضد حكومة تستهزئ بكل مبدأ لـ «حكومة صالحة» (good government) وصولاً إلى خليط متفجر للغاية. وقد أدى الضغط الديموغرافي على البحيرات العظمى، والكثافة السكانية في رواندا التي تبلغ أضعاف ما في زائير المترامية الأطراف، إلى جعل النزاع الإثني يصبح في آن معاً صراعاً من أجل البقاء حول الأرض. وتظل «اللمسة» الثقافية المستحضرة من السودان ظاهرة هامشية تماماً مثل الحضور المنتفج للقوة الاستعمارية السابقة، أي فرنسا، أو القوة السوبر الحالية أي الولايات المتحدة الأمريكية[15].

الحرب في أفغانستان

تأسست أفغانستان كدولة عام 1747. وهي مجزأة جغرافياً وإثنيا مثل سجادة مرقعة. ويعود الفضل في بقاء الدولة في الحقبة الاستعمارية إلى «اللعبة الكبيرة» بين القيصرية الروسية والإمبراطورية البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر، فوعورة تضاريسها والاستعداد القتالي العالي لدى مواطنيها دفع كلا القوتين الكبيرتين إلى قبول أفغانستان باعتبارها مصداً في فراغ السلطة. وقد أثبت الإسلام منذ ذلك الوقت أنه الرابط الوحيد الذي يجمع بين شعوب ذات أعراق مختلفة لا يوجد بينها عدا الإسلام سوى روابط ضئيلة. البشتون (ويشكلون اليوم حوالي 40٪) والطاجيك (25٪)

والهيزور ذوو الأصول المغولية (15٪) والأوزبيك (5٪) والهزارة (5٪). وينبغي عدم المبالغة بأي حال من الأحوال في ترابط هذه الشعوب، فهي بدورها تنقسم أيضاً إلى قبائل وأشياع. وعليه فقد قامت الدولة الأفغانية دائماً على توازن يجمع بين الحد الأدنى من السلطة المركزية واستقلال ذاتي محلي واضح. وقد أنتج التحديث المتواضع في القرن العشرين نخبة متعلمة يزداد تذمرها باستمرار شكلت الأساس الاجتماعي للحزب الشيوعي، وقد انقسمت ثانية في قسمين متنافسين أحدهما ذو أغلبية بشتونية، والثاني طاجيكي. وبعد الاستيلاء على السلطة عام 1973 حاول الشيوعيون مركزة الدولة، وقد هيجت مساعي المركزة هذه القوى المحلية ضدهم، وأتاح كون حكومة كابول مناهضة للدين لهذه القوى المحلية أن توظف الإسلام أداة للتعبئة، وقد تعاظم دور الإسلام أيضاً حينما حاول السوفييت «الكفرة» الأوفياء لعقيدة بريجينيف الإبقاء على النظام في السلطة من خلال استثماراتهم.

وبعد انسحاب السوفييت تفجرت فعلاً التوترات التي كانت واضحة من قبل بين مجموعات المقاومة العديدة. وهكذا استمر الحال حتى 1992 عندما هزم نجيب الله آخر رئيس دولة شيوعي إثر تحالفات متبدلة باستمرار، وأقيمت حكومة تحالف هشة بقيادة الإسلامي الطاجيكي رباني الذي استطاع من جهته أن يتكئ على أحلاف مع الجنرال الأوزبيكي السابق دوستم، والطاجيكي الإسلامي مسعود، ورئيس إقليم هيرات القوي إسماعيل خان، والقائد الشيعي الهزاري علي مزاري. ولم يكن حكمتيار الزعيم البشتوني الطموح لحزب الإسلام راضياً بهذا الترتيب. فقد كان بصفته زعيماً لأقوى مجموعة من الشعب الأفغاني يطالب بالحصة الرئيسية في السلطة. وتدعمت هذه المطالبة سريعاً من قبل دوستم الذي بدّل موقعه من جديد. وقد ظهر في الحقيقة منافسون خطرون لحكمتيار في هذه

الأثناء: الطالبان، وهم طلبة القرآن الذين تلقوا تعليماً دينياً وتدريباً عسكرياً في المنفى الباكستاني، وقد تقدموا بالضبط بالمطالب نفسها: تمثيل الإسلام الحقيقي والأغلبية البشتونية. وباكستان التي لم تكن راضية تماماً عن ربيبها السابق حكمتيار الذي كان مستقلاً بشكل زائد، ساعدت طالبان بالمال والسلاح بسخاء عظيم. وسمحت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الدعم ونظرت إليه بعين الرضا لأنها أملت بذلك في الوصول إلى موارد الطاقة في وسط آسيا باستقلال عن روسيا، ولأن عدوتها اللدودة إيران لا تحب الطالبان، إضافة إلى أن دوستم كان يقاتل إلى جانب الطالبان في تلك الأثناء. وهكذا استطاعت هذه الحركة في أيلول (سبتمبر) 1996 أن تؤسس لنفسها موقعاً في كابول. وقد استمر القتال بطبيعة الحال، وبوجه خاص بسبب اغتيال القائد الشيعي الهزاري علي مزاري (آذار 1995) الذي كان ما يزال الخصم الحازم لطالبان بالنسبة لإيران، فقد كانت إيران ترى أن الشيعة في أفغانستان مهددون في وجودهم من قبل الطالبان السنيين.

وشهدت سنة 1997 تحالفاً من الهزارة وبقايا منظمتي ربّاني وحكمتيار ومسعود ودوستم الذي يغيّر جبهته باستمرار، وخاض هؤلاء مواجهات عنيفة مع طالبان التي كانت ما تزال متمركزة في المواقع الأقوى. وقد بدأت دولة الطالبان الدوغمائية الدينية في هذه الأثناء في استمالة الأفغان الورعين بلا ريب من أبناء المدن الكبرى، ومن هذه الناحية فإن التفوق العسكري الحالي لطالبان ليس هو الكلمة الأخيرة، مثلما يتوقع.

خط الصّدع الباكستاني ـ الهندي

سبّب النزاع الباكستاني ـ الهندي حتى الآن ثلاثة حروب، وعدداً لا يحصى من المناوشات الحدودية، وسباقاً في التسلح الصاروخي والنووي. ويمكن تعليل الأمر في النهاية بالأسلوب والطريقة اللتين وظفت بهما

الإدارة الاستعمارية الإنجليزية الفوارق الإثنية والدينية بين شعوب شبه القارة لتتيح لنفسها السيطرة بسلام، فقد تمتع المسلمون بامتيازات، وكان عليهم أن يخشوا من فقدان هذه الامتيازات بعد الاستقلال من خلال احتلال الهندوس المتزايد لشؤون الدولة، ونتيجة لذلك طالبت قيادتهم بدولة خاصة تم تلبيتها أيضاً من قبل الأسياد الاستعماريين الآفلين. كانت هجرات الشعوب من المسلمين والهندوس إلى الهند و باكستان ومنهما تاريخاً دراماتيكيا من المعاناة مصحوباً بالمجازر.

ومن ذلك الوقت تميّزت العلاقة الهندية الباكستانية بتوترين أساسيين: نزاع إقليمي، وتناقض في أيديولوجية كلٍ من الدولتين[16]. يطال النزاع الإقليمي المنطقة الجبلية المرتفعة من كشمير: إذ لم يكن وضعها في نهاية السيطرة الاستعمارية البريطانية واضحاً. وعلى الرغم من أن غالبية السكان يدينون بالإسلام إلاّ أن الحكام الهندوس انضموا إلى الهند. ونجم عن ذلك حرب أدت إلى سقوط الجزء الشمالي في يد الباكستان، بينما استمر الجزء الجنوبي إلى حد بعيد مع الهند. وقد رفضت الهند بعناد استفتاء في جميع أنحاء كشمير طالبت به الأمم المتحدة.

لم ينجح دمج كشمير بشكل تام قط في الاتحاد الهندي. وبالعكس، فعندما تطلع جيل جديد في السبعينات والثمانينات إلى مزيد من الاستقلال الذاتي الإقليمي قيّدت الحكومة المركزية الحقوق الديمقراطية في الإقليم بصورة جوهرية، ولجأت بشكل متزايد إلى إجراءات بوليسية لوأد الرغبات الانفصالية المزعومة لدى مسلمي كشمير في مهدها. وكما هو متوقع، فقد تحولت المقاومة نحو الراديكالية واجتذبت دعم المخابرات الباكستانية وقدامى محاربي المعارك الأفغانية، وأضحى الاحتجاج أكثر عنفاً وأكثر إمعاناً في الأصولية الإسلامية بشكل ملحوظ، وردّت قوى الأمن الهندية بقسوة بالغة. وفي ناحية سياشن الجليدية، وهي منطقة نائية مساحتها ألف

كيلومتر مربع لم توضح عليها خطوط الهدنة قط، حدثت مصادمات مسلحة متكررة وضعت البلدين على حافة الحرب. وسبب التوتر الأساسي الثاني هو اختلاف الدولتين الأيديولوجي؛ ترى الباكستان نفسها أنها دولة المسلمين الهنود، وتعرف الهند نفسها بأنها دولة علمانية لجميع الهنود ومن ضمنهم المئة والعشرون مليوناً من أتباع النبي، ومن وجهة النظر الهندية هذه لم يكن لباكستان حق في الوجود، ومن وجهة نظر الباكستان فإن وجود الهند يشكل تحدياً أساسياً. ويصبح هذا التناقض أكثر حدة من خلال تعدد لغات وشعوب البلدين، مما يدفع كل مركز إلى محاولة الحفاظ على التنوع من خلال الحض على التمسك بأيديولوجية الدولة. وفي ذلك، فإن استحضار صورة العدو، وإسقاط التوتر الداخلي على عدو خارجي يجري حشده باستمرار كأداة للسيطرة، وليس فقط لأنه ينجح بالنسبة للحكومات في حرف الانتباه عن إخفاقها الخاص[17].

كلما تغيرت أكثر...

النزاعات الدامية الأخرى هي تنويعات على هذه الأمثلة، فقتال المنظمات الكردية المختلفة من أجل استقلال ذاتي إقليمي أو انفصال عن تركيا والعراق يحدث في داخل الثقافة نفسها، وله أساس إثني وجد منطلقه في التفرقة السياسية، وفي التفرقة الاقتصادية بشكل جزئي أيضاً. وفي السودان تقف المجموعات المختلفة إثنياً ودينياً في مواجهة بعضها بعضاً بينما تحاول السلطة المسلمة العربية المركزية إخضاع المسيحيين والوثنيين. في الجزائر تتصارع قوى علمانية وإسلامية على سطلة الدولة أي «حرب أنظمة» في داخل الثقافة ذاتها. وليست المصادمات بين حكمتيار والطالبان في أفغانستان داخل المجموعة البشتونية بعيدة عن ذلك.

وعموماً، فإن مراقبة هذه النزاعات تؤكد الفهم المركّب لأسباب الحرب الأساسية التي حصلنا عليها من التحليل الإحصائي. وأكثر النزاعات

خطورة وأشد الحروب دموية في العصر الحاضر تمثله النزاعات في وسط إفريقيا والنزاعات الأفغانية والسودانية والكردية في داخل الثقافة نفسها. ومن بين هذه فإن الثلاثة الأولى لها مكونات إثنية واضحة. أما النزاع الأفغاني، والجزائري، والوسط إفريقي، والكوري، فهي فوق ذلك حروب أنظمة، في حين تتدخل دينامية معضلة الأمن بين الدول في حالتي كوريا ووسط إفريقيا. وتقع النزاعات في جنوب آسيا، وسيريلانكا، والبوسنة، والشرق الأوسط على خط الصدع بين الثقافات، وبطبيعة الحال فإن لها خلفيات إثنية قوية جداً ازدادت حدتها في سيريلانكا، والبوسنة، والشرق الأوسط من خلال التفرقة السياسية الاقتصادية. وفي جميع هذه النزاعات فإن الأمر يتعلق بالموضوع الكلاسيكي لصدام الجماعات: أي حول السيطرة على المناطق التي يدعيها كل طرف من أطراف الصراع لنفسه، بينما يعاني الشرق الأوسط وجنوب آسيا فوق ذلك من تفاقم نزاع معضلة الأمن التي ستصبح أكثر خطورة من خلال وجود أسلحة دمار شامل.

النزاعات العنيفة إذن ليست بسيطة التركيب، وليست أسبابها الأساسية من اكتشافات القرن العشرين الجديدة، وهي تحدث من خلال الدوافع ذاتها التي وجدت منذ الجماعات المنظمة الأولى حتى المعارك المعاصرة، هكذا يقول المثل الفرنسي: كلما ازدادت [الأحوال] تغيراً ازداد بقاؤها على حالها* ويستطيع المرء فقط أن يدرك لماذا تكون الحلول بتلك الصعوبة عندما يفهم تعقيد الأسباب الأساسية للنزاعات، ومثل هذا النوع من الفهم فقط، يساعد في إيجاد طرق سالكة يمكن أن تؤدي أخيراً إلى نهاية للعنف.

---

* المثل في الأصل بالفرنسية: «plus ça change ,plus ça reste la mème chose» - المترجم.

القسم الثالث

تحليل

1

أين نقف نحن ـ من «الحضارة الغربية»
إعلان متسرّع للنصر: لا «نهاية للتّاريخ»

ما هي «الحضارة الغربية»؟ بالنسبة لرئيس تشريفات مثقفي «الانتصار الغربي في الحرب الباردة» فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) فكل شيء واضح: الغرب هو، حقوق الإنسان، اقتصاد السوق، التقنية الحديثة، الديمقراطية النيابية. والغرب هو، التنوع الثقافي، الفصل بين الدولة والدين، الليبرالية والتسامح. وفوكوياما يرى أن الإنسانية في نهاية تطورها الثقافي: فلا إمكان لأي تطور آخر بعد الليبرالية[1].

يقف صموئيل هنتنغتون موقفاً نقدياً تجاه فلسفة فوكوياما الانتصارية، وبالذات لأنه يرى أن التهديد من خلال الثقافات الأخرى يقترب. وما يفهمه فوكوياما تحت ثقافة غربية يقبله هنتنغتون من غير تمحيص. والتشديد الوحيد الذي يضيفه يتعلق بالتعددية الثقافية التي يعتبرها تياراً مهلكاً في المجتمع الغربي. وحتى في النقاشات العلنية الموسعة فغالباً ما يتم بشكل يدعو للدهشة تمجيد الثقافة الغربية بغطرسة وبدون التأمل في أسسها. وفي ذلك فإن مجتمعاتنا أيضاً عليها أن تتصارع مع هزات العولمة نفسها التي تثير في غير هذا المكان جدالاً حول الهويات والسياسات[2].

وعليه فإننا نتخذ من اهتمامنا مناسبة لفهم الثقافة الغربية وتطورنا الاجتماعي بتناقضاته، وتجزيئه المغامر، وتحوّله الحالي العميق. وحينما ندرك الواجب الضخم الذي يكلفنا به هذا التحول، سيصبح من السهل علينا تفهّم الصعوبات التي يواجهها البشر في الأجزاء الأخرى من العالم. ومن المستحسن لنا أن نكون أكثر انفتاحاً لحوار حقيقي بدلاً من المواقف التعليمية تجاه جميع الآخرين التي يتخذها الغرب غالباً، وأن ندرك أنفسنا كباحثين وأننا نستطيع أن نتعلم من تجارب الآخرين.

ينبغي عدم الخلط بين هذا الانفتاح والتعددية الثقافية لما بعد الحداثة أيّا كانت. ولا داعي للتخلي عن القيم الخاصة بسبب تأنيب الضمير. وعلى العكس تماماً من اتجاه فلسفة ثقافة ما بعد الحداثة في تفكيك كل ادعاء مثير للجدل لمكاسب الثقافة الغربية، فحقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة، والسلطة الديمقراطية، ودولة القانون، وتعدد الآراء، والخطاب العقلاني، ونظام اقتصاد السوق كذلك، هي مكاسب تاريخية ينبغي عدم التنازل عنها بسهولة ما لم يوجد البديل المقنع. وكون الغرب يطبق كثيراً من هذه المبادئ بنصف قلب، فإن ذلك لا يدين القيم الغربية، بل يدين السياسة الغربية[3].

دولة القانون وسيادة الشعب

يحدد هنتنغتون، مثل كثيرين قبله، الماغنا كارتا (الميثاق الأعظم - Magna Charta) القانون الإنجليزي الأساسي الأول من عام (1215) أصلاً للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي هذا المثال بالضبط يتبدى التناول المعكوس، وهذا يعني إسقاطاً بأثر رجعي لتحليل الثقافة الغربية يجري بسرعة وبدون بذل ملحوظ للجهد، فقد كانت الماغنا كارتا إجراء ممأسساً بين الملك والنبلاء والفئات العليا من الإكليروس لتقاسم غنائم الطبقة

العاملة بدون منازعات ولا مشاحنات. ونعرف اليوم ما يماثل ذلك في المجتمعات المعاصرة غير الديمقراطية: إذ استخدم ذلك على سبيل المثال أيضاً أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية في الأحزاب الشيوعية. أما أن دولة القانون الغربية الديمقراطية ينبغي أن تكون قد تطورت من تلك الوثيقة فذلك لم يكن مقرراً بعد لأن طرقاً ملتوية كثيرة في التاريخ قد أدّت إلى هذا. يوضح بسام الطيبي الذي يعد أقوى من يمثل نظرية حرب الحضارات في ألمانيا، ولو بصياغة مركبة وإمبيريقية، أن الدولة القومية التي هي واحدة من أهم منتجات الثقافة السياسية الغربية هي هجينة على العالم الثالث وبشكل خاص العالم الإسلامي، إذ لم تستطع أن ترسخ أي جذور هناك لأن تلك الثقافة لا تسمح بأي سيادة سوى سيادة الله. والدولة القومية بقيت بالنسبة للإسلام غريبة تماماً، هكذا يخلص الطيبي بفكرته عن سيادة الشعب[4].

غير أن سيادة الشعب لم تنشأ في بداية تطور الدولة بل في نهايتها، مثلما لم يتم التفكير بها في أصل مفهوم السيادة. وصف جين بودن (Jean Boden) «مخترع» السيادة في القرن السادس عشر مفهوماً للسيادة في السياسة الداخلية والخارجية في أحكامه عن الأمراء المستقلين بشكل كامل ممن تتأسس شرعيتهم دينياً في نهاية الأمر. ومفهوم «النعمة الإلهية» أي عزة الحكام التي يمنحها الله تخترق التاريخ الغربي منذ تأسيس المملكة الرومانية المقدسة للأمة الألمانية حتى تأسيس الدولة القومية المعاصرة، فلا فرنسا الاستبدادية ولا إنجلترا هنري الثامن المتحررة قومياً قد أرادت الاستغناء عن هذا التدشين الديني لعزة الحكم. وحتى اليوم تقف الملكية البريطانية شكلياً على رأس الكنيسة الأنجليكانية. حتى الدولة الغربية القومية فإنها كانت في بداية الأمر احتكاراً مشخصناً للسلطة ولم تتحول إلى الديمقراطية إلاّ مؤخراً.

الأمة والدولة القومية

ليست دولة السيادة متطابقة بأي حال من الأحوال مع الجماعات الديمقراطية[5]. وليس صحيحاً أيضاً أن الدولة القومية تتبع تكوين الأمة، فهذا تشكيل مثالي جداً للإنشاء غير السار إلى حد بعيد لهذا البناء السياسي في العصر الحديث المبكر. في فرنسا وإنجلترا لم تكن الدولة القومية التي سادت في بداية العصر الحديث سوى انتصار أسرة أرستقراطية على منافسيها الذين أقصتهم خلال قرون من الاستغلال وحروب الإبادة، أو قلّصتهم في شكل مقطعين (بفتح الطاء) حتى تستولي السلالة المنتصرة أخيراً على الدولة الإقليمية الناشئة كأنها مِلكية عائلية، كما يقال. وقد قام بذلك إيفان الرهيب في روسيا وآل هابسبورغ (Habsburger) في المناطق النمساوية الهنغارية الموروثة.

وفي إسبانيا يمكن توضيح هذه القضية من خلال وضعين: أولهما نجاح زواج الخصمين المتنافسين إيزابيلا القشتالية من فرديناند الأراغوني في الاجتماع على غنيمة الدولة القومية بطريقة سلمية. وقد حدث ذلك فعلاً بعد أن ابتلع كل من الطرفين، أي قشتالة وأراغون، جانباً كبيراً من منافسيهم بطريقة فظيعة. والوضع الثاني تم بعد سحق المنافس الجنوب إسباني، أي أمير قرطبة وغرناطة تحت راية ريكونغيستا* الدينية. وقد جرى تملّك السلالة المنتصرة لبقية المناطق بأعلى درجة تحت غطاء الحملات الصليبية، وبمباركة منها.

تظل ألمانيا قبل كل شيء مثالاً معبراً بشكل ساطع عن «أمة ما قبل الدولة القومية»، وهنا تظهر علامات استفهام، لقد كان حقاً بالتأكيد أنه

---

* ريكونغيستا: (Reconquista): كلمة لاتينية إسبانية تعني قتال الشعوب المسيحية ضد السيادة العربية في إسبانيا في العصور الوسطى. ـ المترجم.

كان بين المثقفين في حقل الصناعة والتجارة، وفي البرجوازية عموماً ميل قوي لتخطي الدويلات الألمانية الصغيرة، غير أنه في مجال المدن الريفية والصغيرة ظل الولاء مرتبطاً بشدّة بالسلالات المحلية والإقليمية، وكان ذلك في جميع أرجاء جنوب ألمانيا، ولكن أيضاً في شليزفيغ ـ هولشتاين وهانوفر [في الشمال]، وممالك المدن الحرة. لقد كانت القوة العسكرية البروسية المتفوقة هي التي أجبرت «الأمة الألمانية» أخيراً على الدخول في الدولة القومية(6).

العقلانية، الدين، السياسة

العقلانية هي علامة فارقة جوهرية للحضارة الغربية: فقد أزاحت العلوم الطبيعية والبراهين التاريخية والقانونية الكتاب السماوي، وغدت الكنيسة منفصلة عن الدولة. ولم يكن هذا التطور في البلاد الغربية المسيحية بأي حال من الأحوال مؤسساً منذ البدء، بل إنّه تاريخ حديث نسبياً، إذ حتى اليوم ما يزال التزمت الديني، والمعتقدات الشعبية، والخيالات الدينية تتربص بكثافة شديدة تحت القشرة العقلانية لمجتمعاتنا.

شكلت المجادلات الدينية حول الفهم الصحيح للكتاب الديني للمسيحية منذ القرن الثالث عشر حتى القرن الثامن عشر أساساً واسعاً، بل الأساس المركزي لأشد الصدامات السياسية دموية. وطبيعي فقد وجدت إلى جانب ذلك اللعبة المعتادة لتنافس المصالح السياسية، وكان على المتنافسين على السلطة الإقليمية أن يقيموا صلة مناسبة بين مطالبهم وبين المجادلات الدينية ليتمكنوا من الحصول على الشرعية المنشودة. وهنا نذكر بعض المعالم: فمع المصادمات مع الهراطقة الألبيين (Albigenser)*

* الألبيون (Albigenser): نسبة إلى مدينة «ألبي» (Albi) في جنوبي فرنسا، وهم أتباع طائفة مسيحية هامة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ـ المترجم.

في القرن السادس عشر بدأت الدولة الفرنسية القومية اليافعة في مركزة السلطة السياسية. ومهّد سحق ثورة الهوسيين* في بومن (Boehmen) مناطق سيادة آل هابسبورغ في شرقي المملكة الرومانية المقدسة. ومع إعادة فتح المسيحية لإسبانيا صعدت المملكة الإيبيرية إلى قوة قيادية عالمية لأكثر من مئة عام. وأخيراً فإن المصادمات بين الكاثوليكية والبروتستانتيّة قد ميزت السياسة الأوروبية الرفيعة من بدايات القرن السادس عشر حتى نهايات القرن السابع عشر. وفي النهاية نشأت دول قومية قوية الشوكة ذات رعايا متساوين مذهبياً في أطراف أوروبا مقابل وسط ألماني ضعيف في المركز بسبب الشق بين المناطق والدين[7].

أسس موكب انتصار الثقافة الأوروبية بنيته التنافسية لأن التناحر الفظ على القوة بين الدول الإقليمية جعل حكامها مطالبين بالتطبيق الفعّال للتحديث الذي يقوم على العلم والتصنيع، ومن يتردد هنا أو يقترف أخطاء فسوف يجد نفسه في مؤخرة السباق على القوة السياسية مما يمكن أن يكون له عواقب وخيمة اقتصادياً وعسكرياً[8].

لم يكن تقدم العقلانية بأي حال من الأحوال بدون أي انقطاع أو بسير ثابت مطرد، ففي حقبة التنوير قمعت إنجلترا فيلهلم فون أورانيان (Wilhelm von Oranien) وأتباعه التحالف الإيرلندي بأفظع الطرق، وفي فرنسا ألغى لويس الرابع عشر مرسوم التسامح المعروف باسم مرسوم نانت (Nantes) من أجل الهوغينوتيين** (Hugenotten). وأبعدت ماريا تيريزا ألافاً من البروتستانت الورعين إلى سيليزيا وبروسيا. وفي إسبانيا كانت محاكم

* أتباع حركة المقاومة الدينية ـ الاجتماعية في بومن (Boehmen) في القرنين الخامس عشر والسادس عشر التي اندلعت بعد إحراق المصلح الديني التشيكي هوس (J.Hus) حوالى (1370 ـ 1415) في مجمع كونستانس الكنسي عام (1415) ـ المترجم.

** البروتستانتيون الفرنسيون. ـ المترجم.

التفتيش تعذب الملحدين المزعومين، بينما في أماكن أخرى، ومن ضمنها أمريكا الشمالية كان البروتستانت المتزمتون يحرقون بعاطفة متأججة النساء المتهمات بالسحر. وقد جعل الحكام اللوثريون الحياة صعبة جداً في وجه المفكرين الأحرار في الجامعات، وفي سويسرا وهولندا سادت بشكل إقليمي أصولية إصلاحيين متطرفة، كما سيطرت في السويد والدنمارك وسكسونيا لوثرية متزمتة ضيقة الأفق وغير متسامحة.

إن العقلانية السياسية التي وجدت لنفسها تعبيراً مؤسسياً في الفصل بين الدولة والدين لم تنطلق إذن بدون مشكلات، فقد ظلت وما تزال مهددة بقوة، والصدام المدوي بين الكنيسة اللوثرية والدولة البروسية الذي يمكن تسميته صراع ثقافات القرن السابع عشر وجد صدى جديداً مذهلاً في الستينات والسبعينات في الجدال حول المدرسة المذهبية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

غير أن البرتستانتية لم تكن من وجهة النظر هذه أيضاً غير إشكالية، وهذا يظهر بوضوح في القوة الغربية العظمى أي الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدو معقلنة بشكل كامل، ومن يفاجأ هنا عليه أن يتذكر أن استيطان أمريكا قد تحقق إلى حد بعيد نتيجة لحالة من الدوافع الدينية: فقد كان هناك الآباء الحجاج الذين تصدوا لهذه الريادة، فهم لم يهربوا من أوروبا في الأساس بسبب الاضطهاد السياسي وإنما بسبب الاضطهاد الديني، وكانوا يسعون للحرية وللتمكن من ممارسة دينهم بطمأنينة، وبوجه خاص في ولايات نيوإنجلاند التي كانت تعتبر قدوة للجمهورية اليافعة كان الأمر بالنسبة لكثير من المستوطنين متعلقاً بتأسيس «قدس جديدة» أي دولة ربّ بروتستانتية تستطيع الطائفة فيها البتّ في القضايا السياسية أيضاً.

ولم تتخلص السياسة الأمريكية من هذا النفس الديني قط، فعجْن

السياسة بالدين عاد بشكل خاص منذ السبعينات بقوة شديدة غير متوقعة، إذْ خطفت الأصولية البروتستانتية بشكل فعلي الحزب الجمهوري أحد القوتين الحاسمتين الرئيستين في السياسة الأمريكية. ويعدّ 40٪ من الناخبين الجمهوريين من اليمين الديني وهم يسيطرون على الحزب في ثماني عشرة ولاية، ويمتلكون تأثيراً نافذاً في ثلاث عشرة ولاية أخرى. ويشارك تديّن مؤدلج في تقرير المناقشات في الكونغرس الأمريكي في أمور تدور من الإجهاض حتى المعونة الاجتماعية، ومن سياسة التنمية حتى علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم المتحدة. وينبغي على الحكومة التي هي الآن في يد العقلانيين* أن تحصّل ضريبة علاقات القوة هذه، وهذا في الواقع ليس رمزياً فقط (في شكل رئيس ذي أداء مؤثر إعلامياً على سبيل المثال) إذ لا يمكن كذلك تجنب التزامات في المحتوى أحياناً. انظر على سبيل المثال النقد الخشن لدفاع الديمقراطية الألمانية ضد السيانتولوجيا[9] (Scientology)**.

إن تنامي كنيسة السيانتولوجيا (Scientology Church) هو في النهاية علامة على أن الحاجة إلى اللاعقلانية تتزايد في مجتمعنا الخاص، وكذلك فإن تقوقع الحقبة الجديدة منذ الثمانينات التي تشكل جزءاً ثابتاً من ثقافتنا يشير بشكل جلي إلى أن العقلانية السائدة لا تستطيع تلبية الحاجات الحسية على الأقل بالنسبة لأقلية ذات وزن، والنتيجة واضحة: إن دور محكمي العقل الاستدلالي ليس مضموناً بشكل مفروغ منه في ثقافتنا. وفي زمن تحوّلنا بالذات يجب النضال ثانية في سبيل العقل، وإلاّ فإن العقلانية

---

* لم يعد هذا هو الحال بعد تولّي الجمهوريين ومحافظيهم الجدد الأمور في أمريكا في عهد جورج بوش الابن. ـ المترجم.

** (Scientology) في (المورد): العلمولوجيا أو السيانتولوجيا. حركة دينية علمية تؤكد على دور الروح أو طاقة الحياة في الكون المادي ـ المترجم.

الغربية التي تبدو مستقرة يمكن أن يهددها الكبت الأصولي.

الوجود الفردي والجماعية

سمة أخرى جوهرية للثقافة الغربية هي الفردية الذاتية، فالفرد الإنساني يعتبر أساساً للمجتمع وصاحب حقوق غير قابلة للتصرف وبالذات حقوق الإنسان، وهو يأتي في المرتبة الأولى قبل الجماعة. وهذه علامة فارقة للمجتمعات الغربية في مقابل جميع المنافسين، ولهذا الأمر معنى سياسي أساسي لأنه يضع حدّاً لا يمكن تجاوزه للتعسف السياسي، فالفرد ليس تحت تصرف الجماعة يتنازل عن تمثيل نفسه للسلطة المختصة، وبشكل خاص فإنه ليس مقيداً بالجماعة من خلال واجبات بل هو مدمج فيها بصفته صاحب حق: إن فذاذته الفردية، وكرامته، وسواءه السيكولوجي، أمور لا يمكن المساس بها من خلال مطالب الجماعة.

ولكن هذا المبدأ أيضاً قد جرى انتزاعه بصعوبة، وكان موضع خلاف مدة طويلة من الزمن ؛ فلم تكن الفردية موجودة في أوروبا العصور الوسطى، وكان الفرد جزءاً عضوياً من التبعية الإقطاعية، وملحقاً بالأرض ومالكها من جهة، وبالجماعة المسيحية ولوائحها الأخلاقية والشعائرية من جهة أخرى. وكانت السنة الكنسيّة تقرر سيرورة الحياة اليومية بطريقة لا يمكن تخيلها. أما المارقون الذين يريدون ممارسة حقهم في فرديتهم الإنسانية بعكس هذا التقليد فيتم وسمهم بسرعة، وإقصاؤهم كلّيا بصفتهم ملاحدة وسحرة أو علماء طبيعة ينادون بالتجديف، مثل غيوردانو برونو*.

وحتى التمدين المتنامي للعصر الحديث المبكر لم يغيّر شيئاً من ذلك في بادئ الأمر، إذ بقي الناس مرتبطين بجماعات من خلال روابطهم

---

* Giordano Brono (1600 ـ 1548) عالم فلك إيطالي أعدم حرقاً. ـ المترجم.

المدينية، وطوائفهم الحرفية. . . إلخ ولم ينطلقوا في فرديتهم إلاّ نادراً. ومثل ضغط تقاليد الجماعة الكبير هذا ما يزال حتى اليوم بادياً للعيان في الأرياف والمدن الصغيرة في جميع البلاد الغربية تقريباً، وحتى في قلب الليبرالية الأكثر فردية أي الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يفتح تفكك الأسس الدينية للجماعية الذي جاء به التنوير أي مخرج للبشر من ضغط الجماعة، حقيقة أنه يمكن اليوم تبرير الفردية من خلال فلسفة التنوير، إذ أنتج الإحساس المطبق بالفردية للعاصفة والاندفاع* (Sturm und Drang)، والكلاسيكية المبكرة إنجازات أدبية رائعة مثل «فيرتر»** (Werther) أو «اللصوص»*** (Die Raueber)، إلاّ أن موكب الانتصار الظاهري للفردية المدون قانونياً في الثورة الفرنسية أفضى إلى جماعية إلزامية عنيفة أي الأمة، وقد دفع الكثيرون حياتهم على المقصلة ثمناً لتمسكهم بالفردية التي تخرج عن تلك الجماعية[10].

وسرعان ما استبدلت القومية بأساسها الجمهوري ـ البرجوازي غلالتها الحريرية الرومانسية: فلم يعد مواطنو أمة من الأمم جماعة منطقية، بل أعضاء في جسم شعب متكامل. وطغت القومية على جماعية ما قبل الحداثة في ادعائها بالإنسان. لقد أقام هاينريش مان (Heinrich Mann) في رواية «التابع»**** (Der Untertan) نصباً خالداً ومحذراً لمطالب السلطة

* العاصفة والاندفاع: حركة عقلية أدبية أخذت اسمها من مسرحية للكاتب الألماني فريدريش مكسيمليان كلينغر، أنضم إليها غوتة وشيللر فترة قصيرة ثم سرعان ما تحولا إلى الكلاسيكية، وقد سادت هذه الحركة بين (1767–1785) تقريباً، وكانت في جوهرها تمرداً على عقلانية فلسفة التنوير، وهي تعتبر الإحساس أسمى من العقل، وكان مثالها الأعلى هو الإنسان القوي العاطفي الحساس المتمرّد على التقاليد وجمودها ـ المترجم.

** معاناة الشاب فيرتر (Das leiden des jungen Werther) رواية شهيرة لشاعر ألمانيا الكبير غوتة (Goethe) (1749 ـ 1832) ـ المترجم.

*** رواية للشاعر الألماني الكبير شيللر (1759 ـ 1805) ـ المترجم.

**** «التابع» (Der Untertan) رواية شهيرة للكاتب الألماني الكبير هاينريش مان (1871 ـ

التي لا ترحم بخضوع المواطنين التقليدي لها، ولطموح الانقياد في تلبية هذه المطالب بحماس .لقد شملت القومية «البلدان الغربية»[11]. وكانت الفاشية/ النازية مستشرية على أية حال في عدد كبير من البلدان الغربية؛ أما الفاشية التي سيطرت على الشعب الإيطالي، والنازية التي سيطرت على الشعب الألماني فلم يكن للثقافات الأخرى أن تصل إليهما بما كان لهما من عواقب وخيمة إلاّ بشكل نادر، ولم تكن الشعوب الغربية محصنة إلى حد بعيد ضد الأفكار الجماعية للشيوعية (التي هي منتج ثقافي غربي على كل حال!) وهنا أيضاً لا يمكن الحديث عن وجود فردي، فقد سيطرت الجماعية كليا على أفكار البشر.

إن حقوق الإنسان، وحقوق المواطن كذلك، هي مكاسب حديثة في كثير من المناطق في الغرب. كما أنّ تحقيقها لجميع المواطنين هو تاريخ حديث في بلدان كلاسيكية لليبرالية الغربية، هذا إذا كان للمرء أن يتحدث اليوم عن تحقق كامل لها. فقد كان يحق فقط لذوي الوفرة المالية الانتخاب في إنجلترا القرن التاسع عشر، أما حق المرأة في الانتخاب فهو من مكاسب القرن العشرين في كل مكان تقريباً. ولم تلغ الولايات المتحدة الأمريكية العبودية إلاّ بعد حرب أهلية دامية. وما تزال حقوق السود اليوم بعد حركات حقوق المواطنين الناجحة في الخمسينات والستينات غير متحققة عملياً .واستطاعت ألمانيا أن تجرد ملايين من الذين ولدوا على أراضيها من حقوقهم من خلال ربط منح جواز السفر برابطة الدم (Ius sanguinis) وليس بالانتماء إلى جماعة إقليمية (Ius Soli).

1950) تصور بطريقة ساخرة تعتمد على المبالغة الحادة وحيوية اللغة، من خلال بطلها ديتريش هيسلنغ، خضوع البرجوازية الألمانية المتحمّس والممتهن للكرامة البشرية للقيصر والكنيسة. وقد صدر لهذه الرواية ترجمة عربية مع مقدمة تحليلية ضافية أنجزتها الدكتورة ليلى نعيم بعنوان «الخنوع» ـ المترجم.

من ينتمي للغرب ـ تحوّل «الجغرافيا الثقافية»

بدون سؤال أو إشكال سوف تعدّ اليوم دول الاتحاد الأوروبي ودول حلف الناتو (باستثناء لافت للانتباه لتركيا التي يطردها المتزمتون ثقافياً خارجاً) وأستراليا، ونيوزيلاندا، وحديثاً أيضاً بلدان شرق وسط أوروبا من ضمن الدائرة الثقافية الغربية، بينما هنغاريا، وجمهورية التشيك، وبولندا، وسلوفينيا كذلك، يمكن «ضمّها» من غير اعتراض، ولكن يمكن بروز بعض الاعتراضات هنا وهناك عند الحديث عن دول البلطيق، وسلوفاكيا، وكرواتيا، ورومانيا، وبلغاريا. بيد أنّ «الدول الأعضاء» للثقافة الغربية التي حظيت بإجماع عريض لم تكن دائماً هكذا بدون خلاف، ولنأخذ أنفسنا نحن الألمان على سبيل المثال: ففي سنوات العشرينات كافح مثقفون يمينيون ألمان بشدة، وبالذات من دائرة مجلة "Die Tat" ذائعة الصيت، ضد «غربنة» ألمانيا التي كانت تعتبر متّصفة بثقافة مستقلة بين الشرق والغرب. وقد كان لعن «فرنسا الشريرة» أمراً مألوفاً لدى كثير من الألمان، تماماً مثل الشعور الألماني بالمرارة تجاه «إنجلترا الماكرة».

وكان لأيديولوجيا الطريق الخاص هذه صدى بعيدٌ في سياسية الحياد للاشتراكية الديمقراطية في الخمسينات والستينات ثم لدى المسالمة القومية لحركات السلام، ومن وقت قريب أيضاً لدى اليمين الجديد الذي يرغب بسرور في طبخ حسائه الخاص. أما من الخارج فإن تحديد ألمانيا هذا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قد تمّ أخذه من قبل الغرب بطريقة أقل تزلفاً: فقد كانت خطة مورغنتاو* (Morgenthau) بلا ريب، مشروعاً

* نسبة إلى الوزير الأمريكي هنري ر. مورغنتاو الابن (1891–1967) الذي كان وزيراً للمالية عام 1944 عندما وضع خطة لألمانيا ما بعد الهزيمة تقضي بتجزئتها وإقامة دولتين ألمانيتين، وتدويل المناطق الصناعية في الراين والرور والساحل الشمالي ،وتدمير الصناعة الألمانية، ووقف صناعة التعدين أو تدمير المناجم نهائياً، بحيث تصبح ألمانيا بعد عشرين سنة دولة زراعية فقط غير قادرة على أي تهديد عدواني ـ المترجم.

استراتيجياً لوزير الزراعة الأمريكي آنذاك، يجب أخذه بجدية يهدف إلى إرجاع ألمانيا إلى وضع الدولة الزراعية البدائية. إذ بناء على نظرة مورغنتاو فإنه ببساطة لا يمكن مع الألمان إقامة مجتمع برجوازي عادي ودولة ديمقراطية: فهم [أي الألمان] غير صالحين ثقافيا، وربّما أيضاً من الناحية الجينية، للثقافة الغربية.

وفي الخمسينات وبداية الستينات وجدت مناقشات مشابهة حول «الجناح الجنوبي» لأوروبا: أي البلدان الكاثوليكية الممثلة في إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية، فهي ليست مؤهلة للديمقراطية، هكذا ذهبت الحجة، ومن ثم فإنها لن تكون سوى عبء على الجماعة الأوروبية المزدهرة. وقد تم استثناء فرنسا على الرغم من غالبيتها الكاثوليكية لأن فرنسا قد أخذت في الحقبة الحاسمة للبناء القومي وضعاً أقرب إلى أن تكون كنيسة روما القومية البعيدة. إن التشكك في القدرة الديمقراطية لمجتمع مكثلك في غالبيته كان أساساً لهذه الارتيابيّة. وقد جعلت الأزمات اليومية التي هزت نظام الحكومة الإيطالية المنتقدين على قناعة راسخة بأنه لا يمكن «صنع دولة» من أوروبا الكاثوليكية. وهذه الحقبة أيضاً تنتمي إلى الماضي وكان ذلك بفضل الحفاظ على الديمقراطية في شبه الجزيرة الإيبيرية، وقوة الشفاء الذاتي المبهرة للجماعة الإيطالية التي كانت في تلك الفترة مشرفة على الموت.

الثقافةُ متحوّلةً ـ الثقافةُ كممارسة

تمت الإشارة في الفصل الثالث بشكل متكرر إلى شخصية الثقافة الدينامية القابلة للتحول. وقد تأكد ذلك من خلال النظرة العامة لأحجار بناء الثقافة الغربية الحالية، وهذا الإدراك تهيئه لنا الصورة الملتقطة بشكل خاطف للثقافات الحالية التي تبدو جامدة وغير متغيرة في حالة صراع

بعضها ضد بعض. يجب أن نتوقع أكثر أننا سنجد في مرحلة ما قبل الحداثة للثقافة الغربية خصائص كثيرة نراها اليوم مستغربة في الثقافات الإسلامية أو الكونفوشيوسية، وقد استنبط منها أبطال «صراع الثقافات» تنبؤاتهم القاتمة.

هكذا أخذ الغرب في السنوات العشرين الماضية، وبدون أن يلاحظ تقريباً عدداً كبيراً من قطع الديكور الثقافية ذات الأصل الياباني: ويبدأ ذلك بسلامة نيّة بالفوتون* (Futon) ويصل الى التاماغوشي** (Tamagochi)، وألعاب الكمبيوتر اليدوية (Gameboy) وآلة التسجيل المستخدمة في أثناء السير (Walkman) وألعاب الكمبيوتر (ذات المحتوى الذي يغلب عليه العنف). ومن اليابان أخذنا مبدأ «النمنمة» (راديو الجيب، ودفتر الملاحظات .. إلخ)، ومن اليابان أيضاً جاءت أشكال التنظيم اللوجستية ومجموعة العمل. إن الغرب يجد نفسه في حالة من التبادل الثقافي مع الثقافات الأخرى الذي لا يقدم هنا طريقاً باتجاه واحد[12].

جعل المنظور التاريخي ثلاث حقائق أخرى معروفة: الأولى هي أن الثقافة ذات الطابع المسيحي ليست مسجلة بأي حال من الأحوال بصفتها «هدفاً نهائياً» طبيعياً أنتج الدولة الدستورية الحديثة وحقوق الإنسان. فقد كانت الثقافة المسيحية أساساً شاملة في مطالبها وجماعية وتسلطية مثل بقية الأديان [كذا] والثقافات ما قبل الحديثة كذلك. وانطلاقاً من المدونات غير المتجانسة والمتناقضة من ثمّ، فهناك نقطة اتصال لتأويل حديث استطاع التطور العقلي بعد التنوير أن يجعله مستحسناً بالنسبة للمؤمنين المسيحيين في نهاية الأمر. وإذا كان ذلك ممكناً إلى حد بعيد في المسيحية انطلاقاً من موقف مضاد للتنوير، فإنه لا ينفي إمكان حدوثه في الثقافات المطبوعة

---

* الفوتون، نوع من أسرة النوم اليابانية البسيطة التركيب. ـ المترجم.

** التاموغاشي، ألعاب وأفلام إلكترونية رقمية يابانية. ـ المترجم.

بديانات أخرى. والثانية أن الدولة الأوروبية القومية كانت نتيجة لصراعات قرون عدة في مجتمعات غير متجانسة قبلياً ودينياً، صراعات ضد المطالب الكونية لمملكة مسيحية مقدسة، وهذا يعني أن الصراعات التي أنتجت القومية قد جرت ضد الكونية المسيحية، وكون الدولة القومية لم تترسخ في البدء في المناطق الأخرى من العالم وكونها ينظر إليها اليوم مرتعاً لمطالب متنافسة، فهذا ليس غريباً على التاريخ الأوروبي، كما أنه لا ينفي أن هذه المؤسسة يمكن تطبيقها في أماكن أخرى بدون أن تعارض التنوع القائم أو الانهيار العابر. والثالثة: إن إعادة استذكار سمات من ثقافتنا الحديثة هو درس مفيد في عدم وجود أي ضمان آخر للحريات التي تسود اليوم أكثر من تصميمنا على حمايتها. إن رفض الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان موجود في حضن تاريخنا الخاص، وهذا يعني أيضاً: في وسط مجتمعنا الحالي. يستطيع المرء أن يحمي إرث التنوير أو يوسعه في الحقيقة، كما يستطيع أيضاً أن يبدده بشكل أرعن مثلما فعلت ذلك ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين، وفي فترة تحول مثل الفترة الحالية هذه فإن من المهم التذكير بهذه الحقائق الأولية.

انطلاقا من هذه المراقبة التأريخية فلا وجود بتاتاً لخط مستقيم يسير نحو نسبية ما بعد الحداثة، بل العكس: إن الوعي بالصعوبة البالغة التي تمّ بها إحراز حريات الحداثة ومنجزاتها وضمانها مؤسسياً ينبغي أن يشكل حصانة ضدّ كل تنوع يعني للبشر فروقاً جذرية في حريتهم وكرامتهم. والاعتراف بأن الثقافات الغريبة هي أيضاً في حالة سيرورة مثلما كانت ثقافتنا الخاصة ومثلما ستكون أيضاً، لا يحول بأي طريقة من الطرق دون الدفاع الواثق من نفسه ودون البراهين الهجومية لصالح حقوق الإنسان ومؤسساتها ضد مناطق انعدام الحرية وتبريراتها الثقافية. ليست الثقافة ملكية مؤكدة وغير قابلة للتغيّر: إذْ يجب أن تتحقق من جديد دائماً من خلال الممارسة اليومية، وبذلك يتم تأكيدها وحمايتها أو تغييرها إذا دعت

الضرورة، لأن الجذور ما قبل الحديثة لثقافتنا والعمر الغضّ لبعض مكتسباتها يجعلان شيئاً آخر واضحاً: ما قبل الحديث يمكن أن يشتق لنفسه طريقاً من جديد، ويمكن للأزمة أن تفضي إلى انتكاسة أو ظواهر انحلال، وذلك لأن ثقافتنا ليست مصمتة أو ثابتة التركيب بتاتاً، مثلما توهم بذلك بعض التأملات.

دولة الرعاية الاجتماعية، العدالة، التكافل

الانقسام في الثقافة الغربية

يتمثل الغرب بصفته جماعة قيمية تقوم على قاعدة صلبة من التصورات المشتركة. وقد دفعت الهيمنة الأمريكية الناعمة في السنوات الخمسين الأخيرة بدون شك هذا التوحيد قدماً، فهناك («المكدونالدية») (McDonaldismus) على السطح، و(التحول المتنامي نحو الفردية) في العمق. بيد أن هناك أيضاً التحذير القائم من «انقطاع ثقافي»، في حين من الصحيح إلى حد بعيد أنه في أثناء الإحالة إلى الأساس المشترك سيكون تجاهل التشديد المختلف على القيم بين جانبي الأطلسي [أوروبا وأمريكا] خطأ كبيراً[13]. كما يجب أن ننتبه بعناية إلى الاختلاف في توجيه القيم داخل مجتمعنا لأنه من الممكن أن يفضي تحت ضغط العولمة الحالي إلى انقسامات خطيرة. أمّا أن يستمر الناس المحبطون والمملقون واليائسون الذين تتزايد أعدادهم باستمرار في مجتمعنا في الدفاع عن نظام القيم الغربي، فهذا ما لا يجرؤ على الأمل به إلاّ كبار المتفائلين.

إن علاقة الفرد والاقتصاد والدولة هي واحدة من أكثر أسئلة الثقافة السياسية أهمية على الإطلاق. وتصور القيم كالعدالة، والتكافل، والمسؤولية، مضفور في هذا التركيب. ويختلف الإدراك الأنجلو أمريكي، أو الإدراك الأمريكي بالدرجة الأولى، لهذه المسائل دائماً عن مثيله في

القارة الأوروبية، ففي أوروبا يوجد فهم متصل بأن الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية تكمل بعضها بعضاً. وفي حين فقد مثال المساواة التجريدي كثيراً من جاذبيته إلى حد بعيد فقد بات يُنظر إلى عدم المساواة بشكل لافت بصفته سبّة في جبين البنية الاجتماعية. والمسؤولية العامة تجاه الذين لم ينصفهم القدر، والالتزام بالحد الأدنى من المساواة الاجتماعية هو أمر يحوز على الرضا. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد جرى تطبيق مثل هذه الفلسفة مؤخراً فقط في البرنامج الجديد* (New Deal) ضد اعتراض قوى من الطبقة الوسطى ؛ فدولة الرعاية الاجتماعية لم تكن معترفاً بها قط، أو محدّدة كما في القارة الأوروبية، ولم يكد يتم إعدادها حتى جرى تفكيكها. ولتوضيح ذلك بشكل مجسّد: في الولايات المتحدة وفي فرنسا كان ربع الأطفال سيعيشون في الفاقة لولا تدابير المعونة الحكومية. في الولايات المتحدة الأمريكية تشمل سياسة المعونة الاجتماعية 21٪ من ذوي الدخل المتدني، وفي فرنسا يصل خط الفقر 6،5 ٪ فقط بسبب المساعدة الحكومية.

وهذه الاختلافات في الإدراك ما تزال حتى اليوم شديدة الوضوح: يتعلق الأمر لدى المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الرعاية الاجتماعية في مجتمع اقتصاد سوق الرعاية الاجتماعية (الذي لم يتحقق على الإطلاق بشكل كامل)، ويريد الليبراليون، وهذا يعني مقارنة بأوروبا يساراً يقف بعيداً إلى اليمين، أن يبقوا على أثر من ذلك. ولكنهم على استعداد لتقديم تنازلات أكبر بشكل واضح من الاشتراكية الديموقراطية والنقابات الأوروبية[14]. ويتعلق الأمر في أوروبا بتصحيحات الدولة المتدخلة في الاقتصاد حيث يتضح إجماع واسع على ذلك. ظاهرياً يتعلق

* New Deal: برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بهدف انعاش الاقتصاد والوضع الاجتماعي في أمريكا في أربعينيات القرن العشرين ـ المترجم.

الأمر فقط بأسئلة السياسة، ولكن وراء ذلك تقف اختلافات عقائدية في تصور الإنسان ينبغي عدم التهوين من شأنها.

ترى الولايات المتحدة مطبوعة بطابع القدرية الكالفينية التي باتت في هذه الأثناء منتشرة عالمياً في النجاح الفردي برهاناً على النعمة الإلهية، وقد كانت [هذه القدرية الكالفينية] ـ حسب ماكس فيبر ـ حاسمة لموكب انتصار الرأسمالية في الغرب، وتمّ إكمال صورة البشر هذه أصلاً من خلال دعوة المسيحية للإيثار التي تمارسها الطائفة بشكل مشترك تجاه أعضائها الفقراء، أو تلك التي وجدت في عمل الخير الفردي تعبيرها الناجح. صحيح أن الفردية المدفوعة بالنجاح ما تزال باقية ولكن التكافل الفردي والجماعي هو في طور الاختفاء، أما الفقر فيعتبر نتيجة للإخفاق الفردي أو نتيجة خلل جيني إطلاقاً، وهو لا يستثير أي شعور بالمسؤولية والعطف بل يجري وسمه. واليوم يمثل يوبي ـ بروكر (Yuppie Broker) فاعل الخير أو المحسن الأكثر ثراء من مستوى أندريو كارنيجي (Andrew Garnegie) وجون د. روكفيلر (John D. Rochefeller).

في الجانب الأوروبي نجد وضعين بديلين مختلفين من حيث التفسير ولكنهما متشابهان في نتائجهما: تعاليم الرعاية الاجتماعية الكاثوليكية، والاشتراكية الديمقراطية التي استلهمت الماركسية ولكنها أدخلت إصلاحات عليها، ويطالب هذان الجانبان بتضامن المجتمع مع الفقراء باعتباره واجباً، ويعلل الكاثوليك هذا السلوك انطلاقاً من تعاليم الإيثار المسيحية وكرامة الإنسان بصفته خلق الله وصورته، وتعاليم الإيثار المسيحية هذه الموازية بشكل مثير لواجب التكافل في الإسلام هي أمر ملحوظ. أما الاشتراكية الديمقراطية فتحيل إلى مفهوم التنوير عن كرامة الإنسان وإلى التكافل الطبقي، وقد طوّرت التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية والاشتراكية الديمقراطية أيضاً أشكالاً غير حكومية لسياسة الرعاية

الاجتماعية مثل كاريتاس (Caritas) أو التعاون، ولكن الجانبين متفقان على أنه لا يمكن تحميل الدولة بصفتها الممثل السياسي للمجتمع مسؤولية الرعاية الاجتماعية التي لا بدّ منها[15].

لم يكن هذا الاختلاف الثقافي الغربي الداخلي ذا أهمية وخصوصاً في فترة الرخاء الاقتصادي. ويبدو توجه «البرنامج الجديد» (New Deal)، أي سياسة الرعاية الاجتماعية الأمريكية، باتجاه دولة الرعاية الاجتماعية الأوروبية، مما يعني تقارب النظام الغربي، كأنه لم يغادر مكانه. أما إكراهات التكيّف الحالية التي تحرك العولمة بها الاقتصاد والمجتمع فقد أدت إلى اتّساع الشقة.

إنّ التناقضات لا توجد فقط بشكل مستعرض عبر الأطلسي إذ توجد أيضاً في المجتمعات المعنية كأوضاع أكثرية أو أقلية، وحتى عندنا فإن لأيديولوجية الليبرالية المتطرفة (Ultraliberalismus) ما يمثلها وهو زحف التخلي عن التكافل الاجتماعي. وإنه لأمر مثير للقلق أن يستبدل قسم من طبقتنا السياسية بدون تدبّر الجسم الاجتماعي بمفهوم العدالة الاجتماعية، وكأن الرغبة المتواضعة في عدم السماح لانعدام المساواة بالتفاقم أمر مستنكر. وعندما يتم تقليص نفقات المعوزين والاستمرار، في الوقت نفسه، في سياسة جماعة العملاء لصالح الموسرين، مثل الإلغاء الذي لا ضرورة له إطلاقاً لضريبة الملكية الفردية في مقابل الفقر الموجود فعلياً، فإن ذلك ليس مشكلة سياسية فقط بل مشكلة ثقافية[16]، فهنا يحدث انهيار مستمر في الشعور بالتكافل يعلن أيضاً عن انهيار في القيم، ومن هنا يأخذ بعداً ثقافياً. أما نواح المتسببين في ذلك على «تبرم الأحزاب» فيبدو من ثم نفاقاً شديداً. والطبقة السياسية لا تعترف بابتعادها عن الهموم اليومية للبشر. ويمكن اليوم ملاحظة امتداد نفحات من الأنظمة البائدة من سنة 1788 أو 1988 في الأحزاب في بون.

وليست ظاهرة التخلّي عن التكافل ملموسة فقط في الطبقة السياسية وإنما على امتداد المجتمع أيضاً؛ فاللامبالاة تجاه الفقر و«إشاحة النظر» عن حوادث الجريمة هي ظواهر خطيرة. كما أنّ الاتجاه الإقليمي المعادي للمشاريع الذي يرتدي بسرور عباءة الرفق بالبيئة ولكنه يتلهف على تأمين نفسه على حساب الحقوق التي تربط بين الجيران، حسب مبدأ سانت فلوريان*، يدخل أيضا في هذا النموذج.

تشكو الجمعيات واتحادات المصالح العامة من النقص المستمر في البشر المستعدين للعمل التطوعي. وفي الحقيقة فإن النقد الثقافي المحافظ يسجّل مثل هذه الظواهر بسرور ولكنه لا يريد توجيه أيّ انتقادٍ لأسبابها الرئيسة المطلقة من عقالها المتمثلة في عدم إخلال «أيّة قيمة» بتطبيق مجتمع السوق، غير أن هذا «التحول نصف الأخلاقي» لا يمكن أن يكون فاعلاً. وإلى جانب التخلي الفردي عن التكافل هناك أيضاً الشكل الجماعي من ذلك، وهو الذي يتوكأ على عكازين أيديولوجيين مختلفين اختلافاً بيّناً: ما بعد الحداثة، والتطرف الديني المسيحي شبه الفاشي. في الولايات المتحدة بوجه خاص استند قسم من المثقفين على الصياغة الأمريكية لفوكو (Foucault) ودريدا (Derrida) ونسجوا من ذلك أيديولوجية لتجزيء المجتمع، فكل مجموعة من الأقليات في الولايات المتحدة تقف إزاء المجتمع كله مطالبة بحقها الشخصي في تاريخها الخاص وثقافتها الخاصة، وبتعبير ساخر: بالغيتو الذي ترفع أسواره بنفسها. وفي النقد الجوهري الذي تحجبه الرقابة اللغوية التقليدية لـ «صحة السياسية» يدفع

---

* Sant- Florianprinzip (مبدأ سانت فلوريان): نسبة إلى القديس فلوريان أحد شهداء المسيحية من القرن الرابع. وهو القديس الحامي من النار والحرائق ـ والمقصود بهذا المبدأ هنا السخرية من السلوك الأناني لمن يريد الخير لنفسه حتى لو تضرر الآخرون من ذلك، حسب الدعاء القائل: «أيها القديس فلوريان، نجّ منزلي من النار واترك البيوت الأخرى تحترق». ـ المترجم.

هذا النمط من التعددية الثقافية نحو انحلال وحدة المجتمع، ونحو التخلّي عن التضامن لصالح الجماعة الصغيرة الخاصة، وليس من السهل كشف ذلك. ولكن من الواضح أن حركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية تزاول الصنعة نفسها: نبذ الآخر والنفور منه، ومن هذه الناحية تتطابق هذه الحركة مع ما سبق قوله حول الأصوليات الأخرى: إنها مطلقة في مطالبها الأخلاقية. وهي تحارب دولة الرعاية الاجتماعية ولكنها في الوقت نفسه تريد رقابة الدولة الأخلاقية ومعاقبتها للسلوك المنحرف. إنها تميّز ضد الذين لا يريدون اعتناق تصورها الخاص عن العالم وتطعنهم في شرفهم. في أثناء خوض بات بوكانان (Pat Buchanan) وبات روبرتسون (Pat Robertson) للمعركة الانتخابية في 1992 و 1996 كان هذا الخليط من التطرف الثقافي الديني، ومعاداة الأغراب، ومعاداة دولة الرعاية الاجتماعية، والاستبدادية، مع استعداد دفين للعنف، واضحاً بجلاء[17].

وفي أوروبا فإن هذه الصيغة من الانهيار الثقافي لم توجد بعد بشكل شامل. ونجد لدينا اتجاهات التخلّي عن التكافل في شكل كراهية اليمين المتطرف للغرباء، ولدى الخاسرين الأهليين من التحديث الذين يطفئون غليلهم في المنافسين الذين يظهرون ك «غرباء». وقد عرف التخلي عن التكافل في المدة الأخيرة صيغة إقليمية مع الرغبة البافارية في التفريق بين مساهمات التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة حسب المقاطعات [الألمانية].

نداء التحذير واضح: إن ثمار التنوير مهددة بالتلف ؛ فالديمقراطية، وكرامة الإنسان، وحقوق المواطن، لا تقوم فقط على ضمانات حقوقية، إنها محتاجة إلى التزام المواطنة الفعال. وبدون اعتراف البشر بالتسامح والتكافل بوصفهما قيماً راسخة لا بدّ منها، فإن المجتمع والجمهورية يقفان على كفّ عفريت.

إن أسس الثقافة الغربية معرّضة للخطر، ولا طريق يمر بهذا الإدراك، وعليه فإنّ النقد الموجّه للغرب من قبل آسيا والعالم الإسلامي ليس ببساطة تفريغاً ساخراً لتطلعات السيطرة المقنّعة، بل إنه يضع الإصبع على جرح حقيقي، بصرف النظر عن دوافعه. وطبيعي أن هذا الجرح لا يمكن شفاؤه بالأصولية الدينية أو استبدادية الدولة. إن الوعي بالقيم الثقافية للحداثة التي لم ينته عهدها بعد، والذي لا يرتد إلى الوراء بل يمضي قدماً على الرغم من كل «المابعدويّة» (Postismus)، لهو ضروري جداً.

الغرب بصفته حامل الأمل للسياسة الدوليّة

كان هذا الاشتباك مع الثقافة الغربية نقدياً لسبب رئيسي هو أن هنتنغتون يرفع الثقافة الغربية بتأويل أمريكي ضيق أيضاً مثل راية في وجه الآخرين. وفي أثناء ذلك ينبغي عدم تجاهل أن الغرب قد أنجز بالنسبة للسياسة الدولية بالذات الأدوات الأكثر حفولاً بالأمل من أجل استمرار التطور السلمي في العلاقات الدولية. وتقدم هذه المؤسسات، بالإضافة إلى إعادة الحياة للديمقراطية، الآمال في تقارب تدريجي للدول والمجتمعات في الثقافات المختلفة.

أفرزت دولة الرفاه الحديثة برنامج سياستها الخارجية الخاص. يطالب المواطنون والمواطنات المهتمون برفاههم الخاص دولتهم بأن تحقق شروط الرفاه في سياستها الخارجية، و يتطلب ذلك من أجل مجتمع واقتصاد منفتحين التخلّي عن الوسائل العنيفة (لأنها شديدة المخاطر ومكلفة جداً) كما يتطلب قدراً عالياً من التعاون إذْ تجاوزت الصلات الاقتصادية البيئية النشيطة الحدود منذ زمن. ولكي لا تغطي مواطن القصور والآثار الجانبية غير المحبذة للأنشطة الخاصة والقومية التي تنمو بشكل يخرج عن السيطرة نتائج الرعاية الاجتماعية أو تحيّدها فلا يفيد سوى

الاتفاق العالمي على مجموعة قواعد: ميثاق منسجم مع حقوق الشعوب، وأنظمة دولية، ومنظمة دولية. ومما هو ذو دلالة أن الدول الغربية هي زعيمة هذه المؤسسات: فهي تشارك في هذه الأنشطة بمعدلات أعلى بكثير من الآخرين[18].

أقام الغرب منذ بداية الأربعينات شبكة مبنية على مبادئ التعاون، وهذه المبادئ تشمل التجارة الحرة، والإدارة المشتركة، وتأمين الاستقرار والرفاه الداخليين، ومؤسسات محددة قانونياً. ولم يعمل هذا النظام فقط على إقامة علاقات قوية في العالم الغربي واجتياز نهاية نزاع الشرق ـ الغرب بدون أية خدوش، بل إنه أشعّ أيضاً على مناطق أخرى من العالم (دول آسيان وسواها)، وطبع المنظمات العالمية بطابعه[19]. وطبيعي أن مأسسة العلاقات الدولية لا تتماشى غالباً مع نتائج العولمة، ولكن بدون منظمة التجارة العالمية، أو الاتفاق حول موجات تردد الراديو والأقمار الصناعية، فإن العولمة أيضاً لن تكون ممكنة بتاتاً. أمّا النكوص الفظّ نحو مذهب حماية الانتاج الوطني (protektionismus) فسيكون مثل سيف مصلت على رقبة الاقتصاد العالمي.

وكذلك، فقد كانت الدولة الغربية أيضاً هي التي طورت التعاون في السياسة الأمنية وبذلك تم اختراق دوائر الاختصاص الداخلية لسيادة الدولة القومية إلى الحد الأقصى. وقد فعلت ذلك مرة في شكل الاندماج العسكري في الناتو، ومرة أخرى في مشروع مراقبة التسلح الذي يعود إلى الدول الغربية، فقد دفعت قدماً بهذا المشروع في نزاع الشرق ـ الغرب بشكل حازم. ويعود الفضل في النجاحات الدولية للتحقق من المصداقية إلى قابليتها للشفافية، وهذا أمر ثوري، لأن التحقق من المصداقية هو النقيض التام للتكتم وضغوطات التستر في سياسة الأمن الكلاسيكية للدول القومية.

لقد دار الحديث حتى الآن حول الدولة، ولكن «سياسة المجتمع الخارجية»، وهذا يعني الأنشطة المتنوعة غير الحكومية، تستحق تقديراً صريحاً، علماً أنني بعيد جداً عن إضفاء هالة من القدسية على المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، فالمافيا أيضاً غير حكومية، وكذلك «اتحاد السلاح الناري الوطني»* (National Rifle Association) الذي يعترض على الرقابة الوطنية والدولية على الأسلحة النارية اليدوية ـ أي أشدّ أسلحة الإبادة الشاملة فتكاً في عصرنا. وكذلك فإن منظمة غير حكومية محترمة مثل السلام الأخضر (Green peace) تُري بوضوح كيف أن المصالح المنظمة لإحدى البيروقراطيات في جميع أنحاء العالم، وضغوط جمع التبرعات (Fund-Raising) يمكن أن تغطي على أهداف سامية في الأصل.

ومع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية تنشئ دعامة هامة للسياسة الدولية، فهي بحد ذاتها تعبير عن تحوّل قيمي بدأ في المجتمعات الغربية أولاً، وبشكل خاص فقد جرى في الجيل الشاب من الطبقتين الوسطى والعليا جيدتي التعليم صياغة نموذج قيمي جديد يشجع قيم المشاركة والكونيّة والتكافلية بدرجة أعلى من نمو الرفاه الفردي والاستهلاك المادي، ويشكل ضمانة لقيم «ما فوق المادية»[20]. والمنظمات الحكومية هي في مجالات كثيرة تعبير عن هذه القيم البديلة وما ينبثق عنها من موقف حياتي.

المنظمات غير الحكومية في وضع يؤهلها لأن تدفع قدماً بعمليّات الاتصال العابرة للثقافات، على سبيل المثال في مجالات حقوق الإنسان حيث تكون إدارة دبلوماسية الدولة لها في وضع جامد أشبه بالمناوشات

* اتحاد السلاح الناري الوطني (NRA): اتحاد لهواة الرماية والأسحلة النارية أسسه بعض المحاربين القدماء في نيويورك عام 1871 وصار له عدد كبير جداً من الفروع والمنتسبين في جميع أنحاء الولايات المتحدة ـ المترجم.

بين الخنادق المحصنة، وبذلك فإن بإمكانها [أي المنظمات غير الحكومية] بناء شبكة بين المجتمعات لم تكن إقامتها ممكنة في عهد ازدهار الدولة القومية. إن مجتمعات معرفية (Epistemic communities) متخطية للحدود تنشأ بين الخبراء، والموظفين، و«أصحاب المشاريع السياسية»، وتقرر الموضوعات على جدول الأعمال العالمي، وتكافح من أجل حل المشكلات الكونية[21].

وطبيعي أن المنظمات غير الحكومية تزدهر كأفضل ما يكون في الهواء النقي للديمقراطية، ولكنها تشع بعيداً على عالم منظمة تطوير التعاون الاقتصادي (OECD) إن تزايد المنظمات غير الحكومية في دول الآسيان لدليل على أن مؤسسة ثقافية متجذرة في الغرب قد تم في الوقت نفسه «استنباتها» في منطقة أخرى.

أيها الغرب، إلى أين تمضي؟

الأزمة التي يرى النقد الإسلامي والآسيوي وجودها في الغرب هي حقيقية، فمجتمعاتنا تنزع نحو التخلي عن التكافل. وصورة الإنسان في التنوير والمسيحية الحديثة التي يقف في مركزها فرد موهوب ذو كرامة غير قابلة للتصرف، مهددة بالتحطم.

إن القرارات التي تهزّ المجتمع وتطبعه بطابعها يجري اتخاذها في اتحادات الشركات المستقلة أو في البورصة، بدون أن يكون لممثلي الشعب المنتخبين أية فرصة في التأثير. والسلطات التنفيذية تطالب بقرارات على المستوى الدولي محاولة بذلك التعويض عن الخسارة في مجال الاختصاص. وتهدد العولمة والتعاون الدولي المرغوب فيه عادة في غير هذا السياق بانتزاع جوهر الديمقراطية[22]. أما النتائج فهي استياء من الأحزاب والديمقراطية، ويشكّل الخارجون من الرعاية الاجتماعية بسبب

العولمة جمهور التطرف السياسي. وهل تمّ فعلاً نسيان تبعات 1929*؟

ولحسن الحظ ما تزال الديمقراطية وحقوق الإنسان راسخة بعمق: فقد خرج في سلسلة المشاعل** شتاء عام 1993 أكثر من عشرة بالمئة من الألمان إلى الشارع، و كان ذلك شهادة مؤثرة على التسامح. ولا وجود حالياً لبديل جاهز لمشروع الحداثة الذي تحقق في ثقافة الغرب السياسية. وتذكّر إعادة إحياء التكافل الاجتماعي في مواجهة الليبراليين النسبويّين، والأصوليين، والليبراليين المتطرفين كذلك و إغواءات مشاريعهم، من خلال حماية التكافل بأقوى صوت، هو «رسالة الغرب» وهذا يتعلق طبعاً بـ «رسالة داخلية» مثلما يتعلق بـ «رسالة خارجية» كذلك(23).

لقد طوّر الغرب علاقاته الدولية بالوتائر الأعلى، ولا تسعى الدولة التجارية الحديثة في اليابان وألمانيا وإسبانيا وكندا والدول الاسكندنافية وهولندا -بالدرجة الأولى نحو القوة بل نحو الرفاه الاقتصادي، وهي تتبع اهتماماً حقيقياً لتطبيق القانون الدولي. وينظر عدد متزايد من الدول الغربية إلى توفير وسائل القوة العسكرية بصفته «التزاماً وطنياً» من نوع الالتزامات إزاء المنظمات الدولية.

إن السلوك الحكومي سيصبح شيئاً فشيئاً خاضعاً لأعداد تتزايد باستمرار من القواعد الدولية المتفق عليها، والسيادات تغيّر من خصائصها، وإعادة قومنة (Renationalisierung) السياسات الغربية التي يدور حولها حديث كثير تتحطم على هذه المعطيات البنائية التي باتت موجودة

---

* إشارة إلى حالة التضخم الشديد في الاقتصاد الألماني وتفاقم مشكلة البطالة مما أدى فيما بعد إلى نجاح الحزب النازي في الاستيلاء على السلطة ـ المترجم.

** مظاهرة جرت شتاء 1993 شارك فيها مئات الآلاف من الألمان احتجاجاً على مظاهر العنصرية ومعاداة الأجانب التي أخذت تتبدى في المجتمع الألماني بعد انهيار سور برلين وإعادة توحيد شقي ألمانيا ـ المترجم.

في هذه الأثناء. ويكمن الأمل الأكبر في السلام العالمي في التوسع الكوني لهذه الممارسة. وهذا يتطلب مقدماً أن يتغلب الغرب على مشكلاته الداخلية. إن نتيجة هذه الدراسة تدعو للاستغراب بشكل مدهش: فالثقافة الغربية ليست كاملة ولا هي خالية من الأزمات، كما أنها لم تجد الأجوبة على تحديات العصر الراهن، ولكنها مع ذلك على الأقل كفؤة بشكل أفضل للبحث عن سبل، وذلك لأنها نسبياً أكثر مرونة وانفتاحاً وحرية وتعاوناً من منافسيها.



2

«الخطر الأصفر» ـ دينامية آسيا

بدت آسيا، صاحبة مشروع التاريخ البشري الأطول امتداداً، مع نهاية القرن العشرين كأنها قد بزّت القارة العجوز، وراودت الشكوك القوة العظمى الوحيدة أي الولايات المتحدة الأمريكية فيما إذا كان بالإمكان الإبقاء على القوة المنطلقة من عقالها داخل السياج. تعيش آسيا انفجاراً سكانياً، ونموّاً اقتصادياً استثنائياً بنسب تزيد على 5٪ لدى أغلب البلدان بل يتجاوز 10٪ بالفعل. وتحقق انجازات تكنولوجية فائقة، وتنطوي ـ أخيراً وليس آخراً ـ على خليط متفجّر من نزاعات إقليمية بالغة الخطورة، وطموحات سياسية سافرة[1].

أزالت أزمة عامي 97/ 1998 الاقتصادية الطلاء عن المعجزة الاقتصادية، وكشفت بوضوح للدول التي يطاول طموحها عنان السماء على شواطئ المحيط الهادي أن النجاح الاقتصادي له جانبه المعتم أيضاً. أمّا أن القرن الحادي والعشرين هو قرن آسيوي فهذا ما ليس متفقاً عليه بعد. ولكن ينبغي أن لا تعمي الأزمة عن رؤية الطريق الطويل الذي قطعته هذه الدول نحو الحداثة، كما أن دائرة النمو الاقتصادي والأزمة مألوفة أيضاً في الغرب. والدول الآسيوية تمتلك، على المدى الطويل، أفضل فرص للتطور إذا أجرت الإصلاحات المطلوبة.

ومن يضع «الغرب» في مواجهة «آسيا» عليه أولاً أن يكون ملمّاً بتنوع أكبر قارة على الأرض؛ ففي شرق آسيا تقف اليابان وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتايوان مقابل قوتي آسيا؛ الصين وروسيا. وفي جنوب شرق آسيا تقف دول الآسيان ثاني أهم منظمة إقليمية بعد الاتحاد الأوروبي، بقوتها الوسطى في الهند الصينية التي تشكل المنطقة الفاصلة بين العملاقين ؛ الهند والصين، وبعالم الجزر الأندونيسي - الفلبيني - الماليزي. وينطوي جنوب آسيا على النزاع الهندي الباكستاني. وحديثا نشأت في وسط آسيا منطقة استراتيجية تتكون من الجمهوريات الإسلامية الست التي انفصلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ومن أفغانستان الممزّقة. بلد آسيوي واحد يحق له أن يتباهى بأن له يداً في كل مكان: يسمّى بحق الصين أو «المملكة الوسطى» إذ ليس هناك أيضاً سوى الولايات المتحدة من يمتلك حضوراً في كل مكان. أما روسيا التي كانت لاعباً على جميع الموائد فقد فقدت نفوذها في جنوب شرق آسيا، وفقدت كذلك القسم الأكبر إلى حد بعيد من نفوذها في جنوب آسيا.

منطق عالم الدول الآسيوي:

يوازن العملاق الصيني

لا توجد منطقة أخرى في العالم (باستثناء الشرق الأوسط !) تحتشد بهذا القدر من النزاعات الإقليمية بين الدول ؛ فبين أوزباكستان وطاجاكستان هناك خلاف على وادي فرغانة أكثر المناطق خصباً على الإطلاق في جميع أرجاء آسيا. وتتصارع الباكستان والهند على كشمير. وهناك نزاع حدودي بين بنغلادش ومماينمار، وبين ماينمار وتايلاند كذلك. و للتايلانديين أيضاً نزاعات حدودية مع جارتهم الجنوبية ماليزيا. كما أن ماليزيا تتنازع مع أندونيسيا على برونيو الشمالية (إقليم سراكات Sarakat)، وتتنازع مع الفلبين حول (إقليم شاباه). وحدودها البحرية مع بروناي

(المناطق الداخلية من شاطئ برونيو) وفيتنام غير مرسّمة. وتتنازع كذلك مع سنغافورة على ملكية جزيرة بولاو باتو بوتيه، ومع أندونيسيا على حدودها البحرية لجزيرة باتو (الغنية بالغاز الطبيعي). كما أن لليابان مطالبها الإقليمية لدى روسيا حول جزيرة كوريل الجنوبية، ولدى كوريا الجنوبية حول صخور ليان، وحول تاكيشما في بحر اليابان الجنوبي. أما قصب السبق في ذلك فتحوزه الصين التي لها نزاعات حدودية مع جميع جيرانها تقريباً: فمع روسيا يتعلق الأمر بإعادة النظر بـ «المعاهدات غير المتوازنة» من القرن التاسع عشر التي رسمت الحدود من شرق سيبريا حتى المحيط الهادي. ومقابل اليابان تطالب الصين بجزيرة سينكاكو (دياوو)، أما مع تايوان الدولة المتقدمة ديمقراطياً واقتصادياً فيجب إعادة هذا الإقليم العاق إلى الوطن الأم، وبالقوة إذا مضى التايوانيون بعيداً في مساعيهم الاستقلالية. ومع الهند هناك خلاف على بضعة آلاف من الكيلومترات في مناطق التيبيت الحدودية. وقد احتلت الصين جزر البارشيل (Parcel) على الرغم من الاحتجاج الفيتنامي التايواني. أما الأكثر تفجّرا فهو الادعاء الصيني لأسباب تاريخية بأحقية بكين في كامل بحر الصين الجنوبي وجزر سبارتلي بما في ذلك من المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية: وبهذا تطالب الصين بـ «فقاعة» بحرية تبعد 1500 كم عن سواحلها وتوجد في وسط دول الآسيان وتحتوي على أهم طرق الربط البحرية العالمية. وتطالب كل من تايوان، وفيتنام، والفلبين، وبروناي، وماليزيا بإعلان جزء من جزر سبارتلي، والأرخبيل بأكمله كذلك، وهي مناطق يظن أنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي على الرغم من أن ذلك لم يؤكد بعد، كمنطقة وطنية[2].

القوى الآسيوية الكبرى

روسيا، الصين، اليابان

تشتمل آسيا بهذا النوع من النزاعات الإقليمية المتفجرة على أربع

قوى كبيرة حقيقية أو ممكنة: روسيا، اليابان، الصين، الهند. بيد أن روسيا أقرب إلى أن تكون أوروبية منها إلى آسيوية، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أدى إلى إضعاف وضع وريثته على المحيط الهادي، وفي المدى المنظور تلعب روسيا دوراً قليل الأهمية في ميدان القوى الآسيوي. دخلت اليابان منذ أربعة أجيال في الحداثة تاركة وراءها حقبة إمبريالية مكلفة بمسار كارثي كما في ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين. وقد بنت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية تحت وصاية الولايات المتحدة مجتمعاً مدنياً حدّد معيار النجاح الاقتصادي فردياً وجماعياً[3]. أما الجيش الذي هو بالمعايير المطلقة من أهم القوى العسكرية في العالم فهو عارض اجتماعي لا يعبّر عن نفسه في النهاية في إجماع سياسي، ويحافظ على حصة للدفاع من صافي الناتج القومي بمقدار 1٪ تقريباً[4] وفي هذه الأثناء تشارك القوات اليابانية بتردد في عمليات حفظ السلام ولكنها ليست في وضع تغيير قوة أساسي، فاليابان تبقى معتمدة في أمنها القومي على الولايات المتحدة.

لم تنجح اليابان حتى اليوم في التغلب على المخاوف الدفينة لجيرانها القريبين والبعيدين؛ فذكريات سياسة الاحتلال البعيدة عن الرحمة في الثلاثينات والأربعينات ما تزال موجودة بعمق. وتعامل اليابان المشروط ثقافيا مع الماضي أسهم في المحافظة بقوة على هذه الشكوك حية. وبخلاف ألمانيا، فإن اليابان لم تصفّ الأمور بشكل نهائي قط بحيث تنأى بنفسها بشكل لا لبس فيه عن الماضي. لأن أي اعتذار جاد وإدانة للماضي إطلاقاً سوف يؤديان إلى خجل من جيل الآباء والأجداد، فعبادة الأسلاف جزء من ثقافة الشينتو* اليابانية، وما دام الوجهاء اليابانيون يحجون إلى

* الشينتو: ديانة اليابان الأهلية القائمة على تقديس أرواح الأبطال والأباطرة وقوى الطبيعة ـ المترجم.

معبد ياسوكوني (Yasukuni)، ممجّدين القتلى، وليس قتلى الحرب فقط، بل مجرمي الحرب أيضاً، فسوف تظل الضغائن حية. ومن الطبيعي أن يأخذ جيران اليابان في الاعتبار قوة اليابان الاقتصادية والتكنولوجية، وأن اليابان تستطيع في وقت قصير نسبياً بدون صعوبة بناء قوة عسكرية قادرة على إحداث تغيير. إن اليابان بإنتاجها للبلوتونيوم، على الرغم من النفور الياباني الواضح والعميق من الأسلحة النووية، تسعى جاهدة لتذكير آسيا بأنها قادرة، بلا ريب، على أن تغدو قوة نووية.

ومع ذلك تنشأ في دول الآسيان تدريجياً، ولكن ليس بدون امتعاض، الفكرة القائلة بأن اليابان تشكل من الناحيتين الاقتصادية والسياسية عامل استقرار وبالدرجة الأولى في مقابل الصين. وبالطبع فهناك من ينظر أيضاً إلى ضرورة إبقاء اليابان ضمن الوثاق اللطيف لشراكة الحلف الأمريكي الياباني من أجل التأمين ضد أي احتمال لقيام إصلاح ياباني.

يتصرف العملاق الآسيوي الثالث، الهند، مع جميع طموحات القوة العالمية بصفته أقرب إلى كونه قوة إقليمية. أما اهتمامات الهند فهي في جنوب آسيا والمحيط الهندي. وفيما يتعلق بالخلافات على ما وراء مضيق ملقة (Malakka) فإن الاهتمام بذلك ضئيل بشكل واضح، وينبع اندفاع الهند للدخول في المنتدى الإقليمي لدول الآسيان (انظر لاحقاً) من حاجة عالم التجارة الهندي المتزايدة لبناء علاقات مع هذه المنطقة الدينامية أكثر من كونه اهتماماً بالمشاركة في القرار السياسي.

أدت الإصلاحات الاقتصادية في مطلع التسعينات إلى ازدهار لم يسبق له مثيل في الاقتصاد الهندي، فقد تم فتح الأسواق والتغلب على بيروقراطية سيئة السمعة كانت تعيق الأنشطة الاقتصادية بجميع الوسائل الممكنة. وشهدت الهند نموا اقتصادياً لا عهد لها به بين 5 و 7 ٪ في

السنوات الخمس الأخيرة، وتدفقاً شديداً للاستثمارات الخارجية[5]. وفي السنوات الأخيرة ازدادت الصادرات في القطاع الأكثر حداثة أي انتاج البرمجيات وتطويرها 50٪. وتحت ولاية رئيس الوزراء غوجرال (Gujral) أكملت الهند إصلاحاتها الاقتصادية بسياسة إزالة التوتر مع جميع الجيران: إذ تم ترسيم حدود مع الصين، وعقد اتفاق على استخدام الممرات المائية مع بنغلادش، واتفاقيات جديدة للتجارة مع نيبال وسيريلانكا. وتم الاتفاق مع الباكستان على إجراء مباحثات حول المسألة الكشميرية المختلف عليها. وكانت قمة المنظمة الإقليمية للتعاون (SAARC) بالذات انطلاقاً في حقبة جديدة من التعاون الإقليمي. ولكن في الوقت نفسه أصبحت الانقسامات الاجتماعية والدينية والإقليمية ـ الإثنية في المجتمع الهندي أكثر حدة[6].

حزب المؤتمر لا يفعل أكثر من كونه مشبكاً لتشظيات المجتمع الطبقي الهندي. وقد رأت بعض الفئات المميّزة أن وضعها قد تضرر من خلال سياسة الحصص لصالح فئة المنبوذين فتحوّلت إلى الحزب الهندوسي الأصولي بهاراتايا جاناتا (BJP)، وانضمت الطبقات الدنيا المستاءة من فساد حزب المؤتمر، والقلقة من سياسة الهندوس الطبقية، إلى اليسار السياسي حيث رأت أن مصالحها مؤمَّنة أكثر مما في حزب المؤتمر الذي يزداد ضعفاً وتمزّقاً. وبهذا تفاقمت حدّة النزاع السياسي الاجتماعي. حاول الهندوسيون تجميع المتضررين والمحبطين من التحديث وتوحيدهم تحت راية قومية عدوانية ذات أساس ديني. وكان الهجوم على مسجد بابري في أيودهيا في ديسمبر (كانون الأول) 1992 الإشارة التي تم بها تحديد العدو: المسلمون الذين يشكلون 12٪ من مجموع سكان الهند، وأقرباؤهم في الباكستان. ويقف حزب بهاراتايا جاناتا ضد أي التزام بـ «الأقليات» وهذا يعني أنه يرفض أي تنازل في كشمير، ويتوجه ضد

الانفتاح الاقتصادي، بل حتى ضد عضوية منظمة التجارة العالمية أيضاً، ويطالب بالتسلح الذري. ولكنه بخلاف الحركات الأصولية الأخرى يجد صعوبة في تعبئة الطبقات الدنيا من المجتمع الهندي، فالتراتبية الطبقية المطلقة، أي امتياز البراهما والراجات ونبذ فئات النجسين [المنبوذين](7) هو جزء من عقيدتهم السياسية ـ الاجتماعية.

حزب بهاراتايا جاناتا هو حركة تجمع المتضررين من التحديث يوظف الخوف البارانويي من المسلمين والصينيين و«الغرب». ويفضّل مذهب الحماية الاقتصادية (protektionismus) ودولة عالية التسلح. إنه حزب ينبذ أعداءه ويسمهم، وبهذا يحمل كثيراً من الخصائص المعروفة في الفاشية الأوروبية. إن الأمر يتعلق في الهند أيضاً بالمحافظة على تماسك السلطة في بلدٍ متشظ، فإلى جانب الانقسامات الاجتماعية والدينية هناك أيضاً تهديد الانفصالية: في شرق الهند (بلاد الناجا، وبلاد البودو)، وفي كشمير، بل وفي قلب جاركاند الهندية تطالب الأقليات بدولها الخاصّة(8).

وبهذا فإن الهند تقف مثلها مثل الصين على مفترق طرق: فإما أن تطبق إصلاحات على أساس طبقة وسطى تتمع بالرخاء من خلال إصلاحات اجتماعية تحد من الفقر وتعمل على دمج «المنبوذين»، وتسحب الأرض من تحت أقدام الاتجاهات الانفصالية من خلال لا مركزية حذرة. وكذلك من خلال الاندماج الاقتصادي والوصول إلى حلول وسطى مع جيرانها ومواصلة الارتباط بالاقتصاد العالمي: وهذا كان طريق غوجرال. أو أن تمضي في طريق حزب بهاراتايا جاناتا: مركزة قوية، وقمع داخلي، ومبدأ حماية الاقتصاد وسياسة خارجية عدوانية نزّاعة للتسلح. ولا يحتاج المرء إلى خيال واسع ليتنبأ بأن قراراً لصالح الخيار الثاني سوف يأخذ الهند بعيداً جداً عن منطقة جنوب شرق آسيا ويتسبب في إحداث سلبيات وتوترات. وقد كانت اختبارات الأسلحة النووية في مايو (أيار) 1998 صرخة تحذير قاتمة.

بعبع الصين

ما تزال الصين شيوعية بالاسم فقط، ولكنها تبدو أكثر تهديداً لأن إصلاحاتها في مجال اقتصاد السوق تحرز نجاحاً[9]. والصين هي أقل القوى الآسيوية الكبرى شفافية، فهي تحكم بأكثر الطرق استبدادية والتزاما بالأهداف القومية إلى أبعد حد. وما تزال إذلالات القرنين التاسع عشر والعشرين كامنة بعمق: فهذه البلاد التي فهمت وتفهم على أنها المملكة الوسطى ليس لأسباب جغرافية فقط، والتي احتفظت أيضاً بإحساس من التفوق الإثني والثقافي، قد هزمتها القوى الاستعمارية واليابان، ونهبتها، وسامتها سوء العذاب. وينظر إلى استعادة الثبات الإقليمي بأنه حق تاريخي لا خلاف عليه في الصين. وتثبت القومية وليس الماوية (أو ما بعد الماوية) الأيديولوجية شبه الماركسية، نفسها في جميع القوى الاجتماعية المحركة بصفتها مسوّغ الوحدة. وقد أدت هذه المطالب القومية بالصين إلى نزاعات مع العدد الأكبر من جيرانها (انظر لاحقاً) ويبت في أغلب هذه المطالب بحجج قانونية وتاريخية. ولكن المناورة في مضيق تايوان في 1995 و1996، وتبادل إطلاق النار مع القوات البحرية الفيتنامية عامي 1988 و 1994، واحتلال ميشيف ريف التي تطالب بها الفيلبين عام 1995 أظهرت للجيران أن الصين تدعّم مطالبها بالوسائل العسكرية. والهند تتذكر حرب الحدود عام 1962، وروسيا المناوشات حول آمور (Amur) عام 1968.

أما إلى أين تسير الصين، فهذا غير مؤكد. فالمزيج من عقدة النقص والمطالب الأولية، من عروض التعاون وتأكيد ذات قومي متعجرف، من نمو اقتصادي حثيث واستعراضات للقوة، كل ذلك يذكّر بألمانيا الفيلهلمينيّة. ومن النادر وجود قوة أخرى مثل الصين توجه نفسها بناء على أسس السياسة الواقعية للقرن التاسع عشر. إن الصين تجد كذلك صعوبات

في الإلمام بقواعد حقوق الإنسان التي أنجزت بدون إسهام منها. ومن السياسة التجارية حتى القانون البحري، ومن مراقبة التسلّح حتى مبدأ الحماية الفكرية فإن الصين تحاول بشكل مستمر وضع قواعدها الخاصة. وهذا السلوك يقلق الجيران: هل ستحاول الصين إملاء شروطها في مجالها حينما تصبح قوية بما يكفي؟ هل ستغدو حقاً بالنسبة لآسيا مثل ألمانيا الفيلهلمينيّة بمقاس عملاق متصاعد؟[10].

تحدّث الصين قواتها العسكرية أيضاً، وهي في صدد بناء ترسانة من الأسلحة النووية ؛ وفي ذلك القليل مما يبعث على الطمأنينة ؛ هل هي قادرة على رد انتقامي بعد هجوم من قوة نووية أخرى: إن أسلحتها النووية محدودة وسريعة العطب. وما يسبب قلقاً أكثر هو مساعٍ صينية أخرى: قدرتها على تقوية سلاح البحرية وطيران البحرية للقيام بعمليات بعيداً جداً عن سواحلها الخاصة، كما أن من المقرر أيضاً زيادة إمكانات تدخل قواتها البرمائية. وحصولها على الطائرات المقاتلة التي تزود بالوقود جواً من طراز (SU-27) ، وقاذفات الميج 29، والغواصات «الكتيمة الصوت» من طراز كيلو (kilo) من روسيا. وقد أبدت اليابان وتايوان ودول الآسيان مخاوف من أن هذا البناء لجيش التحرير الشعبي يشير إلى أن الصين سوف تحقق مطالبها الإقليمية عسكرياً عند الضرورة.

يجب وضع تصاعد القوة العسكرية الصينية في الإطار النسبي. فالميزانية العسكرية الصينية تبلغ حوالي 36 مليار دولار أمريكي أي أقل مما لدى اليابان، وأعلى قليلاً من الميزانية الدفاعية لدول جنوب شرق آسيا. وسبع الميزانية الدفاعية الأمريكية بالضبط. صحيح أن النمو في السنوات الأخيرة ملحوظ جداً إذ يبلغ حوالي 10٪ ولكنه يبقى قليلاً إذا قورن بمعدلات التضخّم. وكذلك فيجب مقارنة عتاد الصين مع ما لدى جيرانها، مع طائرات تايوان المقاتلة من طراز إف 16 مثلاً، أو طائرات

إف 16 و إف 18 التي زودت بها الولايات المتحدة تايلاند والفلبين. ليست الصين في المدى الزمني المنظور في وضع يؤهلها لفرض إرادتها ضد الإداء الجماعي المركّز لدول الآسيان بعيداً عن سواحلها الخاصة. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تظل على الحياد بشكل تام في مثل هذا النزاع[11]. إن مجموعة حاملات الطائرات الأمريكية الموجودة فعلاً في مضيق تايوان يمكنها أن تقيد القسم الأكبر من البحرية الصينية وطيرانها. ولم تقف دول الآسيان من جانبها مكتوفة الأيدي تماماً، فقد طورت بوعي قواها بما يمكن أن يحيّد تنامي قوة الصين العسكرية: الطيران المقاتل، وحماية السواحل، وقوارب الطوربيد، والفرقاطات، والغواصات. وفي حالة تايلاند الطائرات العمودية، وحاملات الطائرات ذات الإقلاع العمودي، كل ذلك زاد من قوة دول الآسيان البحرية. فجنوب آسيا هي المنطقة التي ازدادت فيها واردات السلاح التقليدي في السنوات الأخيرة بشكل قوي.

والى جانب التوجه الملحوظ نحو التسلح العالي الذي تكبحه الأزمة المالية بطبيعة الحال، فقد ارتبطت دول شرق وجنوب شرق آسيا بأحلاف متعددة أو ثنائية. تمثل المعاهدات الثنائية بين اليابان وكوريا الجنوبة والولايات المتحدة، وضمان أمريكا لأمن تايوان، العمود الفقري للأمن القومي في كل من هذه الدول الثلاث. وقد ظفرت المعاهدة الأمنية مع اليابان التي أعلن موتها مراراً بسبب التناقض في المصالح التجارية سنة 1997 بتوجيهات جديدة تلقتها الصين بعدم الرضا: فقد امتد الوجود الأمريكي حتى هنا ومن ضمن ذلك حماية الجزر اليابانية، إذ بات مسموحاً للقوات الأمريكية استخدام قواعدها في اليابان من أجل النزاعات المسلحة في المناطق الأخرى أيضاً، وفي هذه الحالة تلتزم اليابان بالعمل العسكري المشترك. وهذا يغلق الباب ضمناً في وجه نزاع حول تايوان.

وقد كان هذا الوضع المبتكر جواباً على الوزن العسكري المتزايد للصين.

وفي جنوب شرق آسيا كذلك حيث دار الحديث حول الفراغ في القوة بعد إغلاق القواعد الأمريكية في الفلبين، فإن التشابك العسكري لا يكاد يكون ملموساً ولكنه متنوع. وتعويضاً عن فقدان القواعد الفلبينية تستطيع الولايات المتحدة استخدام التجهيزات اللوجستية ومنشآت الانتظار والصيانة في سنغافورا، بل وفي دول عدم الانحياز الآسيوية البارزة ماليزيا وأندونيسيا. وتسري اتفاقية الدفاع الثنائية مع تايلاند على الفلبين أيضاً. وقد تم الاتفاق مع الفلبين في يناير (كانون الثاني) عام 1998 على عدد متزايد من المناورات المشتركة. غير أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحقيق أمنياتها دائماً ؛ فقد تم رفض تطلعها لتخزين عتاد عسكري بكميات كبيرة في المياه الإقليمية لتايلاند والفلبين من حكومتي هاتين الدولتين عام 1994 بوصفه استفزازياً جداً[12]. ولكن مقابل ذلك تتكرر التمرينات العسكرية المشتركة.

وترتبط بروناي باتفاقية مع بريطانيا العظمى، وبالإضافة لذلك فإن البريطانيين يشتركون مع أستراليا، ونيوزيلاندا، وماليزيا، وسنغافورا في «اتفاقية قوى الدفاع الخمس» (Five power Defence Arragement) وهي منظمة الدفاع المتعددة الأطراف الوحيدة الفاعلة في المنطقة. وفي عام 1995 أشهرت أندونيسيا وأستراليا، أي القوتان المحتمل تنافسهما في عالم جزر المحيط الهادي، إبرام تحالفٍ ثنائي. وتتجنب دول الآسيان بحذر التحالف العسكري الظاهر، وتصادف حملات تايلاند وسنغافورة المماثلة آذاناً صماء لدى أندونيسيا وماليزيا. ولكنها تمارس تعاوناً عسكرياً مكثفاً يشمل المناورات الثنائية، والتدريب، والاتصالات بين فيالق الضباط، وإنتاج السلاح، والمراقبة المشتركة للحدود والمناطق البحرية.

تبرز في شرق ـ وجنوب شرق آسيا ضرورة موازنة القوة الصينية التي

لا يمكن التنبؤ بالأهداف التي وضعت من أجلها. حذر لي كوان يو (Lee Kuan Yew) رجل سنغافورا العجوز الشهير من تنامي قوة الصين العسكرية ورفض خليفته غوك (Gok) ، رئيس وزراء بلد يشكل فيه المنحدرون من أصل صيني 75٪ من سكانه، بشكل قاطع «وضعيّة الدولة التابعة للصين»[13]. الدول الآسيوية تسعى بدأب لاكتساب الوسائل التي إذا لم تمكنها من هزيمة القوات العسكرية الصينية فستكون على الأقل قادرة على إيقاع جروح موجعة بها ؛ وبذلك تكتسب قوة الردع. وينبغي قصر الولايات المتحدة على دورها الأمني، إذ لا رغبة على الاطلاق في انسحابها التام، ولكن وضعها يجب أن لا يكون حصرياً لأن المرء لا يرغب في احتكار أمريكي لضمان الأمن لابد أن يفضي إلى تزايد فائض عن الحد في النفوذ: ومن هنا جاء الارتباط ببريطانيا العظمى وأستراليا، ومن هنا أيضاً كان التنوع في واردات السلاح الذي لا يبرره فقط سبب الأسعار. إن التوازن مع الصين ينبغي أن يكون مرئياً وفي الوقت نفسه متكتّماً وغير مستفز وينبغي عدم صفق باب التعاون السياسي الأمني مع «المملكة الوسطى» بعنف من خلال سياسة صدّ تنافسية.

منطق الاعتماد المتبادل:
الآسيان ومنتدى الآسيان الإقليمي

أدى استقلال دول جنوب شرق آسيا إلى نشوء عدد كبير من المنازعات الإقليمية (انظر لاحقاً). وبدت خطورة هذه الخصومات جلية في سنوات الستينات: فقد أرادت أندونيسيا الدولة الأقوى في المنطقة والتي تربطها علاقة صداقة حميمة مع الصين أن تهيّج هذه التناقضات من خلال سياسة صدامية. وأدى النزاع بين أندونيسيا وماليزيا حول برونيو الشمالية سنة 1963 إلى مناوشات حدودية وإلى قطع العلاقات الدبلوماسية. وبهذا باتت المنطقة مهددة بعدم استقرار إضافي إلى جانب الحروب في

الهند الصينية. وبعد أن حلّ سوهارتو محل سوكارنو قررت دول المنطقة غير المتورطة مباشرة في الصراع في الهند الصينية إنشاء مجلس استشاري سياسي لمنع التصعيد في الخلافات الكامنة: وكانت تلك هي ساعة ولادة الآسيان. وبخلاف منظمات أوروبا، الاتحاد الأوروبي (EU) أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSZE) جاء الآسيان بالحد الأدنى من الرسميات والتنظيم: فإلى جانب اللقاء السنوي لوزراء الخارجية هناك أيضاً المجلس الدائم للسفراء في الدولة المضيفة المعيّنة، بالإضافة إلى سلسلة من اللجان المتخصصة. ولكن الآسيان لديه مجلس استشاري دائم يعقد لقاءات قد يصل عددها إلى مئتي لقاء سنوياً وعلى مستويات مختلفة، حقيقة أنه لم يفضّ أياً من النزاعات الأساسية، ولكن الثقة المتنامية بين الأعضاء أدت إلى اختفاء هذه النزاعات من جدول الأعمال؛ ولم تعد تطبع واقع المنطقة السياسي بطابعها.

تنتهج دول الآسيان مفهوماً للأمن يجمع بين الاستقرار الإقليمي، وتعزيز العلاقات بين الأعضاء، والتطور الاقتصادي. وقد تطور هذا الربط الذي تصفه أندونيسيا بأنه «مرونة قومية وإقليمية» إلى فلسفة مشتركة حدّدت الممارسة والأهداف والتطور اللاحق. وبخلاف الاتحاد الأوروبي فإن الآسيان ليس منظمة اقتصادية ذات أسس عابرة للدول بل هو هيئة للتعاون السياسي واجبها تهيئة وتحسين الظروف الملائمة لأن تطلق فيها السياسات الوطنية الاقتصادية أنشطتها الناجحة[14].

وقد شجع النجاح في تطويق النزاعات المشتركة دول الآسيان على خطوة هامة سنة 1976 ؛ إذ تم توسيع الهيكل التنظيمي في تلك السنة، فالآن يلتقي عند الحاجة أيضاً رؤساء الدول والحكومات، والوزراء المتخصصون وبالدرجة الأولى وزراء الاقتصاد الذين يعقدون لقاءات عمل منتظمة، وأصبح للآسيان كذلك سكرتاريا صغيرة، ومع «المعاهدة من

أجل الصداقة والعمل المشترك في جنوب شرق آسيا» تمّ لأول مرة بشكل واضح تثبيت الأهداف ذات الأولوية للمنظمة ـ أي الصداقة والتصويت المتبادل. وبهذه المعاهدة أيضاً تم الحصول على أداة لاستيعاب الدول الأخرى في الآسيان، إذ أن هذا المجلس مفتوح أيضاً للدول غير الأعضاء، وقد أثبت نفسه في كل مرة بأنه الخطوة الأولى في قبول عضوية المرشحين المستقبليين[15]. وقد توسع الآسيان للمرة الأولى حينما انضمّت سلطنة بروناي إلى الأعضاء الخمسة المؤسسين ؛ سنغافورا، وماليزيا، وتايلاند، وأندونيسيا، والفيلبين.

أحد الانجازات السياسية الهامة للآسيان كان الموقف الموحد تجاه الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا. وبعد حل نزاع كمبوديا قرّرت دول الآسيان في مطلع التسعينات دعم الإصلاحات في واحدة من آخر الدول الشيوعية من خلال عرض العضوية على فيتنام. وقد بدت فيتنام بأنها سوف تتبع جيرانها على طريق اقتصاد السوق، والآن تطبق الدول أعضاء الآسيان منطق الاعتماد المتبادل والاندماج على هذا الجار الذي كان حتى الآن مشاغباً: إذ ينبغي تنشيط قوى السوق من خلال الاندماج، وينتظر من هذه الدفعة أن تربط القيادة الفيتنامية باهتمامات التعاون وتصرفها عن سياسة الصدام التي كانت تنتهجها سابقاً. وقد تم كذلك استخدام «الدائرة الملائكية» نفسها تجاه كمبوديا ولاوس ومايننمار التي هي جميعاً حالات إشكالية نتيجة لوضعها السياسي الداخلي. وبخلاف الاتحاد الأوروبي الذي طبق الدمج لكي يعزّز الديمقراطيات اليافعة (شبه الجزيرة الإيبيريّة، اليونان) يؤمل هنا بالتأثير الكابح للعدوان من خلال التطور الاقتصادي وبناء الثقة السياسية في شبكة التشاور المستمر لدول الآسيان .وبالطبع فإن الأمر يتعلق بتقوية الوزن النسبي لدول الآسيان في مقابل الصين التي احتفظت أو ما تزال تحتفظ بعلاقات خاصة مع كمبوديا، ومايننمار. لقد

كانت الحصافة الاستراتيجية وليس التقارب الثقافي هي ما أثار التردد الطويل لحكومتي تايلاند والفيلبين في الموافقة على قبول رانغون* على الرغم من هزّات حسابات حقوق الإنسان القوية.

وقبل أن يكتمل هذا التوسع جددت الدول الأعضاء منظمتها ثانية: وقد حدث ذلك في قمة سنغافورا عام 1992 فقد تم تركيز الاهتمام أولاً على هدف سياسي اقتصادي وهو إنشاء منطقة تجارة حرة لدول الآسيان (AFTA) حتى عام 2008. وكذلك اتخاذ قرار هام يتعلق بالسياسة الأمنية: يجب وضع مسائل السياسة الأمنية الآن بشكل رسمي على أجندة الآسيان. وكذلك فقد واصلت المنظمة تعزيز نفسها مؤسسياً: أصبحت لقاءات رؤساء الدول والحكومات التي كانت تتم بشكل غير منتظم تعقد الآن مرة على الأقل كل ثلاث سنوات. وتم الرفع من شأن السكرتاريا مالياً وبشرياً إلى حد كبير جداً[16].

كان من المنطقي أن تتجه دول الآسيان أيضاً نحو التعاون مع القوى الخارجية التي يمكن أن تشكل الخطر الأقرب على أمنها أي اليابان، ولكن الصين في المقام الأول أيضاً. إنّ سياسة توازن فقط كأساس وحيد للأمن الإقليمي تبدو غير كافية مع اليابان التي يهدؤها احتضان الولايات المتحدة لها، ومع الصين من خلال تضافر من التحالفات التي توازنها بشكل غير ملحوظ. يجب أن يشمل تأثير التشاور السياسي الباني للثقة قوى من خارج الإقليم وهذا الهدف يحققه منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) الذي تأسس عام 1994.

في منتدى الآسيان الإقليمي يشارك أيضاً إلى جانب وزراء خارجية دول الآسيان، وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا،

---

* عاصمة بورما ـ المترجم.

واستراليا، ونيوزيلاندا، واليابان، والصين، ولاوس، وكمبوديا، وبابوا غينيا، كما أنّ الاتحاد الأوروبي وحديثا الهند ممثلان أيضاً. ومن وجهة نظر دول الآسيان فإن هدف المنتدى الإقليمي (ARF) المحافظة على بقاء المجال الاستراتيجي في سلام واستقرار وضمن الحسبان من خلال وسائل التشاور. إن ضم الصين إلى منتدى متعدد الأطراف هو خطوة هامة في هذا السبيل. وحتى الآن أظهرت الصين الميل الذي تتميز به جميع القوى الكبرى لمعالجة المسائل الخلافية بشكل ثنائي، إذ تكون الميزة للأقوى دائماً في كل ثنائي، وقد ظهر تأثير تعددية الأطراف للمرة الأولى في ديسمبر (كانون الأول) 1995 بعيد احتلال القوات الصينية المنذر بالمخاطر لميشيف ريف: فقد وعد وزير خارجية الصين في منتدى الآسيان الإقليمي بأن تعترف الصين بالقانون البحري الجديد في تسوية المطالب الإقليمية، وبذلك تم للمرة الأولى تجاوز رفض الجمهورية الشعبية المطلق لبحث المسألة في إطار متعدد الأطراف.

وفي هذه الأثناء يدور الحديث في مجموعات عمل المنتدى الإقليمي لدول الآسيان عن إجراءات بناء الثقة، والوقاية من الأزمات، وقوات حفظ السلام، وحسم الصراع سلمياً. وقد شاركت الصين للمرة الأولى في رئاسة إحدى مجموعات العمل هذه 1997. وبينما تتبع مراسم دبلوماسية مشددة في هذه الإجراءات، فقد أنشأ المنتدى إلى جانب ذلك «مساراً ثانياً» وهنا يتعلق الأمر بسلسلة من حلقات البحث التي تعقدها مؤسسات إقليمية بالتعاون مع شركاء من الولايات المتحدة، وأوروبا، وأستراليا، . . . إلخ، ويدعى إليها دبلوماسيون وعسكريون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء. وتسمح الصفة غير الرسمية لهذه اللقاءات بمناقشات غنية من حيث المحتوى مثلما شهدت ذلك شخصياً غير مرة. إن الأمل ليحدو دول الآسيان بأن تكون قادرة بهذه الطريقة على أن تنزع بشكل تدريجي تماماً

أسنان المطالب القومية ـ الإمبرالية للصين، أو تمنع ـ على الأقل ـ التفاقم الشديد للنزاعات الإقليمية لأطول مدة إلى أن تصبح أولويات اهتمامات الصين متركزة على الرخاء الاقتصادي، وتتراجع إلى الوراء اهتماماتها في نشر القوة(17).

ولا يبدو هذا الأمل محالاً بشكل تام فتهييج المسائل الإقليمية هو أحد جوانب السياسة الصينية فقط، إذ تطور قبل كل شيء جانب آخر في السنوات الأخيرة: البحث عن تفاهمات سياسية أمنية مع الجيران. والمشاركة في منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) هي مجرد خطوة من بين خطوات كثيرة. في مايو (آيار) 1997 اتفقت الصين مع روسيا حول فك اشتباك القوات على الحدود، وهذا الأمر الذي أصرت موسكو على أن ترى فيه «شراكة استراتيجية جديدة» تلوح بها في وجه توسيع حلف الناتو، نظر إليه من الجانب الصيني بصفته خطوة من سياسة إزالة التوتر مع الجيران تمّ من خلالها اقتسام بضعة آلاف كيلومتر من الحدود المشتركة، ولم تصبح بذلك أكثر أو أقل منافسة على النفوذ في شرق ووسط آسيا. وبشأن النزاع مع الهند حول 3840 كم من الحدود خاضت الصين على ما يبدو مباحثات طويلة الأمد. وفي هذه الأثناء تم على أساس اتفاق مشترك أبرم في نوفمبر (تشرين الثاني) 1996 خفض أعداد القوات الحدودية، وإقامة خط اتصال («خط هاتفي أحمر») بين القيادات الإقليمية. ومع اليابان اتفقت بكين على التشاور بانتظام حول المسائل الأمنية، وإذا أخذنا في الاعتبار الأعباء التاريخية للعلاقات اليابانية ـ الصينية، والنقد العلني الذي مارسته اليابان ضد التسلح النووي الصيني، فإن ذلك لا يعد تنازلاً ضئيلاً.

وأخيراً، فقد اتخذت الصين إجراءات متعددة الأطراف لبناء الثقة: اتفقت بكين مع روسيا، وكازاخستان، وأوزباكستان، وطاجاكستان، على خفض عدد الوحدات العسكرية في المناطق الحدودية في وسط آسيا،

وعلى ضرورة الحد من المناورات قرب الحدود ووجوب الإعلان عنها، وهنا ينبغي عدم نسيان أن الأمر يتعلق بأكثر المناطق السياسية تفجراً: ففي الغرب يشكل المسلمون غير الصينيين الأكثرية، وهم مجموعات انفصالية يوغورية أعلنت إرادتها في الاستقلال من خلال أعمال إرهابية في مناطقها بل وفي العاصمة الصينية نفسها. ومن هذه الناحية فإن الاستعداد الصيني لوضع قواعد تقيد مرونة الحركة العسكرية في هذه الأقاليم يبدو مفاجئاً بعض الشيء، فهل يشير الأمر هنا إلى تعددية إقليمية أو يتعلق فقط بنيّة الصين في التفرغ لحملة في مكان آخر؟[18].

وإلى جانب الآسيان فإن التعاون الآسيوي ـ الباسيفيكي في المجال الاقتصادي (APEC) هو خط آخر من تعددية الأطراف يتبع هدفاً طموحاً في التوصل إلى منطقة تجارة حرة في منطقة المحيط الهادي حتى سنة 2020. وقد شارك في المجلس الاستشاري الاقتصادي السنوي هذا العام [1998] إلى جانب الدول الأعضاء في منتدى الآسيان الإقليمي (عدا أوروبا) بلدان كثيرة من أمريكا الوسطى والجنوبية. وقد أظهر التعاون الآسيوي ـ الباسيفيكي في المجال الاقتصادي (EPEC) اهتمام آسيا الكبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع السواحل الأمريكية المقابلة، وكذلك فإن 40٪ من صادرات الصين ذات صافي الناتج القومي الذي يبلغ 40٪ (وذلك أعلى من ألمانيا!) موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. إن الصين تتنافس هنا بالدرجة الأولى مع جيرانها الآسيويين الذين تزاح منتوجاتهم من أسواق الولايات المتحدة، ومن المستبعد جداً أن يشكل ذلك تكتلاً اقتصادياً آسيوياً مضاداً الغرب. كما أن لأمريكا (وكندا أيضاً) اهتمامات في تمثيل مصالحهما بشكل قوي في آسيا. وقد أخفق اقتراح ماليزيا لإقامة منظمة اقتصادية آسيوية بدون الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا، نتيجة عدم تحمس اليابان وبعض الدول الشريكة في جنوب شرق آسيا. وقد

حدث تجمع في ديسمبر (كانون الأول) عام 1997 بدون الولايات المتحدة، ولكن وزير الخارجية الماليزي أكدّ بإلحاح أنه لا يرمي بأي حال من الأحوال إلى الخروج بتكتل اقتصادي آسيوي.

إن الأسلوب الآسيوي في الإقليمية والاندماج مختلف عن الأوروبي: فهو أكثر طقوسية وأقل جوهرية، وفي الوقت نفسه أقل تحديداً من الناحية القانونية وأكثر تحللاً من الرسميات. وما يزال مركز الثقل في التعددية الإقليمية للمباحثات الثنائية، ويظل تأجيل المشكلات هو الطريقة المفضلة في حلها. وينبغي تسجيل جميع هذه الفوارق إلاّ أن الدوافع والأدوات متشابهة بحيث يمكن الحديث عن تقارب للسياسيين: ويتعلق ذلك بالرغبة في تجنيب الدول التجارية النزاعات السياسية التي يمكن أن تستنزف الرخاء، وفي الوقت نفسه تحسين الشروط الموضوعية للحركة والتجارة، والإدراك بأن ذلك يتم على أفضل وجه من خلال الدمج الدّائب داخل الإقليم وخارجه، وأخيراً المعرفة بأن المسائل الاقتصادية والسياسية الأمنية متضافرة معاً، فالإطار الاقتصادي يستطيع أن يرفع من مستوى الأمن ولكن فقط في حالة إشراف المسائل السياسية على الأمن بحيث لا تلحق في الوقت نفسه بالمصالح الاقتصادية ضرراً جدياً، وفي ذلك تكون الإقليمية الآسيوية والإقليمية الأوروبية متّفقتين بلا ريب.

منطق عالم المجتمع

حول الدينامية الداخلية للبلدان الآسيوية

تعكس سياسة التوازن في آسيا قوانين حركة عالم الدول، والتعاون العالمي (الاقتصادي والسياسي الأمني) الذي ارتسم بوضوح متزايد باستمرار في السنوات الأخيرة يتجاوز ذلك، وهذه هي سمة الدول التجارية التي لم تعد زيادة القوة ما يشغل بالها بل حالة الرخاء، بيد أن

آسيا تسجل أيضاً ـ مثل أوروبا ـ دينامية ثالثة، وهي تطور المجتمعات الآسيوية.

إن الانقلاب جبار، يدفع مليارات من البشر من حقبة إلى آخرى. الطبقة الوسطى الهندية تعد اليوم حوالي 250 مليون نسمة، وسكان الأرياف الصينية يعدّون 850 مليوناً والذين هم منذ مئات السنين في حالة من البؤس، أصبحت أحوالهم الآن نتيجة للإصلاح أفضل بشكل راجح. وبالطبع فقد اقتلعت الأوضاع أعداداً كبيرة من البشر من جذورهم، ففي الصين هناك 120 مليوناً أي مرة ونصف سكان ألمانيا، هم عمال تراحيل «دائمو الانتقال»، كما أتاحت فرصاً اقتصادية لمئات الملايين من البشر خارج إشراف المندوبين الشيوعيين (الصين وفيتنام) أو البيروقراطية الحكومية (الهند وأندونيسيا) وستكون الموجة التالية من الإصلاح الصيني، أي خصخصة المشاريع الحكومية، انقلاباً لا يمكن التنبؤ بنتائجه، فمن بين 300،000 مشروع ينبغي أن يظل 3000 فقط تحت السيطرة الحكومية، وسيطال ذلك أعداداً تصل إلى مئة وعشرة ملايين من المستخدمين. ومع هذه الإصلاحات تفقد الحكومات المركزية تدريجياً إمكانات السيطرة على مجتمعاتها، الطبقة الوسطى الهندية تتحرر من تأثير البيروقراطية الاقتصادية الحكومية الضاغط، والمنطقة الاقتصادية الصينية الخاصة أفلتت إلى حد بعيد من رقابة بكين، ولا تخضع المشاريع الاقتصادية التابعة لجيش التحرير الشعبي لأي إشراف مركزي وهذا يرتب نتائج حرجة بالنسبة للرقابة المرغوب فيها جداً من قبل الغرب على تصدير المنتوجات العسكرية. وحيثما تعيق الدولة ـ كما في السابق ـ النشاط الاقتصادي تنفتح الهاوية، مثلما يحدث في كوريا الشمالية أو ماينمار. وفي مناطق أخرى تركز الحكومات على تهيئة الشروط الموضوعية الملائمة للأسواق، وإعداد نظام ضرائب ينبغي أن يعوض موارد المصانع الحكومية الاحتكارية. كما يجب

جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق جميع الشروط من أجل الوصول إلى الاندماج في نظام التجارة الدولي. وجميع هذه الحركات ترافقها هزات، وإذا كان جزء من الاقتصاد الياباني مؤسساً على مضاربات باروميتر الاقتصادي الخارجي فقد أصبح ذلك ممكناً داخل الحدود من اليابان حتى الصين، أمّا إذا جرى تنفير أهم الشركاء التجاريين في الغرب فإن ذلك سوف يعرض النجاح الاقتصادي الخاص للمخاطر.

يرتبط النمو الاقتصادي بمقدمات يؤدي تحقيقها بشكل لا يمكن تجنبه إلى تشكّل طبقات وفئات اجتماعية جديدة. وبخلاف المجتمعات الرأسمالية القديمة، وباختلاف كذلك عن اللحاق بالتطور في الانطلاق المتأخر لألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي، فإن اقتصاد السوق الآسيوي ينطلق في أوج الثورة الصناعية الثالثة. وفي هذه الحقبة من الاعتماد الكوني المتبادل فإن المجالات الاقتصادية الإقليمية والوطنية أقل انغلاقاً بكثير من ذلك الوقت. والإلكترونيات، والاتصالات، وتقنيات الاتصال هي القوى الدافعة للنمو التالي. وليست القطاعات الاقتصادية المؤدية للمركزية مثل سكة الحديد، والفحم، والفولاذ، والنفط والكهرباء هي القطاعات ذات اليد الطولى، بل إنها بناء على طبيعتها أقرب إلى تقنيات الإنتاج وقطاعات الخدمات اللامركزية.

الآثار الاجتماعية خطيرة[19]، فالمجتمعات تواصل التمايز اجتماعياً، وإقليميا، ونشأت طبقة وسطى هامة من حيث العدد، وجيدة التعليم، وذات وعي متنام بالذات، وقد طوّرت الطبقات المهنية والمستقلون، ورجال الأعمال، وأصحاب المشاريع، فكراً سياسياً مختلفاً عن فكر الطبقة الحاكمة، ولا يمكن لأصحاب السلطة السياسية والبيروقراطية تجاهل أنه لا يمكن بالاقتياد المحافظة على النمو الحيوي، وبهذا فإن الدولة المتدخلة في الاقتصاد لا تواجه رفضاً: إذ يقر نموذج التطور الشرق الآسيوي

بالذات لفعالية الدولة بأهمية فائقة، بيد أن الأمر يتعلق بوجوب تقديم توفير الشروط الموضوعية من أجل تشجيع القطاعات الأساسية، وليس من أجل الاقتصاد الموجه أو التخطيط التفصيلي، وبذلك ينشأ حتماً مجال متنام للقرار من أجل الموضوعات الاقتصادية على مستويات متدرجة.

إن التمايز الاجتماعي يدفع قدماً باهتمامات مختلفة للشعوب تتمثل بشكل متنام في مطالب سياسية، فالاتحادات المهنية والإقليمية والقطاعية تظهر في كل مكان في آسيا ـ وفي الصين كذلك، وهذا يتفق وتزايد لافت للانتباه للمنظمات غير الحكومية مختلفة التوجهات. وهذه التطورات لا توجد بأي حال من الأحوال في ظروف فردوسية وفي تناغم طبيعي بين الحكام والمحكومين: وبالعكس فإن المجتمعات تعاني من أمراض طفولة التطور الرأسمالي: البطالة الواسعة، والتضخم، والغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع، النقص في المساكن إلى جانب القصور الباذخة، وأخيراً الآفة الشاملة من الفساد وإثراء الطبقة الحاكمة التي تعتقد بناء على نجاحها الذي لا مراء فيه أن لها حقاً مكتسباً في جني الثمار الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه تتزايد مطالب الشعوب في السياسة التي لم تعد في آسيا تأخذ في اعتبارها بتاتاً التراتبية والإجماع المرغوب فيه، وإنما تقاس بناء على إنجازها. إن التطلع نحو «الحكومة الصالحة» بات مقبولاً في هذه الأثناء بلا ريب من الحكومات كذلك وحتى من حكومة الصين الشعبية بوصفه معياراً للشرعية الذاتية[20]. وليس بإمكان الحكومة الآن أن تراقب بشكل محكم المعلومات المتاحة لمواطنيها الذين يستطيعون بدورهم من خلالها مراقبة إنجازات الحكومة، فالاتصال بالعالم الخارجي بات في هذه الأثناء شديد التنوع، وتأثير الوسائط الإلكترونية دينامي جداً، والتلفزيونات الفضائية متاحة بشكل واسع، وحتى حيث تحاول الحكومة كما في السابق ممارسة الرقابة المشدّدة على الرأي وترويض الوسائل العصيّة، فهناك أمام

الشعوب، جزئياً على الأقل، مصادر معلومات مستقلة متاحة[21]. في عام 1995 كان في الصين مئة ألف مشترك في الإنترنت، أصبحوا ثلاثمئة ألف عام 1997، وسيصبحون مليونين في عام 2000، وتتزايد أعداد مقاهي الإنترنت في المدن الكبيرة باطراد. وتجهد الرقابة بيأس في مراقبتها، ولكنها لم تستطع منع ظهور المجلّة الشبكية السريّة الأولى (النفق) التي لا تكتفي فقط بنشر الشعارات الديمقراطية، بل تعرض على الشبكة أيضاً إرشادات سليطة للسخرية من الشرطة.

إن تطلّع الطبقات والفئات المستقلّة إلى هذا الحدّ أو ذاك، والناجحة، والواثقة من نفسها، وشرعية «رقابة النجاح» بواسطة إنجازات الحكومات، وتوفير معلومات مستقلة، لها جميعاً نتيجة هامة: وهي حق المشاركة للذين يعتقدون أنهم قادرون أو مسموح لهم أو مضطرون نظراً لتأخر الإنجازات الحكومية أو يتوجب عليهم الاشتراك في التأثير في الجماعة. وضغط هذه المشاركة غير ملحوظ فقط على مستوى المنظمات في المجتمع الآسيوي، وإنما أيضاً في تحولات الأنظمة السياسية.

تبعت دول آسيا الأكثر تقدماً ـ كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ حتى استعادة الصين لها، في غضون السنوات العشر الأخيرة اليابان على طريق الديمقراطية. وفي الفلبين التي هي أقرب إلى كونها دولة متخلفة ولكنها تحاول الآن استدراك حالات التقصير والمماطلة التي كانت في عهد ديكتاتورية ماركوس بمعدلات نمو مبهرة، فإن حركة ديمقراطية ناجحة قد أنهت الآن مرحلة الديكتاتورية. وفي تايلاند جرى تحييد محاولة الجيش لإعادة عجلة الديمقراطية إلى الوراء من خلال توحد كلمة المجتمع كله تقريباً على المقاومة. وفي ماليزيا وسنغافورا لم تنجح فقط عناصر هامة لديمقراطية شكلية بل أيضاً صحافة هامة ومستقلة إلى حد بعيد. وهذا ينطبق أيضاً على أندونيسيا التي تبدو للمراقب من بعيد أسرع إلى درجة

كبيرة من أن تكون قد خرجت للتو من ديكتاتورية عسكرية. وفي أندونيسيا هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية العاملة التي تمثل أهدافها بأعلى صوت وبدون أي خوف. وكون «رجل البلاد القوي» سوهارتو لم يستطع سنة 1995 و 1996 فرض مرشحه المفضل لرئاسة غرفة الصناعة والتجارة ومنظمة نهضة العلماء الإسلامية، فإن ذلك يقول الكثير عن مظاهرات الشوراع في يوليو (تموز) 1996 لصالح زعيمة المعارضة ماغواتي[22]. وتعزز إطاحة سوهارتو في مايو (أيار) 1998 هذا التطور. وحتى في الصين فقد بات الآن مسموحاً بانتخابات تنافسية على مستويات محلية بين عدد كبير من المتنافسين، وبذلك تم التخلص من الكوادر الحزبية ذات التواريخ الفضائحية من الفساد والتي كانت الأكثر قوة حتى تاريخه. وقد تطورت المؤتمرات الشعبية الإقليمية من كونها تظاهرات مراسم للتمجيد والتهليل إلى هيئات نقاشية جادة تصوّت أحياناً بعكس رغبة القيادة عند تعيين الموظفين. كما تمّ إصلاح قانون العقوبات وما يتعلق به من إجراءات، وتوسيع حقوق المتهمّين، وفصل النيابة العامة عن الشرطة. وأصبح للمواطنين الحق من جديد للتقدم بشكوى في حالة التضرر من الإدارة[23]. وقد استخدم هذا الحق 70000 شخص عام 1995، وهذا رقم قياسي. وقد برأت إحدى المحاكم الإقليمية سنة 1997 مجموعة من المنشقين التينانمينيين* لعدم ثبوت تهمة نيّة الانقلاب عليهم، وهذه كلها علامات بليغة التعبير بأن القانون قد أخذ في الاستقلالية، وأن دولة القانون تنمو.

وسوف تسرّع الأزمة الاقتصادية من هذا التوجه، وفي الحقيقة يمكن أن تحظى بعض المحاولات، وفي مقدمتها محاولات رئيس الوزراء

* نسبة إلى ميدان تين آن مين (Tinanmen) أو «ميدان السلام السماوي» في بكين الذي حدثت فيه حركة الطلبة الشهيرة في حزيران (يونيو) 1989. ـ المترجم.

الماليزي ذي الكلمة القوية، محاضير، في تحويل الغضب الشعبي نحو المتآمرين المزعومين ضد الاقتصاد الآسيوي (الولايات المتحدة الأمريكية، الغرب، اليهود، المنظمات المالية الدولية، جورج سوروس. . . إلخ) بآذان صاغية هنا وهناك، ولكن المرجح أكثر هو فرض الإصلاحات، خصوصاً أن مثل هذه التصريحات قد تفضي إلى إضعاف العملة المحلية. إنّ مطالب تأتي من الشعب ومن الخارج تسير في الاتجاه نفسه: مزيد من الرقابة الديمقراطية، ومحاباة أقل، وفك التلبّد السياسي والمالي والاقتصادي.

وهناك، قبل كل شيء، الأجزاء الأكثر تخلفاً من جنوب وجنوب شرق آسيا، الهند الصينية ومابنمار حيث لم يدخل هذا التوجه بعد، ويمكن كما في حالة كمبوديا، ملاحظة انتكاسات واضحة[24]. وبالطبع فإن ثبات الحركة الديمقراطية حول حاملة جائزة نوبل للسلام الشديدة المراس آونغ سان ساو كاي، يشير إلى أن التوق للمشاركة والحرية موجود هنا أيضاً بشكل واضح، أما ردة فعل الأنظمة، ومن ضمنها النظام الشيوعي في الصين، فتكون بالقمع في بادئ الأمر[25].

قيم آسيوية؟

نأتي الآن إلى «القيم الآسيوية» موضوع الخلاف الأكثر سخونة، ويصف هذا المفهوم ما يزعمه ممثلو الصفوة السياسية في سنغافورا، وماليزيا، وأندونيسيا، وأحياناً الصين واليابان، عن اختلاف جوهري في ترتيب قيم الآسيويين عن مثيله في «الغرب» حيث يعزى لهذا الأخير الانهيار الاجتماعي الموهوم للدول الصناعية القديمة ـ العنف، الجريمة، إدمان المخدرات، التهالك الذي لا رادع له على اللذات. وجوهر «ضعف القيم» الغربي حسب المنتقدين الآسيويين أظهر نموّاً واضحاً غير مسيطر

عليه للقيم الفردية أدّى سياسياً وحقوقياً إلى دمقرطة مفرطة.

وعلى عكس ذلك فإن المجتمع الآسيوي مطبوع بطابع مختلف من «ترتيب القيم»: احترام السلطة والتراتبية، القيمة الرفيعة للعائلة، تبجيل الآباء والأسلاف، الاقتصاد في النفقة، قابلية التعلّم، النشاط، ولكن في مقدمة كل ذلك: أولوية الجماعة على الفرد التي لا تشكل فقط الاختلاف الجوهري عن ترتيب القيم الغربي ولكنها تقف وراء النجاح الاقتصادي لآسيا، وعن طريقها يمكن للمجتمعات الآسيوية أن تتجنب بنجاح الانحطاط الغربي[26]. وبهذه الحجة يتم دفع نقد الغرب (والمنظمات غير الحكومية كذلك) بشأن تطبيق حقوق الإنسان، والنقص في الدمقرطة في بعض بلدان آسيا. وقد أشعل رئيس الوزراء الماليزي محاضير هذا الجدال في ربيع 1997 حينما طالب بتغيير ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولا خلاف هنا على أن الثقافات الآسيوية لها بعض السمات الخاصة التي تجعلها مختلفة عن الغربية. ولكن ازدهار «القيم الآسيوية» في سنوات التسعينات يقابل بارتياب، ففي بادئ الأمر يعتبر النداء بقيم آسيوية موحدة من خلال ثقافات مختلفة بشكل واضح مفاجئاً: إسلامية في ماليزيا، وفي أندونيسيا فإن الإسلام قد ارتبط بشكل فريد بعناصر هندوسية وأرواحية* وفي سنغافورا التي رفض الأب المؤسس لها والوزير السابق لي كوان ييو الكونفوشيوسية، انكب فجأة منذ أواخر الثمانينات على الكونفوشيوسية الجديدة. وتنمّي الصين أيديولوجية شبه ماوية فريدة من نوعها بات ينادى بها في المدة الأخيرة أشبه بـ «حضارة اشتراكية روحية»[27] أما اليابان فهي ذات ثقافة شينتوية ـ بوذية. فكيف إذن لهذه المجتمعات الشتيتة أن تتبع القيم ذاتها حينما تكون هذه القيم راسخة فعلياً في ثقافات قد نمت

---

* نسبة إلى المذهب الأرواحي (Animismus) الذي يعتقد أنّ كل شيء في الكون، وحتى الكون نفسه، له روح أو نفس ـ المترجم.

تاريخياً؟ إن آسيا لم تمتلك قط ثقافة موحدة، ولا أبجدية موحدة، ولا كتابة موسيقية عامة أو أسلوباً فنياً معاصراً كالأسلوب القوطي أو أسلوب عصر النهضة في أوروبا. لقد كانت الثقافات الآسيوية دائماً ضمن حدود قومية وإثنية[28].

ويلفت الانتباه أيضاً أن خليط القيم الآسيوية، وخاصة المنسوبة إلى الكونفوشيوسية يماثل بشكل دقيق ثقافة المجتمع البرجوازي الأوروبي في القرن التاسع عشر، وإلى حد ما أيضاً ثقافة المجتمع في جمهورية ألمانيا الاتحادية في الخمسينات في ملامح كثيرة. وبتعبير دقيق يتعلق الأمر بعرف قيمي محافظ يمكن ملاحظته اليوم بسهولة تقريباً كذلك لدى اليمين الجمهوري المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يلفت الانتباه أيضاً أن المنظمات الآسيوية غير الحكومية تخرج عن تراتبية القيم الآسيوية المزعومة التي يتبعها كل من في المجتمع، وعلى عكس التأويل الغربي السائد، فإن القيم المشتركة هنا تحظى حقاً بتقدير أعلى بصورة واضحة، ولكنها لا تقدم على جوهر القيم الفردية بل تتم المساواة بين الجانبين، وبشكل خاص، فإن المنظمات الآسيوية غير الحكومية ليست أقل إصراراً على القيم الكلاسيكية للأمر القضائي بالمثول* (Habeas-Corpus) من زميلاتها في الغرب: الحماية من التعذيب، الاعتقال التعسفي، حرمة المسكن .. إلخ، وعدا ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية لا تساوي بأي حال من الأحوال بين «الجماعة» والدولة، مثلما يفعل الحماة الرسميون لـ «القيم الآسيوية» بل الأرجح أن تطالب بحقوق الجماعة باسم المجتمع أو المجموعات الاجتماعية الفرعية بالذات من أجل درء البغي الحكومي[29].

* الأمر القضائي بالمثول أمام المحكمة، والمقصود بذلك حماية الحريات الفردية التي تعود أساساً إلى قانون أصدرته المحكمة الإنجليزية العليا عام 1679 لحماية الحرية الشخصية، وبناء عليه لا يحق اعتقال أي شخص أو حبسه بدون قرار من المحكمة ـ المترجم.

يقف الفيلبينيّون في الجدال حول حقوق الإنسان أقرب إلى الجانب «الغربي»، ولا تشارك تايوان وتايلاند في «النقاش حول القيم» وكذلك فإن الصين لا تدافع بقوة عن القيم الآسيوية. إن كونية حقوق الإنسان أمر غير مختلف عليه، ولكنه نسبي تبعاً لحالة التطور.

إن الملامح الثقافية المشتركة في آسيا الحالية هي نتيجة للتحديث، وخاصة الاتصال والتبادل مع الغرب[30] لاحظ زعيم صيني منشق بشكل عرضي في أثناء الجدال مع هنتنغتون أن تأثير الكونفوشيوسية الجديدة على الشعب الصيني لا يمكن مقارنته بأي حال من الأحوال مع ما حققته الثقافة الغربية في السنوات العشرين الأخيرة[31]. وما يقدم لنا اليوم بصفته «قيماً آسيوية» هو منتج صناعي للحكومات الآسيوية وقع في شركه بشكل يدعو للسخرية نقاد النسبوية الثقافية لما بعد حداثة «الإمبريالية الثقافية الغربية». في سنوات الثمانينات شكّل لي كوان ييو في سنغافورا، ومحاضير محمد في ماليزيا، وآخرون، من العرض الكبير للثقافات الآسيوية أيديولوجيات حكومية كردة فعل منهم على دينامية مجتمعاتهم الخاصة وعلى النقد الغربي.

على المرء أن يفهم بدقة الوظائف المتعددة لقائمة القيم كي يكون عادلاً أيضاً مع مبدعيها. يتعلق الأمر أولاً بالمحافظة على ميزة تكاليف العمل في آسيا، وخاصة في جنوب شرق آسيا، وهذا يعني المحافظة على عامل منافسة مساهم في النمو الاقتصادي الاستثنائي:

ولهذا يتم التأكيد بقوة على احترام السلطة، والنظام، والنشاط .. إلخ. والأمر الثاني هو انشغال جميع هذه البلدان ـ من سنغافورا حتى الصين بمجتمعات متعددة الإثنيات والأديان تواصل التمايز بقوة متزايدة باستمرار. ويحاول تركيب «القيم الآسيوية» أن يقف في وجه النزاعات الداخلية التي يمكن أن تنجم عن هذا التشظي، والإبقاء على تماسك

المجتمع، ففي ماليزيا على سبيل المثال فإن حوالي 46٪ من المواطنين هم ملاويون مسلمون في غالبيتهم، أما الأقلية الكبيرة الثانية فيشكلها المهاجرون الصينيون (32٪) ثم قبائل ذات قرابة مع الملاويين (12٪) ثم مواطنون من شبه القارة الهندية (8٪) ويشكل الأوروبيون والسكان الأصليون ما تبقى. الأقلية الصينية هي محرك التقدم الاقتصادي وهي أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية، وتنتهج الحكومة سياسة مساواة الفرص التي تعطي عن وعي امتيازات للمواطنين الملاويين. وبناء على التجربة فهناك خطر الانقسام السياسي على امتداد الحدود الإثنية في حالة الأزمة. وفي هذا فإن التمايز الإثني وليس الديني هو ما يتقدم إلى الصّدارة، والتأكيد على أولوية العناصر الثقافية الإسلامية يخدم بشكل آلي المطالب الاجتماعية للملاويين، وليس العكس. وكذلك فليس صحيحاً بأي حال من الأحوال أن «الثقافة الكونفوشيوسية» للصينيين يمكن أن تعارض المسلمين هنا، لأن سكان ماليزيا الصينيين هم بوذيون في غالبيتهم، وليسوا كونفوشيسيين[32].

والثالث يتعلق أيضاً بخلق وحدة بين بلدان ما تزال بعد شديدة الاختلاف ومهددة بنزاعات متبادلة، والمقابل الذي يقصد تركيب «القيم الآسيوية» صنعه في وجه الغرب يشير إلى البحث عن تقديم ما يوحد داخل الإقليم إلى الواجهة الأمامية أكثر بكثير ربّما مما يشير إلى الرغبة في معاداة الغرب سياسياً.

ما يزال هناك للأسف دافع رابع: أي تأمين سلطة النخب المسيطرة التي ركّبت القيم الآسيوية وهي الأكثر استفادة بدون منازع من تطور العقد الأخير، (سنغافورا فقط تعد خالية من الفساد) وهي تريد حتماً التشبّث بالسلطة. ويخدم الجدال حول القيم في تبرير الإجراءات التعسفية ضد المارقين، ودعاة حقوق الإنسان، والنقابات، والصحافة الحرة، وحتى ضد

المعارضة الشرعية. ولا يستطيع الجدل حول القيم الآسيوية الانعتاق من هذا الجانب المظلم. ويدحض نجاح الديمقراطيات في تايوان، والدعوة إلى الحرية في ماينمار، أو حركة الديمقراطية الصينية أمام ميدان تينانمين (Tin an Men) الزعم الكاذب بأن البشر الآسيويين غير ناضجين. أو أن مصيرهم الخاص يقرر على كره منهم[33].

والجدال الذي أثارته قيادات بعض الدول الآسيوية حول «قيم آسيوية» هو مرحلة فقط على طريق آسيا نحو الحداثة[34]. وقد أشار بحق عارفون بالفلسفات والديانات الآسيوية الى أنهم يجدون هناك أيضاً عناصر ترتبط بفردية معتدلة، وليبرالية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية. وفي الأفكار ونظم القيم الشاملة فإن ذلك بالكاد يمكن أن يكون مختلفاً ؛ إذ بدون التنوع (بل والتناقض فعلاً) في إمكانات التأويل، وهذا يعني بدون قدر مناسب من القدرة على التكيف، لما كان بوسع هذه النظم الثقافية الاستمرار مئات أو آلاف السنين[35]. وتحتوي هذه «المقدرة على الربط» في داخلها على فرص للتقليل من حدة الخلاف المبالغ فيه بين «القيم الآسيوية» و«الغربية».

آسيـا ـ الى أين؟

إنّ التناقضات المزعومة تنصقل أيضاً في الواقع الاجتماعي، وأسطورة آسيا «النملة النشيطة» هي أمر مفروغ منه، أحرز عمال كوريا الجنوبية عام 1987 الحريات النقابية بعد نضال شاق، ومنذ ذلك الحين تم تطبيق زيادة في الأجور تبعاً للنمو في الإنتاجية، وحينما حاولت الحكومة أن تضع حداً لهذا التطور بقانون عمل خانق للحريات، تغلبت النقابات العمالية على هذه الهجمة باضراب عام هائل، حتى أن النقابات الموالية للحكومة وجدت نفسها مضطرة لدعم هذا النضال. ولم يعد تحالف الحرية

في كوريا الجنوبية قابلاً للهزيمة بعد الآن. وفي اليابان توسّع المجتمع الاستهلاكي، ووضع نظام التعليم الشديد الصرامة على المحك بعد حوادث الانتحار والقتل بين الشباب. وفي جميع أرجاء جنوب ـ وجنوب شرق آسيا فكك التطور الاجتماعي العائلة الممتدة ذات الأجيال الثلاثة ـ وهي مكون أساسي لـ «قيم الآسيوية»، فالتمايز الاجتماعي والإقليمي يطالب بثمنه على «جبهة القيم» كذلك.

ستكون القارة محكومة بديناميات ثلاث: منطق عالم الدول الذي يتطلب موازنة الهيمنة الإقليمية المحتملة، وهي الصين، ولن يكون أي توازن ممكناً بدون الولايات المتحدة، فمنطق عالم الدول يمنع هذه القطيعة الغربية ـ الآسيوية. وكلما ازداد ضغط تأكيد الذات الصيني فإن الرغبة في التمسك بالغرب وبالدرجة الأولى بأمريكا ستكون أشد تركيزاً في اليابان، وجنوب شرق آسيا، والهند.

وكلما بدت الصين أقل تهديداً سينظر بارتياح أكثر الى الحدّ من انحياز أمريكا الآسيوي. وبتعبير ساخر، ستبدو الصين أقل تهديداً كلما زادت تعددية وديمقراطية، وبكلمات أخرى: كلما تطورت بطريقة «غربية» أكثر. وإذا كان هذا هو المستقبل الصيني فلن يحدث إذن بين زعيمة آسيا و«الغرب» أي صراع حضاري ـ وهذه هي النقطة الحاسمة في المعضلة الأمنية !

المنطق الثاني هو منطق الدول التجارية الذي يدفع نحو مزيد من التعاون الإقليمي على الصعد الاقتصادية والسياسية الأمنية، مع مشاركة ملائمة لدول من خارج الإقليم. وقد باتت معالم هذا التعاون مرئية، بيد أنه ليس مؤكداً بعد إلى أيّ مدى تريد الصين أن تدخل في هذا المنطق. ومما له دلالة هو سعي غالبية الدول الآسيوية في منتدى الآسيان الإقليمي وفي التعاون الآسيوي ـ الباسيفيكي في المجال الاقتصادي (APEC)

للتمسك بالولايات المتحدة الأمريكية (ودول غربية أخرى) في اتحاد للتعاون. وتشمل منظمة التمويل التي أنشئت حديثاً بهدف التغلب على الأزمة الحالية الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مفروغ منه. وبدون العملة الغربية غير المحبوبة والمسيطرة عالمياً، فإن عملات الدول الآسيوية لن تحافظ على استقرارها. وكذلك فإن البنك الدولي الغربي المهيمن يساعد من خلال برامج اجتماعية في التخفيف من أثر تبعات الأزمات الاجتماعية الأكثر سوءاً. ولا يمتلك المشروع الماليزي لإنشاء منظمة آسيوية مقابل ذلك أية فرصة: إن آسيا تحاول ربط سياسة التوازن بالتعاون المُمَأسس.

أما إلى أين سيدفع المنطق الثالث، أي منطق عالم المجتمع، بالتطور الداخلي للبلدان الآسيوية، فهذا هو الأمر الأقل تأكداً، وما سبق مناقشته يتعلق بشكل حاسم بهذا. يكمن الاحتمال الأول في تطور تدريجي لديمقراطية ذات صيغة آسيوية، مثلما هي الحال دائماً. وبهذا يُترك متنفس للرفض الاجتماعي. ويمكن تحقيق الحاجة الفعلية أو المزعومة إلى السلطة من خلال رئاسة قوية أو منظمة حزبية صارمة. الإمكانية الثانية هي القمع المتزايد: سيتم اختيار قسم من الشرائح الطموحة من قبل النخب السياسية، وسيتم قمع جميع المحاولات التي تسعى إلى مشاركة أوسع في الحياة السياسية والمطالبة باحترام الحقوق الخاصة وحقوق المواطنة بقسوة متزايدة. وفي هذا السيناريو سيكون النمو والاستقرار في آسيا قصيري الأمد، لأن مجتمعات مثل هذه غير مستقرة وغير جذابة للاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى ذلك: إنها ترغب في الحكومات الشمولية والاستبدادية فقط ما دام الهدوء مسيطراً، ولهذا فإن المجتمعات الآسيوية متباينة وغير قابلة للسيطرة. أما الإمكانية الثالثة فهي التشكل تحت راية قومية عدوانية واستبدادية. ولكن هذا الاحتمال ضئيل بالنسبة لغالبية دول جنوب شرق آسيا وخاصة في دول مثل الهند، وكوريا، واليابان، بيد أن

ذلك محتمل في فيتنام، وبالدرجة الأولى في الصين.

ويجب أخذ هذه الإمكانية بجدية، فالقومية هي الأيديولوجية الأكثر تفجراً واحتشاداً بالعنف في القارة الآسيوية ولكنها لا تقود طبعاً إلى صراع للثقافات، بل مباشرة إلى سنة 1914 آسيوية: إلى حريق قاري ماحق بتدخل خارجي حاسم. ويؤمل أن تنجو آسيا من هذا السيناريو «أي التطور المستدرك لاحقاً» وأن تركّز على مثالين غربيين يكاد المرء لا يجرؤ على تسميتهما: تعددية الأطراف، والدمقرطة.

3

الأتراك على مشارف فيينّا
أم الوجوه المتعددة للإسلام

في مارس (آذار) 1997 أعلن زعماء خمسة أحزاب مسيحية ديمقراطية محافظة، من بينهم المستشار الألماني*، أنه لا يمكن لتركيا أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي لأنها مختلفة جداً من الناحية الثقافية. والمثير أن هذه المرافعة قد استثارت احتجاجاً شديداً من وزير الخارجية اليوناني بانيغلوس غير المعروف بصداقته الحميمة لتركيا. ولكن هذا القرار ـ وهو أكبر انتصار حتى تاريخه لأفكار هنتنغتون في العالم السياسي ـ يظهر المخاوف الأوروبية القديمة من السيف المحني الفاتح: إنهم لا ينتمون إلينا، إنهم لا يريدوننا. ومثل هذه الحصيلة الفكرية تهيّج على الصعيد الأكثر بدائية مشعلي الحرائق في سولينغن** وأماكن أخرى. وبالطبع فإنّ مخاوف قادة الأحزاب تركز اهتمامها على أمور أرفع من مرتكبي العنف: أي التعارض الموهوم بين التصور الإسلامي والغربي عن العالم. وعجز

---

* المقصود هو المستشار الألماني السابق هيلموت كول ـ المترجم.

** إشارة إلى حوادث إلقاء الزجاجات الحارقة على بيوت المهاجرين الأجانب ليلاً في مدينة سولينغن Solingen الواقعة في مقاطعة شمال الراين ـ فستفاليا. ـ المترجم.

شؤون الدولة في المجال الإسلامي عن التطبيق الناجح للديمقراطية، والانتهاك الفظيع المتكرر لحقوق الإنسان.

أبناء الزوج للسياسة الدولية

ليست هذه المخاوف بدون أساس تماماً، فعالم الإسلام يدخل في أزمة عميقة، ومن البدهي أن هذه الأزمة ليست جديدة، فهي مرتبطة بالانطلاق الشامل العنيف الصادم للحداثة في العالم الإسلامي، وخاصة في العالم العربي. وقد كانت سنة 1798 التي شهدت حملة نابليون على مصر هي نقطة البداية[1]. إذ أثبتت طلائع المماليك أنها ليست أهلاً للتصدي للفرنسيين، ولم يستطع السلطان العثماني في اسطنبول، وهو السيد الأعلى لمصر اسمياً إن لم يكن فعلياً، مساندة رعيته الوهمية. وقد شكل هذا العجز صدمة لشعب كان افتراض تفوق العالم الإسلامي، كأمر مفروغ منه، جزءاً من عالمه الحياتي. و كانت هذه الحملة فاتحة قرن ونصف من الإخضاع والاضطهاد والاستغلال للعالم العربي، إذ استولت القوى الاستعمارية الكبرى، إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بلا رحمة على الجزء الأكبر من الاقتصاد الإسلامي. لقد تم إثقال مصر منهجياً بالديون، وكانت قناة السويس نموذجاً لاحتيال مالي ضخم، فقد تم خداع حاكم سليم النية يتمتع بنوع من الإرادة في الإصلاح من خلال غرامات مالية باهظة بسبب عدم توفيره للعمال الموسميين الذين كانوا مشغولين بجمع الحصاد في ديارهم. وتتويجاً لذلك حرم لعقود من تقاسم موارد القناة، وحينما أعلن بنك مصر إفلاسه وضعت البلاد تحت الإدارة الإلزامية لبريطانيا العظمى، وحين أبدى المصريون مقاومة تم وضعهم أيضاً تحت الوصاية العسكرية. وجرى استعمار بلاد المغرب في غضون نصف قرن، وكان استعمار الجزائر فظيعاً وقاسياً بشكل خاص.

شاغل العرب في قلب الشرق الأوسط، فلسطين ولبنان و«الهلال الخصيب» من سوريا حتى بلاد ما بين النهرين، القوات التركية من خلال هبتهم تحت قيادة لورانس العرب في أثناء الحرب العالمية الأولى، وشكّل ذلك تدخلاً مؤثراً عرقل عمل حلفاء الدولة العثمانية، ألمانيا والإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية في ميادين المعارك الأوروبية. وبلا أي وازع من ضمير تحطمت في فرساي العهود التي قطعتها بريطانيا العظمى لشركائها العرب. وبدلاً من دولة عربية مستقلة دخلت قوات الانتداب البريطانية الفرنسية، وقد بارك الرئيس الأمريكي ويلسون، بطل تقرير المصير، هذا الغدر بدون تدبّر.

منحت القوى الاستعمارية على كره منها الاستقلال لمصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق في فترة ما بين الحربين العالميتين. وجرى عمداً تمزيق العالم العربي إلى أجزاء حتى يتسنى للقوى الاستعمارية تقييد الأجزاء المنفردة بمصالحها، ولم يتم التغلّب على علاقات التبعية السياسية إلاّ بعد عشرين عاماً على يد الثوريين العسكريين الشباب في غالبيتهم.

ويوضح هذا المهاد التاريخي لماذا تترسّخ في تفكير كثير من العرب ضغينة شديدة ضد «الغرب». وعلى عكس الآراء الشائعة، لا يمكن تبرير ذلك بتاتاً من خلال العداوة الموروثة بين الإسلام والمسيحية، بين الأرثذوكسية الإسلامية والتنوير الغربي، بل الأرجح أن ذلك قد نشأ عن خمسة أجيال من التجارب المؤلمة لعالم إسلامي واعٍ بنفسه مع المجتمعات الغربية الحديثة. ومثلما أن إسرائيل الحديثة ستكونُ غير مفهومة بدون الهولوكوست، فقد تفتحت العقلية السياسية ـ الثقافية للعالم العربي (والإسلامي كذلك) فقط من التجارب الصادمة للحقبة الكولونيالية.

لقد تفكّك المجتمع الشرقي ولكنه ـ بخلاف التطور الغربي ـ لم

يعوّض ذلك من خلال انتصار بناء الدولة القومية، أو التفوق الثقافي العسكري، ومما يدعو للعجب في مواجهة هذه الصدمة المزدوجة، أن المشاعر المضادة للغرب في العالم الإسلامي ليست أكثر شدة بصورة بارزة مما هي عليه فعلاً. وبدلاً من كراهية موحدة صدامية لأوروبا تشكلت محاولات لمثقفين بقصد التغلب على التجارب الكارثية من القرنين التاسع عشر والعشرين.

أجوبة العالم الإسلامي على الحداثة

كانت القوميّة الاستبدادية التي حاولت إدخال العناصر التقنية للنجاح الأوروبي في المجالات المدنية والعسكرية بدون القبول بالإصلاحات الرأسمالية اجتماعياً وسياسياً هي أحد الأجوبة على التحدي الغربي. وتم القبول بالإقليمية السياسية (Partikularimus) للعالم الإسلامي بصفتها شيئاً موجوداً، وكانت نقطة الانطلاق للتعبئة هي الدولة القومية التي نقلت النموذج الأوروبي، وكان لا بدّ من المحافظة على التقاليد الخاصة ولكن على أساس علماني بطبيعة الحال، وليس على أساس ديني. ولا تستند هذه القومية على الأمة العربية أساساً وحيداً بل ترتبط أيضاً بتقاليد غير عربية. كانت المحاولة الأولى في ذلك حركة محمد علي الإصلاحية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد قام بإصلاح الجيش والمالية والإدارة، وأراد أن يستقل ببلاده عن الدولة العثمانية، وكان يسعى للسيطرة على شرق المتوسط، وهكذا تعارض مع السياسة الإمبريالية لبريطانيا العظمى التي رأت أن محور اتصالها بالهند بات مهدداً، فتم إنهاء تجربة محمد علي بطريقة عنيفة من قبل القوة الإمبريالية.

المحاولة الثانية كانت الثورة الكمالية في تركيا التي كانت إلى حد بعيد أكثر راديكالية في علمانيتها الصارمة، فقد أراد كمال أتاتورك أن يبعد

الدين عن السياسة والقانون والتربية، وأن يقود تركيا «من فوق» إلى مستوى العالم الأوروبي. بيد أن ذلك لم يغيّر تركيب السلطة وشرائح المجتمع التركي إلاّ بدرجة ضئيلة (بصرف النظر عن نشوء طبقة وسطى مدينية حديثة) وبقيت العناصر الجوهرية لقيادة الدولة العثمانية الاستبدادية على حالها. وقد أدركت تركيا ذاتها على أنها دولة موحدة ينبغي للأقليات أن تندمج فيها بدون اعتراض، وعلى الرغم من هذه الشروط فقد قطعت الدولة جزءاً كبيراً من الطريق. وقد أعاق مبدأ الدولة الاستبدادي، بدون ريب، نشوء طبقة سياسية قوية واثقة من نفسها، الأمر الذي أثبت سلبيته حينما جرت المحاولة الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدى التردد بين انفتاح ديمقراطي حذر وديكتاتورية عسكرية إلى جعل البرجوازية السياسية في حالة تبعية. وكانت الطبقة السياسية معنية بأن تبلغ مآربها ما دامت تمتلك الوسيلة لذلك، وبهذا اجتازت المراحل التي كانت فيها حكومة عسكرية تمنع من الوصول إلى مصادر الكسب. وقد أدى منع أيديولوجية الدولة الموحدة الكمالية لحل إنساني عادل لمطالب التحرر الكردية والكلفة المتزايدة للحرب الكردية التي تبتلع 20٪ من ميزانية الدولة، وضعف ذلك من النقود مثلما بلغ العجز في الميزانية العامة، إلى التطويح بالتحديث الاجتماعي إلى الوراء تماماً في اللحظة التي بدا أن تركيا تقف فيها على عتبات النجاح الاقتصادي والسياسي في سنوات الثمانينات[2].

المثال الثالث كان سلالة بهلوي الملكية في إيران، وبشكل خاص الشاه الأخير الذي كان محظوظاً بموارد المنتجات النفطية، ومن خلالها قاد تحديثاً حكومياً مركزياً من «الأعلى». وكما في مصر وتركيا فقد ارتبطت القومية التحديثية بمطالب الزعامة الإقليمية. وأتاح نزاع الشرق ـ الغرب لرضا بهلوي انتهاج هذه المطالب بدون أن يدخل في نزاع مع

الغرب بخلاف محمد علي تعيس الحظ. ومع أنه كدس كثيراً من السلاح، وتبع أطماعه في السلطة بدون اعتبار لأي شيء، ومن ذلك على سبيل المثال احتلاله الفظ للجزر العربية في الخليج الفارسي، كما أن برنامجه النووي قد كشف عن طموحات عسكرية، إلاّ أنه سُمح له بكل ذلك ضمناً هذا إذا لم يتم الترحيب به؛ فقد كان يعتبر في الحرب الباردة «شاهنا»، ولكنه باء بالفشل عندما مزقت القوى الاجتماعية التي أتاحت لها إصلاحاته بعض الحرية الغلاف الضيق لحكمه الملكي المطلق.

الاشتراكية الوحدوية العربية
ونزاع الشرق الأوسط

برزت حركة الوحدة العربية، أي تصور أمة عربية موحدة لا بد أن تسعى معاً للتحرر السياسي، إلى الوجود في الثلاثينات أول الأمر[3]، مدفوعة بخيبة الأمل البالغة من خيانة القوى الاستعمارية للقضية العربية في فرساي. وإضافة إلى ذلك كان عليها أن تعمل على تخطي ما تم الاتفاق عليه في فرساي من تجزئة للعالم العربي. وتشير النسبة المرتفعة لمشاركة المسيحيين العرب في حركة الوحدة العربية إلى أنها تمثل أيديولوجية تحمي الأقليات ؛ ففي الثلاثينات أيضاً تأسست حركة الإخوان المسلمين، وهي أيديولوجية سياسية قائمة على أساس ديني يتخطى الحدود، وتهدد بنبذ الأقليات.

تلقت حركة الوحدة الأولى دفعتها المؤثرة بلا ريب من خلال إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 وما تبع ذلك من حروب شرق أوسطية، إذ انعقد الرأي على أن هذا الحدث هو محاولة غربية أخرى للسيطرة على العالم العربي، هذه المرة بمساعدة «حصان طروادة» كولونيالي جديد تمثل فيه إسرائيل رأس الجسر. أما أن إسرائيل قد انتزعت استقلالها من دولة

الانتداب*، بريطانيا العظمى، فقد تم تجاهل ذلك، وعمّقت سياسة القوة العظمى فيما بعد، الولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل هذا الاعتقاد بشكل راسخ في الأجيال العربية الشابة.

ارتبطت الأيديولوجية الاشتراكية بحركة الوحدة العربية، وساعد على هذا الدمج أن الاتحاد السوفييتي على الرغم من أنه كان مسؤولاً عن تأسيس دولة إسرائيل بصفته عضواً في مجلس الأمن ـ قد قدّم نفسه سريعاً ضدّ الحلف الأمريكي ـ الإسرائيلي، وفي حين أن الماركسية ـ اللينينية لم تجد لها موطئ قدم سوى في اليمن الجنوبي، فقد جرى تطبيق مبادئ اقتصاد اشتراكي في التجارة، ومراقبة العملة، والمصانع الحكومية الكبيرة، والتخطيط الاقتصادي، والمزارع الجماعية، في الجزائر، وليبيا، وتونس، ومصر، وسوريا، والعراق. وكانت الناصرية والبعث مدرستين أيديولوجيتين من نوع خاص تتوقان إلى الربط بين القومية العربية والاشتراكية.

وقد أخفق هذا الوضع لسببين ؛ إذْ كان مرتهناً بنقطتي الضعف اللتين لا يمكن تجنبهما لاستراتيجيات التطور الاشتراكي: العجز المروّع للمصانع الحكومية الضخمة، والطبقة الحاكمة الطفيلية التي تمتص جميع نجاحات التحديث في القطاع الخاص المرهق كمعاشات تقاعد. وكلا الاتجاهين يقودان إلى الركود، والى إفقار الشرائح الأكثر ضعفاً.

لقد تحطم حلم الأمة العربية الواحدة على حائط إقليمية العالم العربي التي لا يمكن تخطيها. ولم يكن النبض المعادي لإسرائيل لذلك أكثر من رباطٍ واهٍ لم يكن بقادرٍ على توفير سياسة موحدة وتعاون عسكري فعال للدولة العربية، فانهارت المحاولة المصرية السورية لإقامة الجمهورية

---

* واضح أن المؤلف يقع هنا من جديد أسيراً للمصطلحات والروايات الإسرائيلية التي يستخدمها بدون تدبّر. ـ المترجم.

العربية المتحدة عام 1958 بعد ثلاث سنوات. وانقسم حزب البعث «العربي الوحدوي» إلى فرعين سوري وعراقي متعاديين حتى الموت.

الإسلام الإصلاحي

لا تمثل الأصولية الشمولية الإسلام إلاّ بقدر ما هي محاكم التفتيش بالنسبة للكاثوليكية، أو الوعظ التلفزيوني الرجعي بالنسبة للبروتستانتية، فتسامح بعض أشكال الحكم الإسلامي في التاريخ ـ الإمارة الإسبانية على سبيل التمثيل ـ هي مضرب الأمثال. نتج عن المواجهة مع الحداثة في عالم السياسة الإسلامي اتجاهات «إسلامية إصلاحية» بديلة سعت بوعي للتوفيق بين الإسلام والحداثة بما في ذلك مبادئ الثقافة الغربية بدلاً من تحديد الحداثة بتفسير صحيح مزعوم للقرآن والسنة والشريعة مثلما يفعل الأصوليون[4].

والصيغة الأولى في ذلك قدمها الأفغاني وتلميذه محمد عبده في نهاية القرن التاسع عشر، وهي تتقاسم مع الأصوليين تصورات تعاليم أصلية، ولكنها تجتهد، على العكس منهم، في إثبات أن مبادئ الحداثة ذات الطابع الغربي منصوص عليها في المصادر الإسلامية بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن الغرب لم يفعل أكثر من محاكاة التعاليم الحقيقية للنبي [ﷺ]. وتوجد في منشأ تطور الإسلام الإصلاحي إمكانيتا تطور مختلفتان تماماً: توجه حاسم لإصلاح إسلامي للسياسة ضمن فرض واضح للتعاليم بصفتها تعاليم صافية وصحيحة، أو التعاليم البديلة أي التعاليم الحيوية المتبدلة التي تأخذ في اعتبارها التغيّرات المتواصلة للعالم الحديث، في حين يتم إعلان مبادئ الدين المتمسك بها بصفتها التعاليم الجوهرية.

المدرسة الفكرية الثانية التي قامت على أفكار الأفغاني وعبده تتجاوز

هذه الخطوة الحاسمة: إنها تتقبل الفهم الديني التاريخي، ولكن من غير الممكن تحديد المعاني الأصلية لكلمات النبي [ﷺ]، والأرجح أن يجري تحديد منظور هذه المعاني من جديد في كل عصر في ضوء منظوره التاريخي الخاص. وبكلمات أخرى فإن لكل عصر الحق في وضع تأويله الخاص للقرآن، فالإسلام قادر على التكيف مع الحداثة، ولكنه أيضاً بحاجة إلى مثل هذا التكيف. وتنويع على هذا التفكير موجود لدى خصم الخميني في إيران آية الله شريعت مداري الذي حذر من الالتحام القوي بين الدين وقيادة الدولة، لأن ضرورات السلوك السياسي تفرض عليها اتخاذ حلول وسطى لا محيد عنها لابد أن تضرّ بالتعاليم الدينية. ولم تستطع هذه الفلسفة الدينية المتصوفة التي تمتلك تراثاً عريقاً في الإسلام أن تفرض نفسها بادئ الأمر مقابل مذهب الفعالية* (Aktivismus) الإسلامي الذي دعا إليه الخميني. ويعدّ المصري [نصر حامد] أبو زيد الذي أبعد من وطنه بضغط من العلماء السلفيين ممثلاً ممتازاً لهذا الاتجاه في المعسكر السني. ربّما يكون الإسلام الإصلاحي هو الأمل الأكبر للمسلمين للتوافق مع الحداثة.

الأصولية الإسلامية ـ الأسباب والمعضلات

طور حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين في الثلاثينات نتائج مناقضة لذلك. فهو يريد أن يحول العالم عن طريق العقيدة الإسلامية التي يريد أن يجعلها فاعلة في المجتمع وخاصة في السياسة. وأفكار حسن البنا هي ردّ فعل على التنفيذ الغاشم لمصالح القوى الاستعمارية الغربية، وعلى سياسة النفاق الوطنية للنخب الليبرالية المستعدة دائماً للعمالة والتي تولت

---

* مذهب يؤكد على استخدام الإجراءات الفعّالة كالقوة والعنف في سبيل تحقيق الأهداف السياسية ـ المترجم.

الحكم في الدول العربية اليافعة بعد الاستقلال كذلك. يريد حسن البنا تجديد الدعوة في المجتمعات العربية ويتوق إلى التغلب على المبادئ الخارجية الدخيلة المعادية للإسلام. ولكن فلسفته السياسية متناقضة: فهو يحيل، من جهة، إلى المبادئ الديمقراطية في الإسلام (وهذا يعني طلب النبي [ﷺ] من أتباعه التشاور في الأمور الدنيوية)، ولكنه من جهة ثانية، لا يخفي نفوره من نظام تعدد الأحزاب ؛ ويندفع بإخلاص للاستنتاج من التعاليم الصارمة بأنه أيضاً لدى تطبيق التعاليم الإسلامية في السياسة فهناك واحد على الأقل من كلا الحزبين، حسب تقدير حسن البنا ـ لابدّ أنه يمثل التعاليم المغلوطة(5).

إن موقف حسن البنا يمكن أيضاً أن يكون أساساً لسياسة محدودة تقوم على نشاط وإسهام اجتماعيين ضمن خطاب سياسي عريض. وهذا موقف يتخذه حتى الآن الإخوان المسلمون في بعض الأقطار العربية، ويوجد لدى ممثلي الاتجاه الإسلامي المعتدل في الجزائر ومصر والأردن. ولكنه يؤسس نقطة انطلاق باتجاه تحول حاد وأكثر استعداداً للعنف، والآباء الأيديولوجيون لهذا الاتجاه هما الداعية الإسلامي الباكستاني [أبو الأعلى] المودودي، والمصري سيد قطب. ومن الطريف أن نضاله الراديكالي موجه ضد الجوانب غير الإسلامية المزعومة في الثقافة الراهنة لبلاد المسلمين بالدرجة الأولى، وليس ضد الغرب نفسه، بل المجتمعات والشعوب التي ينشط فيها الإسلاميون لأنها تعد مارقة من الإسلام، وملحدة. ويظن الإسلاميون، بذلك، أنهم يعيشون الأوضاع نفسها التي مر بها النبي [ﷺ] الذي بدأ دعوته في محيطٍ معادٍ، وكان التعبير الأوضح عن ذلك خروجه من مكة. إن «دار الإسلام» مقتصرة بالتالي على المتعاطفين صحيحي الاعتقاد الذين يجمعون أمرهم على تجديد العقيدة. أما بقية العالم، وفي مقدمته المجتمعات والدول الخاصة فتعدّ «دار الحرب»

وبالطبع، فإن مثل هذا التحليل يخدم في رفع الذات إلى مستوى البطولة، ويتيح سبباً لاستخدام جميع الوسائل الكائنة في متناول اليد بدون اعتبار لأي شيء. وفي حالات متطرفة فإنه يبيح قتل جميع الناس الذين لا يريدون الإذعان لمطالب الإسلاميين بدون تفريق، بصفتهم مرتدين وقد نصت التعاليم الإسلامية على قتلهم. والظاهر أن الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) في الجزائر تنتهج هذه الرؤية المتطرفة إلى أبعد حد.

لم تقم الأصولية الإسلامية منذ هذا القرن فقط على برنامج عالم المسلمين، فقد انتشرت الوهابية في القرن الثامن عشر في شبه الجزيرة العربية، واتخذتها سلالة آل سعود المنتصرة منذ العشرينات مذهباً رسمياً للدولة، وهي أسبق نشوءاً من توجهات الخميني الإسلامية الشيعية، وأكثر قدماً واستبداداً، ولا تشتمل على الجزئيات الديمقراطية الحديثة التي تقدم، على أية حال، فرصة للتطور الاجتماعي السياسي في إيران: بيد أن سياسة أسعار النفط السعودية المعتدلة التي تناسب الغرب، يجعله يتغاضى عن انتهاك حقوق الإنسان هناك، وعن غياب أي نوع من المبادئ الديمقراطية، وهذا إحدى الحالات الساطعة للمعايير الأخلاقية الغربية المزدوجة التي تجعل من الصعب جداً أن يأخذ المثقفون المسلمون الوعظ القيمي الغربي مأخذ الجد.

تساعد الأصولية الناس المفتقدين للأمن على أن يجدوا اتجاههم في الأزمات الاجتماعية الجماعية وأزمة الوجود الفردي التي أنتجتها الحداثة في العالم الإسلامي[6]. وهي تقدم موقفاً محدداً بشكل ظاهر. وتعمل على تأسيس الهوية للفرد والجماعة لأنها تتمسك بقوة بالتاريخ المشترك والقيم التي ما تزال الآن ثابتة مثلما في السابق والتي تنتمي إلى عالم الحياة الاعتيادي، وبهذا فهي ملائمة بصورة باهرة لتعبئة الجماهير والحصول على

الشرعية، فهي من هذه الناحية تقنية سيطرة مؤهلة لذلك. لقد خدم الشكل الوهابي بتاريخه الذي امتد قروناً في تأمين السلطة السعودية. وكذلك فقد دفع الحاكم الباكستاني المطلق ضياء الحق بالتحول الأصولي قدماً في السياسية الباكستانية الداخلية بهدف واضح هو الحفاظ على السلطة، فالصيغة المحافظة بشكل متطرف من الإسلام بتشديدها على الطاعة، والخضوع، والاتباع الصارم للقواعد الشكلية وما شابه، هي مثالية جداً للمحافظة على مسافة بين السلطة والرعية، وهذا يخدم الهدف نفسه في قذف حقوق الإنسان بصفتها غير إسلامية[7]. التوجهات الإسلامية تعزل نفسها عن الغرب وبذلك ترضي حاجة الشعوب التي ترسخت فيها ضغينة معادية للغرب مبررة تاريخياً.

وبخلاف الأيديولوجيات الجماعية السابقة، القومية الاستبدادية، وحركة الوحدة العربية، والاشتراكية، لم تتعرض الأصولية للقذف في زمن الهزيمة العربية في حرب الأيام الستة (1967) نتيجة التجربة السلبية. فقد شكل التوجه الأصولي ردّ فعلٍ على إخفاق الأوضاع السابقة. لقد أسهمت تلك الأيديولوجيات الثلاث جميعاً في تقدم الحداثة، ولكنها أخفقت في القيام بواجباتها. وقد تزايد التمايز الاجتماعي ولكن وجهات النظر الحياتية لغالبية الناس بقيت مقيدة بفقدان الأمن والاتجاه. وأسهم فساد الطبقة الحاكمة، واستخدام العنف بدون أي وازع من ضمير لتحقيق مطالبها، في الطعن في الأيديولوجيات السياسية القديمة. ويمكن قراءة إخفاق الطبقة السياسية في العالم العربي بعد الاستقلال في أن البلاد العربية وبلدان الشرق الأوسط (ما عدا إسرائيل) قد حققت في سنوات الثمانينات نمواً اقتصادياً فعلياً بمعدل سالب 2٪.

اكتسب الإسلاميون تعاطفاً من خلال التزاماتهم الاجتماعية الموسعة، فهم يقدمون عوناً طبياً، وخدمة اجتماعية، ومعونة اجتماعية، ومنحاً

دراسية وجامعية، ودروساً في مدارس القرآن، وإرشاداً زراعياً، ومساعدات في أزمان الكوارث، بل ومحال سوبرماركت تبيع المواد الغذائية بأسعار مخفضة. وبكلمات أخرى إنهم ينجزون المهام التي يجب أن تنهض بها دولة الرفاه الاجتماعي وهذا ما أخفقت فيه فعلاً البيروقراطيات الفاسدة غالباً للدول الإسلامية. ومن هنا يمكن بوضوح إدراك السبب في أن كثيراً من البشر يعقدون آمالهم على أنه يمكن أخيراً بمساعدة الحركة الإسلامية إنجاز الوثبة إلى الحداثة. وقد وقع صموئيل هنتنغتون أيضاً في هذا الوهم الذي ينطلق في الأساس من أن تحديث الاقتصاد والمجتمع يمكن إنجازه مع أية قواعد سلوك ثقافية، وأنه يعترف أيضاً لإيران والسعودية بإنجاز هذه المهمة[8].

ولكن أسباباً كثيرة تقف ضد هذا الأمل: هناك أمر مشترك بين جميع الديانات السماوية: تروى الكلمة المقدسة بلغة تهدف إلى أن تكون صالحة لكل زمان ومكان، فهي تراوح بين حكايات تفصيلية شديدة الارتباط بأزمانها، وعموميات كبيرة، وبذلك فلا يمكن إلاَّ أن تكون متعددة المعاني. والمحاولة الأصولية لاستخراج المعنى «الحقيقي» لا بدّ أن تبوء هنا بالخيبة بصورة مفجعة[9]، أضف إلى ذلك أن هذه «الحقيقة» يمكن أن تكون قد وجدت فقط في السياق الثقافي والاجتماعي الذي عاش فيه النبي [ﷺ] ومارس تأثيره فيه. إن دلالة اللغة مقترنة دائماً بالتاريخ، وهذا المعنى الذي لا يمكن فصله عن السياق الحياتي لمعاصريها، ينقل عبر مئات السنين بدون تحوير، غير أن هذا العالم الحياتي قد ولّى بدون رجعة. وبناء عليه فمن الطبيعي أن تكون جميع الاستعادات المعاصرة موضع خلاف، وليس بالإمكان تفضيل واحد من بين معانٍ كثيرة بناء على براهين عقلية، ولا يمكن تطبيق ذلك إلاّ بوسائل غير لاهوتية، وهذا يعني بأدوات القوة، ومن هناك كان هذا الفصام العنيف في الأصولية، وفي هذا

الانشقاق بين المؤمنين ورجال دينهم تم استخدام الوسائل العسكرية والبوليسية.

وإلى جانب القرآن فهناك السّنة أيضاً في الإسلام، وهي التعاليم المتضمنة في سلوك النبي [ﷺ] والأقوال المروية عنه (الحديث) التي تتعلق في غالبيتها بأحكام في خلافات راهنة، أو قواعد سلوك في أوضاع طلب فيها أتباع محمد [ﷺ] المشورة منه في حالات الاختلاف. وهذه الأقوال مرتبطة، بطبيعة الحال، بعصرها وسياقها. واستخدام السنة بصفتها برنامج «الحق والصحّة» هو أكثر تناقضاً، وتكتنفه صعوبات أكثر من التفسير «الحقيقي» للقرآن.

والمصدر الثالث للإسلام السياسي هو الشريعة، وهي الأسس القانونية المستمدة من القرآن والسنة. إن الشريعة تعود كذلك إلى زمن بعيد ولا يمكن فهمها بدون دلالاتها التاريخية ورسوخها في سياقها. وقد اقفلت الشريعة* في القرن الحادي عشر، وهذا يعني أن التعاليم القويمة تنطلق من أنه قد تم في ذلك الوقت إيجاد سوابق وقواعد لجميع المسائل الممكنة، ولا ضرورة لأي تجديد. وغني عن البيان أن هذا الإقفال المتسرع قد تسبب في مشكلات، ومثال بليغ على ذلك ما يتم في إيران، وباكستان، وماليزيا من محاولات لإنشاء بنوك على أسس إسلامية صحيحة؛ فالمعروف أن الإسلام يحرّم الفائدة الربحية [الربا]، ومن أجل جعل استخدام القروض ممكناً في الدولة الإسلامية فإن البنك يدخل هنا بصفته «وسيطاً» بين الدائن والمؤمنين. غير أن الإجراءات المتعلقة بذلك هي من التعقيد بحيث تدفع بالمسلمين المؤمنين أيضاً إلى تفضيل البنوك الاعتيادية «غير الإسلامية»[10].

ما هي النتائج السياسية؟ إن الأصولية تؤسس قواعدها على أصالة

---

* من الواضح أن المؤلف يخلط هنا بين مفهومي الشريعة والاجتهاد ـ المترجم.

ماض لا يكشف عن نفسه بشكل جلي نتيجة أسباب قسرية، ومن الطبيعي أن لا يتسنى تجنب الخلافات حول ما ينبغي اعتباره «حقيقياً»، فإلى جانب الغالبية السنية هناك أيضاً الشيعة، بالإضافة إلى طوائف مثل العلويين والدروز، وحتى في داخل السنة ينبغي التفريق بين أربعة مذاهب فقهية[11]. وقد امتزج الإسلام في جنوب شرق آسيا، ووسط آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، مع ديانات تقليدية، وتنحرف طقوسه هناك عن «التعاليم الصافية» بصورة واضحة. ومثلما لاحظ العظمة: «فإن المرء لا يستطيع بتاتاً في هذا السياق أن يبرز كم هو ضئيل ذلك المدى الذي يعد الإسلام فيه ثقافة، وكم هو واسع ذلك المدى الذي يعد فيه ديناً يعيش في ثقافات شديدة التباين، ولذلك فإنه يقدم تركيباً متعدد الأشكال»[12]. أضف إلى ذلك أن الإسلاميين الإصلاحيين والأصوليين المعتدلين والمتشددين هم في حالة خلاف، فكثير من المجموعات الأصولية العسكرية يحارب بعضها بعضاً بلا هوادة[13]. ولأن الأصولية لا بدّ من أن تتشبث بالمطالبة بالحقيقي الأكيد إذا أرادت ألاّ تفقد أسس وجودها، فلا يمكن الحكم على المنحرف إلاّ بأنه إلحادي أو تشويه خبيث للمقدس. وسيكون التركيب السياسي من هذه الأصولية الدينية شمولياً حتماً.

وبهذا فإنها متنافرة مع التحديث. فالشمولية تنسجم فقط مع بعض المراحل، وخاصة دفعة الصناعة الثقيلة والبنية التحتية. ويمكن تحمل فقدان الاحتكاك المستخدم في الشمولية في هذه المرحلة فقط، ولكن ليس في هذه الأيام، فالقدر المطلوب من اللامركزية، والإبداع، والمرونة، والميل القوي للتجريب، والاستعداد للمجازفة، لا يمكن ببساطة المطالبة بها في اقتصاد مجتمع يمكن أن تنقضّ فيه الأحكام في أي وقت بالزندقة، والإلحاد، والتجديف، والارتداد عن الإسلام، على السلوك غير المتوافق، وكأنها من مظاهر الطبيعة. و يمكن أيضاً أن تنجح مشاريع مشتركة تحت السلطة الأصولية، ولكن جواباً شاملاً على تحديات

القرن الحادي والعشرين لا بدّ أن يمنى بالإخفاق، إذ يصبّ أي اشتباك تقني حول إنجاز المهمات العملية بشكل حتمي في الجدال حول التعاليم الدينية الصحيحة مما يؤدي إلى فرض الحظر على الاقتراحات المنحرفة.

إسلاموية لا تقاوم؟

ينظر أحياناً إلى التحول الأصولي للسياسة في العالم الإسلامي بصفته أحد قوانين الطبيعة للعصر الحاضر. ويتوقع هنتنغتون أن يستمر هذا الاتجاه حتى القرن القادم [الحادي والعشرين] إلى أن ينحسر النموّ السكاني الحالي ويستقر عدد السكان. وتمدّ الأعمال المثيرة للناشطين الأصوليين هذا التأويل بغذاء جديد بصورة مستمرة. ومع هذا فهناك أسباب وجيهة للتشكك في ذلك.

ظلّت التوجهات الإسلامية حتى نجاحها الشعبي المؤثر في بداية السبعينات ظاهرة محدودة. وكانت تصطدم في الانتخابات الحرة بـ «حاجز صوتي» من 20 ـ 25٪ من أصوات الناخبين ويمكن التمسك بهذا الزعم حتى في وجه النجاح الانتخابي نفسه في الجزائر وتركيا. وفي الجزائر وهو البلد الوحيد حتى الآن الذي كان سيصل فيه حزب إسلامي إلى مسرح السلطة في انتخابات نزيهة إلى حد ما، كان الالتزام الديني محفزاً لجزء فقط من ناخبي جبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS)، إذ رأى قسم كبير في هذا الحزب الفرصة الوحيدة للتخلص من فساد حكومة جبهة التحرير الوطني العسكرية (FLN) وإخفاقها، واستبدادها. وكان هؤلاء الناخبون المحتجون سيقيسون جبهة الإنقاذ الإسلامية من خلال إنجازها وليس بناءً على إخلاصها للقرآن. وعلى أية حال يبقى السؤال قائماً فيما إذا كانت جبهة الإنقاذ الإسلامية ستمنحهم الفرصة لإعادة انتخابها.

وفي تركيا أيضاً يوضح التوجه نحو الإسلام السياسي جزءاً فقط من

نجاح حزب أربكان، الرفاه. وبالنسبة لقسم كبير من الناخبين فإن الأمر تعلّق هنا بتلقين الطبقة السياسية، التي ينظر إليها على أنها مهلهلة وعاجزة، درساً. وحدهُ حزب الرفاه لم يبد حزباً فاسداً، إلاّ أنّ العلامات الأولى ظهرت في أثناء عهد حكومة أربكان القصير. زد على ذلك أن كثيراً من الناخبين الأكراد المحتجين صوّتوا لصالح الإسلاميين لأن حزب الشعب الديمقراطي لم يخض الانتخابات.

وكون الأصولية السياسية تشكل ظاهرة محدودة فذلك لا يجعلها عديمة الأهمية بعد. ولكن الإشارة إلى حقيقة أن غالبية المسلمين لا يرتمون في أحضان الأصوليين تشكل توازناً مجدياً ضد المعتقدات المتعصبة بالانتصار الذي لا مناص منه للأصوليين.

والأهم من ذلك أن ممارسات حكومة إسلامية أصولية، وكذلك الأنشطة العنيفة لمجموعات المعارضة الإسلامية تفضي إلى ردود فعل مضادة لدى المواطنين. وإذا كانت هناك حاجة إلى تقديم برهان على هذه الفرضية، فإن الانتخابات الرئاسية في إيران تكون قد جاءت في اللحظة المناسبة: لقد كان النظام هنا طوال ثمانية عشر عاماً يلقن المواطنين مبادئ سياسية وينشئ جيلاً جديداً متشرباً للرؤية الخمينية للإسلام. وقد جرت محاولات مكثفة للتأثير على الانتخابات لفرض المرشحين الأرثذوكسيين من رجال الدين الشيعة. ولكن ذلك لم ينجح حتى في مدينة قم المقدسة نفسها حيث اجتمعت كلمة رجال الدين خلف توجيه المرشد الروحي خامنئي للتصويت لصالح المرشح الأرثذوكسي ناطق نوري. بيد أنه تمّ انتخاب المرشح «الليبرالي» خاتمي، الذي منح الأمل في انفراج حذر في قواعد الإسلاميين الجامدة لصالح الثقافة والسياسة والمجتمع، وقد جذب هذا الوعد النساء والناخبين الشباب بالدرجة الأولى إلى جانبه. علماً أن الإيرانيين دون سن الخامسة والعشرين يشكلون ثلثي مجموع السكان،

وهذا لا يمثل نبوءة ملائمة بالنسبة للأصولية.

وفي أفغانستان تتناهى إلى السمع جهود مواطني المدن للمحافظة في الحياة الخاصة على مبادئ سلوك حياتي حرّ مقابل «العصر الحجري» لحكومة طالبان. أما سمات المقاومة السلبية، فهي واضحة في ظلّ مخاطرة شديدة. وتسعى النساء في أفغانستان في الدوائر الثقافية الأخرى من أجل تحسين ظروفهن الحياتية غير المحتملة من خلال الضغط الدولي المكثف. وقد استثارت السياسة الثقافية لحزب الرفاه احتجاجات وتظاهرات الطبقة الوسطى في المدن. وظلت المقاومة المسلحة في الجزائر ظاهرة معزولة، أمّا فظاعتها المتزايدة ـ سواء أكانت الآن بتشجيع من أعضاء المخابرات المتغلغلين فيها أم لا ـ فهي ردة فعل على عدم استعداد الجمهور الجزائري للانحياز إلى مطالب الراديكاليين الإسلاميين. وفي مصر لجأ المواطنون إلى الإعدام بدون محاكمة (Lynchjustiz) لكي يثأروا لأنفسهم من جرائم مجموعة الجهاد المسلحة. وفي السودان انضمت مجموعات معارضة إسلامية من الشمال إلى الثوار المسيحيين وأتباع الديانات الروحية في الجنوب، بل أيضا إلى قيادة عسكرية مشتركة ضد السلطة الأصولية في الخرطوم. وتوجد في ماليزيا بين شباب المدن مقاومة ضد تزمت الإسلاميين. وفي الأردن والكويت تكبد الإسلاميون خسارة في الأصوات والمقاعد الانتخابية.

إنّ ردود الأفعال المضادة هذه ينبغي ألاّ تكون مفاجئة، فقد اقتحمت الحداثة هذه البلدان واستدعت فيها مطالب بتقرير المصير، والوعي السياسي، والتوق إلى الحرية. وطبعاً فإن هذه المطالب والرغبات تنتظم في أطر ذات طابع إسلامي. ولكنها لا يمكن أن تتحقق من خلال نظام سياسي تمليه حركة إسلامية، ومن هنا فإنها تجد نفسها في حالة مواجهة حتمية معها، لأن الدولة الأصولية تخفق في مهمات التحديث[14].

ينبغي أن تعلّق آمال عريضة على النساء في العالم الإسلامي. ومن المؤكد أن كثيراً من النساء قد مِلن إلى حين إلى التوجيهات الإسلامية، لأنها تعد بحلّ لنزاع مرير حول الأدوار اضطرهن إليه التحديث: بين المطالب التقليدية للعمل المنزلي والمعيار العلماني الحديث للعمل خارج البيت. فالتوجيهات الإسلامية تعيد المرأة ثانية إلى المنزل وتحلّ بهذه الطريقة مشكلة تنازع الأدوار على حساب تحررها، وبعض النساء يجدن الراحة في ذلك إلى حين[15]. ولكن التوجه العام يبدو أنه يسير في الاتجاه الآخر. وعلى الرغم من كل التمييز فقد انتشرت النساء في الجامعات في الجزائر، ومراكش، ومصر، وباكستان، وحتى في العربية السعودية نفسها. وفي إيران تتراوح نسبة النساء في الهيئة التدريسية في الجامعات بين عشرين وثلاثين في المئة (في ألمانيا أقل من عشرين في المئة). ومما يدعو للسخرية أن الانجازات الإصلاحية للحكومة الإسلامية في إيران قد أدت إلى عكس الهدف المنشود: ارتفعت نسبة أمية النساء من 28٪ في عهد الشاه إلى 65٪ في بداية سنوات التسعينات، وهبط معدل الأطفال لكل امرأة من 7،2 إلى 5،3 .وقادت المطالب المتصاعدة للنساء إلى تحالف بين المقاتلات الثوريات الإسلاميات والنساء الليبراليات المناضلات من أجل حقوق المرأة. ولا يمكن تجاهل الصوت القوي لمجلة (زانان)* النسائية ؛ فهي تنتقد التأويل الذكوري الأحادي الجانب للقرآن. وفي أندونيسيا تعارض منظمة النساء «أخوات الإسلام» تحولاً أصولياً بطريركياً. وفي مصر وجدت «أصولية الإخوان المسلمين القاسية ضدها في معارضة الحركة النسوية المصرية»[16]. إذ أحرزت في المدة الأخيرة انتصاراً على رجال الدين الأرثذوكسيين: فقد صادقت المحكمة الدستورية المصرية في يناير (كانون الثاني) 1998 على قانون منع ختان النساء.

---

* أي النسوة ـ المترجم.

لاحظ باول سالم الذي يدرس الصيغ الأيديولوجية للعالم الإسلامي منذ العشرينات نوعاً من إيقاع الأجيال بين خيبة الأمل والحماس تحدث في موجات كل خمسة وعشرين عاماً تقريباً. وقد تنبأ بأفول الموجة الإسلامية قبل منتصف التسعينات[17]. ودلائل ذلك: السلوك الانتخابي للشباب الإيراني، وميل المثقفين الشباب في مصر إلى ناصرية غير نقدية تجمع بين موقف معاد بحدة لإسرائيل والمطالبة بإصلاحات ديمقراطية، وانشقاق حزب الوسط الإسلامي الليبرالي عن جماعة الأخوان المسلمين بدفع من جيل شاب[18]. وبالنسبة لشباب اليوم فلا تعد التوجيهات الإسلامية جديدة إذ بدأ يعلوها الصدأ، أما «الموجة الديموغرافية» التي أثار هنتنغتون الخوف من أنها سوف تجعل هذه التوجيهات تتصاعد بلا توقف، فيمكن أن تنقلب الآن حجة ضده.

الدولة في الإسلام

غامر بسام الطيبي، أحد أفضل العارفين [في ألمانيا] بالمنطقة الإسلامية بفرضية تقول إن الدولة القومية هي نسيج حي مزدرع في مجتمعات العالم الثالث التي توشك أن تلفظه بصفته جسماً غريباً. وهو يطبق هذه النظرية بشدّة خاصة على العالم الإسلامي، فالدولة القومية لا تمتلك هناك أية شرعية، إذ إن الحكم المستمد مباشرة من الله على الأمة جمعاء هو فقط ما يعتبر شرعياً[19]. وفي وجه الثورات وانتفاضات الجوع الدائمة، وأشكال الحكومات البدائية في الخليج، وأوتوقراطية صدام حسين، أو «دولة الله» في طهران والخرطوم، فإن المرء يميل بناء على ذلك لأن يختار تعطيل قانون الحركة بالنسبة للمنطقة الإسلامية.

ولسوف يكون ذلك استنتاجاً مغلوطاً، ففي التاريخ الإسلامي فرضت كيانات سياسية مستقلة في بعض المواقع إرادتها وأثبتت نفسها المرة تلو

المرة بجلد كبير ضد الإمبراطورية المقامة على أسس إسلامية، وهذا قريب من الافتراض بأن «شعب دولة» يتماهى هنا مع منطقة محددة لسلطة دولة مستقلة بشكل خاص منذ زمن قديم تحققت حديثاً كدولة قومية. وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على إيران إذ تعود الدولة هناك إلى العصور القديمة، وتختلف عن محيطها بأن غالبية الإيرانيين قد اتبعوا التعاليم الشيعية.

وطبعا، فإن تركيا أيضاً ينبغي أن تكون دولة قائمة بذاتها معترفاً بها من قبل شعب، وتميّز نفسها عن جميع الآخرين الذين لا يمكن الخلط بينهم: فتركيا ليست عربية، وليست فارسية، وليست أرثذوكسية، وليست مسيحية، غير أنّ دمل الحكم الذاتي الكردي الذي لم يوجد له حل بعد، وما زال يقمع بقسوة، يجثم على جلدها، ويعيق التفتح الحرّ للمجتمع التركي وللديمقراطية.

وربّما يكون مفاجئاً لكثيرين أن اليمن أيضاً يعد من ضمن بناء الدولة هذا في العالم الإسلامي، فقد استطاع هذا البلد منذ مئات السنين أن يحمي استقلالاً ذاتياً بصفته اتحاداً مرناً لجماعات قبلية ذات وعي بذاتها. وليس هذا سهلاً بجوار أشراف مكة، ومن بعدهم الحركة الوهابية التي رفعت السلالة السعودية لواءها السياسي، والتي كانت تنظر إلى استقلالية اليمن بسخط شديد. وسيكون اليمن عرضة للخطر في حال عارضت الحكومة المركزية ذات النهم الشديد للسلطة رغبات القبائل في الاستقلال الذاتي.

ويأتي بعد ذلك مصر العملاقة التي تحتل وضعاً خاصاً في العالم العربي. الثقافة المصرية أقدم بكثير من الثقافة العربية وقد استطاعت أن تستوعب عناصر كثيرة غير متجانسة. ومصر بلد إسلامي بالطبع على الرغم من أقليتها القبطية الهامة الكفؤة، ولابدّ أن يلمس المرء شعور التفوق

المصري على «العرب الآخرين» لكي يفهم أن «المصريّة» لا تريد أن تذوب في العروبة. وحدث الجمهورية العربية المتحدة العابر، أي الوحدة المصرية السورية من 1958 ـ 1961 يتناقض بالذات مع هذا التأويل بشكل واضح، فقد ذهب ناصر إلى الاندماج مفترضاً أن قيادة هذا الكيان ينبغي أن تكون بدهياً لمصر، وهو تصور لم يتقبّله الشريك السوري إطلاقاً، وكان منطقياً أن تخفق الوحدة بسبب مطالب القيادة هذه. لقد عبّرت الشخصية الخاصّة لمصر عن نفسها في التاريخ الإسلامي المرة تلو المرة في الاستقلال: في عهد السلالة الفاطمية في القرنين التاسع والعاشر، وفي عصر المماليك منذ القرن الثاني عشر حتى السادس عشر الذي ظهرت فيه بالذات القوة المميزة لمصر بشكل هائل، وعلى الرغم من أن المماليك كانوا غلماناً تمّ جلبهم من الخانات في جنوب روسيا، إلاّ أنهم لم يكونوا أقل حرصاً على كيان دولة مصرية مستقلة، وفي القرن التاسع عشر أعادت سلالة محمد علي وأتباعه إحياء الاستقلالية المصرية من جديد. وهذه الاستقلالية تم استعادتها بصورة نهائية في خضم الانتفاضة ضد الكولونيالية البريطانية. لقد تركت مصر الحديثة وراءها خمسة أنظمة حكومية متتابعة*: عائلية، وثانية استبدادية جاءت على إثر انقلاب عسكري، واثنتان أخريان في إطار نظام سياسي استبدادي معتدل. وكل ذلك يؤكد أن مصر هذه دولة إسلامية، وعربية أيضاً بالتأكيد، ولكنها قبل كل شيء دولة قومية مصرية هامة جداً.

وكذلك فإن مراكش أيضاً قد خلفت وراءها تاريخ دولة استمر أكثر من مئة عام. لقد كان المغرب بعد الفتح الإسلامي مقسماً دائماً إلى ثلاثة أو أربعة أقسام؛ وظلت الحدود الدقيقة بين هذه الأقسام متحركة. وأثبتت

* يعدد الكاتب أربعة أشكال فقط من الحكم، ولعلّ ذكر الرقم «خمسة» كان سهواً. ـ المترجم.

الملامح العامة للوحدات استمراراً مدهشاً عبر مئات السنين. ومن بين جميع الدول التي قامت في هذه المنطقة فإن مراكش لا تتميز فقط من خلال استقرار تاريخي رفيع، وإنما أيضاً من خلال شرعية نظام حكمها القوية. وهنا تمتزج الهالة ذات الأساس الديني للسلالة الحاكمة (انحدار بعيد مزعوم من سلالة النبي [ﷺ])، مع الشرعية البراغماتية، ومع درجة من النجاح الاقتصادي وبداية نمو مبادئ متواضعة للديمقراطية. وفي الجزائر نشأ وعي بالدولة على أساس الثورة البطولية ضد الاستعمار الفرنسي وترسخ من خلال الموارد النفطية. وقد تم تفويت هذه الفرصة العريضة بسبب الفساد وانتهاك حقوق الإنسان مما يشكل عاراً مستديماً للقيادة السياسية التي كانت في يوم من الأيام جبهة التحرير الوطنية المجيدة.

خاتمة: في داخل عالم الدول الإسلامي هناك دول مستقرة راسخة، وأخرى يقوم وجودها على أسس متقلقلة، ولكنها، مع ذلك، تؤخذ مأخذ الجد من حيث دورها[20].

أما المشكلات الكبرى مع الشرعية في عالم الدول الإسلامي فتعانيها بلدان «الهلال الخصيب» من فلسطين حتى بلاد ما بين النهرين، وهذا يرجع بلا ريب، إلى عدم التجانس الشديد لشعوب الدول داخل الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية بتعسف شديد، فهناك معتقدات مختلفة (مسيحيون ومسلمون) ومذاهب (سنّة وشيعة) وطوائف (علويون، ودروز) توجد في حالة توترات متبادلة ضمن مجال ضيق. إنّ الأقليات هي التي تتزعم الدول: العلويون في سوريا، وعشيرة صدام التكريتية السنّية في العراق. وهذا يفضي دائماً من جديد إلى نزاعات داخلية. وقد عبّر ذلك عن نفسه بوضوح في الماضي لدى القوميين الأكثر بروزاً، وخاصة في لبنان، وفي الحزب القومي السوري الذي اتخذ من حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني (NSDAD) نموذجاً له، والذي ذاب في جزئه الأكبر في

حزب البعث الحاكم هذه الأيام.

وقد خدمت وحدوية حزبي البعث في سوريا والعراق وتخدم كلا البلدين اليوم وخاصة في مجال الزعامة الإقليمية، مما ترتب عليه تنافس شديد فيما بينهما. وفي هاتين الدولتين القيادتين في منطقة الهلال الخصيب بالذات تؤكد أجهزة الدولة الأمنية موقعها بإصرار لأن الأمر يتعلّق بحماية سلطة الأقلية. وتقوم هذه البنى التاريخية على أسس هشّة، ومع ذلك فإن ممارسة أجهزة الدولة تتطابق بشكل واضح مع العنف الفظ المألوف للدولة حتى لو كان ذلك أيضاً مرتبطاً بحقبتها ما قبل الديمقراطية.

عالم الدول الإسلامي

إنّ حتميّات عالم الدول فاعلة في المنطقة الإسلامية بشكل خاص، فالتنافس على القوة، وعمليات التوازن، هي أقرب إلى أن تكون موجودة بوفرة هناك. وفي العالم الإسلامي بصفة كليّة تسعى إيران والعربية السعودية وتركيا ومصر وباكستان إلى الزعامة. وليس هذا التصادم رمزياً بأي حال من الأحوال، لأنه يسري على مناطق أخرى من العالم، وما هو مسجّل لدى هنتنغتون بصفته «عالمية إسلامية» تسعى إلى تكثيف التبشير السياسي هو موضع خلاف، لأن ذلك يتكشّف لدى التحليل الدقيق بأنه صراع مرير على النفوذ السياسي الذي يؤجج تلك النزاعات الدموية. تدّعى الدول بأنها تدعي إلى الإسلام (ومن المحتمل أنها نفسها تصدّق ذلك) ولكن وراء ذلك تختبئ الحقيقة المتجملة بالدين لتوسيع مجال السيطرة: في أفغانستان تقود إيران والباكستان حرباً بالوكالة، وتتدخل العربية السعودية كطرف ثالث في ذلك. وفي وسط آسيا تدخل تركيا، إضافة إلى ذلك، كمنافس آخر محاولة توظيف عنصر القرابة والتشابه اللغوي مع الشعوب التركية في أوزباكستان، وتركمانستان، وكازاخستان. وفي القوقاز

يتجلى التنافس الإيراني ـ التركي العنيف، حيث لا يتحرج الإيرانيون من إقامة علاقات حميمة مع أرمينيا الأرثذوكسية، وكانت البوسنة، التي هي عند هنتنغتون مثال استعراضي للتعاون الإسلامي في حروب الفتح، مسرحاً للتنافس على النفوذ بين تركيا وإيران: ومرة ثانية كانت السعودية تحاول أن تكون الطرف المستفيد هنا.

وفي العالم العربي تتحدى سوريا والعراق مصر ذات القوة الكبيرة في الصراع على الهيمنة السياسية، وتحاول العربية السعودية، ومراكش، والجزائر، التدخّل في هذا الصراع. وتؤدي هذه المنافسات في العالم العربي غالباً إلى نزاعات ثنائية بالغة الخطورة، وإلى تكوين تحالفات تذكّر بأوروبا القرنين التاسع عشر والعشرين. وتشكل سوريا ضد العراق مثل هذا الثنائي، أما الهدوء الحالي فسوف يبقى حدثاً عابراً. وانطلاقاً من هذا الوضع كانت سوريا مستعدة بسرور لاستخدام حرب الخليج [الثانية] لتأديب العدو الخطر. وفعلت مصر مثل ذلك لإزاحة أحد المنافسين على الزعامة العربية بالقوة.

أما النزاعات متعددة الأطراف حول الأرض والنفوذ فتكاد لا تحصى: السودان ضد مصر، مصر ضد ليبيا، ليبيا ضد تونس، الجزائر ضد المغرب، العربية السعودية ضد اليمن والإمارات العربية المتحدة، وبطبيعة الحال الكويت ضد العراق. ولا يلعب العامل الديني هنا أي دور، وكذلك العامل الإثني نفسه، فإن جميع المشتركين في هذه المنازعات هم عرب في نهاية الأمر. وهو يأتي بعد عاملين آخرين: الانتماء القبلي (في شبه الجزيرة العربية) وتأكيد الذات وإرادة التوسع لعالم دولٍ إقليمي لم تلجمه الديمقراطية أو المؤسسات الدولية بعد.

وتتنافس العراق وإيران من أجل التحكم بالخليج العربي، أما السعودية فتريد أن تنقذ جلدها قدر الاستطاعة. وعند الضرورة يتم تقبل

المساعدة الفاعلة لـ «كفرة» بسرور، مثلما حدث في حماية استقلال الكويت عام 1961 وفي حرب الخليج الثانية 1991؛ إذ لم تحرك إيران في ذلك الوقت أيضاً أي ساكن ضد القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) بل راقبت برضا كيف تتم معاقبة العدو اللدود العراق من قبل القوات الغربية المتفوقة إلى حد بعيد. وقد شارك عدد من الدول العربية والإسلامية (باكستان، ماليزيا) في التحالف «الغربي».

بل إن الدول العربية والإسلامية ترحب في ساعة الخطر بدعم العدو التقليدي إسرائيل: حينما كان الأردن في وضع حرج في «أيلول الأسود» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، هددت إسرائيل بضربات جوية، وهكذا توقف زحف القوات السورية. وهكذا أيضاً تصرفت تركيا في الصراع مع العراق وسوريا حول الإفادة من مياه نهري الفرات ودجلة، لأن مشروع السد العملاق يحوّل المياه بمعنى الكلمة عن القطرين العربيين. ومنذ 1995 يباشر الجيش التركي علاقات تعاون متنامية مع إسرائيل، بل إن المعاهدة الأولى قد تبعتها معاهدتان أخريان في عهد حكومة أربكان الإسلامية. ومن خلال ذلك أتيحت الإمكانية للطيران الإسرائيلي للقيام بالطلعات الاستطلاعية انطلاقاً من تركيا، وفي حالة النزاع يتم فتح جبهة ثانية حيثما أمكن ضد سوريا، وهو وضع ليس مريحاً على الإطلاق بالنسبة لدمشق التي تمّ التسلل إليها عبر دولة إسلامية شقيقة. وبكلمات أخرى، فإن العالم الإسلامي الذي يُزعم أن الدولة القومية هي جسم غريب بالنسبة له، يظهر نموذجاً واضحاً لتنافس القوة وعمليات توازن القوى لعالم الدول. أما العامل الثقافي هنا فيأتي في المرتبة الثانية.

لماذا لن يكون في العالم الإسلامي
أية «دولة مركزية»

لن يكون في المنطقة الإسلامية أية دولة أساسية، لا في عالم دولة علماني ولا أصولي، فالتاريخ يعلمنا أن هذه المنطقة المترامية الأطراف، غير المتجانسة إثنياً وجغرافياً واقتصادياً واجتماعياً لم تخضع لأية سلطة موحدة، فبعد أن أصبحت أمبراطورية شاسعة بعد قرن من عهد النبي [ﷺ] تحت الحكم العباسي، أو خلال الحكم العثماني، كانت الوحدة إما اسمية (كما في الحقبة المذكورة أولاً) أو أن مناطق معينة كانت مستقلة فعلياً أو فعلياً وقانونياً كذلك. وفي جميع الحالات فإن الوحدة لا تقوم من خلال الانسجام الثقافي بل من خلال الفتح العسكري. وفي وقتنا الراهن كذلك، فإن القوة فقط قادرة على أن تجبر تنوع العالم الإسلامي بما فيه من نفور متبادل، وفرز إثني، وتناقضات طائفية ومذهبية، على الخضوع للسلطة. بيد أنه لا يوجد اليوم فراغ في القوة، لأن القوى الخارجية تسارع إلى سد الفراغ لإعادة بناء التوازن المختل. والتقنيات العسكرية الحديثة تجعل حروب الغزو باهظة التكاليف وكثيرة الضحايا بما لا يقارن، وبناء على ذلك فليس هناك اجتماع كلمة سياسي للدول الإسلامية.

وكذلك فإن منظمات العالم الإسلامي الدولية المتباينة والمتخطية للحدود القومية لا تقدم أي بديل لتأسيس الوحدة السياسية، فهي إما أن تعكس، بصفتها منظمات حكومية محضة، وحدات وتناقضات عالم الدول، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، أو هي مجرد أداة السياسة الخارجية لدولة معينة مثل الجامعة الإسلامية العالمية ومجلس المساجد العالمي اللذين تتحكم بهما العربية السعودية. أو أنها اتحادات بناءً على الاسم فقط، أما حياتها الحقيقية فتجري في البلدان المختلفة في أقسام مستقلة يمكن، إضافة إلى ذلك ـ أن تنشق مثلما حدث لجماعة «الإخوان المسلمين».

أما المجموعة الاقتصادية للدول الإسلامية الثماني[21] (D-8) التي أخرجها رئيس الوزراء التركي كموازٍ لمجموعة الثمانية فلديها فرص ضئيلة في الانطلاق ؛ فتجارة تركيا نفسها مع الدول الإسلامية جميعها تعادل فقط ثلث حجم تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي للإمارات العربية المحافظة هو تحالف أمني نمطي لدولٍ أجبرتها الضرورة على وجوب إجماع كلمتها حول دفاع مشترك، أما عدا ذلك فهي غير متفقة. وفوق ذلك فإن جميع هذه المنظمات تتنافس معاً. وإذن فليس هناك أية وحدة تلوح في الأفق[22].

وحتى الأصولية لا يمكنها انجاز ذلك، فهي تشتق رسالة سياسية من إقامة سلطة تستند إلى وحي واضح ولذلك فهو غير قابل للنقاش، ويمكن لتطابق لاهوتي أن ينشأ بين المنظمات الروحية ـ السياسية في دولتين أو أن لا تلعب الفوارق أي دور وذلك حينما تكون العلاقة علاقة تبعية تامّة، مثلما بين السودان الضعيف وإيران القوية نسبياً. وفي جميع الحالات الأخرى يؤدي أساس الشرعية الديني نفسه حتى في حالة الانحرافات الطفيفة الممكنة إلى عداوة مريرة: فوجود دولة إسلامية تأسست على تأويل منحرف يضع وجود جميع الأقطار الإسلامية الأخرى موضع تساؤل وتتوجب مكافحة ذلك الوجود بصفته موسوماً بالإلحاد. إن الأصولية كاتجاه أساسي سياسي تجلب معها الانشقاق أو الانفصال الديني بين الدول.

يكشف العداء المتبادل بين الدول الأصولية أفغانستان، وإيران، والعربية السعودية عن الكثير، فقد أغلقت أفغانستان في يونيو (حزيران) 1997 السفارة الإيرانية في كابل، وفي باكستان اقترف مسلمون سنيون متعصبون ثلاث جرائم دموية في شتاء 1997 ضد المصالح الإيرانية والمواطنين الإيرانيين، وطردت تركيا أربكان في فبراير (شباط) 1997

السفير الإيراني لأنه يتدخل في السياسة القانونية التركية، وفعلت الأمر نفسه مع القنصل العام لإيران في أرضروم. وفي المقابل اضطر الرئيس التركي ديميريل إلى مغادرة المؤتمر الإسلامي في طهران في ديسمبر (كانون الأول) 1997 كي لا يتعرض للنقد العنيف من العرب إخوانه في العقيدة حول التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل. إن جبهة سياسية موحدة للعالم الإسلامي يمكن أن تتحقق فقط من خلال سلوك خاطئ غريب لقوى أخرى. وقد أمكن للاتحاد السوفيتي في أفغانستان أن ينجز جزئياً هذا العمل الرائع.

العالم الإسلامي بصفته إقليماً عادياً من العالم؟

زوّد العصر الحديث البلدان الإسلامية بتاريخ صعب، وباعتبارها كانت ضحية لاستعمار مرير واستغلالي فإن نجاح التحديث ما زال ينقصها حتى اليوم، ويظهر تطورها الاقتصادي عجزاً خطيراً، وحتى الدول المنتجة للنفط لم تستطع الإفادة من هذه الميزة، فأشكال السلطة البدائية وطغيان فظيع بصورة خاصة أعاقا نشوء طبقة برجوازية واعية بذاتها، كما أن القوى الاستعمارية قد وأدت في المهد أوضاعاً مبكرة لتطور دولة قومية مستقلة. وشوهت صدمة تقسيم فلسطين منذ البداية التطور الليبرالي لأول عقد من استقلال الدول العربية. وفوق ذلك فقد قدّم نزاع الشرق الأوسط للحكومات العاجزة المرة تلو المرة أداة رخيصة للتخفف من العبء.

ومع ذلك، فسوف يكون باطلاً من الأساس الحديث عن عالم الدول الإسلامي أو المجتمع الإسلامي بصفته كتلة موحّدة فائرة خطرة، فعالم الدول الإسلامي متمايز ومنقسم ومدفوع بالتنافس السياسي. وليس هناك أمل في سيناريو يقدم توحيداً لهذه السجّادة المرقعة، فالمنظمات الدولية الموجودة هي إما ذات تكوين ضعيف، أو أنها تخدم مصالح الدول

القيادية ذات الصلة فقط. وإذا أتيح لمنطق عالم الاقتصاد أن يدخل في هذه المنطقة الثقافية فلعله سيكون فقط في تشكيل مختلط، مثل الآسيان، والتعاون الأوروبي المتوسطي، أو عملية السلام الشرق أوسطية.

وكذلك فإن المجتمعات لا تظهر أي توجّه للتوحّد، وفي وجه الرفض الهائل بسبب انطلاق الحداثة والإحباط السياسي في القرن الأخير فإن حركة أصولية هي أي شيء آخر عدا أن تكون مفاجئة، ومع ذلك فهي ليست سائدة، إذ يعيش في تلك المجتمعات في علاقات متنوعة المتلائمون مع الحداثة، والحداثيون المعتدلون، والانتهازيون التقليديون، والإسلاميون التقليديون، والأصوليون. ولا يمكن إخراج أي اتجاه يعد بجعل الأصوليين هم الأغلبية، بل على العكس، فإن الصحوة على إخفاق الثورة الإيرانية، والأعمال غير المسوّغة للأصوليين المتطرفين في مصر والجزائر هي في تأثيرها أقرب إلى أن تكون كوابح لانتشار الحركة. وفي مداولات المؤتمر الإسلامي في طهران في ديسمبر (كانون الأول) 1997 تحت القيادة الإيرانية اجتمعت الكلمة على قرار مفاده عدم الانعزال عن الغرب، بل تقديم عرض مثير مسترض للحوار. وهذا يشير إلى الطريق في المستقبل.

إن ما يحتاجه العالم الإسلامي هو نجاح في التحديث وهذا ما يمكن إحرازه فقط ضمن ظروف معتدلة لأن الاستعداد متوفر لذلك. والإمكانات المتنوعة لتأويل الأسس الإسلامية تتيح الفرص لمثل هذا التحديث السياسي، فالإسلام بذاته ليس «معادياً للديمقراطية أو حقوق الإنسان»[23]. إن الغرب بالدرجة الأولى، والعالم بأسره لهم مصالح قوية في هذا النجاح، وسيكون من المؤسي أن تعيق الأحكام المسبقة، والأطماع الاقتصادية، وأطماع السلطة السياسية، تحقيق هذه المصالح.

4

قوة نووية متداعية: روسيا ومجالها

بلوى روسيا ـــ التركة السوفييتية

إن تركة الاتحاد السوفييتي المخفق تثقل كاهل روسيا أكثر من البلدان الأخرى، فإلى جانب الأزمة الاقتصادية والسياسية تبرز هنا أزمة هوية صعبة بما لا يقارن، فقد سجل التحول بالنسبة للبلدان الشيوعية السابقة الأخرى بصفته تحريراً وإحرازاً للسيادة الوطنية وجرى تقييمه إيجابياً، وهذا يسوّغ، إلى حد ما، التضحية التي توجب على السكان تقديمها لهذا التحول في النظام، ولكن هذه الصياغة تمثل بالنسبة للروس نصف الحقيقة فقط، صحيح أنهم يعتقدون أنهم اضطروا للتنازل طوال سبعين عاماً عن شخصيتهم وخيراتهم لأممية غريبة عن بلادهم، ولكن من الجانب الآخر، فإن الاتحاد السوفييتي كان يقع ضمن روسيا، وكان امبراطورية تحكمها موسكو، وقد نظر إليه بوصفه ميراث القيصرية الروسية. ومن هذه الزاوية فإن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يبد كأنه تحرير، بل خسارة فادحة في الوزن على صعيد السياسة الدولية. وقد أضر ذلك بإحساس الروس بكرامتهم، ومن هنا كان البحث عن هوية جمعية جديدة عبئاً ثقيلاً.

إن روسيا التي هي عند هنتنغتون «مركز الثقافة الأرثذوكسية» ما تزال

كما في السابق تحت تأثير صدمة سياسية اقتصادية ثقافية، إذ لم يكن التحوّل من القديم إلى الجديد صادماً لأية بلاد أخرى مثلما كان لها. وتوجد اليوم في هذا البلد الأمور اللامتزامنة الأكثر فظاعة: ففي رأسمالية النهب، والرأسمالية المانشسترية* المزدهرة، فإن الانتقال بين أصحاب الشركات المحترمين ورجال المافيا المجرمين يتم بمرونة. وإلى جانب عدد متعاظم من محدثي الثراء الناجحين يقف بؤس الفقراء المفجع، وبشكل خاص في جيل المتقاعدين، فالبيروقراطية السوفييتية الموروثة وبنى السلطة استمرت تعيش جنباً إلى جنب مع الليبرالية الحديثة. وتهيّئ الفوارق بل التناقضات بين الأقاليم ومجموعاتها الإثنية أسباب احتكاك إضافية.

انطلقت منذ عهد غورباتشوف صحافة حرة، وأعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية، وإلى جانب ذلك ما تزال كما في السابق حزمة لم تفكك من علاقات فرق المتسلقين تتغلغل في المخابرات والأجهزة الأمنية ،وإلى جانب شركات مزدهرة هناك «احتكارات طبيعية» غير مخصخصة في جوانب من قطاع الطاقة لم يبدأ الإصلاحيان تشوبابيس Tschubajs وميمزوف Memsow في مواجهتها ضد مقاومة البيروقراطيين الصلبة، والمديرين، والمندوبين الشيوعيين إلاّ في سنة 1997. وكذلك فإن عدداً كبيراً من المصانع الحكومية الضخمة المخصخصة ما يزال يعتمد كما في السابق على الأسس السياسية الاقتصادية السوفييتية: فالدولة يجب أن تعوضها في حالة الخسارة. كما أن تلك التركة الأوكولوجية من الاستخدام وخيم العواقب وغير الناجح للطاقة في جميع فروع الاقتصاد، وحتى الحفر العميقة التي أحدثتها بلا جدوى حملة محمومة «من الاستخدامات

---

* نسبة إلى مدينة مانشستر Manchester الإنجليزية الصناعية التي كانت في القرن التاسع عشر مركزاً لاتجاه ليبرالي في السياسة الاقتصادية ينادي بالحرية التامة بدون أي تدخل من الدولة، وهذا ما يعرف بالمانشسترية (Manchestertum). ـ المترجم.

السلمية للذرة» في الأرض الروسية و«الكازاخستانية» ما تزال على حالها. وفي مقابل ثراء خاص متعاظم يقف فقر عام منذر بالخطر. وفي مواجهة حقيقة أن كثيراً من المداخيل الخاصة في المصانع الحكومية، والجيش، والقضاء، والمتقاعدين، تعتمد فقط على الدفع الحكومي المنتظم، فإن شرعية الدولة سوف تتضرر بشكل كبير من خلال ذلك، وتعاني الخدمات التي يتوقعها المواطنون من الدولة من هذا الضعف المالي.

إنّ ما يتوجب إنجازه في روسيا هو فعالية هرقلية في نصف دزينة من حظائر أوغياس* في الوقت عينه: إصلاح الاقتصاد، وهذا يعني إيجاد مؤسسات اقتصادية خاصة جديدة بشكل كامل انطلاقاً من نقطة الصفر، وتهيئة الشروط الموضوعية الملائمة لها، وإقامة العلاقات التجارية والمالية مع بقية أنحاء العالم على أسس جديدة ؛ تغيير النظام السياسي من الأساس وتنظيم علاقة المركز بالأقاليم بطريقة فيدرالية جديدة، وهنا يتوجب عدم تمزيق ترابط القطر الشاسع، فتنفتح الطريق، بدلاً من مولوخ** مركزي واحد، أمام توسيع سلطة منفلتة تقوم على الإثراء لأمراء أقاليم استبداديين نهمين ؛ تحويل نظام القضاء من الانصياع المطلق إلى جهة اختصاص مستقلة نزيهة موثوق بها ؛ توسيع الحريات الشخصية، وفي الوقت نفسه، معالجة الجانب المعتم من الحرية أي الجريمة المستفحلة، وإجبارها على الانصياع لقوانين دولة دستورية.

---

* المقصود هنا هو التصدي لمهمات جسيمة غير مريحة، أما التعبير فيعود إلى أسطورة أغريقية قديمة عن البطل الأسطوري هرقل، والملك أوغياس الذي كان يمتلك حظيرة ضخمة فيها ثلاثة آلاف رأس من الأبقار لم ينظف روثها منذ ثلاثين عاماً، فوعد هرقل بأن يعطيه عشر الأبقار إذا قام بإزالة الروث المتراكم طوال هذه السنين، وقد نجح هرقل في ذلك بأن فتح ثغرتين كبيرتين في الجدارين المتقابلين وحوّل نهري ألفيوس وبنيوس إلى الحظيرة وهكذا تم إزالة الروث في لمح البصر، ولكن أوغياس لم يف بوعده فانتقم منه هرقل بمباركة من أبيه زيوس كبير الآلهة ـ المترجم.

** مولوخ: إله سامي قديم كان يعبد بتقديم قرابين من الأطفال للتقرب إليه ـ المترجم.

أما الجيش، هذا الورم السرطاني في رأس مال الاتحاد السوفييتي السابق، فيجب تقليصه وإعادة هيكلته بشكل صحيح، وهنا ينبغي تحسين معنويات هيئة الضباط وإبقاء أسلحة الدمار الشامل، بطريقة ما، تحت رقابة تقنية وسياسية.

وفي كل ذلك يجب تعزيز شرعية البناء الجديد، وتوفير المواد التموينية للشعب الروسي، والعمل قدر المستطاع على إنقاذ الوعي الروسي بالذات وإعادة تشكيله. ويحق لنا، نحن في ألمانيا، الذين نولول بصوت مرتفع منذ سنوات من تبعات إعادة التوحيد، أن يصيبنا القنوط إزاء هذه المهام الجسيمة.

تقدم ومشكلات دائمة: الإصلاح السياسي

إن ما قطعته روسيا على هذا الطريق ينبغي أن يثير الانبهار، فالمؤسسات الجديدة عمرها الآن نصف عقد، والبرهة الخطرة التي انقلبت فيها السلطة التنفيذية ضد البرلمان قد ولّت[1]، فقد أصبح لروسيا برلمان وانتخابات رئاسية وحكومية نزيهة في التقدير الإجمالي، وقد خضعت المعارضة الشيوعية أيضاً لهذه الانتخابات واعترفت بنتائجها التي تكبدت فيها هزيمة لدى إعادة انتخاب يلتسين. ومن هنا فقد كانت مضطرة، راضية أم ساخطة، للتكيف مع قواعد اللعبة الديمقراطية. وكذلك فقد كان من الصعب على الرئيس أن يكرر إجراءه العنيف ضد البرلمان الذي بات الآن مكتسباً للشرعية من ناحية ديمقراطية. ومع خروج المجموعة التي كانت ملتفة حول حراس خروتشوف السابقين، وحول ممثلي رئيس الوزراء سوزكوفيتش، خسر أتباع رئيس ديكتاتوري الكثير من أسس وجودهم.

وفي الانتخابات أعلن الناخبون والناخبات الروس ميلهم إلى القوة المضادة بشكل نموذجي لديمقراطية رئاسية: وكما في أمريكا فقد صوت

المواطنون أيضاً لصالح توازن بين مكتب رئاسي بالغ القوة، ومجلس دوما معارض يتمتع بالأغلبية. وقد أتاحت عملية بناء حلول وسطى جديدة تبدو من النظرة الأولى غريبة وطريفة، بين رئيس إصلاحي وبرلمان يتمتع بالأغلبية يدفعه الحنين نحو الاتجاه إلى الماضي، الفرصة لتقدم قانوني وسياسي واقتصادي متواضع، ولكنه ملحوظ. ومن النظرة الثانية فإن شيوعيي سيوغانوف في مجلس الدوما لا يتصرفون بطريقة أكثر غرابة من حيث الجوهر من نواب الأرياف الجمهوريين اليمنيّين في الكونغرس الأمريكي. وتدار لجنة الخارجية في الدوما من الإصلاحي المعتدل لوكين بطريقة أكثر عقلانية بشكل واضح من اللجنة الموازية في المجلس الأمريكي في واشنطن التي يرأسها السيناتور الأمريكي المتطرف جيسي هيلمز Jesse Helms.

وكذلك فقد بدأت بين المركز والأقسام الاتحادية التي يبلغ عددها تسعة وثمانين قسماً علاقات منظمة، وفي مقابل المخاوف الأولية يبدو كأن الشيشان، التي هي طبعاً دامية بشكل غير عادي ستظل الاستثناء بعد أن تم الاتفاق على تسوية العلاقة مع تاتارستان المتطلعة إلى الحكم الذاتي أيضاً.

للمرة الأولى في التاريخ الروسي تستند الحكومات المحلية بعد انتخابات الحكام عام 1996 إلى شرعية أخرى غير الاستناد إلى التسمية من قبل الحكومة المركزية ؛ وقد عزز ذلك وضعها في المجلس الفيدرالي حيث شارك حكام الأقاليم ورؤساء برلمانات المناطق في سن القوانين. ويتركز اهتمام هذه الحكومات، وكذلك اهتمام الحكومات المحلية الشيوعية على القدرة على الحكم، أما الاهتمامات الأخرى فهي، بطبيعة الحال، الحصول على الأفضل لمناطقهم الخاصة. وليس لها اهتمام بمعارضة أساسية، ولذلك فإنها تعمل كقوة مضادة للدوما حينما تجمح هنا

غرائز الأغلبية المكونة من الشيوعيين والقوميين المتشددين.

إن الحكم في الأقاليم يدار، بلا ريب، بطرق مختلفة للغاية، فإلى جانب برامج التحديث الناجحة مثلما في نشتي ـ نوفغورود، هناك أقاليم تتشبّث بشكل بنيوي بالماضي، وفي غير هذه الأمكنة يسعى الحكام في المقام الأول لتوسيع استقلالهم الذاتي، ولجني الفوائد، ما أمكن، لهم ولجماعة عملائهم من المنطقة التي تقع تحت سلطتهم. ونتيجة لهذه الأسباب ازدادت بشكل قوي الفوارق في المداخيل بين الأقاليم مرة أخرى منذ التحول[2].

سيكون مبالغاً فيه وصف الديمقراطية الروسية اليوم بأنها ديمقراطية مستقرة، ولكنها تمر منذ عام 1993 بعملية استقرار. ما تزال الشبكات وفرق المتسلقين القديمة في روسيا الحالية تحتل أهمية كبيرة، وتتمتع مجموعة صغيرة من أصحاب الشركات ذوي النجاح والرفاه المتناهيين بنفوذ استثنائي، وهؤلاء جميعاً يعطون النظام السياسي ملامح حكم الأقلية، وكذلك فإن السلطة التنفيذية في الديوان الرئاسي هائلة القوة، ونتيجة غياب قاعدة برلمانية قوية، ناهيك عن قاعدة حزبية سياسية، فإن الرئيس يميل إلى تكتيكات جماهيرية، ولا يحجم أحياناً أمام الحكام عن إصدار أوامر مخالفة للقانون أو للدستور. ولكن خطر البونابارتية (Bonapartismus) التي تمارس نشاطها بشكل كامل خارج إطار الدستور قد أصبح أقل بسبب «تطهير» الديوان الرئاسي. كما أنّ الدوما لا يلتزم بمظلة الدستور لدى تشريع القوانين. إن نظاماً قضائياً ضعيفاً وانتهازياً أحياناً من ناحية سياسية، يعد من ضمن الإعاقات في النظام الروسي الحالي. وعليه فسيظل الدستور في خطر. ومع ذلك فليس هناك أي شك في أن المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام هي «غربية» بجلاء[3].

الإصلاحات الاقتصادية

سقط الاقتصاد القومي الروسي بعد عام 1991 في هوة عميقة، فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي بمقدار النصف في غضون خمس سنوات، وهبط الناتج الصناعي الى 55٪ من حجمه، والإنتاج الزراعي إلى الثلث. وتدل بعض المؤشرات على اجتياز المرحلة الشاقة من الأزمة الاقتصادية وتلوح في الأفق حالة نقاهة أكيدة. طبقت الحكومة والبنك المركزي سياسة صارمة لا بدّ منها منذ عام 1995 من أجل استقرار الاقتصاد الكلي، ويبدو أنها قد بدأت تؤتي أكلها، فقد هبطت نسبة التضخم بشكل واضح وبرهن الإنتاج الصناعي على نمو متواضع، وتم إحراز أرباح مرتفعة من خلال الزيادة في الصادرات، ويلاحظ في قطاع إنتاج الخدمات دينامية أكيدة، ونشأت وظائف جديدة. وتكونت في روسيا في زمن قصير بشكل مذهل، طبقة من أصحاب الأعمال، وهي تتألف من مجموعات شتى: من غير المنتمين في المجتمع السوفييتي الذين جربوا حظهم في الفرص الجديدة لاقتصاد السوق، ومن الممثلين البارزين لاقتصاد «الظل» السابق، ومن ذوي المناصب الاقتصادية القيادية السابقة الذين عرفوا كيف «يستثمرون» وضعهم المميّز. وقد نجم استياء شديد من استيلاء قسم من النخبة الحزبية على مصانع مملوكة للدولة وخاصة في الأرياف. ومع أن هذا قد حدث في مرحلة الخصخصة إلاّ أن ذلك لم يستطع أن يحول بشكل كبير دون هذا الاستيلاء[4].

لقد أصبح الاقتصاد مخصخصاً إلى حد بعيد، وألغي الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية، وخفضت رسوم الحماية الجمركية، وتحرر سوق رؤوس الأموال بشكل حذر، وأزاح الاقتصاد النقدي أسلوب المقايضة التقليدية في النظام السوفييتي السابق، فقد كانت صفقات المقايضة توجد فعلاً بين المصانع وكتعويض عن الأجر كذلك. والآن ما

يزال هناك بضعة مصانع كبيرة منظمة على أساس احتكار حكومي، وحتى في الريف فإن أشكال الملكية تتمايز ضد المقاومة العنيدة لمندوبي الكولوخوزات. إن هذه المصانع الحكومية الضخمة ينبغي النظر إليها، كما في السابق، بصفتها عوائق للتطور، مثلها في ذلك مثل قسم من «المندوبين الحمر» الذين يحاولون، قدر الاستطاعة، التشبث بمبادئ الاستثمار الموروثة، ويعتمدون بشكل خاص على المساعدة الحكومية في حالة الإخفاق الاقتصادي.

ولا يستفيد من التطور الإيجابي في المدى الزمني المنظور سوى قلة قليلة فقط، فأزمة ميزانية الدولة هي مثل سيف مصلت على عنق روسيا، والإدارة مضطرة بشكل ملح الى جباية ضرائب أعلى كي تصبح أقل فوضى وأكثر نجاعة، وسوف يستغرق الأمر جيلاً حتى تجلب إعادة بناء المجتمع نجاحات ملموسة للأغلبية. يبلغ التراجع في الأجور الفعلية للمواطنين الروس 45٪ تحت مستوى سنة 1991، ومن هنا فإن عدداً كبيراً من السكان يعوضون النقص في مداخليهم المعتمدة على الأجور من خلال أنشطة اقتصادية أخرى. وفي هذه الأثناء تتسع الفوارق: فقد قفزت الفوارق بين الأكثر ثراء والأشد فقراً الذين يشكلون عشرة بالمئة من السكان من أحد عشر ضعفاً عام 1993 إلى ستة عشر ضعفاً عام 1995. وازدادت الهوة بين المناطق الأكثر غنى والمناطق الأشد فقراً من واحد إلى ثمانية الى واحد إلى خمسة وعشرين(5).

تنجم العوائق الكبرى للإصلاح الاقتصادي عن الخلل في النظام القضائي، فالاستثمارات الخارجية تنفر بسبب الأسس القضائية المقلقلة التي تجعلها قبضة البيروقراطية المحلية عاجزة إلى حد ما، وفقدان الأمن القانوني هو كالسم لاقتصاد السوق، وصعوبة تحصيل الديون هي واحدة من أكثر النتائج جسامة. وهكذا فإن الاقتصاد النقدي يضيع حينما يعتمد

رؤساء الشركات على شبكة العلاقات القديمة لكي يؤمنوا أنفسهم ضد النقص المفاجئ في الدفعات النقدية. وكون هذه الشبكات تشتمل على ثقة متبادلة، فإنها تعمل كأداة بديلة للنقص في الأمن القضائي، ومن هذا الجانب أيضاً فإن فقدان الأمن القضائي يسهم في ازدياد صلابة البنى الموروثة المعيقة للإصلاح.

والأشد صعوبة أيضاً هو تطبيق القانون، وخاصة في مواجهة قوة الجريمة، وبالنسبة للشركات فإن تحصيل الديون بالعنف هو أحد حقول النشاط الرئيسة للجريمة المنظمة. وإنها لحقيقة واضحة كالشمس أن الجريمة المنظمة تنمو في روسيا بشكل يخرج عن السيطرة، ولكن يصعب في الوقت الحاضر معرفة إذا كان ذلك خطأ وظيفياً أم إنه يمثل شرط «التراكم الأصلي» لرأس المال في اقتصاد السوق الفتي. إن تاريخ تشكل رأس المال في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية حاشد بالخبرات مع الجريمة (القرصنة)، من الاستخدام غير قانوني للعنف (تسييج الطائفة وأرض الفلاحين من قبل النبلاء المهتمين بالسوق منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر)، والابتزاز، واستخدام العنف ضد المنافسين والقوى العاملة («بارونات اللصوص» في الحياة الزراعية، وفي إنشاء سكة الحديد، وفي الصناعة الأولية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر). وقد ظهر منذ عهد الاتحاد السوفييتي إسهام كبير مفاجئ في «اقتصاد الظل» أي النشاط الاقتصادي غير المشروع. وتشمل «الجريمة الاقتصادية» اليوم قطاعاً واسعاً من الأعمال ؛ فمن التهرب الضريبي البسيط مروراً بالصفقات الخارجية التي تتم بدون إذن على الرغم من وجوب حصولها على ذلك، وصولاً الى تهريب الأسلحة، وأتاوات الحماية، وتبييض الأموال، وجرائم المخدرات، وتشتد قوة سلسلة الجريمة ابتداءً من الجرائم التي «ما تزال ذات صفة شرعية» تقريباً حتى الجرائم الكبرى.

ولا يمكن مع الأسف الحكم بمعايير أخلاقية فيما إذا كان تشكل رأس المال خارج الشرعية سيبرهن على أنه نعمة أم نقمة لاقتصاد السوق الروسي. وعلى أية حال فيتوجب على المرء أن يكون شديد الحذر، بالنظر الى الماضي «الغربي» من إصدار أحكام قطعية متسرعة.

هوية روسيا ـ بدائل وإمكاناتها

كيف تكون ردة فعل مجتمع من المجتمعات على التجارب الصادمة؟ إنه يعود كما في أي مكان آخر الى تصوراته التقليدية المؤسسة للهوية عن العالم. إن ما يميّز خط سير الهوية في روسيا هو البدائل العريضة المتوافرة: فالتوجه الديني ـ الثقافي (الأرثذوكسي) يتنافس مع التوجه القومي، والتوجه الإثني (السلافي)، والتوجه الأيديولوجي (الحنين الشيوعي الى الماضي)، التوجه الغربي كذلك.

صحيح أن الكنيسة الأرثذوكسية تحظى بإقبال، كما أن الطائفية تزدهر، ومع ذلك فإن غالبية الروس لا يميلون بتاتاً إلى انتكاسة دينية. يصف ثلث الشعب الروسي نفسه بأنه متدين، ويصف أناس كثيرون أيضاً أنفسهم بأنهم متدينون بطريقة ما (أو معتقدون بالغيبيات والتنجيم) أما الثلث الباقي فهو ملحد أو ضد الدين تماماً. وفي الثلث «المتدين» فإن الغالبية هم من النساء وكبار السن، ومن ذوي التحصيل العلمي المتدني. وهناك فقط 5٪ هم أرثذوكس ممارسون يذهبون بانتظام الى القداس[6]. أما الغالبية العظمى فهم أقرب الى أن يكونوا بلا مشاعر دينية ومنشغلين بضرورات الحياة اليومية.

ولا ريب في وجود إشارات واضحة عن تحوّل تدريجي في القيم نتيجة انعدام الأخلاق في الحياة اليومية الذي تدفع إليه الأزمة. ولكن هذا التحول ليس مطبوعاً بالدين وإنّما بالدنيا، وبشكل خاص فإن جيل ما دون

الرابعة عشرة ينصرف عن أخلاق العمل للاتحاد السوفييتي والأخلاق الجماعية للدولة، ويتوجه نحو القيم الغربية. ولا ينظر الشبان والشابات الروس إلى العمل على أنه واجب تجاه الدولة وإنما بصفته «وظيفة» (Job) تمكنهم من توفير متطلبات العيش. وهم لا يهتمون بالمساواة في الدخل بقدر اهتمامهم بالفرص الاقتصادية؛ وينظرون إلى التنافس نظرة أكثر إيجابية من جيل آبائهم وأجدادهم، على الرغم من أن الحماس لاقتصاد السوق قد عانى من التجارب القاسية لسنوات التسعينات. والأكثر أهمية ربما هو تزحزح العلاقات بين قيمتي «الحرية» و«المساواة» لدى مجموع الشعب الروسي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي: إذ أعطى 42٪ الأفضلية للمساواة عام 1991 في حين قيّم 40٪ الحرية بشكل أعلى. وعلى عكس ذلك فقد هبطت عام 1996 مقارنة القيم من 43٪ إلى 33٪ لصالح الحرية. وهذا الانزياح في القيم يجعل العودة إلى الشيوعية «الجيّدة، القديمة» شبه مستحيلة[7].

ترتفع النقاشات في صفوف النخبة السياسية بشأن الهموم اليومية للبشر، إذ يتجادل هناك بشكل حاسم دعاة الليبرالية الغربية من أمثال غايدار (Gaidar) ويافلنسكي (Jawlinski) وميمزوف (Memzow) مع مركزيين أكثر احتراساً من مثل تشيرنوميردين (Tschernomyrdin). والمهم هنا أن العودة إلى النظام القديم هي غير ممكنة حتى في نظر المركزيين أيضاً. ويعتبر اقتصاد السوق، والديمقراطية (حتى لو كانت مع سلطة تنفيذية قوية جداً) والاندماج في الاقتصادي العالمي، أولويات لا جدال فيها. ويقف ضد ذلك الشيوعيون الذين تلقوا التحول الاجتماعي الديمقراطي باستحياء، بخلاف بعض بلدان شرق أوروبا، وكذلك القوميون على اختلاف أطيافهم وصولاً إلى المتشددين من أمثال شيرنوفسكي (Schirinowski) المتطرف الذي أصبح مهمشاً سياسياً بشكل متزايد.

أما إلامَ تهدف المعارضة المناهضة للغرب، فهذا غير واضح إطلاقاً: فالشيوعيون يسعون إلى نصف عودة، على الأقل، إلى الاتحاد السوفييتي القديم. ويريد الوطنيون ـ القوميون دولة قوية قبل كل شيء. أما ما هو المجتمع الذي يتوقون إليه فذلك يبقى غير واضح. وإلى جانب ذلك فهناك أيضاً الحلم القديم بالجسر الأورو- أسيوي بين الغرب وآسيا، وبطريق روسي خاص، وحنين حركة وحدة سلافية ـ إكليركية كما لدى سولشنوزن (Schenyzin) الذي يتوق إلى العودة إلى حقبة 1917. وإذن فهناك أمام الروس أربعة عروض شبه أصولية معاً: حنين شيوعي إلى الماضي، وقومي، وجيوسياسي ؛ ورابع يقوم على أساس إثني. وإلى جانب ذلك هناك المزيج من هذه العناصر المختلفة. وفي هذا التشظي يكمن الضعف الشديد للمعارضة، مما يثير شكوكاً كبيرة فيما إذا كان يمكن أن يظهر في «بلاد منشأ الأرثذوكسية» بديل جذاب عن فكرة غربية عن العالم مؤثرة جماهيرياً وسياسياً.

إنّ عدم وضوح المعارضة ليس صدفة: فقد قدم الإصلاحيون أخيراً، بكل ما في هذا الطريق من مشقة، البرنامج الوحيد الذي يمكن أن ينقذ روسيا من هذه البلوى، ولكن الصعوبة السيكولوجية الكبرى التي من الصعب تخطيها هي أن الاتكاء على الغرب سوف يسلب روسيا هالة الخصوصية، هالة القوة العالمية.

قوة عالمية بين الحلم والواقع

ينبغي أن لا يعمي عدم اتفاق النخبة الروسية حول شخصية روسيا ومستقبلها عن وجود ما يشبه الإجماع على مسائل هامة أخرى: فالجميع يطالبون بوضع مميّز لروسيا في السياسة الدولية. وترى الطبقة السياسية في روسيا، بصرف النظر عن اتجاهاتها، في بلادها الآن كما في السابق قوة

عالمية. ولكن زاوية النظر هذه تضعها أمام مأزق راهن لا يمكن تخطيه، فضعف البلاد الاقتصادي والسياسي لا يسمح لروسيا أن تثبت نفسها أمام الغرب، وأن تدفع في الوقت نفسه قدماً بالاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الغرب الذي وحده يقدم فرص التطور المنشودة، وبهذا فإن هذه القوة العالمية تنقصها الأسس[8].

إن مصالح روسيا في السياسة الدولية مختلطة، إذ أن لديها الطموح لمواصلة التصرف بوصفها قوة عالمية عظمى، ومن هنا فإنها تنظر بضعينة بالغة إلى تفوق أمريكا الذي لا ينازع، وهدفها الاستراتيجي هو نظام عالمي متعدد الأطراف تستطيع روسيا أن تشارك فيه على قدم المساواة يحلّ محل التفرّد الأمريكي. وهذا يدفع إلى تحالف مع الذين يقفون من الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً متحفظاً أو معادياً: وهؤلاء هم (الصين في المقام الأول، وأحياناً فرنسا «الغربية» أيضاً). كما أن العلاقة مع إيران الشريك الهام والمنافس في منطقة بحر قزوين تفضي أحياناً إلى مشاحنات مع واشنطن. ومع ذلك فإن لعبة البوكر هذه تجد حدودها حيث يمكن أن تغدو العلاقة مع الغرب عرضة للخطر.

حسنت روسيا علاقاتها مع الصين؛ إذ تم تثبيت الحدود باتفاق بين الطرفين، وتم الاتفاق على إجراءات لبناء الثقة، وخصوصاً خفض عدد الوحدات العسكرية في المناطق الحدودية. كما يبذل البلدان جهوداً لتحسين علاقاتهما الاقتصادية، وأصبحت روسيا هي أهم مورد سلاح للقوات المسلحة الصينية. غير أنه تظل هناك إمكانات كبيرة للنزاع، فروسيا والصين تتنافسان على النفوذ في وسط وشرق آسيا. وتزيد الهجرة الصينية المصطنعة إلى شرق سيبريا من متاعب روسيا. وتسجل الحكومات المحلية في إقليم شرق سيبريا بانتظام تصريحات حادة مناهضة للصين، ولهذه الأسباب فإن من المستحيل بالنسبة لموسكو أن يكون استخدام مفهوم

«التحالف الاستراتيجي» مع الصين أكثر من مجاز: وبالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والناتو فإن الصين هي في الحقيقة أقل قوة من ناحية فعلية، ومع ذلك فإنها تجسد في الوقت نفسه تهديداً محتملاً كبيراً.

وكذلك فإن روسيا تقيم مع إيران علاقات اقتصادية مكثفة، وخاصة في التعاون النووي في المجال السلمي، إذ تحدت موسكو بطريقة مثيرة الرغبة الأمريكية في وقف التعاون مع طهران، كما أن روسيا ورّدت لإيران كميات كبيرة من الأسلحة مع أنها خفضت من هذا الإمداد في الآونة الأخيرة بسبب الاحتجاج الأمريكي، إضافة الى أنّ إيران التي نصبت من نفسها دولة إسلامية قيادية تثير ريبة روسيا إذ تخشى هذه الأخيرة أن تكون الأقليات الإسلامية على أراضيها منفتحة للدعاية الدينية ـ السياسية، فزعزعة استقرار طاجيكتسان هي ذكرى قريبة العهد مثلما هو الكابوس الشيشاني. وأخيراً فإن إيران أيضاً منافس محتمل على أنابيب النفط والغاز من وسط آسيا الغني بالطاقة، ومن منطقة القوقاز كذلك. وعليه فإن المصالح الروسية المتعلقة بإيران متناقضة، مما يقفل الباب أمام «تحالف استراتيجي».

والعراق هو اليوم أيضاً «خصم» للمصالح الأمريكية، وكانت تربطه مع الاتحاد السوفييتي القديم علاقات جيدة. وفوق ذلك فإن لروسيا مصالح مادية قوية في رفع عقوبات الأمم المتحدة المشددة المفروضة على بغداد، إذ ليس هناك لدى موسكو أي احتمال لاقتضاء ديونها من بغداد إلاّ بعد السماح لبغداد بتوسيع صادراتها النفطية. وتتبع التدخلات الدبلوماسية المثيرة لموسكو في أزمتي عامي 1997 و 1998، وكذلك التهديد باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد ضربة عسكرية، هذا الهدف المزدوج: إن روسيا تعيد طرح نفسها بشكل مؤثر في دبلوماسية الشرق الأوسط، وتجمع تعاطف العالم العربي، وتقترب نوعاً ما من تحقيق

رغبتها في ملء خزينتها المعوزة بدفعات الديون العراقية. وفي الوقت نفسه فإن الشيوعيين ينادون بصوت مرتفع في مجلس الدوما بتجديد العلاقات التي كانت حميمة جداً يوماً ما مع الديكتاتور العراقي.

وفي مقابل ذلك هناك بطبيعة الحال مصلحة روسيا في التعاون مع الغرب للمحافظة على استقرار تطورها الخاص. ومع كل الاحترام للسوق الصينية المتعاظمة، وللمحاولات الشرقية، فإن فترة رخاء الاقتصاد الروسي تتعلق في المقام الأول بالنجاح في الارتباط مع الاقتصاد الغربي، وانطلاقاً من هذا الاعتبار يستحيل اتخاذ موقف مجابهة في السياسة الخارجية والأمنية، مثلما تستحيل التحالفات الثابتة المناهضة للغرب.

إن مصالح روسيا الخارجية توجد، على أية حال، قريبة من حدودها الخاصة: أي فيما يسمى «الخارج القريب» وهذا يعني البلدان المجاورة التي نشأت من الاتحاد السوفييتي السابق. وهنا تظهر المساعي إلى نفوذ مميز ينبغي تعزيزه من خلال الإدماج الاقتصادي والتعاون السياسي والأمني. وحينما يتعلق الأمر بهذه المصالح فإن روسيا تعمل بدون أن تلوي على شيء. لقد وجدت الحكومة الجيورجية نفسها مضطرة في أثناء الحرب الأهلية بسبب التدخل الروسي إلى الانضمام إلى رابطة الدول المستقلة (GUS) ، وأن تتقبل على أراضيها الخاصة قوات مسلحة روسية لـ «حفظ السلام»، وبدون التدخل الروسي فقد كان من الممكن لشيفارنادزه إيقاع هزيمة نكراء بمنافسه كامسا خورديا (Gamsachurdia). كما تحاول روسيا من خلال ضغوط لينة دفع أذربيجان إلى تسويق منتجاتها النفطية حصرياً عبر المناطق الروسية بدلاً من قبول عروض بديلة. وبشكل ملحوظ، فإن روسيا تفكر ـ بلا شك ـ على الأقل في هذه الدائرة من الدول المجاورة باعتبارها مجالاً كلاسيكياً لنفوذها. ومن هنا فإن الخطر الأكبر في الدخول مع روسيا في نزاع ينشأ حينما ترى أن مجال النفوذ هذا عرضة للخطر.

توسيع الناتو

تنجم التعقيدات الكبرى في العلاقة مع الغرب عن توسيع الناتو نحو الشرق، إذ ترفض الغالبيّة العظمى من النخبة السياسية في روسيا هذا القرار. وهنا ينبغي عدم تجاهل أن أسباباً عدة تقف وراء هذا الرفض.

فيما يتعلق بالقوميين والشيوعيين فإن الأمر غاية في البساطة، فالناتو حلف أنشئ أصلاً ضد روسيا، ومن هنا فإن توسيعه ضارّ بشكل أساسي بروسيا هذا إذا لم يكن يشكل تهديداً لها. كما تأخذ هيئة أركان الحرب في اعتبارها مسألة التوازن العسكري، ومن هنا فإنها تنظر بقلق شديد إلى حدود الحلف التي يتم دفعها نحو الشرق، وإلى تعاظم إمكانات القوات العسكرية للأعضاء الجدد في الناتو.

وبالنسبة للوسط السياسي فإن الخطر يكمن في أن روسيا سوف يتم نبذها من جديد من قبل أوروبا والغرب، ويرى هؤلاء أن مساعيهم الشاقة في تقريب البلاد من الغرب في المؤسسات والمعايير قد كوفئت بشكل سيء من خلال توسيع الناتو، ويخشون من أن هذه العملية سوف تغيّر الثقل السياسي الداخلي ضد مصالحهم الخاصة. وكذلك فإن من بين الليبراليين الإصلاحيين من يرى هذا الرأي أيضاً، بينما ينظر آخرون إلى توسيع الحلف الغربي بهدوء أكثر.

وفي نظر كل المجموعات، ومن ضمنها أتباع المركزية أيضاً، فإن المشكلة الجوهرية في توسيع الناتو تكمن في تهديد مجال النفوذ الروسي، إذ يمكن بألم بالغ تحمّل انتقال حلفاء حلف وارسو السابقين إلى المعسكر الغربي، أما أن تصبح جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، مثل دول البلطيق أو أوكرانيا، أعضاء في الناتو في يوم من الأيام، فهذا ما لا يمكن قبوله بتاتاً. وبما أن عملية توسيع الناتو ستبقى مفتوحة أساساً، فسيظلّ

موجوداً هنا موقد للتوتر الدائم بين روسيا والغرب موجوداً.

يبذل كلا الجانبين جهداً في التعامل مع النزاع، وجوهر هذه المساعي هو الملف التأسيسي للعلاقة بين الحلف الغربي وروسيا الذي قطع الغرب فيه وعداً بعدم وضع أسلحة نووية في الدول المنضمة إلى الحلف، وبإقامة علاقة جديدة مع روسيا ؛ وقد أنشئ في بروكسل مجلس الناتو ـ روسيا لخدمة هذا الهدف. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تأخذ المعاهدة حول القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (KSE) المخاوف الروسية تجاه تفاقم اختلال التوازن العسكري في نظر الاعتبار. وبهذه التدابير سوف يتم التخفيف من حدة النزاع في المستقبل القريب، بيد أن هذا النزاع مستمر فعلاً. وفي نظر الغرب فإن الانتخابات الحرة لجميع دول منطقة منظمة التعاون والأمن في أوروبا (OSZE) هي مسألة أساسية حتى في حالة الرغبة في انضمام الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى الناتو في المستقبل القريب؛ ومن هذا الجانب يستطيع الغرب أن يقرّ لروسيا بأي مجال نفوذ مميّز. ومن جانبها فإن روسيا لا تستطيع التنازل عن هذا المطلب ما دامت متمسكة بهويتها كلاعب في السياسة الدولية. وفي العلاقة بين الغرب وموسكو فإن الأمر سوف يتوقف على إمكان التعامل مع هذه المعضلة بحصافة وحذر[9].

مملكة الأرثذوكسية ـ نسج خيال

ألبس هنتنغتون المطلب الروسي بمجال نفوذ عباءة ثقافية: وحسب قوله، فلا بد أن تشكل روسيا قوة مضادة للغرب بأن تكون دولة مركزية ينتظم في فلكها مجموعة من الدول «الأرثذوكسية» التابعة. وبدهي أن استحضار عالم أرثذوكسي يدور في فلك روسيا لهو كاركاتير هزلي لما هو واقع وما هو ممكن. شرعت رومانيا وبلغاريا بعد فترة انتقال صعبة كانت

النخبة السوفيتية المتنفذة (Nomenkaltura) تتحكم فيها بالأمور، بشكل محموم في إصلاحات اجتماعية وسياسية. وهذه الديمقراطيات الفتية تعلن بملء الفم مطالبها بالانضمام إلى المنظمات الغربية. لقد غادرت رومانيا وبلغاريا «المدار الأرثذوكسي».

تدرك أوكرانيا أنها لا تستطيع القيام بهذه القفزة في الزمن المنظور، فالانقسام العميق في هذا البلد الأرثذوكسي الأكبر خارج روسيا يلفت الانتباه عند إمعان النظر. ينتشر في الجزء الغربي من أوكرانيا أتباع الكنيسة الكاثوليكية الموحدة، وهنا أيضاً يوجد معقل القومية الأوكرانية. وفي الشرق يتركز القسم الروسي من السكان. أمّا الأوكرانيون في وسط البلاد فهم، مثل الروس، أرثذوكس. ولكنهم لا يعترفون بالبطريركية الروسية، كما أن غالبية المستوطنين الروس في شرق أوكرانيا قد صوتوا إلى جانب الاستقلال. وهكذا نشأ سريعاً توتر بين شرق أوكرانيا وغربها بسبب ازدياد الأوضاع الاقتصادية سوءاً في مناطق التعدين المنتشرة هناك. في حين قام القسم الأوسط بصعوبة بدور «المربط».

وقد أمكن أخيراً فقط تحت رئاسة كوتشما رأب صدع هذه التناقضات الخطيرة بين الأجزاء الأوكرانية والروسية بشكل مؤقت. وتمثل القرم ذات الغالبية الروسية مشكلة خاصة، إذ لم تؤد مطامح ارتباطها بموسكو من خلال لائحة نظام أساسي للحكم الذاتي سوى إلى سكينة مؤقتة فقط. ويتطلع عدد غير قليل من أعضاء الدوما إلى ضم القرم. وسوف يبقى هذا الانقسام الداخلي مشكلة أساسية بنيوية للبلاد، والحفاظ على تماسكها هو المهمة الأولى للسياسة الأوكرانية. وينبغي تجنّب مواجهة مع موسكو كي لا يتم تنفير القسم الروسي من المواطنين. بيد أن كييف لا ينبغي لها أن تنتهج مع موسكو أسلوب الملاينة لأن ذلك سوف يهيّج الغرب الأوكراني. وفي كل أمر يتوجب على الحكومة أن تحافظ على الاستقلال الوطني وأن

تؤمن نجاعتها الحكومية، ومن هنا ينشأ لدى موسكو، المرة تلو المرة، إغواء استغلال مشكلات أوكرانيا الداخلية، ممّا يعزّز من تحفظات أوكرانيا من جديد.

إن غياب الثقة تجاه الجارة القوية جعل قادة كييف يترددون طويلاً قبل أن يسلّموا الأسلحة النووية الموروثة من الاتحاد السوفييتي إلى روسيا. ولم يصادق البرلمان في كييف (الرادا) على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلاّ بعد ضغط شديد من الغرب وضمانات خطية. وقد ظهر فقدان الثقة نفسه في أثناء المفاوضات المريرة حول اقتسام أسطول البحر الأسود، فبعد أن تستتى ذلك، برز السؤال حول ميناء البحر الأسود الهام سيواستوبول (Sewastopol) الذي تطالب به روسيا. وقد تم الاتفاق في صيف عام 1997 على تبعية المدينة لأوكرانيا، بينما حصلت روسيا على حق استخدام الميناء.

وقد دخلت أوكرانيا اليوم في تعاون محدود ومتحفظ مع روسيا، وهي تتبع في ذلك مصالحها الاقتصادية، ولكنها في إطار رابطة الدول المستقلة (GUS) تراقب بعناية فائقة ألاّ يتم تخطي حدود مرسومة بدقة للتعاون بين الحكومات. وقد أسهمت معاهدة صداقة مع روسيا تنظم العلاقات الثنائية، واتفاقية خاصة مع الناتو، في التأكيد على الاستقلال الأوكراني. ولا تبدو أية إشارة تدل على أن كييف متلهفة إلى العودة إلى حمى هيمنة «أرثذوكسية روسية»(10).

كما أن مولدافيا تتوجه كذلك توجهاً حذراً لتجنب النزاع مع موسكو، وللتقارب مع رومانيا التي تربطها بها أواصر قرابة قوية. وينبغي الاحتراس مع جمهورية ترانجيستر (Transdngester) المارقة، لأن موسكو تمتلك دائماً وسيلة ضغط. أما جورجيا فلم تنضم إلى عضوية رابطة الدول المستقلة إلاّ على مضض، فالضغط العسكري الذي عرفت روسيا كيف تمارسه في أثناء

الحرب الأهلية الجورجية الداخلية، والوضع القوي لقوات حفظ السلام الروسية، هو فقط ما دفع الرئيس الجورجي شيفارنادزه ذا التوجهات الغربية، وشديد الحرص على صلاته مع الغرب، إلى الخضوع للرغبة الروسية في انضمام جورجيا إلى عضوية رابطة الدول المستقلة. إن المصادمات الجورجية هي مرآة ذاتية لتمزق الأرثذوكس: فالحكومة تتعارك هنا وهناك مع الأبخاز الأرثوذكس وسكان إقليم أوستيا الجنوبية الذين يتكلمون لغتها. بينما لا توجد أية مشكلة مع الأجاريين المسلمين الذين يتكلمون الجورجية[11].

وفي البلقان تتجلى هشاشة العالم «الأرثذوكسي» في المربع الحرج للنزاع، صربيا ـ مقدونيا ـ اليونان ـ بلغاريا. اليونان هي عضو منذ مدة طويلة في المنظمات الغربية، وتنجز حالياً تحولاً جديراً بالاهتمام في سياساتها الداخلية والاقتصادية، وتقترب في ثقافتها السياسية من المستوى الغربي. وفي داخل «الأرثذوكسية» لم تظهر عدا أرمينيا، سوى روسيا البيضاء وصربيا تعاطفاً غير محدود مع موسكو. وطالما استمر الالتزام باتفاقية دايتون ستتضح الصدوع أكثر في الصف الصربي. في حين تبدو قيادة بانجا ـ لوكا (Banja-Luka) أكثر قوة الآن للإيفاء بالمعايير الغربية.

تعتمد أرمينيا، التي تدار كنيستها الأرثذوكسية على أية حال من بطريركية خاصة، على روسيا في نزاعها مع أذربيجان حول جيب نوغورني ـ كاراباخ. أما نظاما مينسك وبلغراد العتيقان، واللذان لا أمل فيهما، والداخلان في طريق مسدود، فهما ليسا بالذات الأصدقاء الذين تريدهم موسكو وتحتاج إليهم.

إن «الحضارة الأرثذوكسية» هي اليوم من إنتاج الخيال، فالقسم الأكبر من البلاد ذات التقاليد المسيحية الأرثذوكسية يتجه نحو الغرب سياسياً واجتماعياً. وفيما يتعلق بتطور روسيا فإن هذا الدرب لا بد أن

يكون هو الاستراتيجية الوحيدة الواعدة بالنجاح. وإذا أدارت روسيا وجهها عن الغرب فلن يكون ذلك تحت إشارات ثقافية في المقام الأول، وإنّما تحت حكومة شيوعية أو فاشستية من نوع الدولة القومية في القرن التاسع عشر. وإذا انتهجت روسيا لنفسها هذا الطريق ضد مصالحها، فسوف تبقى هكذا منعزلة بدون «أتباع أرثذوكس» مطواعين ومعوانين.

تسعى القيادة السياسية وأكثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية دينامية بجد إلى ارتباط قوي بالغرب، وكونها تريد بذلك المحافظة على كرامة روسيا وقوتها، كلما كان ذلك ممكنا، فهو أمر مفهوم منطقياً. وبلا ريب، فإن الدلائل ملائمة إلى حد ما في أن تنجح روسيا في توليف يربط تقاليدها الموروثة مع الثقافة الغربية. ولكن الإخفاق ممكن أيضاً إذا جعل الغرب روسيا تنفر، ففي هذه العلاقة، فإن الطرف الأقوى والمسؤولية عن العلاقة المستقبلية يقعان في الغرب. ولذلك، فإن توسيع الناتو لم يكن من هذه الزاوية هو الفكرة المثلى، ولكن هذا ليس له ذلك التأثير الضخم على ديمقراطيات وسط وشرق أوروبا، غير أنه لا يمكن اليوم إيقاف هذا الحلف الغربي. وللتقليل من الأضرار ينبغي تكثيف التعاون مع روسيا من أجل فائدة الطرفين.

5

مناطق الأطراف في السياسة الدولية
إفريقيا وأمريكا اللاتينيّة

تلعب أمريكا اللاتينية وإفريقيا دوراً هامشياً في السياسة الدولية، على الرغم من أن إفريقيا قد جذبت إليها اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة بسبب الصدامات الدموية[1]. وقد أدت هذه الصدامات إلى تدخلات مسلحة كثيرة بأقدار متفاوتة من النجاح. وكانت هذه التدخلات في جزء منها استجابة لرأي عام أصيب بالفزع بسبب «تأثير محطة» CNN ومع ذلك: فإن استراتيجيات السياسة الدولية لا تضع إفريقيا ولا أمريكا اللاتينية على رأس قائمتها. ولكن ذلك كان مختلفاً تماماً قبل خمسة عشر عاماً، إذ كان الغرب يرى في هاتين القارتين مسرحاً لمساعي الاتحاد السوفييتي الحثيثة في جعل الثقل السياسي الدولي يميل لصالحه.

وهاتان المنطقتان هما اليوم حقول تجارب لقدرة التحول والتكيّف للمجتمعات، ومؤسساتها، وأفرادها من البشر.

ميراث الكولونيالية

دولة مركزية مقابل مجتمع لا مركزي

تنقسم إفريقيا إلى خمسة أجزاء استراتيجية: المغرب شمالي الصحراء؛ قرن إفريقيا، وسط إفريقيا، وهذا يعني المنطقة من البحيرات العظمى حتى مصب نهر الكونغو في المحيط الأطلسي؛ غرب إفريقيا جنوبي الصحراء ؛ الجنوب. وبطبيعة الحال فإن جميع هذه المناطق مرتبطة معاً: فالسودان دولة شمال إفريقية وهي تعد أيضاً من القرن الإفريقي. وزائير هي مركز الوسط وتشترك مع المناطق المجاورة لها أي الجنوب، والقرن الإفريقي، وغرب إفريقيا. وجمهورية إفريقيا الوسطى هي الطرف الشمالي للوسط، والشرقي لغرب إفريقيا.

وجميع هذه الدول متعددة في مجموعات شعوبها التي تنقسم إلى إثنيات كبيرة ووحدات قبلية أصغر. وقد ورثت جميعها من الحقبة الكولونيالية حدوداً لا تتطابق مع التقسيم الإثني. وعملياً فإن القوى الاستعمارية قد استخدمت هذا التمزيق في كل مكان للتخفيف من أعباء سيطرتها حسب المبدأ الروماني «فرّق تسد»، والمكوّنات الإثنية التي هي اليوم أهم أسباب النزاع قد جرى تصميمها إلى حد كبير في الحقبة الكولونيالية فقط[2].

وفي فترة نزاع الشرق ـ الغرب استمرت الانقسامات، وكان الفرقاء المتخاصمون يبحثون بصفتهم عملاء عن ملجأ لدى إحدى الكتلتين المتنافستين. إحدى التنويعات الخاصة جرى تطبيقها في سياسة فرنسا الإفريقية تحت إدارة القائم بالأعمال الواسع النفوذ جاك فوكار (Jaques Fucart)، فقد كانت الحكومة الفرنسية حتى سنوات التسعينات ترى أن واجبها الأكبر يتمثل في منع وإقصاء التأثير الأنجلوفوني لصالح الفرانكفونية، رابطة الثقافة واللغة الفرنسية الإفريقية. وقد ربط ذلك فرنسا،

ليس فقط بأفّاقين سياسيين غريبي الأطوار مثل الأمبراطور بوكاسا، بل إن الرئيس الفرنسي الاشتراكي ميتران قد نفّذ «العملية الفيروزية» (Operation Turquoise) تحت غطاء «حفظ السلام»، وهيّأ بذلك حماية لميليشيات الهوتو الراوندية التي التجأت إلى زائير، وقدّم قواعد انطلاق لعملياتها ضد البلد الذي تنحدر منه. وكانت السياسة الفرنسية تحاول بذلك الحدّ من تنامي قوة «أصدقاء أمريكا» موسيفيني أوغندا، وكاغامي في رواندا. وقد أسهمت المناهضة الفرنسية للاتجاه الانجلوسكسوني بشكل إضافي في الانقسام الداخلي والدولي في البلدان الإفريقية. إن الثقافة الغربية ليست مفيدة وسلمية دائماً، وخاصة حينما تعتقد أنه يتوجب عليها تحقيق أهداف تبشيرية[3].

لقد بنت أجهزة السلطة الكولونيالية تركيباً ضحلاً لم يندمج عضوياً في المجتمعات الإفريقية. ولم يطرأ على هذا التركيب سوى تحول طفيف بعد الاستقلال. حاولت النخب الإفريقية تسلّم الدولة الموروثة من القوى الاستعمارية والسيطرة على المناطق المشمولة وقاطنيها. وكانت الدولة فعلياً هي الهيئة الوحيدة التي تؤسس للوحدة في المجتمعات الممزّقة لحقبة ما بعد الكولونيالية. وبذلك بدأت دينامية تطور إفريقي وخيمة العواقب بشكل هائل. وكون الدولة هي التي توزع الموارد وفرص العيش ومواقع القوة، فإنها تغدو حيوية جداً للمجموعات الإثنية، بل السياسية أيضاً، وأحياناً للمجموعات الدينية المتنافسة. ولأن الدولة أيضاً هي الجهة الوحيدة التي تضمن الفرص والسلطة، فقد كانت تمدّ دائماً بمزيد من الموارد على حساب المجتمع والاقتصاد، وبشكل خاص جداً، على حساب سكان الأرياف[4].

لقد كان الحكام في حاجة لدعم النخب الرئيسية والجماهير، أو على الأقل في حاجة لأن يحافظ هؤلاء على الهدوء. وكان دعم المواد الغذائية

والمساكن والبنزين يهدف إلى المحافظة على معنويات المواطنين في المدن الرئيسية. وكان ينبغي استخدام موارد الدولة، وخاصة من المساعدات الإنمائية والصادرات، لإرضاء جماعة العملاء، ولكن بالدرجة الأولى لإثراء الحكام. وقد أنتجت الاقتصاديات الممركزة في يد الدولة طفيلية أرهقت التطور الاقتصادي منذ لحظة الاستقلال. وسادت في إفريقيا اشتراكية زائفة في بلدان كانت «موالية للغرب» على أية حال. وكان هذا النمط الاقتصادي أقرب إلى أن يكون مطبوعاً بضغوط وهمية للبناء القومي المصطنع منه إلى أن يكون ذا طابع أيديولوجي. وخلف ذلك يقف تأمين السلطة من المجموعات الإثنية، والنخب، بل ومن الأفراد وأتباعهم[5].

أزمة الدولة وحركة الدمقرطة

في السنوات الثلاثين الماضية ازدادت شروط التبادل التجاري سوءاً، وهذا يعني مبادلة البضائع بالمواد الخام. وفي أثناء أزمة النفط في السبعينات تفجّرت مديونية البلدان الإفريقية، فقد افتضح أمر نموذج تطورها، ففي إفريقيا فقط ازدادت جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية سوءاً منذ عشرين عاماً، وتراجع دخل الفرد ونسب النمو. وبدلاً من الاستثمار هربت رؤوس الأموال بشكل واسع. وارتفع جبل الديون حتى وصل 110٪ من إجمالي الناتج القومي[6]. وحينما شرعت الدول المانحة ومنظمات الإغاثة الإنمائية في توجيه التطور إلى جهة أخرى في سنوات الثمانينات، تزعزع استقرار الأنظمة الحاكمة. وأدت المطالبة بـ «تكيّف بنيوي» إلى رفع يد الدولة عن الاقتصاد القومي. كما أدت المطالبة بـ«حكومة صالحة» إلى تقويض دعائم مبدأ القيادة الاستبدادية ودولة الحزب الواحد بشكل تام[7]. وجرّدت هذه العملية الحكام من إمكانية إرضاء جماعة عملائهم. وكلما باتت الكعكة أصغر، ازدادت حدّة الصراع على سلطة الدولة.

شملت المناداة بالديمقراطية وتطلع الناس نحو ضمان حقوق الإنسان جميع أنحاء القارة. وقد رأت النخبة الفتية التي نشأت منذ الاستقلال، أي الناس الذين حصلوا على تعليم مدرسي وجامعي، في تحقق القيم «الغربية» مصالحهم الخاصة. وكذلك فقد كان قسم من الذين يكافحون من أجل حقوقهم من المجموعات المحرومة من السلطة أو من توزيع الخيرات المادية، إلى جانب فكرة الدمقرطة، إذ تنسّم هؤلاء في ذلك فرصة للمشاركة في السلطة والحصول على حصتهم من الخيرات التي كانوا حتى الآن محرومين منها. وقد رفض الزعماء الأفارقة التقليديون وقادة دولة الحزب الواحد النموذج الديمقراطي بصفته غير ملائم بتاتاً لإفريقيا لأن مجتمعات القارة ممزقة جداً. ولكن هؤلاء ينبغي مواجهتهم بأن القيم التي تقدمها الديمقراطية، وخاصة الفيدرالية، والتسامح، والتقاسم من خلال حلول وسطى، قد تكون هي التي تقدم لمثل هذه المجتمعات بالذات الفرص المثلى لمخرج من العنف المستمر[8].

لم تكن حركة الدمقرطة ناجحة بشكل واضح، فقد أخفقت في نيجيريا وزائير أكثر بلدان إفريقيا أهمية. وخضعت في كينيا والنيجر لتأثير اثنين من الحكام المطلقين اللبقين. أما في ليبريا والصومال فإن انهيار المجتمع والدولة الذي يبعث على اليأس لم يترك شيئاً. وظهرت في أرض الصومال الشمالية بنى مستقلة لم يعترف بها أحد تجمع بين تركيب ديمقراطي وطرق تقليدية في حل المنازعات[9]. وفي رواندا مهّدت المطالبة الغربية بإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً للمجزرة ضد أقليّة التوتسي. وفي مقابل ذلك توجد قائمة من قصص النجاح: فبوتسوانا هي ديمقراطية مستقرة زاهرة منذ الاستقلال. كما أثبتت شؤون الدولة في السنغال وموريشيوس نوعاً من الاستقرار. وتنجز ناميبيا، وجنوب إفريقيا، وزامبيا، ومالي، ومدغشقر، وغانا، وبينين، وليسوتو، وكيب فيرد،

وساوتومي، وسيشل، والآن موزامبيق وتنزانيا بل ربما سيراليون وغامبيا أيضاً، الانتقال الشاق إلى سلطة الشعب، فقد انطلقت هناك مؤسسات ديمقراطية فتية وواعدة جداً بلا ريب، ولكن عليها أن تخضع للاختبار.

ونتيجة للوضع الاقتصادي القاحل في أغلب البلدان الإفريقية، فمن الطبيعي أنه لا يمكن ضمان استمرار هذه العملية بدون انتكاس. وفي كل الحالات فإن من الملاحظ وجود حركة ديمقراطية قوية في مجتمعات إفريقية ذات طابع إسلامي، أو تقليدي، أو مسيحي، قد ضربت قيمها جذوراً لها في إفريقيا[10].

المناطق

تنتمي المنطقة الشمالية من إفريقيا والمغرب إلى العالم الإسلامي. وهنا ينبغي الإشارة فقط إلى أهمية هذه المنطقة لإفريقيا، فمن الشمال انتشرت السيطرة العربية عبر مئات السنين في الجنوب شبه الصحراوي، ومن خلال ذلك انتشر الإسلام أيضاً. وحيثما كانت العروبة والإسلام تدخلان في تناقض مع الشعوب غير الإسلامية وغير العربية، كما في تشاد أو السودان، كانت تنشأ أشد النزاعات دموية وأطولها مدة في إفريقيا. وفي أمكنة أخرى فإن العامل الديني يعمل فقط على تعزيز العامل الإثني ومشكلات التوزيع، كما في نيجيريا أو أثيوبيا. وفي الصومال لم يحل التجانس الثقافي الإسلامي والإثني دون الانهيار الأشد فظاعة للدولة في إفريقيا. وفي السنغال تقبلت أغلبية مسلمة من الشعب حكم رئيس مسيحي، وتقبل الآن بسيّدة أولى تنتمي لطائفة الروم الكاثوليك إلى جانب رئيس الدولة المسلم. إن تنوّع إفريقيا الشديد يجعل من المستحيل تكوين صورة واضحة عن العلاقة بين الأعراق والتطور الاجتماعي السياسي، فالوضع الاقتصادي، والنظام السياسي، ونوعية الحكم، تتدخل دائماً بوصفها عوامل حاسمة.

غرب إفريقيا

وفي غرب إفريقيا بالذات يظهر ذلك بجلاء، فكل دولة هناك تشتمل عملياً على قسم مسلم من السكان يتطابق مع حدود قبائل وشعوب معينة. ولم يستجر هذا الوضع في بلاد مثل السنغال، وساحل العاج، أو بينين أية نتائج سياسية، فقد عاشت هذه البلدان قلاقلها الداخلية أيضاً، ولكن النخبة لم توزع السلطة السياسية والموارد الاقتصادية أو تحجبها بناء على الحدود الدينية. وكانت نوعية الحكومات فيها جيدة نسبياً مقارنة بالمنطقة ككل.

ويختلف الأمر في نيجيريا، وتشاد، وسيراليون، وليبريا، أو جمهورية إفريقيا الوسطى، فقد التقى هذا الانقسام الداخلي مع أوضاع خارجية صعبة بشكل خاص: ظروف مناخية ورعي جائر لما تجود به مناطق السافانا تسبّبا في زحف الصحراء. وأدى ذلك إلى زيادة حدّة التناقضات بين قبائل الرحل المعتمدة على الرعي والمزارعين المستقرين وقاطني المدن المتزايدين. وقد أثبتت حكومات مفرطة في مركزيتها، بيروقراطية، أوتوقراطية، وقادة من الديكتاتوريين العسكريين غريبي الأطوار، الممسوسين بفكرة واحدة متسلطة، من أمثال بوكاسا، أنهم بلا إرادة، وعاجزون، ولا يتصرفون بما لديهم من موارد محدودة (باستثناء نيجيريا [الغنية بالموارد الطبيعية]) بناءً على مصالح شعوبهم. وهذه الدائرة الشيطانية من التوترات الداخلية، والإملاق الاقتصادي، والضغط السكاني، وإثراء النخب السياسية، تفضي إلى تفجّرات و إلى بدء حركات الهجرة التي فاقمت من زعزعة استقرار الدول المضيفة.

وقد سحقت بلدان مثل ليبريا وسيراليون بين رجال العصابات الذين يتصارعون على من هو المخوّل بتحويل الدولة إلى منافع ومصالح خاصة بهم. ويمدّ جيلٌ من الشباب فقد الأمل والاتجاه هذه العصابات بالمجندين.

أما التنويع الأحدث فهو خصخصة مهام الدولة كمحاولة أخيرة لإعادة الاستقرار: فقد عهد في سيراليون إلى شركات خاصة بجمع الضرائب. وأوكلت مهمة المحافظة على الأمن العام إلى شركة الجنود الأجراء Executive Outcomes الجنوب إفريقية. إذ نظر إلى ذلك على أنه الإمكانية الأخيرة المتبقية في أن يمنع هذا الانجاز الحكومي المركزي صراع مجموعات القوى الإثنية[11].

ما تزال نيجيريا تظهر الموهبة الكبرى لقوة النظام الإقليمية، فعملاق النفط ذو التسعين مليون مواطن هو قوة الهيمنة الطبيعية في المنطقة، والتدخلات في ليبريا وسيراليون تتم تحت قيادة نيجيرية. وتدعم لاغوس تشاد عسكرياً، وتنفق على مستشارين عسكريين في غامبيا.

وبدهي أن هذا البلد الإفريقي الأسود الأكثر غنى بالسكان، الذي تمسك بزمامه زمرة عسكرية تسعى بالدرجة الأولى إلى منفعتها الخاصة، كان في السبعينات عرضة لخطر الانهيار بسبب النزاعات العنيفة بين مجموعاته الإثنية، الهوسا، و الإيبو، واليوروبا. كما أن مطامح نيجيريا في السيطرة لا تلاقي بالضرورة ما يقابلها من الحب لدى جيرانها، وخاصة الناطقين بالفرنسية[12].

ويبدو غرب إفريقيا بأسره مهدداً بالغرق في فوضى عارمة. وتعطي حالات النجاح مثل غانا، والسنغال، وكذلك الغابون التي وهبت نعمة النفط، أملاً، ولكنها لا تغيّر شيئاً في المخاطر القائمة. أما هل توجد مخارج في خصخصة قوة الدولة، أو إقامة هيمنة إقليمية، فذلك مشكوك فيه. وتبقى المشاكل الأساسية المتمثلة في تقاسم السلطة والموارد بعدل بين المرشحين، وبما يحظى بالاجماع، بعيدة عن هذه «الحلول».

القرن الإفريقي، السودان، وسط إفريقيا

يعد القرن الإفريقي[13] من أكثر مناطق العالم قاطبة فقراً، وتمزقاً، وأكثرها ارتجاجاً بالحروب. وإضافة إلى ذلك فقد ارتقى في أثناء نزاع الشرق ـ الغرب إلى «منطقة استراتيجية هامة» بسبب موقعه الذي يتحكم ببوابة البحر الأحمر، وقربه من الخليج الفارسي. وإذا كانت أثيوبيا صديقاً وفياً للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الأمبراطور هيلاسيلاسي، فقد قفزت إلى المعسكر السوفييتي في عهد الديكتاتور مينغستو ذي التوجه الماركسي ـ اللينيني. وأصبح حاكم الصومال الأوحد سياد بري الذي كان في الأصل عميلاً للاتحاد السوفييتي فجأة من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. ولا تسهم هذه التحالفات المتبدلة مع القوى العظمى سوى في إغراق البلاد بالأسلحة وفي مضاعفة الخسائر في الحروب الداخلية.

لقد أصبح كل من هذين الديكتاتورين في هذه الأثناء في عداد التاريخ. وفي الصومال بالذات يتجلى كيف يمكن للكارثة أن تتطور عن التناقض بين سلطة دولة مركزية وبنية اجتماعية لا مركزية حتى في بلد موحد إثنياً ودينياً إلى حد بعيد، فالمجتمع الصومالي مقسّم منذ عهد بعيد إلى عشائر، أي أنه لا مركزي بصورة كاملة. ولكن سياد بري استخدم الدولة للوصول إلى مركزية قوية، واستخدم لذلك الموارد الجديدة لمضاعفة قوته، ولإثراء عشيرته الخاصة. وكان لا بد لذلك أن يمنى بالإخفاق ؛ فقد تفكك التحالف المنتصر للعشائر ضد نظام بري بسرعة كبيرة بعد انتصاره. وتبع ذلك نشوب الصراعات الدائرة حول سلطة الدولة بين العشائر المتزعمة في مقاديشو. بينما عادت في الريف السلطة اللامركزية إلى العشائر إلى حد بعيد. وأعلنت أرض الصومال، وهي المستعمرة البريطانية السابقة في شمال الصومال، انفصالها التام عن مقاديشو[14].

كانت أرتيريا، وهي الجزء الشمالي الشرقي من الإمبراطورية الأثيوبية، مستعمرة إيطالية في الثلاثينات. وقد تشكلت هناك في خضم مقاومة نظام مينغستو القمعي في أديس أبابا هوية وطنية غير متوقعة. انطلقت المقاومة المسلحة أصلاً بين مواطني الشمال الغربي الذين هم مسلمون في غالبيتهم، وبسرعة انضم القسم الأكبر من الأريتيريين إلى القتال من أجل الاستقلال على الرغم من أن غالبية البلاد هي من الأثيوبيين الأرثذوكس الذين تربطهم أواصر قرابة بشعب التيغري الأثيوبي. ومع النجاح المتعاظم لحركة التحرير الأريتيرية حصلت المقاومة الداخلية ضد ميغنستو على دفعة كذلك، إذ امتدت من شعب التيغري، والآرمو الأقل تنظيماً، إلى الشعب الأمهري كذلك، أي المجموعة الحاكمة التي قادت ميغنستو إلى مصيره المحتوم. لقد بعثت السلطة التعسفية، والمركزة النهمة لكل القرارات والموارد، والسياسة الاقتصادية الفاشلة التي يرثى لها، وإثراء الحكام الذي لا يعرف حداً، في عدد متزايد باستمرار من الناس الرغبة في تغيير ثوري. وكانت الهويات الدينية والإثنية وسائل مساعدة في التعبئة، ولكنها ليست سبباً لها.

وفي كلا البلدين تبذل جهود لإقامة علاقة متوازنة بين المركز والمحيط، وبناء نظام سياسي يشرك جميع القطاعات الهامة من الشعب، ويعتمد أشكالاً ديمقراطية إلى حد ما. وفي الوقت نفسه تبذل جهود في كلا البلدين للمساعدة في تسوية النزاع الكامن بين عيسى وعفر في جيبوتي الصغيرة، ومن أجل عدم السماح للفوضى الصومالية بأن تخرج عن الحد. وتنتهج سياستاهما الاقتصادية نوعاً من الليبرالية المعتدلة، وتم بشكل تام اطّراح السياسية الاقتصادية المبرمجة التي انتهجتها حركة التحرير السابقة.

ومن الجدير بالملاحظة تلك العلاقات البراغماتية، هذا إذا لم تكن جيدة بالفعل، التي تربط بين الدولتين. ومع ذلك فإن كلاً منهما يعاني من

المشكلات ذاتها: دعم الجارة السودان للمجموعات الإسلامية الراديكالية. وفي المقابل فإنهما تقدمان العون للحركة الانفصالية السودانية الجنوبية التي تقوم بها شعوب غير مسلمة وغير عربية ضد النظام الأصولي في الخرطوم. وبلا شك فإن الحدود الدينية متخلخلة: فالسودان تدعم طائفة مسيحية مسلحة في أوغندا وتبحث في أثيوبيا عن حلفاء في أوساط غير المسلمين. وتساعد أثيوبيا وأرتيريا كذلك ـ شأنهما شأن أوغندا ـ المقاومة في صفوف المسلمين في شمالي غربي السودان ضد قمع حكومة الخرطوم. ولكن حرب الحدود الأريتيرية ـ الأثيوبية أوقفت المصالح المشتركة بينهما إلى حين.

يمكن أن تكون المحاولات السودانية غير المتقنة للتوسع قد وضعت أساساً للمصالح المشتركة في القرن الإفريقي وفي منطقة البحيرات العظمى، فأرتيريا وجيبوتي وأثيوبيا تتقاسم مع أوغندا ورواندا وبروندي مصلحة الحدّ من أنشطة حكومة البشير في السودان ؛ وتتبع الحكومة الجديدة في زائير الهدف نفسه الآن.

ويمكن أن ينشأ حول هذه المصالح في السياسة الأمنية تعاون عريض بين بلدان المناطق، بل حتى يمكن أن يشمل ذلك أرض الصومال، بينما لا يكاد يتوافر أي أمل فيما يتعلق بالقسم الجنوبي من الصومال بأن يتم تجاوز الفوضى الحالية على المدى المتوسط.

يمكن لمثل هذا الاشتراك في المصالح أن يساعد في تحجيم القوى التي قد تنطلق بسبب النزاعات المتداخلة معاً في منطقة البحيرات العظمى وفي زائير. إذ إن الإمكانية مهيأة لأن تسقط المنطقة بأسرها في منازعات دامية بين أحلاف عريضة من القبائل بعضها ضد بعض، أو ضد الحكومة المركزية ذات العلاقة. وللحؤول دون مثل هذه الكارثة فعلى الأرجح أن لا تكفي المصالح المشتركة للدول الشرقية المتجاورة. ينبغي أن تجد زائير

سبيلاً لإقامة علاقات متوازنة بين السلطة المركزية والقوى الريفية المدعمة إثنياً، وأن تستعيد استقرارها بهذه الطريقة. وسوف يكون هذا ممكناً فقط حينما تسعى كنشاسا إلى مزيد من التعاون، وإلى توزيع متوازن، وسلطة أقل. وإذا لم ينجح ذلك فيتوجب على الأسرة الدولية مساعدة الدول المجاورة على أن تمنع بنجاح انفجاراً داخلياً في زائير[15].

إفريقيا الجنوبية

بالمقارنة مع وسط القارة، فإن الجنوب يبدو ـ على الرغم من الدمار الذي خلفته سنوات طويلة من المعارك والحروب الأهلية ـ أقرب ما يكون إلى حامل للأمل[16]. ففي جمهورية جنوب إفريقيا توجد أعلى نسبة من الجريمة، ولكن أيضاً أقوى الإمكانات الاقتصادية في القارة، إذ إن صافي الناتج القومي لجنوب إفريقيا هو أربعة أضعاف مثيله في كل الدول المتجاورة مجتمعة. وتحيط بجنوب إفريقيا دول مجاورة كبيرة: ناميبيا الغنية بالمواد الخام التي يبدو أنها تخطت بنجاح مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية والمصالحة والتناقضات بين شعب الأفامبيو الذي يشكل الأغلبية، والهيرورو الذي كان متعاوناً مع الأقلية البيضاء، دون أن يترك ذلك آثاراً طويلة الأمد ؛ موزمبيق الفقيرة التي نجحت إلى حد بعيد في إدماج فرقاء الحرب الأهلية ؛ أنجولا البلد النفطي الذي اتخذ مساراً جديداً لتجاوز تقسيمه بين طرفي الحرب الأهلية القائمة أيضاً على أساس إثني من خلال تقاسم السلطة ؛ زامبيا وزيمبابوي اللتان تواجهان مصاعب في تجاوز سلطة الحزب الواحد واقتصاد اشتراكي مركزي، ولكنهما تبذلان جهوداً في هذا السبيل. وتنزانيا التي تمثل نموذج التطور الأيديولوجي السابق في إفريقيا، حيث يتوجب الآن تجفيف مستنقع من البيروقراطية والفساد من خلال الإصلاحات. وأخيراً فهناك أيضاً في هذه المنطقة بوتسوانا المدهشة وهي البلد الذي حبته الطبيعة بوجود الماس في أراضيه،

والذي يصل متوسط دخل الفرد فيه 2800 دولار أمريكي في السنة، وهي نتيجة لا تصدق في إفريقيا، ولا تفوقها سوى الدول الغنية بالنفط مثل الجزائر وليبيا. وهناك أيضاً جوهرة السياحة موريشيوس. تظهر بوتسوانا ذات التعدد الإثني والديني كذلك ما من شأنه أن يوصلها إلى هدفها إنْ هي تجنبت الأخطاء الفاحشة: عدم الإفراط في المركزة، وسلطة ديمقراطية مستقرة متعددة الأحزاب ذات مجلسين، أحدهما مخصص لـ «رؤساء التقليدين» أي زعماء القبائل، وقدرات كفؤة للدوائر الحكومية. ولم تذهب بوتسوانا في أي يوم من الأيام مذهب الاقتصاد الحكومي، بل مارست دائماً اقتصاد سوق منفتحاً نسبياً. ولم تسمح لمشكلاتها الداخلية أن تتردّى بها في وهدة حرب أهلية، ولم تتدخل في حروب جيرانها، فقد تمكن البوتسوانيون من القيام بالحركة البارعة المتمثلة في الاحتفاظ بعلاقات مقبولة مع المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) ، ومع حكومة جنوب إفريقيا، في الوقت نفسه. إن بوتسوانا تمثل الآمال والفرص بالنسبة للجنوب.

مع نهاية تصفية النزاعات الاستعمارية، وبالدرجة الأولى نظام الفصل العنصري (الابارتهايد) الذي مزّق المنطقة بأسرها، انتهجت جميع البلدان بشكل مكثف وبقناعة تزيد أو تقل الدرب نفسه، فهي تحاول من خلال أنظمة سياسية تقوم على المشاركة والفيدرالية أن تعالج المشكلات الداخلية بدون عنف، وأن تنزع بذلك فتيل الانفجارات الإثنية ـ الدينية، وفي الوقت نفسه تطوير اقتصادياتها عبر إصلاحات ملائمة للسوق.

وبهذا فإن إفريقيا تقدم ثلاثة نماذج من التعاون العابر للحدود: سيطرة إقليمية في غرب إفريقيا تمثلت في المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ، التي لم تكن ناجحة كأداة للتعاون الاقتصادي والدمج، وهو الهدف الذي وجدت من أجله أصلاً، بل الأرجح أن نشاطها الأساسي تمثل في التدخل في ليبيريا.

وفي وسط شرق إفريقيا، وفي القرن الإفريقي، فإن التعاون الإقليمي يمكن أن ينشأ من خلال المصالح المشتركة. وقد أشار الانحياز الجماعي لثماني دول من هذه المنطقة إلى جانب حكومة كابيلا في زائير السابقة للمرة الأولى إلى أنه يمكن إنجاز تكوين من هذا النوع. وأخيراً فإن الاهتمام المشترك في التقدم الاقتصادي حول محرّك النمو في جنوب إفريقيا كان أساساً لإحياء جمعية إنماء جنوب إفريقيا (SADC). أما المنظمات الفرعية الإقليمية المتبقية فلا تقدم كذلك سوى آمال ضئيلة في تعاون فعال، مثل منظمة الوحدة الإفريقية[17] (OAU) التي تمثل فضلها الرئيس في الماضي في المحافظة على مبدأ سلامة الأراضي، وعدم المساس بحدود ما بعد الاستعمار. ولكن هذه المبادئ تعرضت للتقلقل في الأحداث الأخيرة. وكذلك فقد قدمت منظمة الوحدة الإفريقية مجلساً صالحاً للقاء والمباحثات بين قيادات الدول، ولإتمام ميثاق بيليندابا من أجل «إعلان إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية» ولكنها لم تنجز أكثر من ذلك حتى الآن. ومن هنا فإن أملاً أكبر منوط بالمناطق الثلاث المذكورة[18].

أمريكا اللاتينية

إن المشكلات في أمريكا اللاتينية هي من طبيعة مختلفة جداً، فالعدد الأكبر من هذه الدول حصل على الاستقلال منذ أكثر من مئة وخمسين عاماً. ومع ذلك فلم تبدأ المنطقة إلاّ أخيراً في التحرر بشكل تدريجي وجزئياً فقط من وضعية «الفناء الخلفي» للسياسة الدولية والاقتصاد العالمي. ومفهوم «الفناء الخلفي» ليس صدفة هاهنا، فهو، وخاصة في أمريكا الوسطى، يصح بالدرجة الأولى كموضوع للهيمنة الأمريكية. وقد تسبب ذلك بأضرار لهذه الدول أكثر مما جلب لها من منافع.

تجانس ثقافي
وانقسام طبقي

بخلاف أغلب مناطق العالم، باستثناء غرب أوروبا، فإن أمريكا اللاتينية متجانسة ثقافياً إلى حدّ بعيد. وهي تتكون من أربعة أقسام: منطقة الكاريبي، أمريكا الوسطى، شمال أمريكا الجنوبية، الجنوب الذي يشمل البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأورغواي وتشيلي. وسكانها في غالبيتهم خليط من اللاتينيين، وفي الكاريبي أيضاً من الأوروبيين الأنجلوفونيين والفرنسيين والسكان الأصليين. وأغلب البلدان فيها قسم كبير (كما في بلدان الكاريبي) إلى قليل (كما في جنوب أمريكا) من المواطنين السود. والديانة السائدة هي الرومية ـ الكاثوليكية. ولكن البروتستانتية حققت في السنوات الأخيرة تزايداً مدهشاً، وخاصة في البرازيل. وبلا ريب فإن التطور السريع قد غيّر الأوضاع الحياتية للطبقات الدنيا، ولكن ليس نحو الأفضل دائماً.

وبدهي أن التجانس النسبي لا يعني بأي حال من الأحوال تجانساً تاماً. المجموعات العرقية من البيض، والخلاسيين، والمولدين من أصول أوروبية وهندية حمراء، والهنود الحمر، يشكلون «طبقات إثنية». وفي هذا المجال يزداد احتمال انخفاض المستوى الاجتماعي كلما قلّ الجانب الجيني «الأبيض»، كما أن الألوان تتنوع في القارة ؛ يوجد في الأرجنتين وتشيلي قسم كبير من السكان البيض. وغالبية السكان في البرازيل ودول الكاريبي ملونون أو سود. وتشعر دول الكاريبي التابعة للكومنولث بالغبطة إضافة إلى ذلك، كونها في حالة إدارية أفضل من حالة البلدان ذات الطابع الإيبيري. وأخيراً فإنه يظهر في البرازيل، قبل كل شيء، وعي بالذات كونها مستعمرة برتغالية سابقة تختلف عن دول الجوار ذات الطابع الإسباني. إلاّ أن هناك نوعاً من الشعور الأمريكي اللاتيني الجماعي مقابل

القوى الخارجية، وبشكل خاص تجاه «الغرينغو»* من الولايات المتحدة الأمريكية[19].

كانت أمريكا اللاتينية في الماضي أقل عرضة بدرجة كبيرة للحروب التي تنشب بين الدول من غيرها من القارات. وعلى عكس ذلك فإن العنف داخل المجتمع يتصاعد إلى مستويات مرتفعة تبعث على الرعب. أما القسوة التي تمارس في تصفية الأعداء فلا مثيل لها على الإطلاق. وهنا يتعلق الأمر بملف عنف الدولة، أي ممارسة التعذيب واغتيال المعارضين في أثناء حكم الديكتاتوريات العسكرية في تشيلي والأرجنتين، وهو ما يزال يشغل هذه البلدان حتى الآن. وهناك أيضاً منظمات اغتيال من خارج أجهزة الدولة مثل «كتائب الموت» في السلفادور أو ريو دي جانيرو التي تتألف من منتسبي قوات الأمن أو رجال الشرطة السابقين. أما في أنشطة حرب العصابات فتتجلى أعلى درجات ازدراء البشر، كما في مذبحة «الدرب المضيء» في البيرو. وقد كان عدد كبير من عبيد التعذيب من بين الخريجين الذين كانوا حتى عام 1985 يتلقون تدريباً في مدرسة الضباط التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القنال في بنما. إن «الفناء الخلفي» للولايات المتحدة الأمريكية ليس فردوساً في الحقيقة.

تكمن أسباب أزمة العنف الداخلي في الترتيب الطبقي العمودي لمجتمعات أمريكا اللاتينية، فما تزال الطبقة التي تمتلك الأراضي الواسعة والمناجم والتي تنحدر من الغزاة الإسبان لأمريكا الجنوبية تتمتع بنفوذ واسع. وفوق ذلك فإن لها ارتباطات بالجيش في أماكن كثيرة، وهي تدافع عن امتيازاتها بشراسة شديدة. أما الطبقة الوسطى فقد بقيت ضعيفة تقليدياً في أمريكا اللاتينية ولم تكن قادرة على القيام بدورها التاريخي في التحول

* Gringo: اسم يطلقه سكان أمريكا اللاتينية على البيض غير المنحدرين من أصول لاتينية، وخاصة على مواطني الولايات المتحدة الأمريكية ـ المترجم.

الليبرالي للدولة والمجتمع، وهكذا ظلّ وقت طويل من المئة والخمسين عاماً من تاريخ القارة يراوح بين ديكتاتوريات عسكرية محافظة ودول رفاه جماهيرية ذات توجه نحو جماعة عملائها. كما أن الأنظمة الجماهيرية كانت تمارس الحكم أحياناً ضمن علامات استبدادية، وتميّز كلا الشكلين من أنظمة الحكم بالدور الطاغي للدولة وبالطبقة الحاكمة الطفيلية التي تمتص المجتمع. وهنا يظهر تشابه واضح مع إفريقيا التي هي عدا ذلك مختلفة جداً. إن ثقل سلطة الدولة يشل التطور الاقتصادي والاجتماعي. وأدى التأرجح بين العصيان والقمع إلى تدمير الثروة الاجتماعية. كما إن إسراف الدولة الجنوني وهروب رؤوس أموال الطبقة العليا جعلا من الدول الكبرى في القارة مجتمعة أكبر الدول مديونية في العالم. وهذا يعني تركة باهظة لأمريكا اللاتينية[20].

الانطلاق

تسوية النزاعات، التحوّل الليبرالي، الدمقرطة

عاشت القارة مرحلة انطلاق في العقد ونصف العقد الأخيرين، فقد سويت النزاعات العنيفة والمستعصية، وحدث تحول ليبرالي في الاقتصاد القومي ودمقرطة في النظم السياسية. ووضع في أمريكا الوسطى حدّ لحروب أهلية استمرت سنوات طويلة في نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا من خلال المفاوضات. وفي كولومبيا وفنزيلا والبيرو لم تتوقف أنشطة حروب العصابات، ولكنها تراجعت.

وفي المكسيك، والأرجنتين، وتشيلي، وأورغواي، وفي منطقة ساو باولو في البرازيل نشأت مراكز نمو اقتصادية يمكن مقارنتها بدون تردد مع جنوب شرق آسيا. وتحررت السوق كذلك في بلدان أخرى من القبضة الحديدية لبيروقراطية الدولة. وبهذا فقد تعزّز وضع الطبقة الوسطى،

وتراجعت مكانة الجيش وكبار ملاّك الأراضي. ويسهم هذا التغيّر في موازين القوى الاجتماعية كثيراً في توضيح أن أمريكا اللاتينية كانت إلى جانب أوروبا الشرقية أكثر المناطق التي نجحت فيها موجة الدمقرطة في السنوات الأخيرة، فأغلب الدول اليوم هي دول ديمقراطية على الرغم من أن الديكتاتورية العسكرية كانت مسيطرة في سنوات السبعينات. وقد مرّ كثير من هذه الديمقراطيات في هذه الأثناء في واحد أو أكثر من تعاقب السلطة النظامي، وهو المحك الأهم للاستقرار الديمقراطي[21].

استقطاب مجتمع الطبقات
المخاطرة بالديمقراطية

ولكن ليس كل ما يلمع ذهباً، فالتحول الليبرالي في الاقتصاد يخضع غالباً، كما في إفريقيا، لضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما تخضع البنى للتكيف مع متطلبات السوق العالمية. ومثل هذه السياسة تصرف اهتماماً ضئيلاً على المتطلبات الاجتماعية، وقد أدّى ذلك بصورة إضافية إلى زيادة حدّة التوترات الاجتماعية في القارة، مما جعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أشد فقراً. وإضافة إلى ذلك فقد ارتفع عدد الناس الواقعين تحت خط الفقر في أغلب الدول إلى 30 ـ 40٪ من مجموع السكان. وسقطت البرامج الاجتماعية إلى حد بعيد ضحية لإعادة بناء الاقتصاد ونظام الميزانية ـ وتبقى بوليفيا في ذلك استثناء معروفاً وناجحاً نسبياً ـ وكان البؤس الجماعي، وتزايد الجرائم العنيفة بهدف مجرد البقاء على قيد الحياة، وتوسّع حقول التجنيد للجريمة المنظمة، هو النتيجة التي لا يمكن تجنبها. وأسهم كل ذلك بشكل حاسم في نشوء حالة مرتفعة من العنف الاجتماعي[22].

يشكل الاستقطاب الاجتماعي خطراً كبيراً على غرسة الديمقراطية

الغضة، وهناك نفور شديد من السياسة الذي يحدث غالباً بسبب الفساد، وسياسة المحاباة، والدفاع الشرس عن مصادر الربح الموروثة. إنّ الأنظمة الجماهيرية التي تعد في الوقت نفسه بالأمن الداخلي والبرامج الاجتماعية لا تحقق أياً منهما. ويعد فوجيمورو في البيرو مثالاً حيّاً على ذلك، فالشرطة والجيش وهما الممثلان المكروهان للسلطة في أنظمة بائدة يثيران دائماً ارتياباً كبيراً في قطاعات واسعة من الشعب، وخاصة لدى الطبقات المستضعفة، فالبوليس ينتقل بلا انقطاع من ملاحقة اليساريين إلى سوم الفقراء سوء العذاب، ويتبع إرهاب الدولة الموجّه ضد الشيوعيين المزعومين القتل المنهجي غالباً لأطفال الشوراع ومرتكبي الجنح. أما زعماء المافيا فنادراً ما يسترعون انتباه الدولة، فهم يتحدّون سلطة الدولة مباشرة مثلما يفعل اتحاد منتجي ـ ميدلين (Medellin-Kartell) في كولومبيا. كما أن الجهات الأمنية التابعة للدولة تلقي بظلال ثقيلة على المؤسسات الديمقراطية في بلدان مثل تشيلي، والبرازيل كذلك. وعليه فمن المشكوك فيه وجود رقابة مدنية تامة على الجيش والشرطة، بيد أن الأرجنتين تبدو كأنها قد نجحت في ذلك، حتى لو كان الماضي الدموي ما زال يترك ندوباً عميقة[23].

هكذا تعيش القارة بين الأمل والتوجّس، فاقتصاد السوق والديمقراطية هما على طاولة الاختبار، غير أنهما لم يجتازا التجربة بعد، فالأنظمة والمجتمعات تحاول المحافظة على توازنها كمن يمشي على حبل مشدود.

إن مشكلة المنطقة ليست في الشقاق الثقافي، بل في الصراع الطبقي بكلمات مباشرة ؛ فالأخطار تنجم عن التناقضات الاجتماعية والصعوبات الكبيرة في التوصل إلى حل وسط ناجع بين النخبة المحافظة والمجموعات الإثنية للطبقات الدنيا. أما كيف ستكون شدة المقاومة، فسوف يتجلى ذلك

في إصلاح توزيع الأراضي الذي سيكون الإجراء الأكثر أهمية من الشمال حتى الجنوب في تهدئة القلاقل الاجتماعية وفتح أفق جديد أمام العمال الزراعيين الذين هم أشد الفقراء فقراً. ولكن ذلك متوقف في كل مكان بسبب الموقف العنيد لملاّك الأراضي ونفوذهم الذي ما يزال مستمراً على السياسة والجيش[24].

التعاون بين الدول

تكمن المشكلة، إذن، في المجتمعات إلى حد بعيد، أما بين الدول فقد نشأت بنجاح دفعات من الديمقراطية والاعتماد المتبادل، فليس هناك أي نشاط في التعاون الإقليمي بين الدول، ولا حتى في جنوب شرق آسيا، يبلغ هذا الحجم الذي وصل إليه في أمريكا الجنوبية. والقاسم المشترك هو المساعي لدفع الدمج الاقتصادي قدما باتجاه منطقة تجارة حرة، وتتداخل عضوية كثير من هذه التجمعات لدرجة أن عدم وضوحها يدفع المرء ليتساءل بقلق فيما إذا لم يكن ذلك زائداً عن الحد، وفيما إذا كان السياسيون في هذه اللقاءات الكثيرة وهذا التنسيق كله قادرين فعلاً على الوصول إلى التطبيق العملي لأهداف هذه المنظمات[25]. إن ضغوط الاعتماد المتبادل ذات تأثير كلي في أمريكا اللاتينية: فليس هناك أي جزء من القارة يستطيع أو يريد أن يتهرّب من ضغوط الاندماج.

الابتكار الأحدث في الوقت نفسه هو اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) التي تضم في عضويتها الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك، بينما تتوق تشيلي للانضمام إليها. وتقيم هذه المنظمة جسراً بين الشمال ذي الطابع «الغربي» والجنوب الأمريكي اللاتيني من القارة. ويأتي في المقدمة هنا دافع الولايات المتحدة الأمريكية لحل المشكلات المتفاقمة للحدود على المدى الطويل من خلال العمل على

الاستقرار الاقتصادي للجارات في الجنوب. وتشير (NAFTA) كذلك إلى قرب «الغرب» من الأمريكيين اللاتينيين، وإلى ما بينهم من أواصر قرابة ثقافية. كما أن المكسيك تنتمي أيضاً إلى منظمة إقليمية أخرى هي منظمة دول الكاريبي (ACS) التي تضم عالم الجزر في أمريكا الوسطى والكاريبي وكذلك الدول المشاطئة للكاريبي*. والجدير بالملاحظة هو أن كوبا أيضاً تنتمي لهذه المنظمة. لقد تأسست منظمة دول الكاريبي عام 1994 بهدف تشجيع التعاون السياسي والاقتصادي بين أعضائها ويتمثل مركز نشاطها الأساسي في السياحة والمواصلات.

أعيد إحياء «حلف الأنديز» الذي يضم (بوليفيا، والإكوادور، وكولومبيا، والبيرو، و فنزويلا) منذ عام 1989 بعد سنوات طويلة من الجمود. واجتاز انتكاسة الحروب القصيرة التي نشبت بين عضويه الإكوادور والبيرو عام 1995. وقد شرعت هذه الدول منذ عام 1996 في طريق الشراكة الاقتصادية إذ إن الأمر يتعلق كذلك بالنسبة لدول الأنديز بمزايا سوق مشتركة. أما المنظمة الأمريكية اللاتينية المحضة، والأكثر فعالية، فهي المجلس الاستشاري للأعمال والاقتصاد في أمريكا الجنوبية (MERCOSUR) التي تأسست عام 1991 وتضم البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأورغواي، أما تشيلي فترغب في الانضمام ولكنها ـ مثلما سبق القول ـ شريك في اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا. كما أن بوليفيا لها وضع المراقب.

اعتمدت (MERCOSUR) منذ عام 1994 اتفاقية للجمارك الخارجية، وهي خطوة هامة نحو الدمج الاقتصادي؛ وقد توسعت التجارة الداخليّة بين دول منظمة الدول (MERCOSUR) منذ تأسيسها بشكل كبير وسريع

* المقصود هنا: فنزويلا، كوبا، كولومبيا، المكسيك. ـ المترجم.

مقارنة مع التجارة الخارجية، مما يدل بوضوح على نجاح المنظمة.

هذه فقط أربع من بين تسع منظمات اقتصادية إقليمية بالإضافة إلى المنظمة المركزية للأمريكيتين، منظمة الدول الأمريكية (OAS) التي تمثل حلفاً سياسياً ودفاعياً ولكنها تواجه بتحفظ في أماكن كثيرة بسبب النفوذ الهائل للولايات المتحدة الأمريكية. وكنوع من المنظمات السياسية المضادة تقف «مجموعة ـ ريو» التي نشأت عام 1986 من عملية السلام في أمريكا اللاتينية وتضم اثنتي عشرة دولة هامة من دول أمريكا الوسطى والجنوبية، وتهتم بالدرجة الأولى بتنسيق السياسة الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية، وتمثيل القارة بشكل فاعل في العالم.

إفريقيا وأمريكا اللاتينية ــ إلى أين تنتميان؟

على الرغم من أن المنطقتين مختلفتان جداً إلاّ أنهما تتكشفان أيضاً عن أمور مشتركة، ففي كل منهما هناك مجتمعات مشظّاة قد «داهمها التحديث»، ويسير هذا الانقسام في بعض الحالات على طول خطوط صدع مرسّمة إثنياً، وفي حالات أخرى فإن الحاسم هو الحدود الاجتماعية مثل الطبقات. ولم تثبت الأنظمة السياسية في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية قدرتها على وضع نهاية لهذه الأزمة، لأن الأنظمة كانت، في كلا الجانبين، ممثلة لفئة اجتماعية محددة، ومنشغلة في اتخاذ الدولة «غنيمة» وآلية توزيع لنفسها. أما النتائج فهي «حكومة سيئة» تفاقم الأزمة بشكل حقيقي، وتعمق الانقسام، وتتسبب في أشد تفجرات العنف فظاعة.

وتمثل بوتسوانا وكوستاريكا في كلتا القارتين الاستثناء الساطع لـ «حكومة الصالحة» وتظهران أن الأمور كانت مختلفة أيضاً: إذ تتميزان بدخل قومي مرتفع نسبياً، ونسبة عنف منخفضة، ورصيد مرضٍ من حقوق الإنسان. تظهر في أمريكا اللاتينية وإفريقيا دلائل على محاولات جادة

للتغلب على الأزمة، وفي كلتا الحالتين فإن الأمل معلق بتوليفة من الدمقرطة، والتحول الليبرالي، والتعاون الإقليمي، ولكن مثل هذا الأمل ليس أكيداً على الإطلاق.

في السنوات الأخيرة بدأت «القيم الغربية» تنتشر في كلتا القارتين. وفيما يتعلق بإفريقيا فإن من الصعب التغلب على هذا الانقلاب بسبب النقص الشديد في تطورها، في حين أن أمريكا اللاتينية قد قطعت مسافة أطول على هذا الطريق. والعلامات واضحة، فالدول الأمريكية القيادية تطورت سياسياً بقصدية باتجاه الغرب. ومنذ سنوات انسحبت الأرجنتين من حركة عدم الانحياز. أما تشيلي فهي قائدة انشقاق في هذه الحركة. وتنتمي الأرجنتين والبرازيل لأنظمة مراقبة الصادرات التي تسيطر عليها الدول الصناعية الغربية. إن أمريكا اللاتينية ما تزال عرضة للإخفاق والخضوع لضغوط العولمة، ولكن هناك أيضاً إمكانية جيدة لتكون في غضون عشرين عاماً جزءاً من «الغرب» في قسم كبير منها، وهنا لن يتعلق الأمر بتكيّف أقلية انتهازية حاكمة مع الهيمنة الأمريكية، بل الأرجح أن تكون «الغربنة» (Verwestlichung) [التطور على النمط الغربي] تعبيراً عن التوجه القيمي الراسخ للطبقة الاجتماعية الوسطى الناهضة.

القسم الرابع

نظرة في المستقبل



1

معالم تطور السياسة الدولية
محاولة حول المستقبل

كلا، ليس من قبيل «المركزية العرقية» أو «الإمبريالية الثقافية» أن يرى المرء في العالم الغربي الآن، كما في السابق، محور السياسة الدولية. فالغرب يجسّد في الوقت الحاضر، وهذا ليس من الناحية الاقتصادية والعسكرية فقط، حصيلة لا مثيل لها من القوة وإمكانات التأثير، كما أنه أيضاً محصن مؤسسياً أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. وتبدو نزاعاته وأزماته باهتة مقارنة مع تشظي العالم الإسلامي، أو آسيا، أو إفريقيا. أمّا الأمر الأكثر أهمية فهو: أنّه لا مثيل لمجتمعاته المفتوحة حينما يتعلق الأمر بالمرونة، والمقدرة على التكيّف، والتحديات الجديدة.

ويمكن لهذا البيان أن يثير الدهشة، فنحن في نهاية الأمر نتذمر في كثير من الأقطار الغربية من جمود المجتمع ومؤسساته. وليست مثل هذه الشكاوى بدون أساس، ولكن على المرء أن يقارن حالة الغرب مع بقية المناطق. وإذا كان الأمر بحاجة إلى تأكيد فإن الأزمة الآسيوية في خريف 1997 تقدم ذلك، فالانهيار الاقتصادي الذي حدث هناك كان ناتجاً عن تلبد الدولة والاقتصاد والنخب، أي التشابك المؤسسي بالذات ذلك الذي

أشهره بشكل مظفر أبطال «القيم الآسيوية» في وجه الغرب احتفالاً بنموذج تفوقهم الخاص. وتثبت علاقات العملاء وعلاقات الحماية الاقتصادية القائمة في هذا المثلث الآن أنها كعب أخيل معجزة الاقتصاد الأسيوي[1].

ومع ذلك يبقى صحيحاً ما قيل حول الأزمة الداخلية للمجتمعات الغربية، فنحن لا نمتلك بعد أية وصفة مقنعة لتحقيق الكفاية والتكافل والشرعية في الوقت نفسه. ولكن السعي نحو ذلك سيكون أكثر سهولة أمام مجتمعاتنا انطلاقاً من تنوعها المقرر دستورياً، لأن التنوع هو شرط الإبداع. والإبداع المؤسسي هو فقط ما يعد بحلول لمشكلات القرن الحادي والعشرين.

ترابط الغرب

وبهذا فإن ترابط الغرب هو المقدمة الأساسية لإصلاح السياسة الدولية بطريقة سلمية. وليست شروط الانطلاق في ذلك سيئة على الإطلاق، فقد اجتاز الناتو، على عكس توقعات المتشائمين، مسألة زوال العدو، وأعاد تنظيم نفسه بشكل جديد خارج الدائرة الغربية. حتى النزاعات عديمة الشأن والتي تحتوي، مع ذلك، على قوة انفجارية، مثل العدد المتناقص من أوضاع الحكم العسكرية قياساً إلى عدد الأعضاء، قد جرى التغلب عليها. ويؤكد تطلع وسط شرق أوروبا نحو انضمام سريع [إلى حلف الناتو] على جاذبية هذا الحلف الغربي. صحيح أن الحلف قد شهد باستمرار خلافات مستمرة، مثل الخلاف الذي نشب بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على القيادة في نيبال، بيد أن ذلك لم يكن مختلفاً منذ عام 1949؛ إذ سجّل كهنة الناتو باستمرار الأزمة بعد الأخرى. وتبدو المصالح الجيوستراتيجية، التي يستشهد بها كثيراً، باهتة أساساً إذا قورنت مع المصالح المشتركة المتفوقة، ومع حماية الشراكة الدولية القائمة على أسس الديمقراطية والاقتصاد الحر.

وكذلك، فقد تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل للغرب. صحيح أن جزءاً من التجارة الدولية قد تحوّل في مجاله من عبر الأطلسي إلى عبر الباسيفكي. وبذلك نشأت علاقات قوية أكثر من أي وقت بين الغرب وآسيا، إلاّ أن التشابك الفريد من نوعه داخل الغرب يبقى أمراً واضحاً عند النظر إلى الاستثمارات: لقد وظفت كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فيما بينهما بشكل متبادل رساميل أكثر بما لا يقارن مما في الأسواق الجذابة خارج الدائرة الغربية. ويمثّل الاتحاد الأوروبي داخل الغرب تضافراً مكثفاً لافتا للانتباه في التجارة والاستثمار. وعلاقات المنافسة بين شاطئي الأطلسي التي يستشهد بها كثيراً هي مقدمة التشابك الاقتصادي، وهذا ما تتجاهله التحليلات قصيرة النظر، ومن ضمنها تحليلات الساسة المدافعين عن مبدأ الحماية الاقتصادية: ولكن حماية المصالح مقابل الآخرين لا وجود لها بدون هذه المنافسة.

إن قوى عالم الدول وعالم الاقتصاد هي في تأثيرها عامل التقاء أكثر مما هي عامل انقسام، والأمر نفسه ينطبق على عالم المجتمع. كما أن مركز ثقل المنظمات غير الحكومية العابرة للدول، مثل السلام الأخضر، ومنظمة العفو الدولية، وحملة مكافحة الألغام، أو السيانتولوجيا (Scientology) كي لا نكون قد أغفلنا الجانب المعتم، موجود في الغرب. وأعلى درجة من كثافة الاتصالات بين التجمعات القومية، والإنترنت كذلك، هي في الغرب أيضاً.

خلاصة: إن آفاق ترابط الغرب أميل لأن تكون جيدة، ولكن هذا الترابط، بطبيعة الحال، ليس أمراً تلقائياً، بل يحتاج دائماً إلى التأكيد عليه ورعايته. ومع ذلك، فإن المقدمات البنيوية والمؤسسية راسخة جداً لدرجة أن الأمر يحتاج إلى غباء ذريع لكي ينجح في نسف التضافر الغربي.

وعلاوة على ذلك، فالمعسكر الغربي ينمو، إذ سوف تستوعب

المؤسسات الغربية، الناتو والاتحاد الأوروبي، دولاً جديدة قد يصل عددها إلى عشر. وهذا وحده، مع كل ما فيه من مناحي نقص، يؤكد على الحيوية الاستثنائية لنموذج التحديث الغربي الذي يغبط عليه. كما سيكون من المثير أيضاً إلقاء نظرة على منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية (OECD) أو «النادي الرأسمالي» الذي سوف تنضم إليه، عاجلاً أو آجلاً، جميع البلدان التي تنحاز إلى مثال سياسي ذي مجتمع ديمقراطي واقتصاد حر، وهنا نجد اليابان، وكوريا الجنوبية، والأرجنتين من بين الأعضاء. وهو أمر مميّز: فالممثلون الأكثر تقدما للمناطق والثقافات الأخرى يتوقون إلى درجة معينة من التطور والاندماج في تلك المؤسسات التي تتشابه أكثر ما تتشابه مع الغرب.

الغرب ومناطق الأطراف

فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية، فمن المتوقع أن يكون هذا هو الطريق المرسوم، لأن الميل للغرب متوافر هناك على أية حال. أما تباكي مثقفي «التبعيّة» الذين ألقوا بجميع سوء الأحوال في بلادهم التي استقل معظمها منذ مئة وخمسين عاماً على عاتق الإمبريالية، فقد أخلى مكانه الآن لبراغماتية اقتصادية وسياسية. تشيلي هي الأن على مشارف الانسحاب من حركة عدم الانحياز. والأرجنتين والبرازيل عضوان في المجموعة المصدرة للتكنولوجيا النووية، وهي عبارة عن اتحاد غربي لتنسيق مراقبة الصادرات. وتمارس المكسيك عضويتها بصفتها مرشداً غير منحاز في نزع التسلح، ولكن عضويتها في اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) أكثر أهمية، ولم يعد الأمر متعلقاً في الخلاف الأمريكي - البرازيلي حول أولوية المجلس الاستشاري للاقتصاد والأعمال في أمريكا الجنوبية (MERCOSUR) على (NAFTA) بنماذج تطور مختلفة، ولكن فقط حول ما إذا كانت أمريكا الجنوبية تعي ذاتها كشريك اقتصادي ناشئ للولايات

المتحدة، أو أنها تشكل مركزاً جديداً بناءً على نموذج الاتحاد الأوروبي - ضمن الاقتصاد الغربي المتشابك.

ولكن ينبغي عدم المبالغة، فالمرء سوف يسمع في أمريكا اللاتينية أيضاً رنّة النقد لحركة عدم الانحياز. وليست كوبا فقط هي المعنية بذلك، ففي مجتمعات القارة تظهر الآن كما في السابق، تناقضات النمو الرأسمالي بشكل دراماتيكي. ومن هذه الناحية فإن مرآة ترتفع من هناك أمام مجتمعاتنا، إذ سنواجه نحن أنفسنا نتائج نمطنا الاقتصادي، وسوف يكون ذلك مساعداً لنا في التفكير والخبرات كلما ازدادت أمريكا اللاتينية اقتراباً منا، سياسياً واقتصادياً، ومؤسسياً وثقافياً.

وفي حين «تلقى» أمريكا اللاتينية «تعاوناً» متزايداً باستمرار من الغرب، فإن إفريقيا جنوبي الصحراء ستظل بقضّها وقضيضها منطقة هامشية في السياسة الدولية. ولا يعني ذلك أن الأحداث في هذه المنطقة لن يكون لها وقع عالمي، أو أنها لا يمكن أن تتسبّب في تدخلات متكررة، بل على العكس، فإن الوضع السياسي الاقتصادي في المنطقة يتوقع أن يشهد في المستقبل ثوراناً، مما يستدعي انشغال الدول العظمى والأمم المتحدة به. ومع ذلك، فما تزال إفريقيا السوداء أكثر ضعفاً وتمزقاً من أن تغدو مجتمعة حليفاً سياسياً دولياً. وفي أحسن الأحوال يمكن أن تثبت ذاتها بأنها أهل للمساعدة في مساعدة نفسها.

ولكن الأكثر احتمالاً هو أن الأمر منوط بجمهورية جنوب إفريقيا للعب دور يتخطى المنطقة. وما تزال نيجيريا التي هي المرشح الثاني، مثلها مثل المرشح الثالث أي الكونغو، ضعيفة جداً لأن تتبوّأ هذه المكانة في المدى المنظور ؛ فنظامها السياسي فاسد جداً ومنفر جداً. ولكن جنوب إفريقيا تمتلك، على عكس ذلك، إمكانات القيادة الإقليمية، ولذلك يجب أن تتوطد الديمقراطية هناك، وأن ينمو الاقتصاد بشكل كاف

حتى تتم المحاربة الفعالة للخطر الأكبر الذي يتهدد البلاد، وهو البطالة الواسعة وما ينجم عنها من فقر. وحاليا تستند مكانة جنوب إفريقيا في حركة عدم الانحياز على الموقف الأخلاقي الذي لا يطاول لنيلسون مانديلا. وستكون جمهورية جنوب إفريقيا بصفتها قطباً للنمو يتبعه أربعة أو خمسة أو ربما أكثر من البلدان في الجنوب الأفريقي ـ في وضع يسمح لها بالمحافظة على هذا الموقف الخاص في حقبة ما بعد مانديلا، أو أن تعزّزه ربّما.

وإذا نجحت جنوب إفريقيا في أن تكون قوة قيادية في المنطقة، فسوف يظهر بذلك شريك قادر على التعامل في مسائل السياسة الدولية، ويحاول أن يتخذ لنفسه مساراً بناء على مقتضى الحال، وأن يحافظ على استقلاليته: فمانديلا لم يتزحزح عن موقفه في أثناء زيارته لكوبا وليبيا بسبب مزاعم أمريكية عنيفة وقد أظهر هذا الثبات أن الجنوب إفريقيين لا يرون أنفسهم في أي دور من أدوار العملاء، ولكنهم يمارسون دورهم الخاص ويرعون مصالحهم وارتباطاتهم الخاصة. وعلى الرغم من ذلك، فهناك ميل كبير نحو السياسة الغربية. فجنوب إفريقيا تمتاز بالاقتصاد الحر والديمقراطية وحقوق الإنسان. وعليه فإن احتمال أن تكون، فيما يتعلق برؤية هنتنغتون، عضواً في حلف آسيوي مناهض للغرب، ضمن ظروف خاصة جداً، هو احتمال ضئيل للغاية. وإذا حدث فسيكون في أحوال خاصة فقط.

روسيا، الصين، الإسلام
لا مؤامرة ضد الغرب في الأفق

تمثل روسيا خالة أكثر تناقضاً ما دام وضعها السياسي والاجتماعي الداخلي لا يستقر على نموذج معين على أية حال. ومطالبها بدور القوة

العالمية ينتج نوعاً ما ضداً للغرب، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وإذا أرادت روسيا أن تبرز دورها بصفتها قوة دولية فإنها لا تستطيع ذلك إلاّ بخوض نزاع محدود مع الولايات المتحدة على الأقل، لكي يمكنها أن تظهر استقلاليتها بوضوح للآخرين. ويشجع توسيع الناتو، وكذلك حاجة روسيا إلى العملات الصعبة التي تسهم صادرات الأسلحة في تغطيتها بشكل متزايد، على هذا التوجه. وبالتأكيد فإن ذلك لن يعجب الولايات المتحدة على الأرجح. وسوف يكون تحالف ثابت بين روسيا والصين قليل الاحتمال نظراً لأسباب عديدة[2]. ولنعاين ذلك أولاً تحت مقدمة أن روسيا لم تواصل سيرها على الطريق الذي لم تشتقه بعد للديمقراطية واقتصاد السوق. وأن الصين ما زالت متشبثة باستبدادية معتدلة، وأن القسم الأكبر من اقتصادها القومي وتجارتها الخارجية ما يزالان خاضعين لتحكم الدولة. وستكون روسيا من الآن فصاعداً بحاجة إلى الغرب الذي ستظل قوته المركبة متفوقة على الصين طوال فترة قادمة ليست بالقصيرة، كشريك لتطورها الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك فإن روسيا سوف تحافظ على قرب مؤسسي كبير من الغرب، بل إن تطورها الثابت في هذا السيناريو يمضي قدماً. وأخيراً فإن صيناً استبدادية سوف تظل تهديداً محتملاً بالنسبة لموسكو. وفي مثل هذا السيناريو لن يحدث أكثر من نزاع محدود جداً مع الغرب، وتحالف على نقاط معينة فقط مع الصين.

ولنفترض الآن أن التطورات في روسيا ستقود إلى نظام ديكتاتوري «فاشستي ـ شيوعي»، فيجب أن نتذكر هنا أن زوال التوتر الروسي ـ الصيني كان هو نفسه نتيجة لهزيمة الشيوعية في روسيا وحلّ الاتحاد السوفييتي. وأي تجديد لسلطة استبدادية ضمن إشارات قومية بارزة لا بدّ أن يكون تهديداً كبيراً لبكين. ومن الجهة الأخرى فإن التحدي الصيني

لموسكو في سيبيريا وفي وسط آسيا سيكون تهديداً جوهرياً من ناحية جيوسياسية. وعليه فسوف تنطلق قوى دينامية عالم الدول بأقصى طاقتها، وسيقف الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، موقفاً شبيهاً لما كان عليه الحال في زمن الحرب الباردة كرأس لمثلث قوي. وهذا يعني أن الولايات المتحدة ستكون الحليف المحبّذ لكلا الخصمين.

كيف ستكون عليه الحال لو أن روسيا عادت ديكتاتورية، وأن الصين أصبحت ديمقراطية في ركب تحديثها؟ في هذه الحالة سوف تزول حدّة التناقضات من جديد بين الصين والغرب وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية. وستنشأ علاقات قوية وسيكون وضع القيادة الصينية أكثر قبولاً في منطقتها. وإذا افترضنا العكس، أي أن التناقضات الصينية ـ الروسية سوف تنخفض في أحسن الأحوال إلى وضع عدم التوتر، مع كل الاحتراس من الجانب الصيني، فسيكون تعاون الصين مع الغرب في السياسة الأمنية شديد الاحتمال. ولكن أفضل العوالم، بطبيعة الحال، هو عالم الدمقرطة والتطور الاقتصادي لكلا العملاقين. وسيكون هذا هو المقدمة الفضلى لتشابك قوي في مصالحهما، وستغدو دينامية عالم الدول في وضع سكون، في حين ستنطلق دينامية عالم الاقتصاد وعالم المجتمع. إن التشابك الاقتصادي، والتشابك العابر للحدود القومية يمكن أن يساعدا في التقليل من حدّة معضلة الأمن بين روسيا والصين. وفي الوقت نفسه سوف تزول التناقضات الأساسية مع الغرب. وستكون فرصة إقامة شراكة أمنية تشمل القارات الثلاث فرصة رائعة.

وتحتوي هذه السيناريوهات، بشكل متفاوت، على كثير من المواد الناسفة، ولكن من الواضح أنه لن يكون في أي تشكيل منها تحالف مناهض للغرب بين روسيا والصين، حتى حينما لا نستطيع إلغاء إمكانية «تحالفات صغيرة» على نقاط محددة. ولن يكون الأمر مختلفاً مع «العالم

الإسلامي» عنه مع روسيا، فقد سبق أن تثبتنا من أن البنى السياسية في المنطقة الإسلامية تلغي إمكانية تكوين حلف موحّد. ومن هنا فسوف تمتلك روسيا الفرصة دائماً لعقد ارتباطات مناهضة للغرب مع مجموعات إقليمية فرعية، مثل إيران وعملائها، ومصر وعملائها .. إلخ ولكن مدى هذه التحالفات سيكون متوقفاً على كيفية تصرّف روسيا وشركائها مع مشكلة الأقلية المسلمة في روسيا. كما أنّ حرارة العلاقات سوف تكون محدودة بسبب مطالب موسكو في النفوذ بل والهيمنة على مناطق أطرافها، ومن ضمن ذلك أيضاً في وسط آسيا والقوقاز. وعلى أية حال فإنه لا يمكن تحقيق هذه المطالب إلاّ جزئياً فقط بالتعاون مع المرشحين المختلفين للقيادة في العالم الإسلامي لأنها ستؤدي حتماً من الجانب الآخر إلى تنافس أكيد مع هذا العالم. وسوف تزداد حدة هذا التنافس كلما انتهجت موسكو سياسة قومية أشد، وسياسة مسكونة أكثر بهاجس القوة. وكلما تطورت روسيا بشكل أقل ديمقراطية، وبالتالي أشد مناهضة للغرب، فسوف يزداد أيضاً تصميم أهدافها للهيمنة على محيطها إعلاناً عن نفسه ؛ وبالتالي ستصبح علاقاتها مع المحيط الإسلامي أكثر احتشاداً بالمنازعات. وكلما ازداد توافق المصالح الروسية مع الغرب ستبدو إقامة تحالف روسي ـ إسلامي أقل معقولية لروسيا.

التحالف الكونفوشيوسي ـ الإسلامي: وهم بعيد

في آسيا، لدينا ما نفعله مع أربعة أطراف على الأقل لها وزن في السياسة الدولية: مع الصين، واليابان، والهند، ودول الآسيان. مع أنه من المتوقع بشكل واضح أن تصبح هذه الأخيرة أكثر تكاملاً من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية. وليس هذا التشكيل متفقاً على إقامة حلف موحد ؛ فالوضع المحتمل لهيمنة الصين يدفع بقوى المنطقة إلى تحالفات لإعادة التوازن بعضها مع بعض، ومع لاعبين خارجيين، وخاصة الولايات

المتحدة الأمريكية ؛ وكلما بدت سياسة الصين أكثر ليناً سيكون بناء التحالف أقل ارتساماً، وستبدو العلاقات بين البلدان الغربية والصين أخف عبئاً.

أما الهند فهي مثقلة بالعقد والضغائن تجاه الولايات المتحدة وتجاه الصين. ولكن لديها في الوقت نفسه اهتماماً بأن تأخذها الولايات المتحدة مأخذ الجد كشريك محتمل، وهي الإمكانية التي لم تكن الولايات المتحدة معترفة بها بتاتاً حتى الآن في سياستها الآسيوية. إنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي اليوم الشريك التجاري رقم واحد للهند. ويشير الاستعداد الهندي للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة، بل حتى لإجراء مناورات لمشاة البحرية معها، إلى إمكانات مستقبلية. قطعت الهند في السنوات الأخيرة مسافة هائلة على طريق الإصلاح، وبات قسم من مواطنيها أكبر إلى حد بعيد من السابق مغرباً من حيث التوجه. ويسيطر السعي نحو إقامة علاقة أقوى مع الغرب على الرغم من الأصولية القومية لحزب بهاراتيا جاناتا (BJP). وانتصار هذا الحزب سوف يعيق الهند عن المضي قدماً في طريقها، ويعرقل علاقاتها الخارجية مع العالم من حولها. بيد أن مثل هذا التوقف لن يستمر طويلاً.

وكذلك فإن السوق الصينية جذابة للاقتصاد الهندي، غير أن العلاقات الاقتصادية بين الهند والصين محددة سياسياً بسبب التنافس الآسيوي الداخلي على الزعامة داخل آسيا، مما يهيّئ للغرب، وبالذات للولايات المتحدة، وضعاً مريحاً على رأس مثلث القوة، كون كل من الخصمين الآسيويين يشكل تهديداً للآخر أكثر خطورة من «اللاعب» البعيد الذي ليس له اهتمامات إقليمية.

يمكن للتنافس الهندي ـ الصيني أن يقل حدّة، بل يمكن أن يتحول إلى تعاون متبادل مثمر لا يعكر صفوة سباق معضلة الأمن، حينما يغدو

المجتمعان أكثر انفتاحاً وتشابكاً، ومقدمة ذلك دمقرطة الصين وابتعادها عن المركزية. و لا يختلف هذا الأمر في حالة الهند التي يحكمها حزب بهاراتيا جاناتا، ومن جديد يصح أيضاً أنه بذلك تتضاءل التناقضات بشكل حاسم مع الغرب، ويغدو تحالف مناهض للغرب بدون أي أساس.

يتبقى أن نناقش بعبع «صراع الثقافات الأكبر»: تحالف محمد [ﷺ] وجنكيز خان، أخوّة السلاح الإسلامية ـ الكونفوشيوسية، أي ذلك التوليف من المخاوف الأساسية المتجذرة عميقاً في التاريخ الغربي من «الغزو القادم من براري آسيا» ومن «سيف النبي».

يعاني الحليفان في ذاتهما من انقسام عظيم، ولا ينفصل حجم هذا الانقسام في كل منهما عن الآخر، كما أنه ليس خالياً من التأثير على فرص التكتلات الممتدة ثقافياً: كلما كانت سلطة ما داخل العالم الإسلامي أكثر اندفاعاً في المطالبة بمكانة الزعامة، وشرعت في التبشير في أطراف العالم الإسلامي، كجنوب شرق آسيا، فإن الحكومات هناك سوف تهرع إلى مد خطوط تفصل بينها وبين الإسلاميين الأصوليين. وسوف يتم التأكيد على بعض العناصر التقليدية بشكل أقوى كتنازل عن حق للقطاع المتدين من الشعب. بل ربّما يشرك إسلاميون معتدلون في السلطة، ومع ذلك، فسوف يجري محاربة الأصولية الراديكالية بضراوة أشد. وأي تحالف صيني مع قوة مشرئبة للسيطرة في العالم سوف تعزّز أكثر من اهتمام دول جنوب شرق آسيا، وبخاصة غير الإسلامية منها، في إقامة تحالفات مع قوى خارجية لكي تقيم توازناً مع هذا التهديد المزدوج. وسيزداد شرخ الحلف «الكونفوشيوسي» تعمقاً.

ومن المتوقع أن تحدث عملية شبيهة بذلك داخل العالم الإسلامي، فأي تحالف لدولة إسلامية قيادية تسعى إلى تعظيم قوتها، وأتباعها ذوي الصلة، مع الصين، سوف يفاقم التهديد المزدوج من الداخل والخارج

الذي سوف تستشعره جميع الحكومات الإسلامية غير الراديكالية، حتى إن الدول الإسلامية التي يسود فيها اتجاه ديني مختلف عن تلك المتحالفة مع الصين ستشعر بالتهديد، فلو أن إيران على سبيل المثال ارتبطت بائتلاف مع الصين، فإن ذلك سوف يدفع العربية السعودية وتركيا ومصر للبحث عن مساعدة في مكان آخر. والعكس صحيح أيضاً. وبدلاً من تشكل حلف قوي لحضارتين مناهضتين للغرب، تقف في مواجهة الغرب في هذا التشكيل منطقتان تعانيان من انقسامات عميقة بشكل خطر. وفي كل من هاتين المنطقتين هناك دول شديدة الشعور بالقلق تقدم نفسها «رأس جسر» بشكل أكثر طواعية مما هو عليه الحال اليوم، لأن استقرارها نفسه، بل وجودها أساساً ضمن هذا الوضع، هما أشد عرضة للخطر بشكل دراماتيكي.

وهناك ثلاثة أسباب تجعل الأمر أكثر تعقيداً بصورة إضافية: اهتمام الصين بمنطقة وسط آسيا، وطلبها على النفط في منطقة الخليج الفارسي، وكذلك الأقليات الإسلامية في سنكيانغ (غرب الصين). في وسط آسيا تصطدم سياسة النفوذ الصينية بمصالح قوى إسلامية منافسة (الباكستان، تركيا، العربية السعودية) وبمصالح روسيا كذلك. وأي تحول أصولي في هذه المناطق سيكون، بلا ريب، في غير مصلحة الصين، لأن ذلك يمكن أن يمتد إلى المناطق المحاذية للصين التي تشكل الأقليات الإسلامية الغالبية فيها. إذ لوحظ في هذه المناطق عامي 1996 و 1997 قلاقل متزايدة؛ فقد فجّر الأويغوريون قنبلتين في العاصمة بكين في مارس (آذار) 1997. وفي يونيو (حزيران) ألقت الحكومة المركزية خارجاً بمئتين وستين كادراً محلياً من مواقعهم التي اعتصموا فيها. ووضعت حداً للبناء غير القانوني لمئة وثلاثة وثلاثين مسجداً. وأغلقت مئة وخمس مدارس غير مرخصة من مدارس القرآن[3]. إن الصين تتوجه إذن في هذه المناطق نحو

دعم حكومات علمانية معتدلة. وفوق ذلك فيتوجب عليها أن تكون أقرب إلى دعم القوى الإسلامية الخارجية المؤثرة التي ـ كما في تركيا ـ تنهج نهجاً مغربناً في أيديولوجية الدولة. ولذلك فإن إمكانية سياسة تحالف ثابتة مع قوة إسلامية أصولية هي إمكانية محدودة.

واهتمامات الصين بالإمدادات النفطية تدفعها إلى توجهات مختلفة تضرّ جميعها بإقامة تحالف «كونفوشيوسي ـ إسلامي». يمكن للصين أن تتحالف مع إحدى الدول ذات الطموح على الخليج الفارسي، وأن تدعم هذا التحالف من خلال تواجد متزايد هناك، ولكن هذا سوف يدفع بدول الجوار الأخرى إلى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، هذا إذا لم تكن قد وجدت لها مكاناً هناك أصلاً. أو أن الصين بصفتها شريكاً أدنى مرتبة للولايات المتحدة يمكن أن تساهم في ترتيب سياسي في منطقة الخليج، وقد يكون ذلك هو البديل الأكثر قرباً إلى العقل، لأن أي تحالف مع دولة إسلامية أصولية يبقى بالنسبة لدول غير إسلامية أمراً لا يمكن التنبؤ بنتائجه وغير مأمون العواقب، وخاصة إذا كانت هذه القوة، كما هي الحال مع الصين، تواجه مشكلات مع الأقليات المسلمة على أراضيها، ولكن تعاوناً صينياً ـ أمريكياً يغلق الباب أمام تحالف صيني مناهض لأمريكا مع قوة إسلامية.

إن ائتلاف محمد وجنكيز خان يبقى وهماً محضاً، فالإسلام يظلّ متعدداً وكذلك الأمر في آسيا. وبناء عليه فإن أحلافاً مناهضة للغرب بينهما تظلّ محصورة في نقاط محددة، وسيكون مصيرها إلى زوال. ويمكن لحلف من هذا القبيل أن يبدو خطراً في أوقات الأزمات، ولكنه لا ينتج تشكيلاً سياسياً دولياً ثابتاً. وكلما أثبت مثل تحالف الدول هذا نفسه بشكل أشد مراساً في أوضاع سياسية بعينها ـ باختلاف تام عن الأحلاف الثقافية في أوضاع معينة ـ فإن الدول التي تشعر بأنها مهددة في آسيا والشرق الأوسط ستغدو أكثر استماتة في توجهها نحو الغرب طلباً للعون.

ستة معالم للسياسة الدولية
في القرن الحادي والعشرين

عمّ أسفر هذا التخمين للعلاقات المستقبلية بين الثقافات المختلفة؟ إنه لم يسفر عما هو أكثر أو أقل من فهم لـ «قوانين حركة» السياسة العالمية مثلما يحق لنا أن نتوقعها في أوائل القرن الحادي والعشرين، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: سوف تستوعب البلدان في الدوائر الثقافية المختلفة أزمة التحديث بطرق متباينة جداً. وفي بعض هذه البلدان سوف تنتصر الأصولية الدينية، وتنشأ نتيجة لذلك أنظمة استبدادية، وشمولية كذلك، تسعى بعد ذلك إلى نشر أيديولوجية الدولة في الخارج بكل الوسائل ومن ضمنها الوسائل العنيفة أيضاً. وبالنظر إلى السجادة المرقعة من الدول الإقليمية المختلفة والشعوب القاطنة فيها التي ينتشر قسم منها على جانبي الحدود. وهذا الأمر، أي الضم الإجباري، وسيادة الهيمنة المطبقة بالقوة، هو الوضع الوحيد الذي ينتج تلك الأحلاف الثقافية التي تنبأ بها هنتنغتون.

ثانياً: تثير هذه السياسة قوى مضادة موجودة أصلاً في داخل الدوائر الثقافية ذات العلاقة، فهذه المنطقة بأسرها منظمة على أساس الدولة الإقليمية، ومما لا وزن له في ذلك أن تكون الدولة الحديثة قد ضربت لها جذوراً عميقة هناك أو أن تركيبها قد تم من الخارج. فالأمر الحاسم هو وجود أجهزة سلطة هناك قائمة على أساس إقليمي يتحكم بها أناس ومصفقوهم المأجورون وعشائرهم وسلالاتهم. ويسعى هؤلاء لإطالة أمد هذا الحكم. ولا تسمح الحكومات طواعية بأن يقلبها «جيرانها الأشرار» رأساً على عقب. ولا ترغب المجموعات التي تعي ذاتها بوصفها قبيلة أو شعب أو أمة، في الانضواء تحت حكم سلطة غريبة، حتى لو دخلت هذه

السلطة الأجنبية تحت راية دين واحد متبع، فانقسام الدوائر الثقافية سيصبح بهذا أكثر عمقاً مما هو عليه أصلاً.

ثالثاً :كلما ازدادت الأصولية في بعض البلدان ترسخاً، وكلما كانت الحكومات هناك أكثر حميّة في نشرها نحو الخارج، وكلما كانت مطالب الهيمنة في تلك الدوائر الثقافية أكثر اتضاحاً، فإن حركة دينامية عالم الدول ستصبح أكثر عمقاً في أثرها. وكلما سعت الدولة التي نصّبت من نفسها دولة مركزية لثقافة من الثقافات إلى تطبيق سياستها الأصولية بشدّة أكثر، وكلما أوقفت هذه الدولة تنظيمها على هذه الرسالة، فإن التهديد سيصبح تلقائياً أكبر بالنسبة للجيران من غير الاتباع سهلي الانقياد. إن التحدي الموجه ضد أساس الدولة وسيادتها واحتكارها للقوة، يستدعي بشكل لا يماثله أي خطر آخر القوى الأساسية لعنف الدولة كسلاح مضاد: فالقمع، والتسلح، وإقامة التحالفات، والدفاع، وسياسة التوازن، هي ردود الفعل التي يمكن توقعها في مثل هذا العالم.

رابعاً :سوف يكون التحالف مع قوة خارجية مفضّلاً على الخضوع للجيران الإقليميين. وسيكون الغرب الذي يقدم عن نفسه تصوراً معيارياً، ولكنه لا يظهر مطامح نحو توسعات إقليمية، مناسباً كحليف بصفته «أهون الشرور». وكلما تفاقم خطر الهيمنة داخل إحدى الدوائر الثقافية سوف تزداد الجاذبية أمام الدوائر الغربية لمقاومة إغراءات العزلة والنهوض لحفظ التوازن حتى في مناطق نائية: فتصوّر أن تسيطر قوة معادية على سواحل آسيا المقابلة، أو على الخليج الفارسي، سيكون كافياً لتعبئة الإرادة السياسية في الغرب لمثل هذا النوع من سياسة إعادة التوازن. وسيكون عالم مطالب هيمنة ثقافية مشابها في كثير من الوجوه لعالم الحرب الباردة: إذ سوف تنشأ علاقات تحالف عابرة للمناطق، وسيمثل التصدي لإمبريالية الثقافة الأصولية الأولوية الأولى للاهتمام الاستراتيجي، وسيتجاوز الاشتراك في هذا الاهتمام حدود الثقافة.

خامساً: وعلى عكس ذلك فإن التناقضات بين الثقافات غير الغربية والغرب سوف تزداد تضاؤلاً كلما ازدادت قوى عالم الاقتصاد وقوى عالم المجتمع انطلاقاً. وحينما تصبح الحال كذلك، فإن البلدان التي تنتمي إلى ثقافة معينة تغدو أكثر قدرة على الاندماج والتشابك فيما بينها. وبعد ذلك فقط يمكن أن ينشأ شيء يشبه الأحلاف الثقافية نوعاً ما. وطبعاً فهذه العلاقات الإقليمية المكثفة ليست الآن بالضبط في حالة صعبة من التناقض مع الثقافات الأخرى، بل إنها أشبه ما تكون بعقد في شبكة كونية كاملة تكون الخطوط التي تربطها مع الثقافات الخارجية والبلدان الأخرى قوية ونامية. ولكن شرط ذلك هو تحرر المجتمع والاقتصاد من نظمهما السياسية، أي التحول نحو اللامركزية والتعددية والديمقراطية، وهذه لا يمكن أن تكون على وئام مع سلطة راديكالية أصولية وسلطة كونفوشيوسية تراتبية جامدة. ومما يدعو للسخرية أن تشكيل «التحالفات الحضارية» سيكون أولاً وفقط في حالة ارتباط ائتلافات إصلاحية للسياسة الغربية ونماذج اجتماعية مع التقاليد في كل ثقافة من الثقافات ذات العلاقة. ومع مثل هذه العمليات الإصلاحية ستتقلص المسافة الثقافية مع الغرب، ويتراجع «صراع الثقافات» إلى مسافة قصيرة، وبدلاً من التضاد السياسي - العسكري تدخل هنا اللعبة المشتركة للتنافس والتعاون الاقتصاديين.

سادساً: في هذا الوضع فإن الصلات بين الثقافات ستزداد كثافة بإيقاع سريع، وسيؤدي ذلك إلى انطلاق القوى الاجتماعية التي تدفع قدماً بالحوار بعيداً عن تأثير السياسة. وستكون هذه الصلات الثقافية الممتدة بين عوالم المجتمع مؤلفة من خليط من النزاع والتوحد، وستنشأ حركات عابرة للقوميات، وتنمو قطاعات متداخلة من القيم المشتركة.

عوامل الاضطراب

وبهذا يكون قد جرى وصف «السيناريو العادي»، ويمكن الآن

الانشغال بقائمة من العوامل التي تحتوي على مخاطر خاصة، وهي مخاطر يمكن أن تستجر عواقب سياسية دولية. ويمكن ذكر الإرهاب على رأس هذه العوامل، فعندما تخفق الأصولية الدينية ـ مثلما هو مفترض هنا ـ في الهيمنة على مناطقها «الخاصة» ذاتها، وعندما تتعرض الحركات الأصولية في بلدان عديدة للكبت، فيجب أن نأخذ ازدهار الإرهاب في الحسبان، وسيتخطى نشاط هذا الإرهاب الحدود، ويكون موجهاً ضد حكوماته القمعية الخاصة التي هي خائنة للقيم الثقافية في نظر الناشطين. ولكنه سيركز هدفه أيضا على حلفاء «هؤلاء» الخونة، سواء أكانوا من داخل الدوائر الثقافية الخاصة أم من خارجها. وفي حين يمكن أن يجد الإرهابيون الأهداف المفضلة (وغالبية الضحايا) في البلد الخاص، سيكون هناك أيضاً «أضرار جانبية» في الخارج، وقد جعلت التفجيرات في باريس عام 1996 هذا الربط جلياً.

يتوجه الإرهاب غالباً نحو التغلب على النظام الوطني القائم، وقد بقي في الغرب ظاهرة هامشية استطاعت فقط أن تثير انطباعاً من خلال الاهتمام البالغ للرأي العام ووسائل الإعلام المناسبة، وهنا ينبغي طرح مسألة السلطة ؛ فقد كانت أجهزة الأمن الداخلية في الحقيقة في وضع أمكنها من إبقاء الإرهاب في مستوياته الدنيا، صحيح أنه كان هناك بين الفينة والأخرى ضحايا نندبهم، وهذا مأساوي على كل حال، بيد أنه قد تم إرهاق الإرهابيين جيلاً بعد جيل في حرب منهكة، وأمكن حصرهم وتقديمهم للقضاء أخيراً، ولكن ذلك لم يستأصل شأفة الخطر بشكل نهائي، لأن الإرهاب مثل الغول تنمو له رؤوس جديدة باستمرار. غير أننا، ضمن ظروف عادية، لا نتوقع أن تشكل قوة الإرهاب خطراً جدياً على الأمن القومي ،فالاستقرار الاجتماعي في ديمقراطيتنا راسخ جداً حتى في حالة ظروف اقتصادية حرجة.

هناك إمكانيتان هما بلا ريب في مكانهما الصحيح. الأولى تتعلق

بالخطر الناجم من مبالغة الدولة في ردة فعلها والتصرف بشكل متعسف. وذلك بالذات لأن الإرهاب يستهدف صميم قوة الدولة وهي ترد بكل ما في غريزة الدفاع عن النفس من عنف. لدرجة أن دولة جمهورية ألمانيا الاتحادية ذاتها، بكل ما عرفت به من نفور شديد من دولة الأمن والرقابة البوليسية، قد أدخلت في رد فعلها على أنشطة أجنحة الجيش الأحمر الألماني (RAF) تغييرات عريضة على قانون العقوبات وقانون المحاكمات الجنائية وتنفيذ العقوبات، وعلى تنظيم قوى الأمن. وقد تخوّف كثير من الحقوقيين الليبراليين من إضعاف الديمقراطية الليبرالية تدريجياً في خضم محاربة الإرهاب، لكن هذه المخاوف لم تتحول إلى واقع. ووجد كذلك الاتجاه المغاير، أي حماية الأجهزة الأمنية للنظام السياسي: إذ بدأ في السبعينات أخيراً رواج حماية المعلومات، أما الخطر المتمثل في إلغاء الديمقراطية لذاتها بذاتها في خضم مكافحتها للإرهاب فيكون حالها في ذلك حال من يلجأ إلى الانتحار خوفاً من الموت، وهكذا تكون بما يدعو للسخرية قد حققت نوعاً ما هجوم الإرهابيين على أمن الدولة، فقد كان ذلك واضحاً وجرى إعلانه مراراً[4].

أما الإمكانية الثانية فتتعلق بتسلح الإرهابيين، إذ لا يمكن بعد الآن استبعاد إمكان الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، وكان ضد ذلك لمدة طويلة حجتان: الأولى أن الإرهابيين ليسوا معنيين بارتكاب مجازر، والثانية أن الوصول إلى هذه الأسلحة أمر غاية في الصعوبة. وكلا الحجتين لم تكونا مقنعتين سابقاً، بيد أن ذلك لا يصمد اليوم، فمن لا يرتدع أمام عدة مئات من القتلى، وهو اليوم «معيار» إرهابي، فسوف ينتهز الفرصة أيضاً لقتل آلاف أو عشرات من الآلاف. ولو لم يحترق السيانيد في العبوة الناسفة التي هزت مركز التجارة الدولي في نيويورك [1994]، لسقط آلاف القتلى، ومن الواضح أن ذلك كان مقصوداً. وأكثر من ذلك:

فقد كان من الممكن انهيار المركز على شارع وول ستريت بتأثير عنيف لمبدأ تداعي حجارة الدومينو، ولو حصل ذلك، لكان قد وقعت في جنوب مانهاتن كارثة تصل حد الهجوم النووي على ناغازاكي.

لقد استخدمت طائفة أوم ـ شينركيو (Aum-Shinrikyo) [الحقيقة المطلقة] الأسلحة الكيماوية، وحاولت تحضير أسلحة بيولوجية، ولحسن الحظ فإن هذه المادة القتالية لم تكن قبل استخدامها في محطات ميترو طوكيو متطورة كفاية لكي يتم استخدامها في أماكن أخرى. ولم يكن البرنامج البيولوجي متطوراً إلى حد يجعله صالحاً للاستخدام. وتثبت هذه التجارب للإرهابيين أن إعداد «قنبلة الرجل العادي النووية» ليست مهمة بسيطة، ولكن ذلك ممكن. كما أنّ التطور التقني، وخاصة التقنيات الجينية، قد سهّل هذه المهمة بشكل كبير. بيد أن إنتاج أسلحة نووية يمكن أن يبقى مستثنى هنا[5]، فالحواجز التقنية ما تزال مرتفعة، كما في السابق، أما الأسلحة الكيمائية والبيولوجية فلا تحتاج إلى متطلبات كبيرة، وهذا هو سبب جاذبيتها بالنسبة للإرهابيين.

يمثل حصول الإرهابيين على أسلحة بيولوجية التهديدات المستقبلية الكبرى، فإنتاجها لا يحتاج إلى مكان واسع، ويمكن ذلك حتى بوسائل متوفرة تجارياً، وهي مع الاستعداد المناسب للمخاطرة ـ سهلة الإخفاء والنقل، وهناك إمكانات لاستخدامها يمكن أن توقع ـ ضمن ظروف بيئية ملائمة ـ نسبة من القتلى تصل إلى درجة السلاح النووي[6].

لا يمكن التنبؤ بتأثير الإرهاب المجهز بأسلحة دمار شامل على صعيد السياسة الدولية، إذ تنقصنا الخبرة في هذا الشأن. ولكن من الممكن، وإن كان من غير المتوقع أن يتقهقر العالم المتحضر أمام الإرهاب، أن تنشأ تحالفات بين حكومات طموحة والإرهابيين لكي توظف هذه الحكومات ذلك لأغراضها الخاصة، والإرهاب الذي ترعاه الدولة

ليس شأناً جديداً، فقد تلقى الجيش الأحمر الألماني مساعدة من جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، ولكن ارتباط الإرهاب بأسحلة الدمار الشامل ظاهرة جديدة بلا ريب. أما الدول التي تقدم الرعاية فتجعل نفسها عرضة لانتقام الذين يمسهم هذا الإرهاب، وهناك أيضاً رد الفعل الثاني الأكثر احتمالاً: تكتل غالبية الدول حول حدود إقليمية وثقافية لمكافحة شرّ الإرهاب، وعزل مساعديه «الرسميين» ومعاقبتهم عند الإمكان بشكل ملائم. وبعيداً جداً عن هذا، ففي سيناريو تشجيع الراديكالية الثقافية بمساعدة السلاح الإرهابي يجب الأخذ بعين الاعتبار تشكيل تحالف دولي مضاد موسع، لأن دول الدوائر الثقافية ذات العلاقة أيضاً لا ترغب في ترك مصيرها الخاص في أيدي مرتكبين عديمي الضمير لجرائم بالجملة. ومع ذلك فإن الضرر يبقى جسيماً على الرغم من هذا الدفاع القوي الذي يجري إعداده.

والإمكانية الثالثة التي سبق التنويه بها هي ردّ الفعل المبالغ فيه، أي إلغاء الديمقراطية في الجماعة المعرضة للخطر، وتحوّل الديمقراطيات إلى دول بوليسية. وهذه النتيجة ستكون أفدح خطراً لأنها تؤدي إلى تعطيل الأثر السلمي للدول الديمقراطية والقوى المدنية الموجهة نحو الرفاه في العلاقات الدولية. ويمكن للتنافس الشديد بين الدول القوية أن ينطلق بشكل أكثر حدّة في ذلك النوع من العوالم التي ألغيت فيها الديمقراطية. ويصبح تكتيك زيادة القوة، أو إضعاف الخصم من خلال تأييد إرهاب عابر للقوميات، من مثل «مقاتلي الحرية» أو «الكونترا» أو ما شابه، تقليعاً متبعاً. إن إقامة التحالفات الثقافية لهو تطور غير مقبول إلى حد بعيد حتى في عالم موحش وغير مسالم: فمصالح السيطرة ستدفع بالمرشحين الجدد لمرتبة القوة الدولية إلى البحث عن حلفاء في المناطق القصية، وهذا يعني خارج حدود الدائرة الثقافية. وستفعل القوى التي تتعرض للتحدي الشيء نفسه.

إن تغيّرات مشهد السياسة الدولية التي تم تصويرها في هذه السيناريوهات الثلاثة هي، في نظري، المؤثرات الممكنة الأكثر احتمالاً التي يمكن أن تهدف إليها أصولية ثقافية. إنها بالتأكيد لا تجلب «النصر النهائي» الذي يسعى إليه اللاعبون المتعصبون، بل تهدف إلى إحداث تأثير هدام تماماً تأتي تبعاته السياسية مصادفة وبدون قصد.

الضغط البيئي

هناك سيناريو دراماتيكي آخر ينطلق من تصور «غير سياسي» بالكامل: أي من التدمير المتعاظم للمحيط الطبيعي، مما يهدد بحرمان المجتمعات البشرية من قوام الإنتاج، والبشر أنفسهم من قوام الحياة.

إن تحليل اتجاهات التطور في المناطق المختلفة والسيناريوهات الحالية في هذا القسم تفضي جميعها إلى استنتاج أن البشرية قد نجحت إلى حد ما في إبقاء هذه الإشكالية تحت السيطرة، وأن تدمير البيئة لن يكون له دفعة سلبية على التطور السياسي والاقتصادي.

وهذا افتراض جريء، إذ من المعقول بالمثل على الأقل، أنه بذلك سيدفع قدماً بالتطور الاقتصادي الذي يفتح العلاقات السياسية في المناطق المختلفة أمام الحركات الديمقراطية، دون الاهتمام الضروري بالأساس الهش للموارد الطبيعية. وبخلاف التنبيهات الذكية حول «التطور الثابت»، فإن ذلك يشبه، على أية حال، نمط التطور الاقتصادي المعروف حتى الآن. ومما يدعو إلى التشاؤم هو ذلك الإصرار الأحمق من جانب الدول المتحولة صناعياً على أن الالتزام في السياسة البيئية يجب أن يأتي من جانب الدول الصناعية، وليس منها هي، فالأولوية هي للتطور الاقتصادي. وفيما تقلد تلك الدول المتحولة صناعياً تطورنا الخاص وخيم العواقب، فإنها تسطو بنفسها على فرص التطور الثابت في نظامها الاقتصادي

الخاص. وبدلاً من التصحيحات التي اضطرت إليها الدول الصناعية الغربية والشرقية في المدة الأخيرة مراراً، ولكن بدون جدوى، فقد أقامت دول الآسيان لغبائها نصباً باقياً في مؤتمر ريو عام 1992 بامتناعها عن التوقيع على الاتفاق حول استغلال الغابة الماطرة بأسلوب رفيق وملتزم بيئياً. وكان عليها سنة 1997 أن تتناول الحساء الذي أعدته بنفسها في أثناء حرائق الغابات الماحقة في سومطرة: فقد كانت الخسارة بالمليارات في المجال الاقتصادي، ولم يكن ذلك بسبب توقف السياحة فقط.

وكذلك، فإن سلوك الدول الصناعية لا يدعو إلى التفاؤل، فاقتراحات الاتحاد الأوروبي الحذرة للتقليل من انبعاث غازات الدفيئة حتى يتمكن من الإثبات أنه الرائد الثوري للسياسة البيئية، تظهر الوضع الجدير بالرثاء للسياسة البيئية الدولية. أما القوة العالمية العظمى، أي الولايات المتحدة الأمريكية، فتتصرف في قضية المناخ كأنها دولة منحطة. ودفاعها الشرير الغبي عن «أسلوب الحياة الأمريكي» ـ بهذه الحجة صوّت الجمهوريون المتشدّدون ضد اتفاقية كيوتو (Kioto) ـ لا يقل تهديداً للأمن العالمي عن أسلحة العراق البيولوجية، أو أسلحة ليبيا الكيماوية، أو الأسلحة الذرية في كوريا الشمالية.

يمكن لمشكلة البيئة أن تظهر في شكلين في السياسة الدولية، الأول نستطيع أن نطلق عليه نموذج الشمال- الجنوب: فامتناع دول الشمال عن إنجاز الإسهام الخاص بها في حماية البيئة، يقابله التصميم الذي لا يقبل التراجع في الدول النامية في عدم الحد بتاتاً من الأنشطة الاقتصادية الضارة بالبيئة، وذلك بدعوى «التطور الاقتصادي الثابت»، ويحمّل كل من الطرفين الطرف الآخر مسؤولية العواقب المأساوية التي يمكن التنبؤ بها مسبقاً. وقد تطور الأمر إلى حد تشكيل سياسة استقطاب، ويمارس كلا الطرفين مبدأ الحماية الاقتصادية بذريعة السياسة البيئية، ويحصّن الغرب

نفسه بشكل منيع في وجه الهجرة من الجنوب، وتحصل تدخلات عسكرية في الجنوب لوضع حدّ بالقوة لبعض الأنشطة الضارة بالبيئة (كاجتثاث الغابة الماطرة، على سبيل المثال)، وردّاً على ذلك هناك حظر نفطي، وعرقلة تصدير بعض المواد الخام ذات الأهمية الاستراتيجية. وسوف تكون ردة فعل الجنوب على محاولات عسكرية لتأمين الإمدادات النفطية من خلال إرهاب موجود هناك أصلاً.

وهذا التطور ضئيل الاحتمال نظراً لأسباب عديدة؛ فالجنوب غير متجانس إلى حدّ بعيد لبناء الجبهة الموحدة المطلوبة. وفي المسألة البيئية بالذات هناك اختلاف جلي في المواقف: لا ترغب الدول المنتجة للنفط، على سبيل المثال ـ في أي تقييد لاستخدام الوقود الأحفوري. وتريد دول الجزر الصغيرة تخفيضاً شديداً لدى جميع المستخدمين. وأما غالبية البلدان النامية فتريد من الدول الصناعية أن تتحمل العبء كاملاً. بيد أن الإدراك بأن الاستمرار في استخراج المواد الخام سيكون في آخر الأمر على حساب المصالح الخاصة، قد أخذ، بلا ريب، يشق لنفسه طريقاً في العالم الثالث. وكلما ازداد عالم المجتمع انطلاقاً في الجنوب، سيزداد هناك أيضاً الاعتراف بأن حماية البيئة هي مقدمة الاستغلال الناجح. كما أن المصالح الاقتصادية لكثير من البلدان النامية تحول دون القطيعة النهائية مع دول الشمال. وهكذا فإن الكثيرين سوف ينتهزون فرصة تردي العلاقات بين الشمال والجنوب من أجل إقامة علاقات مميّزة مع الدول الصناعية. وبالعكس أيضاً، فإن الغرب ليس جميعه محدداً بمسار الولايات المتحدة ضيق الأفق، فبعض الدول الصناعية سبّاقة، وبعضها الآخر يتبع سياسة معتدلة وستحاول إقامة جسور مع الدول المعتدلة في الجنوب. إن العالم أكثر تدرجاً، وأكثر تنوعاً، وأشد تعقيداً من أن يتحول إلى أقطاب ثنائية.

والأكثر قرباً هو إمكانية مختلفة نستطيع اعتبارها أمراً ممكناً: وهي

النموذج الفوضوي، أي التجزيء المتزايد للعالم بسبب الضغط البيئي. فتعريض المحيط الطبيعي للخطر يحيل البشر إلى المناطق التي يعيشون عليها، ويدفع للبحث عن هوية في نطاق ضيق أكثر من البحث عنها ضمن جماعات كونية تجريدية، إذ يتوجب الدفاع عن المجال الحيوي ضد الآخر، وسوف تزداد هذه الدفعة قوة من خلال حركات الهجرة التي تظهر التجربة بأن الضغط البيئي يحركها. وليست نزاعات الدوائر الثقافية «الكبرى»، هي التي ستكون على جدول الأعمال، وإنما الانقسام الثقافي الإثني «الصغير». أما المتوقع فهو: حركات انفصالية، وحروب أهلية متزايدة، وانهيار دول، وعداء مستفحل تجاه الغرباء يصل حد الإبادة الجماعية. وسوف تنهار الدول الضعيفة تحت هذا الضغط، وتنتشر أوضاع شبيهة بوضع الصومال. وسوف يتواتر حدوث حروب أهلية شعواء حول موارد تتناقص باستمرار، مثل الأراضي الزراعية ومياه الشرب ومناطق صيد الأسماك. أما القوى الإقليمية الأكثر قوة التي تستطيع أن تدفع عن نفسها خطر انهيار الدولة، فسوف تنفتح أمامها من خلال ذلك إمكانات جديدة للسعي إلى هيمنة إقليمية بالوسائل العسكرية، وأما القوى المهددة فستجيل الطرف باحثة عن حماية؛ وستدخل لعبة توازن عالم الدول، وقد زادت ضراماً بسبب الأزمة البيئية، في سير متسارع. وسيكون التقارب القوي بين الدول الأوروبية، وربما أيضاً بين الغرب بأسره، بهدف إبقاء الفوضى بعيداً عن حدوده، أكثر احتمالاً من الخلافات المتعاظمة داخل الغرب نفسه، ويختلف سيناريو الأزمة البيئية عن «التطورات العادية» التي جرى الحديث عنها في القسم الأول من الفصل، وذلك بسبب الانهيار المتنوع للدول ومخاطر تأثير الهجرة. ويمكن بطبيعة الحال التفكير في أمور أكثر دراماتيكية، لأن هذا النوع من التغيّرات البيئية التي تشبه المشاهد القيامية ينتشر في جميع أنحاء المعمورة بسرعة تفوق انتشار الأوبئة والمجاعات التي تضعضع استقرار المجتمعات حتى في الشمال، وهو يتمثل في

اللجوء وحركات الهجرة الهائلة التي تدوس الحدود في طريقها وتمحو سيادة الدول بشكل نهائي. وفي مثل هذا العالم المكفهر الفوضوي لن توجد ثقافات ناجية أو سياسة دولية. بل فقط الصراع اليائس بمستويات مهلكة من أجل البقاء بين مجموعات تزداد صغراً باستمرار.

بيد أنه يمكن أيضاً تصور نموذج تطور إيجابي: كأن تتسبّب كوارث بيئية متوسطة الشدة، مثل حرائق الغابات الأندونيسية واختفاء طبقة الأوزون، في انطلاق عمليات فكرية تؤدي إلى وعي كوني أشدّ قوة بالبيئة، وهنا يتوافر موضوع يمكن أن تتفاهم حوله المنظمات غير الحكومية في جميع الدوائر الثقافية، فحركات حماية البيئة موجودة الآن في جميع أنحاء العالم، وهي في نهاية الأمر كذلك القوى الدافعة نحو مشاركة أوسع في الدول غير الديمقراطية. لقد ساعد ائتلاف من المنظمات غير الحكومية، ومصالح اقتصادية متضررة بيئياً، وقطاعات صناعية تقدم التقنيات البيئية، وقطاعات ملتزمة كذلك من الموظفين الحكوميين، على إنجاز اتفاقية حماية طبقة الأوزون والبروتوكول الذي نتج عنها أيضاً، وعددٍ من اتفاقيات حماية البحار. ويمكن ـ على الرغم من التناقضات الحالية في السياسة البيئية ـ تصور أن تشكّل هذا الائتلاف أقرب إلى أن يكون فرض اتجاه مستقبلي غير الاستقطاب الجامد بين «جنوب» و«شمال» يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الساخطة ؛ بل حتى في الولايات المتحدة نفسها، فإن الاستطلاعات تشير إلى استعداد أعلى لتقبل الالتزام في السياسة البيئية، أكثر مما توحي به السياسة الحكومية، وخاصة موقف المتشددين في الكونغرس.

هل يمكن أن يشكل تغيير في السياسة البيئية نقطة الانطلاق في التقارب بين الدوائر الثقافية؟ ليس هذا التصور بعيداً عن المنطق، مثلما قد يبدو للوهلة الأولى، ففي جميع الثقافات هناك، على سبيل المثال،

تصورات عن الطبيعة بصفتها إبداعاً إلهياً، بل هي أحياناً تجسيد للمقدس أيضاً، ومثل هذه التصورات تتطلب من البشر مسؤولية الحفاظ عليها. ويمكن على هذا الأساس إيجاد توافق، ولكن ينبغي عدم توقع الكثير. ومثلما هو بدهي، فتزايد السكان والتصنيع في «الجنوب» والقصور الذاتي للمصالح وعادات العيش كما هي في «الشمال» بالذات، سيجعل هذا التغيّر أكثر بطئاً مما تستدعي الأوضاع. سوف تزداد الشروط البيئية الكونية سوءاً على مدى عقود أيضاً، وتكاد كوارث محلية تكون في حكم المؤكد، ولكن من الممكن أيضاً تحويل هذه الأحداث السلبية إلى طاقة للتعاون عبر الحدود القومية والثقافية.

التطور الديموغرافي والهجرة

ليس هناك شكل من صدام الثقافات يندفع بهذا الوضوح مثل قضية الهجرة، فهي تنقل البشر إلى محيط مختلف وغير مألوف بتاتاً، ولهذا فهي خطرة. إنها تجعل مواطني بلد الهجرة في مواجهة التحدي بسبب الأجنبي. وهو تحد معتدل إن لم يكن عديم الأهمية بالنسبة للمواطنين من الطبقتين الوسطى والعليا، لأن ذلك لا يكاد يمسّ أوضاعهم الحياتية، وحينما يشعرون بالضيق بسبب «التأثير البالغ للدخيل» في المجال التربوي، فإنهم يستطيعون إرسال أطفالهم إلى مدارس في أحياء أخرى أو إلى مدارس خاصة. ولكن من يتحمل «أعباء الهجرة»، عدا المهاجرين أنفسهم بطبيعة الحال، هم بالدرجة الأولى المواطنون من الطبقات الاجتماعية الدنيا الذين يتنافسون على أماكن عمل وبيوت بأجرة مناسبة ومقاعد تعليم مع شركاء جدد في المواطنة. ومن حالة التنافس هذه على حافة الحد الأدنى للبقاء تنشأ الرواسب التي يمكن أن تهيّجها الديماغوجية اليمينية المتطرفة. تحدث غالبية حركات الهجرة الكبرى داخل العالم الثالث، وهكذا تحتل إفريقيا جنوبي الصحراء 30٪ من حالات الهجرة المسجّلة عالمياً. ويبحث معظم

اللاجئين والمهجرين فقط عن الملجأ الأقرب، لأن وسائل الرحلة الطويلة إلى «البلاد الموعودة» في الشمال تنقصهم، ويشكل ذلك مشكلة للدول المستقبلة الأكثر فقراً أشد بكثير مما لبلداننا الأكثر غنى، والأفضل دمجاً، والمسلحة بقدرة مؤسسية على التكيف.

ومع ذلك فإن الهجرة تبقى لدينا أمراً لا يمكن تجنبه في المدى المنظور. وليس ذلك فقط بسبب «تأمين التقاعد» الذي تم التوصل إليه من خلال إصلاح النظام، مثلما يجري تعليل سبب الهجرة دائماً، وإنما بسبب شروط كونية:

- التزايد السكاني وخاصة في الدول الأكثر فقراً؛
- الفارق الكبير في الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة؛
- الكوارث البيئية؛
- الحروب، والحروب الأهلية، والطغيان؛
- أنظمة المواصلات التي تصبح أكثر كثافة باستمرار في جميع أنحاء العالم؛

يفاقم التزايد السكاني الشديد في العالم العربي من حدّة أزمة التحديث في تلك المنطقة حيث ينشأ عدد كبير من الشباب الذين لم يهيأ لهم مكان آمن في عالم سريع التغيّر، لا في العمل ولا في المسكن، ولا فيما يتعلق بهويتهم. وهنتنغتون يرى في ذلك أساساً لنزاع مرير بين الإسلام والغرب، ولكنه يجب عليه أن يعترف أيضاً بأن موجة التزايد السكاني العربي قد أخذت في الانحسار مثلما في بقية أرجاء العالم باستثناء وسط إفريقيا. ما تزال نسب النمو في المغرب تصل إلى 2،5٪ وأكثر سنوياً. وهبط النمو في جنوب شرق آسيا والصين أو أمريكا اللاتينية عن 2٪ ويرواح حول 1٪. أما في الدول الصناعية فإن النسب قريبة من الصفر، أو أقل.

وهذا التوجه الهام جداً من النواحي البيئية والسياسية ـ والاقتصادية يستحق الدعم. وليس تنظيم النسل مباشرة هو مركز الاهتمام بل ينصح هنا بوسائل غير مباشرة أقل إثارة للجدل: دعم التطور الاقتصادي، وتأمين الحياة في سن التقاعد، والأكثر أهمية من ذلك بكثير تعزيز حقوق النساء ودمجهن في العمل والحياة الاقتصادية. ولا يمكن لإجراءات من هذا القبيل أن تتغلب على ضغط الهجرة ولكنها يمكن أن تلطف منها وتجعل الأمر أقل مشقة بالنسبة لدول الهجرة.

نتائج

تُظهر الاتجاهات العامة السائدة في السياسة الدولية والعولمة في كليتها كذلك تناقضاً واضحاً: فهي تدفع البلدان والمناطق بعضها ضد بعضٍ من جهة، وتقدم، من جهة ثانية، فرصة فريدة في التاريخ للتعاون، وتسهّل التضافر عبر الحدود، بحيث تبدو المسافات الجغرافية أمراً ثانوياً باستمرار.

وهذا الفهم يصحّ، على الأقل، على المنطقة الكلاسيكية للسياسة الدولية، عالم الدول الجيد القديم، إذ تشكل المعضلة الأمنية هنا العائق الأكبر في وجه التعاون. وما يزال القرب والبعد المكانيان يلعبان هنا دوراً كبيراً: فالنزاعات هي أولاً ذات طبيعة محلية وإقليمية، وما تزال الدول والوحدات السياسية الأخرى المتجاورة مهددة بخطر الدخول في نزاعات بعضها ضد بعضٍ. إنه ذلك العالم، عالم الدول الذي يقف في مركزه كهنة ضليعون يحاولون إضاءة المستقبل: هنري كيسنجر، وزبينغيو بريجنسكي، أو أرنولف بارينغ كذلك، فقد جنحوا جميعاً إلى رؤية القرن القادم في ضوء القرن الماضي متجاهلين القوى المحركة للسياسة الدولية[7]. وبذلك جاءت تكهناتهم ناقصة. ويضيف هنتنغتون على كل حال الاعتبار

الحضاري، ولكنه يصب ذلك بالضبط في القوالب السياسية الكلاسيكية القديمة، والفارق الوحيد هو أن الدائرة الثقافية التي تقودها دولة مركزية تحلّ هنا محل الدولة القومية. وعدا ذلك فإنه يظلّ فيما تبقى أسيراً لتحليلات السياسة الواقعية. وهنا تمّ تجاهل قوى عولمة الاقتصاد الهائلة التي تشجع على التعاون، والتي حلّت محلّ تلك القوى التي خنقها لمدة طويلة نموذج متقادم لرقابة حكومية على الاقتصاد والذي كان من نتائجه أن مكاسب طرف يجب أن تكون دائماً خسارة لطرف آخر. ولكن هنا فإن النمو الاقتصادي في منطقة معينة يؤثر إيجابياً على الازدهار في جميع أنحاء العالم. وبالمناسبة فإن النشاط المرتفع لرأس المال وتدويله، يجعلان من إلحاقه بالدول القومية أكثر فأكثر شيئاً متقادم العهد، فليس للشركات العاملة في جميع أنحاء العالم مصلحة في النزاعات السياسية للبلاد المختلفة التي تستثمر فيها، والمهم هو توفر ظروف مستقرة للتنافس العالمي الذي لا يمكن الوصول إليه إلاّ من خلال التعاون: فمنظمة التجارة العالمية لا يمكن أن يحققها طرف واحد منفرد. وأخيراً فإن الحكومات لا تمتلك بتاتاً سوى فرصة واحدة، وهي أنها تستطيع الاحتفاظ بالحد الأدنى من الوزن المضاد مقابل كبار اللاعبين الاقتصاديين، إذا حاولت ذلك معاً.

وانطلاقاً من ذلك الوضع يتوقع حصول اتحاد بين كلا المنطقتين اللتين تطورت فيهما مصالح السياسة الاقتصادية إلى المدى الأقصى: الغرب وشرق آسيا / جنوب شرق آسيا. وإذا شهدت الصين انفتاحاً فيمكن أن تكون جزءاً من حلف التعاون هذا، أما إذا انغلقت بشكل تهديدي فإنها بذلك ستحدد نفسها كخصم له. الأجزاء التي حققت نجاحاً من أمريكا اللاتينية، وإفريقيا الجنوبية، وأوروبا الشرقية (مع روسيا)، وربما جنوب آسيا، ستنضم طائعة أم كارهة. وإذا أنجزت بلدان العالم الإسلامي قفزة

التحديث فسوف تدخل في هذه المجموعة. ويمكن لهذا التحالف أن يكون قوياً كفاية لضبط الاضطرابات السياسية الدولية. ويمكن له أيضاً ربّما في مناطق مفضلة مثل إفريقيا والشرق الأوسط أن يوفر الشروط الموضوعية لتطور أفضل.

سيتشكل التحالف الآسيوي ـ الغربي عضوياً من شبكة من المنظمات غير الحكومية ويغدو متجذراً في المجتمعات، وبلا شك فإن أنشطة مثل هذه المجموعات لا تسير حتماً بموازاة عالم الاقتصاد، بل يمكن لها أن تتعارض مع مصالحه: في حماية البيئة، ومسائل حقوق الإنسان وحماية المستهلك والعمل، التي تبني معاً قوة موازية لغلبة عالم الاقتصاد، كما أن الاتصالات العابرة للقوميات، مثل الأحزاب «العالمية» المتقاربة فكرياً، سوف تشجع التعاون السياسي والاقتصادي. كما أن التأثيرات السلبية العابرة للقوميات، كالإرهاب ومشكلات البيئة، والهجرة، تظهر أيضاً التناقض المشار إليه: فتأثير الإرهاب يمكن أن ينسف تماسك شراكة الشعوب، ولكنه أيضاً يمكن أن يكون مدعاة للتصميم على محاربته بشكل مشترك. ولا ترغب البلاد التي تتمثل أولويات اهتمامها في التطور الاقتصادي في زعزعة الاستقرار الذي يتسبب فيه الإرهاب. وهنا يمكن أن توجد نقطة تبلّر أخرى لتحالف بين آسيا والغرب، والأمر نفسه يصح ـ انظر لاحقاً ـ في مسألة حماية البيئة والتعامل مع حركات الهجرة الكبيرة.

ما هو الدور الذي يلعبه في النهاية هذا التحليل للعامل الثقافي؟ إنه [أي العامل الثقافي] صالح فقط لزيادة حدّة النزاعات القائمة، وهنا تكمن أهميته السلبية. وهذا يصح أولاً في بلد الهجرة حيث يحظى هناك غالباً بأهمية سياسية داخلية. إن النزاع الثقافي يهيئ، من جهة ثانية، تربة خصبة بشكل إضافي للإرهاب، إن العامل الثقافي لا ينتج الإرهاب، ولكنه يقدم مصدراً جديداً للدوافع الإرهابية. وثالثاً فإن العامل الثقافي يؤجّج بشكل

خاص الخلافات المحلية والإقليمية: بين الجيران الأصوليين الذين يناضلون في سبيل التعاليم الصحيحة؛ بين الأصوليين و«الملاحدة». وهناك حيث توجد نزاعات دولية وإثنية بدون هذا وذاك بين بلدان من دوائر ثقافية مختلفة. وفي بعض الأحيان يمكن أن تنشأ تحالفات بين دول متعددة متشابهة ثقافياً حينما تتوافق مصالحها معاً، فالوحدة الثقافية يمكن أن تسهّل نشوء مثل هذه التحالفات. وعموماً فمن الصحيح كذلك أن القرب المكاني بين الوحدات السياسية ذات التوجه الغالب نحو مضاعفة القوة يفضي أكثر إلى الصدام، وأن التشابه الثقافي في مثل هذه الحالة يمكن أن يفاقم من حدة النزاع مثله مثل الاختلاف الثقافي. وكلما ازداد حجم المجموعات التي يغمرها النزاع، أو تمارس التعاون، ابتداء من مجموعات الدول عبر المناطق وصولاً إلى النظام الدولي بأكلمه، فإن العامل الثقافي سيصبح في نظر الآخرين أقل أهمية، بل ربما يغدو بلا أهمية على الإطلاق. أما أن يغلب على تأثيره أن يكون سلبياً فعلاً، أو أنه كما في الاقتصاد والبيئة والهجرة والاتصالات يمكن تحويله إلى دفعات إيجابية، فهذا ليس خاضعاً لقوة القدر، وإنّما يتوقف أكثر على كيفية تعامل المجتمع والسياسة مع ذلك.

2

ما العمـل؟

كيف يمكننا التوصل إلى جعل دواعي الارتباط والتعاون أكثر قوة من أسباب الفرقة؟ ما هي الخطوات الضرورية لتعزيز السلام في مقابل النزاعات العنيفة في وقت يصبح فيه عدد متزايد من الناس أقل شعوراً بالأمن وقد غيّرت الظروف الخارجية مجرى حياتهم وبذلك باتوا أيضاً مهيئين للعنف؟ ومحاولة الإجابة عن هذا السؤال يجب أن تسير على المستويات الثلاثة التي تمّت معاينتها المرة تلو المرة في سياق التحليل الإقليمي: الدولة، الاقتصاد، المجتمع.

وصفة لعالم الدول

المبدأ الحاسم فيما يتعلق بعالم الدول هو أن أي لاعب هام لم يخرج نفسه بنفسه من شراكة الشعوب من خلال حرب عدوانية أو جرائم في حق الشعوب لا ينبغي له أن يشعر بالخوف. إن بناء الثقة أكثر أهمية من الردع، علماً أنه لا يمكن التنازل عن هذا الأخير في مواجهة مخلّين محتملين بالسلام. وهذه المعرفة تنشأ بشكل لا لبس فيه ولا غموض عن تجارب سياسة إزالة التوتر التي ربطت بنجاح بين سياسة «اليد الممدودة» وسياسة الصدّ.

يمتلك بناء الثقة أبعاداً متعددة، فهو يبدأ مع الاتصالات الدبلوماسية والمحادثات ولقاءات القمة. ولا يمكن إبدال أيّ شيء آخر باللقاء الشخصي بين الرجال والنساء الذين يحددون خط سير بلادهم ويقررون في مسائل الحرب والسلم. أما توسيع مجال بناء الثقة ليشمل المسائل العسكرية فهو أمر غاية في الأهمية. وحيثما يحتمل دخول الغرب في نزاع عنيف مع لاعبين آخرين، يتوجب عليه أيضاً أن يفتح باب بناء الثقة العسكري، ومن المحتمل هنا أيضاً فتح باب مراقبة التسلح كماً ونوعاً.

تمارس الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الناحية عملاً ريادياً هاماً في آسيا مع الصين والهند اللتين تم الاتفاق معهما على المبادئ الأولية للتعاون العسكري، وعلى تطبيقها. وحبذا لو انسحبت هذه الأنشطة أيضاً على أولئك اللاعبين في العالم الإسلامي الذين ينظرون إلى الغرب بعدم ثقة ولكن ليس بعداء تام، مثل إيران وسوريا تقريباً.

ولا يوجد مجال يمكن بناء الثقة فيه أكثر من المنظمة الدولية. تتعرض الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى انتقادات بين الحين والآخر بأن أنشطتها تبدو متعددة أكثر مما تبدو كافية. وهنا يمكن القول إن هذه المنظمات مسيطر عليها من الدول الأعضاء وعليه فإن هذا النقد يرتد عليها. بيد أن المنظمات تمنح الدول فرصاً فريدة من نوعها لمعالجة مشكلاتها الأمنية معاً ولتفهم معضلة الأمن، وبدلاً من النظر إليها بالازدراء الذي أصبح الآن موضة كبيرة بين اليمينيين في أمريكا، فإنها جديرة بالدعم والتأييد، وإصلاح الأمم المتحدة بهدف جعلها في وضع أفضل لأداء مهامها المتنوعة والصعبة هو لذلك مهمة ذات أولوية من أجل الدفع قدماً بالتفاهم بين الدول والمناطق[1].

إدماج روسيا

تحتل مواصلة إدماج روسيا أهمية أساسية. وإذا كانت عملية توسيع الناتو ليست محدّدة من ناحية مبدئية، فإن ذلك يعني كذلك أن روسيا مؤهلة أيضاً للانضمام ضمن شروط ملائمة. وتشمل هذه الشروط الدمقرطة التامة للبلاد، والاستقرار، وضمان حقوق الإنسان، وعلاقات سلمية مع جيرانها قائمة على أسس ثابتة. بيد أن هذه الشروط لم تتوطد بطريقة تبعث على الثقة المطلوبة في نفس الغرب. أما الزعم بأن روسيا أكبر حجماً وأكثر أهمية كقوة دولية من أن تنضم إلى الحلف فهو اعتراض ركيك؛ إذ يجب بناء على ذلك أن تخرج الولايات المتحدة من هذا الحلف!

إن فتح آفاق جديدة، وإعطاء إشارة صريحة بتوقع انضمام روسيا إلى المنظمة المركزية في السياسة الغربية حالما ترغب روسيا نفسها في ذلك، لهو ضرورة من ضرورات الرشد السياسي. أما إذا قررت روسيا شيئاً آخر فسيكون ذلك شأنها. ولكن من المتناقض تماماً أن نرغب من جهة في «غربنة» روسيا إلى حد بعيد، بل إننا نطالب بذلك أيضاً، والنتيجة المنطقية لذلك هي الإدماج، ثم نعتبر أن ذلك غير ممكن من جهة أخرى.

إن العلاقة مع هذه البلاد المترامية الأطراف غير سهلة، وينبغي احترام تصورها عن ذاتها بصفتها قوة دولية بدون التساهل مع ضغطها غير المباح على جيرانها. وهكذا يجب تمكين بلدان القوقاز ووسط آسيا بأن تتمتع بالسيادة على كنوز أراضيها، ولكن بدون إغفال المصالح الروسية في تسويقها واستهلاكها، وإنّما ليس في السيطرة عليها.

تقديم العون لمناطق الأطراف

تتجاوز مهمة جلب السلام لإفريقيا من الخارج وتطويرها القدرات الغربية أيضاً. وهنا ينصح بمكافأة بدايات التطوير التي أتت بها «الحكومات

الصالحة» بلا شك، من خلال تهيئة ظروف اقتصادية ملائمة. وقد قدم الاتحاد الأوروبي مثالاً نموذجياً لما ينبغي عدم القيام به في المفاوضات مع جنوب إفريقيا، بلد مانديلا، أراد أن يؤخذ به في مجموعة الدول المشاركة في برنامج كيوتو (AKP) ، وترتبط هذه الأقطار بعلاقات اقتصادية خاصة مع أوروبا وتتمتع بامتياز الدخول إلى السوق الأوروبية، وأدت المخاوف من أن جنوب إفريقيا يمكن أن تكون قادرة على المنافسة إلى تردد لا نهاية له. وقد دافعت وزارة الزراعة الألمانية، على سبيل المثال، في المفاوضات الشاقة ببطولة عن مصالح مزارعي الهليون الألمان ضد المنافسين من جنوب إفريقيا. وفي مقابل أمريكا اللاتينية أيضاً تأتي المساعدة لمساعدة الذات في المقام الأول، ولكن بإمكان الغرب هنا أن يمضي خطوة أبعد إلى الأمام، وأن يشرع في خطوات فعلية من أجل الاندماج الاقتصادي، كالقبول في منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية (OECD) ، وتعزيز اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA).

لعبة المشي على الحبال في آسيا

ينبغي في آسيا تشجيع التعاون بين اللاعبين في تلك المنطقة نفسها، ودعم المنظمات وأوضاع التكامل الإقليمية: الآسيان، منتدى الآسيان الإقليمي، وكذلك مجلس التعاون لجنوب شرق آسيا (SARC) الذي أخذ يتحرر تدريجياً من جموده العقيم، ويشرع عملياً في أداء مهام التعاون الاقتصادي والسياسي الإقليمي. وهنا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي احتمال فكرة أن القوة الإقليمية يمكنها أحياناً أن تجتمع أيضاً بدون شريك غربي ؛ فهناك مشكلات بعينها يمكن معالجتها بسهولة أكبر حينما لا تكون القوى العظمى حاضرة بصورة دائمة. ويمكن بلا ريب الاعتماد على المصالح الأمنية والاقتصادية للبلدان الآسيوية، إنها تزاحم من أجل إقامة علاقة مستمرة ومعمقة مع الغرب.

وينبغي هنا عدم استثناء دراما حقوق الإنسان وإنما يتوجب مناقشتها بطريقة معتدلة، على أنه ليس من مهمة الغرب أن يضع الشروط التي ينضم الأعضاء الجدد وفقاً لها إلى الآسيان؛ فالاحتجاجات العنيفة ضد انضمام ماينمار لم تعمل سوى على تعميق الخلافات بين دول الآسيان والغرب، وأدت أيضاً إلى توحيد صف المنظمات الأعضاء، الاستبدادية منها والديمقراطية، ضد التدخل «الإمبريالي» في الشؤون الداخلية لدول الآسيان: إن مزيداً من الفهم الدقيق سيكون هنا في مكانه الصحيح، فالغرب ينبغي أن يصغي حينما تعرب البلدان الآسيوية عن انتقادها لنا، ولا يمكن لمسألة حقوق الإنسان القيام بوظيفتها كشارع ذي اتجاه واحد، فنحن أيضاً يمكننا أن نتعلم.

وفي الوقت الذي يكون فيه التقارب بين دول المنطقة مفضلاً، فعلى الغرب مراقبة تطور الصين. إن التطور السياسي الحر في آسيا ممكن فقط حينما لا تكون البلدان الآسيوية مضطرة للشعور بالخوف من الصين. وهذا الشرط يمكن أن يتحقق حينما تقر الصّين بالأولوية لانطلاقها الاقتصادي والاجتماعي وليس لاكتسابها للقوة أو الهيمنة. وإذا انتهجت الصين هذه الوجهة فيتوجب على الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، تقديم المساعدة ما دام بقي ذلك في نطاق الحفاظ على التوازن، إلى أن تتأقلم الصين في تعايش سلمي مع البلدان الآسيوية وشعوبها.

ينبغي على الغرب الاعتناء بشكل ثنائي بالعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ـ الثقافية مع العمالقة الآسيويين الثلاثة: الصين والهند واليابان الذين يحدق أحدهم في الآخر بتشكك. ولا يتعلق الأمر هنا بالإيقاع بين القوى الآسيوية بعضها ضد بعض من أجل جمع نقاط للمصالح الغربية، فالمهم هو أن يتم فهم هذه البلدان بصورة أفضل، وأن يكون الغرب أيضاً مفهوماً من قبلها، وإفساح المجال لحوار مستمر متنوع

على المستويات كافة. وينبغي، في الوقت نفسه، أن يكون تحسين الأدوات لتوقي المنازعات الإقليمية ممكنا، وتقديم مسألة الاندماج على أي أمر آخر.

تصالح مع العالم الإسلامي

إن جرد حساب حصيف واستعداداً نزيهاً للحوار لهما مع العالم الإسلامي أكثر أهمية مما مع أية منطقة أخرى. فقد بات هذا العالم منغرساً في مجتمعاتنا أنفسها من خلال الهجرة، وسوف يصبح، في حالة تحول ليبرالي لحقوق المواطنة في المستقبل، أكثر حضوراً أيضاً بين ظهرانينا نحن الأوروبيين، كما أنه يعد جواراً إقليمياً مباشراً لنا، ومن هنا فإن رفضه يمسّنا بشكل مزدوج، إذ من الملاحظ أن هناك إفراطاً في مساعي وضع الحدود.

وأول شيء يتوجب على الغرب القيام به هو دعم تضامني نقدي لتلك الدول التي تبذل جهوداً في تحديث المجتمعات الإسلامية، وفي استدخال مبادئ من الثقافة السياسية الغربية مهما كانت غير متصفة بالكمال. وهي تركيا، والمغرب، والأردن، وتونس، ومصر. إن أيّاً من هذه الدول لا يحقق مطالبنا في الديمقراطية، ولا تحظى حقوق الإنسان فيها باهتمام كافٍ، ولم يتحرر الاقتصاد فيها بما فيه الكفاية من البيروقراطية، كما أن هناك ضرورة ملحّة لتحجيم الفساد. وجميع هذه الاعتراضات صحيحة، ومع كل ذلك، فإن مقارنتها مع أنظمة أخرى في العالم الإسلامي مثل العراق، وسوريا، والجزائر، والسودان، يجعل من الجلي كم هي أقرب إلينا، ولكننا أكثر ميلاً لمؤاخذتها على الفوارق بينها وبيننا من الاعتراف بما أحرزته من مكاسب. إننا نستهين بالجهود التي تبذلها هذه الأقطار لمنع القوى السياسية التي تريد النكوص إلى ديكتاتورية

دينية ما قبل حداثية، والتعامل الخاطئ للغرب مع تركيا هو شديد الوضوح بشكل خاص. من الطبيعي توجيه الانتقاد بصراحة إلى قمع الأقلية الكردية الذي يضر بتركيا نفسها، وإلى عمليات التعذيب في السجون، وإلى التأثير الذي يمارسه الجيش مما يشكل خطراً على الديمقراطية. وفي هذه الموضوعات الثلاثة ينبغي إحداث تغييرات حاسمة قبل الإدماج الكامل لتركيا في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فقد كان من الضروري منذ وقت طويل تقديم منظور انضمام واضح لتركيا، ووضع شروط انضمام واضحة على الطاولة، وعرض جدول زمني من أجل المفاوضات. إن الاتحاد الأوروبي يتخلص، بحياء أو بدون حياء، من محاولة الانضمام التركي، ويمارس بشكل ربع سنوي نقداً عنيفاً تجاه مثالب السياسة التركية، أو يلتزم الصمت ويمدّ الجيش التركي، بطواعية تامة، بكل أنظمة التسلح الممكنة: هل بالإمكان إرسال إشارات أكثر خطأ؟ إننا بهذا نقول للأتراك: نحن نعتبركم مفيدين كدولة مواجهة عسكرية، ونحن على استعداد لدعمكم في هذا الدور بدون أي اعتبار لسياستكم الداخلية، بيد أنكم لا تنتمون إلينا اقتصادياً واجتماعياً. ومن المفهوم، بلا ريب، أن تقرأ النخبة التركية هذه الإشارات بوصفها نبذاً وركلاً. فيما يتعلق بالسياسة تجاه تركيا، هناك مثال يحتذى: وهو الانفتاح تجاه الديمقراطيات اليافعة غير الثابتة في اليونان وإسبانيا والبرتغال، التي جرى دمجها في شراكة الشعوب الغربية.

وفيما يتعلق بالمغرب وتونس ومصر، فتقدم سياسة الاتحاد الأوروبية المتوسطية وحلف الناتو الهيئات المناسبة. ينبغي دعم انفتاح المغرب المشجع بصورة واضحة، ويجب كذلك توجيه انتقاد واضح لتقييد الديمقراطية التونسية، وقمع حرية الصحافة، وإقامة أنظمة مراقبة، ومنع سفر المثقفين غير المرغوب فيهم. وفي مصر ينبغي تشجيع الحكومة على اتخاذ الأساس المشترك لقوى المعارضة، ومن ضمنها الشيوعيون

والإخوان المسلمون، بعد مذبحة الأقصر مدخلاً إلى حوار جاد وليس ذريعة لمنعها. كما يجب مساعدة جميع هذه الدول الثلاث المشاطئة للبحر المتوسط في مديونيتها. وهذا أمر ضروري تجاه تحرير إدارة الاقتصاد من البيروقراطية الحكومية، وخاصة في مصر. ومن البدهي أنه يتوجب على الاتحاد الأوروبي تقديم شيء آخر عدا اتفاقية الشراكة الحالية، أي ما تحتاج إليه دول المغرب من أجل إزالة حواجزها الجمركية الصناعية، ولكنه يُبقي السوق الأوروبية مغلقة في وجه منتجات دول المغرب الزراعية. لقد ازدادت الأخطاء السياسية الأوروبية التي تسببت فيها جماعات الضغط الزراعية.

ما يزال نزاع الشرق الأوسط بالنسبة للحوار الإسلامي - الغربي كما في السابق نقطة التبلّر الأخلاقية، وليس السياسية فقط. يتهم المسلمون الغرب وقوته القيادية الولايات المتحدة الأمريكية بالانحياز واستخدام معايير غير متساوية. وهو اتهام صحيح. وحتى لا يقع أي سوء فهم: يتوجب على الغرب بالضرورة، وبدون قيود، وباستخدام كافة الوسائل لحماية وجود إسرائيل عند الضرورة، لأن التاريخ لا يترك أي خيار سائغ آخر. ولكن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، واحتلال أراضي الآخرين، وازدراء قرارات مجلس الأمن، وتخريب بناء الاقتصاد في المناطق الفلسطينية، فإن صمت الغرب عنها، أو السماح بها مع إصدار مواعظ فاترة في أفضل الأحوال، لا يمكن فهمه أو اغتفاره. يتحدث وزراء إسرائيليون عن الضم [ضم المناطق المحتلة] وتسمح المحكمة العليا [في إسرائيل] بـ«تشديد التحقيق» أي تشديد إجراءات تعذيب السجناء العرب. وهذا ما لا يتم التعليق عليه في الغرب إلاّ نادراً. كما لا يتم العلم كذلك بمحاسبة الأسرة جميعها على فعل أحد أفرادها، إذ تخرج قوات الأمن الإسرائيلية عائلات الإرهابيين [كذا!] من البيوت، وتسوّي هذه البيوت

وكروم العنب وبساتين الفاكهة بالأرض. وليس هناك أي ذكر للمنشآت النووية الإسرائيلية في دراسات وزارة الدفاع الأمريكية عن أسلحة الدمار الشامل. إن الغرب يدعم بشدة المطالب الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية باستئصال شأفة المنظمات الأصولية السرية، ولكنه يسمح في الوقت نفسه للمستوطنين الإسرائيليين ـ الذين لا يقلّون أصولية عن نظرائهم الإسلاميين ـ بالتجوّل مدججين بالسلاح في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من جريمة المستوطن الإسرائيلي الدكتور باروخ غولدشتاين بحق تسعة وعشرين مصلياً في الخليل (فبراير / شباط 1994) ؛ وما يزال غولد شتاين إلى يومنا هذا يلقى تبجيلاً من كثير من المستوطنين بصفته بطلاً وشهيداً. وحينما يجري المستوطنون تعديلات على حدود مستوطناتهم، وهذا يعني مصادرة مزيد من الحقول الفلسطينية، وهو أمر يجري تحت حماية الجيش الإسرائيلي من غضب الاحتجاج الفلسطيني، فإن ذلك لا يحدث أي صدى في الغرب. ولم يحدث مرة أن طالب الغرب بشكل حازم بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية مثلما تم الاتفاق عليه في أوسلو ؛ فمن ذا الذي يستغرب إذن من كون العالم الإسلامي يرى في ذلك حملة صليبية تاسعة غير مباشرة؟ والأكثر سخرية، والأبلغ مأساوية في هذا الإخفاق الغربي قد يكون أن القوى الإسرائيلية التي تجري حمايتها من خلال هذا التسامح الذي لا حدود له، ليست تلك القوى الملتزمة بالقيم الغربية، بل الأغلب هو دعم القوى الأصولية التي تمارس السياسة تحت راية الدين، وتريد إعادة إنشاء إسرائيل القديمة، ولا تقيم سوى اعتبار ضئيل لحقوق الإنسان المتعلقة بالآخرين، مثلهم في ذلك مثل من يقابلهم من الأصوليين الإسلاميين. وحينما يسمح في وقتنا هذا للإسرائيليين الأرثذوكسيين بإغلاظ القول ليهود محافظين وإصلاحيين، لأن الرجال والنساء يصلون معاً أمام حائط المبكى، وأيضاً حين تفرق الشرطة المصلين لأن حركاتهم تخالف نصوص السلوك اليهودية الأرثذوكسية[2] فإن ذلك لم يعد له علاقة بالثقافة

الغربية، بل إنها أصولية شرقية مثل تلك التي يمكن أن يصادفها المرء أيضاً في أفغانستان، وإيران، والسودان[3].

ولا تجري في الغرب سياسة «إشاحة النظر» فقط، بل، إن أي تصريح بهذا النوع من النقد علانية يعني خرق تابو، وبذلك فإن المرء يتسبب بضرر لكثير من الإسرائيليين الذين يتمنون أن تعود بلادهم أخيراً إلى مسار العملية السلمية، أكثر مما يقدم لهم من نفع. إنهم أولئك الإسرائيليون الذين لا يرغبون في شيء رغبتهم في سياسة غربية نشطة تجاه حكومتهم الخاصة، وفي حوار صريح بين الغرب والعالم الإسلامي. وهم يعرفون أكثر من غيرهم كم كان هذا الانحياز الغربي مبهظاً لمثل هذا الحوار، بل وبالاً عليه. وبدون إجراء تصحيحات فليس لدى الغرب أدنى فرصة لاكتساب مصداقية بين المسلمين، ويمكن أن يصبح الأمر بالنسبة للحكومات الموالية للغرب، مصر والأردن، مسألة وجود.

يبقى أن نناقش العلاقة مع إيران التي تعاني من نفور الولايات المتحدة الأمريكية المرضي الذي تعود أسبابه إلى أزمة الرهائن عام 1979. وحتى في أثناء حياة الخميني لم تكن هذه البلاد ذات تنظيم شمولي وتكوين سياسي أحادي مُصمت مثل جارتها العراق. انطلقت غرسة التعددية الغضة بشكل أكثر قوة منذ عام 1997، فمنذ ما قبل الانتخابات الرئاسية خفّت حدّة مراقبة العادات الموروثة على العشاق، وأصبحت خروقات أخرى غير مؤذية للقواعد من مثل استقبال محطات التلفزة الفضائية، أو تهريب أجهزة الفيديو، والأقراص المدمجة، تلقى تسامحاً أكثر فأكثر. وقد طالب مرشح الرئاسة خاتمي في أثناء الحملة الانتخابية بحرية الفكر لمن يحملون أفكاراً مختلفة أيضاً، وبحماية للمعارضين وأتباع الديانات الأخرى، وبحرية الصحافة، وحرية العمل للمرأة، وجازف لدى افتتاح المؤتمر الإسلامي في (ديسمبر/كانون الأول، 1997) بمعارضة المرشد

الديني الذي ينفث سماً خامنئي وخطبه الدوغمائية، وطالب بمجتمع مدني وحماية للأقليات، وبضرورة تعلّم الإسلام من الحضارة الغربية. واقترح بعد ذلك بفترة وجيزة الدخول في حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفوراً تمكن خبراء زراعيون إسرائيليون لا أهمية لهم تقريباً من دخول البلاد، وتحدثوا مع أشخاص من خارج الحكومة، وجرى الترحيب بهم من قبل ممثل عن وزير الزراعة [الإيراني]. وقد أثار الجانب الإيراني موضوع استمرار هذه الاتصالات[4] إن سياسة «الحوار النقدي» التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، التي كانت صائبة على الرغم من اعتداء مايكونو (Maykono)*، مثل سياسة إزالة التوتر، على الرغم من الدعم السوفيتي لمجموعات إرهابية، وينبغي مواصلتها بدون كلل أو ملل. وربّما يتسنى أخيراً أن تقتنع الولايات المتحدة الأمريكية بأن الظروف الحالية في إيران تجعل تحسين العلاقات مع طهران ممكناً ومعقولاً.

في الحوار مع العالم الإسلامي مثلما أيضاً في التعاطي مع الشركاء الآسيويين ليس هناك ما يدعو الغرب إلى عدم تمثيل قيمه بقوة، إذ من الأكيد أنه سيجد تأييداً له داخل العالم الإسلامي، وسيأتي هذا التأييد من أولئك الذين تمثلوا القيم الغربية بشكل جوهري، ويريدون فصل الدين عن الدولة، وهناك أيضاً يمكن إيجاد إصلاحيين يستخدمون إمكانات التأويل في القرآن والسنة لاستخراج هذه القيم أو ما هو شبيه بها. صاغ بسّام الطيبي مصطلح «إسلام أوروبي» (Euroislam) وهو يروّج لصيغة حديثة منفتحة على العالم من هذه الديانة الكونية تكون قابلة أيضاً للاستيعاب بشكل كامل في المجتمعات الغربية، بل جزءاً مثرياً للثقافة الأوروبية بكليتها. وفي أثناء الحوار مع المسلمين المتقبلين للإصلاح فإن على

* المقصود حادثة اغتيال عدد من القادة السياسيين الأكراد في مطعم مايكونو في برلين في أيلول (سبتمبر) 1992 والتي نسبت إلى المخابرات الإيرانية. ـ المترجم.

مجتمعاتنا أنفسها تشجيع هذه الثقافة، ولكن هذه المهمة تضيع غالباً للأسف بين سياسة اللجوء، والخوف من الأتراك، وفرط التسامح في التعددية الثقافية[5]. ولا تصح هذه النظرة على البلدان الإسلامية فحسب، بل أيضاً على المسلمين في أوساطنا، فالتجارب تعلمنا أن النبذ ورفض الدمج سوف يدفعان بالشباب خصوصاً إلى أحضان الأصوليين[6]. وفقط، حينما تنفتح أمامهم آفاق جديدة نستطيع أن نتوقع تراجع الفوارق الدينية إلى ما وراء وحدة القيم، مثلما حدث ذلك بين الكاثوليك والبروتستانت واليهود في أوروبا.

شروط موضوعية للتبادل الاقتصادي

ليس هذا الحوار شأن الحكومات وحدها، فالاقتصاد يتبع، بدون هذا وذاك، نبضه الخاص ما لم تشكل السياسة عائقاً أمامه. وقد أدى التشابك الكوني للاقتصاديات القومية إلى درجة مدهشة من التقارب في السياسات الاقتصادية. وقطعت برامج التحول الليبرالي شوطاً إلى الأمام في أقصى بقاع العالم، وقد أسهمت في ذلك ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي بعض الأقطار أخذت الحكومات العبرة من التوجيه الخاطئ للدولة، ومن هنا فإن اللاعبين الاقتصاديين يتحركون عبر الحدود بدون عوائق، وسلبية ذلك أن الشبكة الاجتماعية التي تم نسجها في أماكن عديدة تغدو هشة، ولكن إيجابية ذلك أن القسم الهام من النخبة في بلدان كثيرة من دوائر ثقافية عديدة، أي اللاعبين الاقتصاديين، يبدؤون بتحدث اللغة نفسها والتفكير بالصيغة المتشابهة ذاتها. إن الممارسة المتضافرة معاً للاعبين الاقتصاديين والتي هي غير موحدة الشكل ولكنها متقاربة لهي عامل جوهري، بل ربّما تكون القوة المحركة الحاسمة التي تقارب بين الثقافات. ولن تكون الأنظمة السياسية في وضع يمكّنها من توجيه هذه القوى بشكل منفرد، فهذه المحاولات لن تكون بلا جدوى فقط، بل

ستكون مكلفة جداً أيضاً. من الممكن بل من الواجب وضع الشروط الموضوعية الملائمة.

ولا تتنازل هذه الشروط الموضوعية تماماً عن كل ترتيب مثلما يرغب في ذلك بعض مديري اتحادات الشركات المستقلة، إذ ينبغي أن يكون الهدف بعيد المدى هو إدخال المبادئ الاجتماعية والبيئية في استثمار جميع اللاعبيين ذوي الشأن في الاقتصاد العالمي. ومرة ثانية يظهر توقيع ماليزيا والفليبين كأول دولتين آسيويتين بعد تمنع طويل على اتفاقية عمالة الأطفال أن التمسك بالهدف يوصل في نهاية الأمر إلى الغاية بدون أي ريب. ينبغي أن لا تحصل أية دولة تنتهك حقوق الإنسان بشكل بالغ، أو تتعامل بعدم مبالاة مع البيئة على ميزات المنافسة.

وفيما يتعلق بأقطار العالم الإسلامي التي أثبت التطور الاقتصادي فيها أنه يواجه صعوبات خاصة، فإن العوائق في التدفق الاقتصادي تعتبر هناك فقط في مكانها المناسب حيث يتهدد خطر أسلحة الدمار الشامل. وينطبق هذا المبدأ طبعاً على كل المناطق الأخرى كذلك. وعدا ذلك فإن تطور العلاقات الاقتصادية مفيد للطرفين، وتعزز هذه العلاقات الاقتصادية في الشرق الأدنى والأوسط تلك القوى المعنية بالتعاون والرفاه. وكون ذلك يمكن ضمن ظروف معينة أن يعاظم من القوة الاقتصادية لأنظمة غير مرغوب فيها، فهذا لا أهمية استراتيجية له على المدى الطويل مقابل الحقيقة الاجتماعية، فبناء أساس تجاري للدول الإسلامية، وتشجيع اللاعبين الواثقين بأنفسهم، المنفتحين على العالم، هو هدف عام.

التشابك الاجتماعي

دور المنظمات غير الحكومية

الاقتصاد وحده ليس كافياً للربط بين الثقافات، فالحوار الثقافي قضية

واجبة التقديم لدى اللاعبين الاجتماعيين: أي العلم، والفن، والنقابات والاتحادات، والجمعيات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، لأنها تمتلك القدرة على القيام بالدور الأساسي في التشابك الاجتماعي، فقد تضاعفت أعدادها في العقود الأخيرة، وهذا النمو إضافة إلى صوتها المسموع بشكل متزايد في السياسة الدولية هما من المستجدات الأكثر لفتا للانتباه في نهايات القرن العشرين ويعكس ذلك ازدياد قوة وضع المجتمعات مقابل الأنظمة السياسية، ومن هنا فإن المنظمات غير الحكومية تضرب لها جذوراً حيث قطع التحرر الاجتماعي الشوط الأكبر: أي في الغرب، ولكنها أخذت من هناك ترسل أشعتها. كما أن المنظمات غير الحكومية تظهر أيضاً حيثما لا يترك للعلاقات السياسية سوى الحد الأدنى من مجال الحركة. وكلما ازداد تمايز العمليات الاجتماعية وعمليات التحديث فإن هذه المنظمات تزداد ازدهاراً. تمثل المنظمات غير الحكومية مصالح المواطنين والمواطنات والأقليات والفئات المهمشة اجتماعياً أمام الحكومات وأمام الاقتصاد أيضاً، وترتبط مع شركائها خارج الحدود في البلدان والثقافات الأخرى، ومن هنا فإن المنظمات غير الحكومية هي وسيط هام للحوار العابر للثقافات، فهي لا تخضع لمراعاة الجانب البروتوكولي الإجباري، أو اعتبارات سلامة الدول ومصالحها العليا أو ضغوطها السياسية الداخلية، أو حسابات مصالحها المحدودة، ومن هنا فإن الحوارات العابرة للثقافات هي أمر سجالي فالاختلافات يتم بحثها والتعبير عنها بدون تهيب دبلوماسي، وهي بناءة أيضاً لأن السلطة والأمن لا يدخلان بينها كعوامل فرقة تبعث على الريبة.

إن المنظمات غير الحكومية التي كان نجاحها ملموساً بادئ الأمر في السياسة البيئية قد زحفت في هذه الأثناء إلى دائرة اختصاص السياسة الدولية «العليا»، فهي تتوسط في النزاعات، كما تفعل منظمة سانت

إيجيديو (St.Egidio) الكاثوليكية في موزمبيق والجزائر. كما أنها تساعد في تسوية النزاعات في مجتمعاتها الخاصة ؛ إذ استطاعت، على سبيل المثال، صناديق توفير تعاونية، ونقابات عمال، وغرف تجارة، ومنظمات عمل، إعادة دمج الطوارق في مالي. وفرضت، على الرغم من الأفضلية التي يتمتع بها الجيش، مراقبة للتسلح تمثل في منع الألغام المضادة للأفراد على سبيل المثال. لقد باتت المنظمات غير الحكومية لاعباً يحسب حسابه في السياسة الدولية، وهي مثالية في بناء الجسور بين الدول والمناطق والثقافات حيث تخفق الدبلوماسية في ذلك.

وفي هذه الأثناء اكتشف كثير من الحكومات المزايا التي لا تقدر بثمن للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بعمل دبلوماسي غير رسمي في العلاقات بين الدول، إذ يحدث بشكل متكرر انسجام بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية فيما يسمى قضايا «الطريق الثاني» (Track two) ، وهنا يدور الأمر حول لقاءات تقل أو تكثر تدعو إليها المنظمات غير الحكومية في دول متعددة، أو تجمع دولي من المنظمات غير الحكومية، ويشارك فيها دبلوماسيون من الدول المعنية بصفتهم الشخصية وليس الرسمية، وتبحث في مسائل محددة مثل الأمن العسكري، ونزع السلاح، وما شابه. إن المنظمات غير الحكومية غير مقيّدة لدى إبداء الرأي أو تقديم الاقتراحات الأخرى المحظورة، ففي «الطريق الثاني» يمكن مناقشة مثل هذه الأفكار مع الدبلوماسيين بدون أن يحتسب ذلك مباشرة على حكوماتهم. وتقدم هذه الطريقة الفرص في حلحلة أوضاع المباحثات التي تصل إلى طريق مسدود، وتمنحها دينامية جديدة ؛ كما أنها بالتأكيد الطريقة المثلى لمناقشة الفوارق الثقافية وأهميتها وطرقها السياسية بروية وموضوعية، وبدون تبعات دبلوماسية مباشرة.

قد لا يكون عمل المنظمات غير الحكومية أكثر أهمية في أي مجال

آخر قدر أهميته في مجال حقوق الإنسان التي تنتهك في مناطق عديدة من العالم تحت ذريعة الاختلاف الثقافي، وكأن الإنسان في ماينمار أكثر احتمالاً للتعذيب من آخر في سويسرا، أو أن النساء اللواتي يحرمن من العمل والتعليم المدرسي في أفغانستان أقل ذكاء أو همة أو قدرة على الانطلاق من نظيراتهن في الجنس في النرويج. إن منظمات حقوق الإنسان تسحب الآن المصداقية من أسطورة السيطرة النكراء هذه سواء على المستوى الدولي مثل منظمة العفو الدولية، أو على المستوى الوطني، وإذا أحرزت حقوق الإنسان العامة اعتباراً عالمياً فعلياً وليس اسمياً فقط في طول العالم وعرضه، فإن ذلك سيكون بسبب التأثير المشترك لهذه المجموعات.

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مركزياً في عمليات التقارب الثقافي والدمقرطة عالمياً، ومن هنا ينبغي أن تلقى إسناداً من السياسة بدون شروط أو محاولات اتهام للتأثير في محتواها، إذ من الطبيعي أن يكون كثير مما تقوم به هذه المجموعات مزعجاً لممثلي الحكومة الرسميين، وبعض ذلك يستحق الانتقاد بدون ريب، ولكن في الحسبة النهائية، فإن ما تؤديه المنظمات الحكومية من تشبيك وإقامة جسور وحوار لهو أكثر أهمية وأعلى قيمة بشكل واضح.

تعزيز مكانة المرأة

قد يكون ما أرى فيه مفتاحاً للتطور المستقبلي مستغرباً لدى كثير من الرجال: إنه تحسين وضع المرأة ؛ فمن خلال هذا العامل وحده يمكن التوصل إلى التغييرات المرغوب فيها في مناطق كثيرة في الوقت نفسه[7].

وأول هذه الأمور يتعلق بالاقتراب ذي الأهمية القصوى من مثال حقوق الإنسان، فالنساء يشكلن نصف عدد سكان الأرض في نهاية الأمر،

ومن خلال تعزيز حقوقهن فليس هناك أية مجموعة أخرى يمكن أن تساند قضية حقوق الإنسان أو الديمقراطية أكثر من النساء. وحيثما تمثل النساء حقوقهن بحماس وبشكل جماعي، مثل التحالف بين النساء الإسلاميات والليبراليات في إيران، أو النساء المحاربات في حركة التحرير الأريترية، فإنهن ينجحن - بلا ريب - في توسيع حقوقهن، وفي فتح ثغرة لتطور العملية الديمقراطية في بلدانهن.

وثانيا، فإن تحسين الوضع الاجتماعي للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً يمكن التوصل إليه بالذات وبطريقة مدهشة من خلال تشجيع النشاط الاقتصادي للنساء. وقد أظهرت إنجازات بنك ـ غرامين (Grameen-Bank) ذلك بشكل مقنع، إذ يمنح هذا البنك التعاوني الذي بدأ نشاطه أولاً في بنغلادش وهو يمارس عمله اليوم في (58) بلداً، قروضاً صغيرة لمشروعات اقتصادية تديرها نساء بالدرجة الأولى، وفي بنغلادش فإن 94٪ من المقترضين هم نساء أثبتن أمانتهن كمقترضات بشكل خارق للعادة، وقد حسّن نشاطهن الاقتصادي من الوضع الاجتماعي لأسرهن، إذ تعدى الثلث منهن خطر الفقر، وبلغ ثلث آخر هذا الخط، كما أن أطفال هؤلاء الأسر يتلقون تعليماً أفضل. وقد تسنى غالباً إدماج الرجال الذين كانوا سابقاً يعانون من البطالة في الحياة العملية[8].

وثالثاً، فإن النمو السكاني سوف يكون أقرب إلى الاستقرار كلما حصلت النساء على مزيد من الحقوق، وكلما كان ارتباطهن بالحياة الاقتصادية أكثر ثباتاً، كما أن وضع المنظمات الحكومية يتحسن أيضاً من خلال تعزيز وضع المرأة. ففي عضوية هذه المنظمات هناك عدد من النساء أكبر بشكل لافت من الفئات القيادية الاقتصادية والسياسية والإدارية، حتى في العالم الغربي نفسه. وإذا تمّ تعزيز قوة المنظمات غير الحكومية من خلال المشاركة المتزايدة للنساء، فسوف تظهر بذلك إمكانات أخرى

يمكن أن تكون مؤثرة في حماية البيئة، وفي نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعميقها.

وأخيراً: فإن النساء هن الأقدر أيضاً على إقامة الجسور بين حدود الثقافات، وبطبيعة الحال لا ضمان لنجاح مثل هذا الحوار الثقافي، إذ يمكن أن تكون الحواجز الثقافية بين النساء أيضاً عامل فرقة، بيد أن هناك تمييزاً ضد النساء مقابل الرجال في جميع الدوائر الثقافية. وهذا يمتدّ من إهدار الحقوق الواسع في أفغانستان طالبان، حتى الأشكال الدقيقة في الممارسة التي يتم الآن محاولة إزالتها من خلال قوانين مساواة، في مجتمعاتنا الخاصة.

إن المصلحة في تحسين أوضاع النساء تربط إذن بينهن، حتى لو كن - تبعاً لقواعد اللعبة في ثقافتهن الخاصة - يسعين إلى أدوار مثالية متباينة. وكما أظهر مؤتمر النساء العالمي في بكين، فإن النقاش حول الفوارق يمكن أن يدور بطريقة بناءة بدون إغفال للهموم المشتركة.

إصلاح الغـرب

لقد وصفت هنا المهام المطلوب إنجازها من وجهة نظر غربية. أما أسباب ذلك فمدونة في الفصل السادس، ويستحسن هنا تكرار التحذير الذي أعلن هناك: إن الغرب لا يمتلك الوصفة التي تجيب عن تحديات العولمة، وإن التاريخ لم يصل إلى نهايته، وإن البشرية لم تعثر على نقطة السكون في النظام الغربي، إذ لن يكون الموقف الذي جاء في «فاوست» غوته: «أيتها اللحظة لا تنصرمي، فأنت جميلة جداً» هو موقف الانتصار النهائي، بل موقف الإخفاق.

إن الغرب لا يمتلك حجر الفلاسفة، بيد أن مجتمعاته المفتوحة، ونظمه السياسية، تقدم عالمياً الشروط المثلى للمضي قدماً في البحث. إن

العولمة، والنقصان النسبي في أهمية الدولة، والكثافة التي لا مثيل لها في التلاقي بين الثقافات، والتسارع المبهر في الابتكارات التقنية، وإمكانات الاتصالات على المستوى العالمي، ولكن أيضاً ضغط الهجرة، وأخطار أسلحة الدمار الشامل، والكوارث البيئية المنذرة بالخطر، كل ذلك يتطلب أجوبة وتوليفات من الأجوبة لا يمكن إيجادها إلاّ من خلال تجارب متنوعة، ويحق فقط للمجتمعات التي تستطيع تنظيم أنفسها كأنها مختبرات، والتي تحتمل التنوع وتشجعه بفعالية، أن تتوقع إيجاد طرق في المستقبل. إن هذا الانفتاح النسبي هو قوّة الغرب الحقيقية، وليس هناك أي بديل على مد البصر، بل وليس هناك أيضاً أية مجتمعات أخرى تمنح الفرد مثل هذا العرض المرتفع من الحرية والانطلاق. ينبغي النضال في سبيل إحراز هذا الانفتاح وما يتضمنه من مقدرة على تجريب حلول جديدة، وينبغي ألاّ يغلق المرء عينيه عن حقيقة أن مكتسبات الثقافة الغربية هي بدروها عرضة للخطر أيضاً في الأوقات الحالية الصعبة، وأن هناك حفاري قبور حسني النوايا جاهزين في مجتمعاتنا. يتوجب صدّ الهجوم على المجتمع المفتوح في ثلاثة اتجاهات: أولاً ضد مؤسساتنا الجامدة، وهذا يعني: الأحزاب التي تمثل مصالح المالكين، والمفاوضات الشاقة بين العمال وأصحاب العمل هي من الأمثلة الواضحة على ذلك.

وثانياً، ضد الطرف اليميني الذي يرغب في توجيه الأمور من جديد نحو الأفول الفاشستي بهدف النقاء الثقافي أو العرفي. وثالثاً، ضد التعددية الثقافية المرغوب فيها لـ «ناس الطيبين»، التي تتساهل من خلال تسامحها غير المحدود مع نفي الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت راية الديمقراطية وحقوق الإنسان حينما تضع ذلك كعباءة ثقافية فقط.

لا صراع، بل حوار بين الثقافات!

إن الاستقرار والانفتاح هما مفتاحا الشيفرة. ويأتي ضمن ذلك في المقام الأول رفع القدرة التنافسية بدون الدفع بالأعضاء الأقل حظاً إلى دور المنبوذين. ينبغي عدم إلغاء دولة الرعاية الاجتماعية ولكن ينبغي إعادة تشكيلها بكلفة مناسبة بحيث تكون أكثر فاعلية وفقاً للمتطلبات المستجدة. وهذا بالتأكيد هو المهمة الكبرى، بل الشرط الذي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل أن تتمكن المجتمعات الغربية أيضاً من أن تدرك فعلياً الدور القيادي المنوط بها هنا. وهذا ما لا يمكن إنجازه مع أنظمة يعاني فيها عدد كبير من الناس من خوف على الوجود[9]. إن الانفتاح يعني أيضاً الاختصاص الاتصالي. وحتى يمكن احتمال الآخر وتطوير الحاجة إلى فهمه والتعاطي معه، فإن الأمر يتطلب ضمان الأمن الشخصي. ويأتي من ضمن ذلك إلى جانب الأمن الاجتماعي أيضاً، الوعي بالذات، والتعامل الإيجابي مع نظام القيم الخاص. ولكن الخطاب الداخلي حول هذه المسائل في مجتمعاتنا هو أي شيء آخر عدا كونه مرضياً، فكيف يمكن إذن إدارة الخطاب الخارجي بفطنة وذكاء؟

ينبغي أن نزيد من معرفتنا بثقافات أخرى، فالمعرفة حول الإسلام، أو الهندوسية، أو البوذية تساوي صفراً من ناحية عملية. كما أن أغلب الناس لم يسمعوا بالكونفوشيوسية والشينتوية (Schinotismus) وهذا عيب فادح ؛ فقد اجتاز الغرب الحوار مع الشيوعية بنجاح، لأن كل شخص تقريباً كان يمتلك فهماً أساسياً لهذا «الآخر». إن ما ينجح في الحوار الضدي لهو هام أيضاً للحوار البنّاء: فالآخر الذي يعرف المرء عنه شيئاً يصبح أقل غرابة، والحوار يغدو أكثر سهولة. وقد تم هنا تحريك بعض الأمور في خطط التربية والتعليم بوسائل قليلة. كما أن الكنائس كذلك يمكنها إنجاز الكثير حينما تعطي الأديان العالمية الأخرى أيضاً فرصة للحديث[10].

البشر خائفون. هكذا بدأ الكتاب، ولكن الخوف هو أسوأ من يقدم النصيحة في غالب الأحيان، فأفضل تعامل مع الآخر هو الانفتاح وليس الانغلاق المحكم هو الوصفة المناسبة. إننا ـ أي المجتمعات الغربية ـ أشد قوة مما توحي به إلينا مخاوفنا، فقوتنا تثير خوف بقية العالم. ويستطيع الأكثر قوة، بدون خوف على وجودهم، أن يتجهوا نحو الأكثر ضعفاً، وهذا بالضبط ما هو مطلوب اليوم من الغرب. إنّ التطورات الكونية تقدم سبباً لنتوقع أن الأمور المشتركة بين المجتمعات تتوسع أكثر مما تتضاءل، وحيثما نبحث، فإننا سنجد شريكاً للحوار واهتماماً في التعاون.

أما إلى أين يمضي العالم في القرن الحادي والعشرين. وهل الفوراق الثقافية ستكون سبباً أقرب إلى النبذ أم إلى التعاون، فإن ذلك متوقف على تعاملنا ـ نحن الغرب ـ مع هذه الأمور. إن مسؤولية تناط هنا بالقوة القيادية أي الولايات المتحدة الأمريكية لا يملك المرء سوى الرجاء في أن يكون الأمريكيون أهلاً لها، ولكن ليست جميع الإشارات تجعل هذا الأمل قريباً. يجب أن تكون نقطة الانطلاق في وعينا لقوتنا، ولكن أيضاً في ضرورة حماية مكتسباتنا وتطويرها باعتدال من خلال الحوار مع الآخرين. أما هل سيكون القرن الحادي والعشرون دموياً مثل القرن العشرين، أو أن النزاعات العنيفة ستكون ظاهرة عارضة لنظام عالمي يقوم إلى حد بعيد على التعاون، فإن ذلك يتوقف بشكل ضئيل على التحدي «الصيني» المشتمل على اليابان أيضاً، أو على الأصولية الإسلامية، بل يتوقف علينا نحن أنفسنا بالدرجة الأولى.



إشـــارات

عالم هنتنغتون

1 Dieter Senghaas, Die fixe Idee vom Kampf der Kulturen, in: Blätter für deutsche und internationale Politik, Heft 2 / 1997, S. 215-221, S. 221.

2 Samuel Huntington, Der Kampf der Kulturen. The Clash of Civilizations.
Die Neugestaltung der Weltpolitik im 21. Jahrhundert, München / Wien 1996,S.420.

3 Huntington, Der Kampf der Kulturen, S. 387 ff.

4 Huntington, Der Kampf der Kulturen, S. 416.

5 لاحظ ديتر سينغهاز كذلك أن هنتنغتون يفرض إدراكه «على المادة الإمبيريقية»
Senghaas, Die fixe Idee vom Kampf der Kulturen, in: Blätter für deutsche und internationale Politik, Heft 2 / 1997, S.215-221.

6 هنا بعض المختارات فقط:
Richard E. Rubinstein / Jarle Cracker, Challenging Huntington, in: Foreign Policy Nr. 96, Herbst 1994, S. 113 -128; Fouad Ajami, The Summoning, in: Foreign Affairs, Jg. 72, Nr. 4, Sept. / Okt. 1993, S. 2-9; Steven Chan, Too Neat and Under-Thought a World Order: Huntington and Civilizations, in: Millenium, Jg. 26, Nr. I, 1997, S. 137-140; Christoph Bertram, Auf der Suche nach dem neuen Feind, in: Die Zeit, 6. 12. 1996, S. 3; Gregor Schollgen, ebd., 8. 18, sowie Arnulf Barings Sammelbesprechung in der Frankfurter Allgemeinen

Zeitung vom 28. 8. 1997.
7 Barbara Tuchman, Der ferne Spiegel. Das dramatische vierzehnte Jahrhun dert, München 1982.

8 Lothar Brock / Mathias Albert, Entgrenzung der Staatenwelt. Zur Analyse weltgesellschaftlicher Entwicklungstendenzen, in: Zeitschrift für Internationale Beziehungen, 2. Jg, Heft 2 / Dez. 1995, S. 259-286.
9 Ulrich Beck, Was ist Globalisierung? Irrtümer des Globalismus - Antwor-ten auf Globalisierung, Frankfurt a. M 1997
10 Immanuel Wallerstein, One World, Many Worlds, New York 1988.
11 Dieter Senghaas, Zwischen Globalisierung und Fragmentierung: Ein Beitrag zur Weltordnungsdebatte, in: Blätter für deutsche und internationale Politik Jg. 38, 1993, H. I, S. 10- 59.

نظرية عالمية سهلة

1 Karl R. Popper, Logik der Forschung, Tübingen 1969.
2 Kenneth Waltz, Theory of International Relations, New York 1979.
3 VgL. Robert O. Keohane (Hrsg.), Neorealism and Its Critics, New York 1986.
4 Thomas S. Kuhn, Die Struktur wissenschaftlicher Revolutionen, Frankfurt a. M.1973.
5 Carl Schmitt, Der Begriff des Politischen. Text von 1932 mit drei Corrolarien. Berlin 1963.
6 Sebastian Haffner, Anmerkungen zu Hitler, München 1978, S. 183 - 204.
7 العرض البعيد عن الدقة، والأكثر فخامة للقولبة الماركسية - اللينينية يوجد لدى جوزيف ستالين، حول أسس اللينينية Josef Stalin, Uber die Grundlagen des Leninismus. Vorlesungen an der Swerdlow-Universität, in: J.w. Stalin, Werke, Bd. 6, Berlin 1952, S. 62-166.
8 قارن مع التحيلات الرائعة لجون لويس جاديز John Lewis Gaddis, Strategies of Containment. A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy, New York / Oxford 1982.
9 Richard Ned Lebow / Janice Stein, We All Lost the Cold War, Princeton 1994.
10 John W. Lewis / Xue Litai, China Builds the Bomb, Stanford 1990.

11 Oleg Grinevskij, Tauwetter. Entspannung, Krisen und neue Eiszeit, Berlin 1996.

12 Leslie H. Gelb, The Irony of Vietnam: The System Worked, Washington, D.C,1979.

13 Samuel Huntington, If Not Civilizations, What?, in: Foreign Affairs, Bd. 72, H. 5, 1993, S. 186-194.

14 Jack Snyder / Robert Jervis (Hrsg.), Coping With Complexity In The International System, Boulder 1993.

15* Reinhard Meyers, Grundbegriffe, Strukturen und theoretische Perspektiven der Internationalen Beziehungen, Grundwissen Politik, Bonn 1993; Ursula Lehmkul, Theorien internationaler Politik, München 1996; John Baylis / Steve Smith (Hrsg.), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford 1991

* ليس لهذه الحاشية ما يقابلها من إشارة في المتن .وربما تكون متعلقة بالفقرة الأخيرة من الفصل الثاني ـ القسم الأول .- المترجم.

ثقافة، حضارة، دولة

1 Jürgen Habermas, Strukturwander der Öffentlichkeit. Untersuchungen zu einer Kategorie der bürgerlichen Gesellschaft, Neuwied / Berlin 3. Aufl. 1968.

2 Oswald Spengler, Der Untergang des Abendlandes. Umrisse einer Morphologie der Weltgeschichte, München 1980;

يجري بسام الطيبي ترتيباً مختلفاً، فالنظم الثقافية والممارسات التابعة لها في نظره قيم محلية، بينما تشمل الحضارات مساحات أوسع وتتناسب مع القيم العامة (هناك ثقافة مصرية ولكن حضارة إسلامية) ولا يبدو هذا التفريق واضح الحدود ولن يتم الأخذ به هنا.

Bassam Tibi, Krieg der Zivilisationen.Politik und Religion zwischen Vernunft und Fundamentalismus, Hamburg 1995.

3 المدونات هنا أكثر من أن يحيط بها حصر تقريباً، ومنها على سبيل المثال:

Arnold Toynbee, Der Gang der Weltgeschichte. Erster Band: Aufstieg und Verfall der Kulturen, Zweiter Band: Kulturen im Ubergang, Zürich 1958; Fernand Brauder, Schriften zur Geschichte I und Il, Stuttgart 1992, 1995; Matthew Melko, The Nature of Civilizations, Boston 1969.

4 Dieter Senghaas, Wohin drifter die Welt? Uber die Zukunft friedlicher Ko-existenz, Frankfurt 1994, S. 20 - 34

5 Thomas Nipperdey, Deutsche Geschichte 1866-1918, Bd. I, Arbeitswelt und Burgergeist, München 1990, v.a. Kap. Il, IX, XII; Hans-Ulrich Wehler, Deutsche Gesellschafts-Geschichte, Dritter Band, 1849-1914, München 1995.

6 Heinrich August Winkler, Weimar 1918-1933. Die Geschichte der ersten deutschen Demokratie, München 1993, Kap. 10, 11.

7 W.G. Beasley, The Rise of Modern Japan, New York 1990; Manfred Pohl, Japan, München 1991.

8 VgL. Kap. Ill, 2.

9 Anthony Giddens, The Nation-State and Violence, Cambridge 1985.

10 Yale H. Ferguson I Richard W. Mansbach, The State, Conceptual Chaos, and the Future of International Relations Theory, Boulder I London 1989.

11 John Hertz, International Politics in the Atomic Age, New York 1959; Robert Jervis, Cooperation und der Security Dilemma, World Politics, Jg. 30, Jan. 1978, S. 167-214.

12 Paul Kennedy, Aufstieg und Fall der grossen Mächte. Ökonomischer Wander und militärischer Konflikt van 1500 bis 2000, Frankfurt a. M. 1989.

13 Helmut Willke, Entzauberung des Staates. Uberlegungen zu einer gesell schaftlichen Steuerungstheorie, Konigstein 1982; ders., Ironie des Staates. Grundlinien einer Staatstheorie polyzentrischer Gesellschaft, Frankfurt a. M. 1992.

14 Ernst-Otto Czempiel, Weltpolitik im Umbruch, München 2. Aufl. 1996, Kap. Ill.

15 Niklas Luhmann, Soziale Systeme. Grundriss einer allgemeinen Theorie, Frankfurt a. M. 1984.

16 Uwe Schimank, Theorien gesellschaftlicher Differenzierung, Opladen 1996.

17 Fritz W. Scharpf, Die Handlungsfähigkeit des Staates am Ende des 20. Jahr hunderts, in: Beate Kohler-Koch (Hg.), Staat und Demokratie in Europa, Opladen 1992, S. 93-115.

18 Richard Rosecrance, The Rise of the Trading State. Commerce and Conquest in the Modern World, New York 1986.

19 Knut Kirste / Hanns W. Maull, Zivilmacht und Rollentheorie, in: Zeitschrift für Internationale Beziehungen, 3. Jg., 2/1996, S. 283-312.

20 Harald Müller, Die Chance der Kooperation. Regime in den internationalen Beziehungen, Darmstadt 1993.

21 Lothar Brock / Mathias Albert, Entgrenzung der Staatenwelt. Zur Analyse weltgesellschaftlicher Entwicklungstendenzen, in: Zeitschrift für Internationale Beziehungen, Jg. 2, 2 / 1995, S. 259-286

22 Czempiel 1996.

23 Michael Dertouzos, What Will Be: How the New World of Information Will Change Our Lives, San Francisco 1997

24 Norbert Elias, Uber den Prozess der Zivilisation. Soziogenetische und psychogenetische Untersuchungen, 2 Bde., Frankfurt a. M. 1978, 1979.

25 Housman's Peace Diary 1998 and World Peace Directory, 0.0.,1997.

26 Larry Diamond, The Globalization of Democracy: Trends, Types, Causes, and Prospects, in: Robert Slater u. a. (Hrsg.), Global Transformation and the Third World, Boulder 1992.

27 Doh Chull Shin, On the Third Wave of Democratization. A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research, in: World Politics 4ft Oct. 1994, S.135-190.

28 إن تجاهل هنتنغتون لهذا الوضع لهو أمر يدعو الى الدهشة، فقد كتب سنة 1992 عمله المرجعي حول موجة الدمقرطة والذي يشكل في محتواه نقيضاً الى حد بعيد لـ «صـراع الـثـقـافـات»، Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman 1992.

29 William A. Joseph (Hrsg.), China Briefing: The Contradictions of Change, Armonk 1997.

الأزمة الاجتماعية

1 John W. Burton (Hrsg.), Conflict: Human Needs Theory, New York 1990.

2 VgL. Bassam Tibi, Krieg der Zivilisationen. Politik und Religion zwischen Vernunft und Fundamentalismus, Hamburg 1995, Kap. 3.

3 إنني أربط هنا مع تأملات توماس ماير
Thomas Meyer, Identitäts- Wahn. Die Politisierung des kulturellen Unterschieds, Berlin 1997.

4 Roland Robertson, Globalization: Social Theory and Globale Culture, London 1992.

5 Barbara W. Tuchman, Der ferne Spiegel. Das dramatische vierzehnte Jahr hundert, München 1982.

6 Benedict Anderson, Imagined Communities: The Origin and Spread of Na tionalism, London 1983; Oxford 1993; Anthony D. Smith, National Identity, Las Vegas 1991

7 Heinrich August Winkler, Weimar 1918-1933. Die Geschichte der ersten deutschen Demokratie, München 1993.

8 Hannah Arendt, Elemente und Ursprunge totaler Herrschaft, München,3. Auflage 1986, Teil III.

9 Hartmut Elsenhans, Abhängiger Kapitalismus und bürokratische Enwick lung. Versuch über den Staat in der Dritten Welt, Frankfurt a. M. / New York 1981

10 Meyer 1997.

11 Misagh Parsa, Social Origins of the Iranian Revolution, New Brunswick 1989.

حروب ومنازعات

1 من بين المراجع التي لا يكاد يحيط بها حصر، يشار هنا الى ما يلي:
Evan Luard, War in International Society, New Haven / London 1986; Michael Howard, The Causes of Wars, 2., erw. Ausgabe, Cambridge (Mass.) 1984; Klaus-Jurgen Gantzel (Hrsg.), Kriege in der Dritten Welt. Theoretische und methodische Probleme der Kriegsursachenforschung - Fallstudien, BadenBaden 1988; Jens Siegelberg (Hrsg.), Die Kriege 1985 bis 1990: Analyse ihfer Ursachen, Münster / Hamburg 1991.

2 Huntington, Der Kampf der Kulturen, S. 44.

3 Heiderberger lnstitut für Internationale Konfliktforschung e.V, Konfliktbarometer Welt 1996, Heiderberg, Dez. 1996.

4 Ernest Gellner, Nations and Nationalism, Oxford 1993.

5 Benedict Anderson, Imagined Communities: The Origin and Spread of Nationalism, London 1983.

6 Renate Kreile, Politisierung von Ethnizität in Afrika, in: Aus Politik und Zeitgeschichte 9/1997, S. 12-18. VgL. auch Georg Elwert,

Nationalismus und Ethnizität. Ueber die Bildung von Wir-Gruppen, in: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie 41,1989, S. 443ff.

7 Ole Waever / Barry Buzan / Morten Kelstrup / Pierre Lemaitre, Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe, London 1993.

8 Friedrich Kratochwil, Norms, Rules, and Decisions. On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs, Cambridge 1989.

9 Ted Robert Gurr, Minorities at Risk, A Global View of Ethnopolitical Con flicts, Washington, D.c., 1993, S. 3f.

10 Ted Robert Gurr / Barbara Harff, Ethnic Conflict in World Politics, Boulder, CoL, 1994, S. 25.

11 VgL. Johann Georg Reifssmueller, Die bosnische Tragödie, Stuttgart 1993.

12 Claudia Schmid, Der Israel-Palästina-Konflikt und die Bedeutung des Vorderen Orients als sicherheitspolitische Region nach dem Ost-West-Konflikt, Baden-Baden 1993.

13 Colette Braeckmann, Terreur africaine: Burundi, Ruanda, Zaire, les racines de la violence, Paris 1996.

14 Renate Kreile, Politisierung von Ethnizität in Afrika, in: Aus Politik und Zeitgeschichte 9 / 1997, S. 16.

15 Glynne Evans, Responding to Crises in the African Great Lakes, London, IISS, Aderphi Paper 3:1:1, 1997

16 VgL. Sumit Ganguly, Kashmir: Between War and Peace, Cambridge 1997.

17 Raju G. C. Thomas, South Asian Security in the 1990S: The prospects of war and peace in South Asia, London 1993.

من نحن

1 Francis Fukuyama, Das Ende der Geschichte: Wo stehen wir? München1992.

2 Hans-Peter Martin / Harald Schuhmann, Die Globalisierungsfalle: Der An griff auf Demokratie und Wohlstand, Reinbek 1996.

3 Bassam Tibi, Im Schatten Allahs. Der Islam und die Menschenrechte,

München / Zürich 1994, Kap. 6, S. 337-351.
4 Bassam Tibi, Krieg der Zivilisationen. Politik und Religion zwischen Vernunft und Fundamentalismus, Hamburg 1995, Kap. :1..
5 Z. B. Bassam Tibi, Das arabische Staatensystem. Ein regionales Subsystem der Weltpolitik, Mannheim u. a. 1996, Kap. 1; Ders. Krieg der Zivilisationen. Politik und Religion zwischen Vernunft und Fundamentalismus, Hamburg 1995, S. 67-74
6 Thomas Nipperdey, Deutsche Geschichte 1800-1866. Bürgerwelt und starke Staat, München 4. Aufl. 1987; ders., Deutsche Geschichte 1866-1918, Bd. I. Machtstaat vor der Demokratie, München 1993, Kap. :1.
7 Volker Press, Kriege und Krisen. Deutschland 1600-1715, München 199:1.
8 William H.McNeill, The Pursuit of Power. Technology, Armed Force, and Society Since AD. :1000, Chicago 1982.
9 VgL. Damian Thompson, Das Ende der Zeiten, Hildesheim 1997 sowie Claus Leggewie, America first? Der Fall einer konservativen Revolution, Frankfurt 1997
10 Francois Füret / Denis Richet, Die Französische Revolution, Frankfurt a. M. 1989, Kap, 7
11 Jack Snyder, Myths of Empire. Domestic Politics and International Ambition. Ithaca / London 1991; Barbare W. Tuchman, Der stolze Turm. Ein Portrait der Welt vor dem Ersten Weltkrieg 1890-1914, München 1962.
12 Marc Bosche, L'invisible "colonialisation" japonaise. in: Le Monde Diplomatique, Nov. 1996, S. 25.
13 Gebhard Schweigler, Die Atlantische Gemeinschaft: Schicksal, Sicherheit und Werte, Ebenhausen 1997; Werner Weidenfeld, Kulturbruch mit Amerika? Das Ende transatlantischer Selbstverst?ndlichkeit, Gütersloh 1997
14 Claus Leggewie, America first? Der Fall einer konservativen Revolution, Frankfurt 1997 Einleitung, Kap. 1 und 2.
15 Richard Pells, Not Like Us: How Europeans Have Loved, Hated, and Transformed American Culture Since World War II, New York 1997
16 Thomas Eckardt, Arm in Deutschland. Eine sozialpolitische Bes-

tandsaufnahme, München 1996.

17 Claus Leggewie, America first. Der Fall einer konservativen Revolution, Frankfurt 1997, Kap. 5 und 7

18 Harald Müller, Die Chance der Kooperation. Regime in den internationalen Beziehungen. Darmstadt 1993.

19 C. John Ikenberry, The Myth of Post-Cold War Chaos, in: Foreign Affairs, Jg. 75, Nr. 2, Mai / Juni 1996, S. 79-91.

20 Ronald Inglehart, Culture Shift in Advanced Industrial Societies, Princeton 1990; Wilhelm Burklin / Markus Klein / Achim RufS, Postmaterieller oder anthropozentrischer Wertewander? Eine Erwiderung auf Ronald Inglehart und Hans-Dieter Klingemann, in: Politische Vierteljahresschrift, Septemberl996, S. 517-553.

21 Peter M. Haas (Hrsg.), Knowledge, Power, and International Policy Coordi nation, (in: International Organization, Jg. 46, Nr. I, Cambridge, Mass., 1992.

22 Jean-Marie Guehenno, Das Ende der Demokratie, Stuttgart 1995.

23 VgL. die Beitrage von Bassam Tibi und Dieter Oberndörfer in: Aus Politik und Zeitgeschichte, B 52-53, 1996.

الخطر الأصفر

1 Werner Draguhn (Hrsg.), Asiens Schwellenländer: Dritte Weltwirtschaftsregion? Hamburg 1991; Adolf Kimmel (Hrsg.), Vor dem pazifischen Jahrhundert? Baden- Baden 1996.

2 VgL. Paul Dibb, Towards a New Balance of Power in Asia, Oxford, Aderphi Paper 295, 1995, S. 51; Mark J. Valencia, China and the South China Sea Disputes, Oxford, Aderphi Paper 298, 1995.

3 W.G. Beasley, The Rise of Modern Japan, New York 1990, Kapitel15.

4 Bernhard May, Japan in der Krise? Ökonomische und politische Umwiilzungen in Japan als Herausforderung für die Triade, Bonn 1996.

5 Shalendra D. Sharma, India's Economic Liberalization: The Elephant Comes of Age, in: Current History, Dez. 1996, S. 414-418.

6 Gyanendra Pandey (Hrsg.), Hindus and Others: The Question of Identity in India Today. India, Viking 1993.

7 Santosh C. Saha, Religious Revivalism among the Hindus in India: Ideologies of fundamentalist movements in recent decades, in: Indian Journal of Asian Affairs, Jg. 8/9, Nr. 1 / 2,1995/96, S. 35-54.

8 Shekhar Gupta, India Redefines its Role, London, Aderphi Papers 293, 1995.

9 Harry Harding, Chinas Second Revolution. Reform After Mao, Washington, D.c., Brookings 1987.

10 Kay Moller, Was treibt Chinas Aussenpolitik? Motive und Methoden, Ebenhausen 1997; noch pessimistischer: Richard Bernstein / Ross Munro, The Coming Conflict with China, New York 1997

11 John J. Schulz, The People's Liberation Army and Chinese Power: More Smoke than Fire?, Boston, Boston University Occasional Paper Nr. 1, 1997.

12 Douglas T. Stuart / William T. Tow, A US Strategy for the Asia-Pacific, London, Aderphi Paper 299, 1995.

13 International Herald Tribune, 3. 10. 1996, S. 78; 6. 1. 1997, S. 6.

14 Susanne Feske, ASEAN: Ein Moderl für regionale Sicherheit, Baden-Baden 1991.

15 Alison Broinowsky (Hrsg.), Understanding ASEAN, London u.a. 1982.

16 Susanne Nicolette Klein, Barbara Dreis, Regionalismus und Kooperation imSudostasien der ASEAN, in: Manfred Mols / Manfred Wilhelmy von Wolff, Gernan Gutierrez (Hrsg.), Regionalismus und Kooperation in Lateinamerika und Südostasien. Ein politikwissenschaftlicher Vergleich, Münster 1993, S. 87-153, hier S. 105-109.

17 Michael Leifer, The ASEAN Regional Forum, London, Aderphi Paper 302, 1996.

18 Kay Möller, Sicherheitspartner China? Die Beteiligung der Volksrepublik China an vertrauens- und sicherheitsbildenden Massnahmen nach dem Ende des Kalten Krieges, Baden-Baden 1997.

19 Xuewu Gu, Ketteneffekte der Modernisierungsumbrüche in China, in: Welttrends Nr. 12, Herbst 1996, S. 81-95; Christopher Lingle, The Rise and Decline of the Asian Century: False Starts on the Path to Global Millenium, Brookfield, Ashgate 1997.

20 Mithia Alagappa (Hrsg.), Political Legitimacy in Southeast Asia. The

Quest for Moral Authority, Stanford 1996.

21 June Teufel Dryer, China's Political System: Modernization and Tradition, Needham, Mass. 1996.

22 Jeffrey A. Winters, Uncertainty in Suharto's Indonesia, Current History, Dezember 1996, S. 428-431.

23 Sebastian Heilmann, Das politische System der Volksrepublik China im Wander, Hamburg 1996.

24 Charles A. Thayer, Beyond Indochina, London, Aderphi Paper 297, 1995.

25 Jürgen Rüland, Keine Chance für Demokratie in Asien? in: Welttrends, N r. 12, Herbst 1996, S. 53-80; Rainald Simon, Der chinesische Gulag. Lager, Gefängnisse, staatliche Repression und politische Opposition, Reinbek 1996.

26 Rüdiger Machetzki, Ostasiens Herausforderung, in: Karl Kaiser / Hanns W. Maull (Hrsg.), Deutschlands neue Aussenpolitik. Band 2: Herausforderungen, München, Oldenbourg 1995, S. 81-102.

27 Gunter Schubert, China und die Menschenrechte. Zu den Möglichkeiten und Grenzeneines kritischen Dialogs, in KAS Auslandsinformationen 4/1997- S. 50-63.

28 Masakazu Yamazaki, Asia, a Civilization in the Making, in: Foreign Affairs, Jg. 75, Nr. 4, Juli / August 1996, S. 106-118.

29 Tanja Stelzer, Universalität versus Partikularität der Menschenrechtedie Debatte über "asiatische Werte", Magisterarbeit, Frankfurt a. M. 1997 S. 65 ff.

30 Yamazaki, S. 112 /3.

31 Liu Binyan, Civilization Grafting. No Culture is an Island, in: Foreign Affairs, Jg. 72, Nr. 4, Sept. / Okt 1993, S. 19ff.

32 Gurr / Harff 1994, S. 53-65.

33 David I. Hitchcock, Asian Values and the United States: How Much Conflict, Washington, D.e., Center for Strategic and International Studies, 1994; Alan Dupont, Is There an "Asian Way"?, in: Survival, Jg. 38, Nr. 2, Summer 1996, S. 13 - 34; Stelzer 1997- a. a. 0., S. 98 ff.

34 Dieter Senghaas, Geokultur: Wirklichkeit oder Fiktion? Drei Abhandlungen zur Debatte über den "Zusammenprall der Zivilisationen", in: IIS-Arbeitspapier Nr. 1 / 96, Bremen 1996, Teil4.

35 Gregor Paul, Die traditionelle chinesische Philosophie: Eine chine-

sische Grundlage universaler Menschenrechte, in KAS-Informatio-nen 7/1997S.4-17

الأتراك على مشارف فيينّا

1 Zum folgenden VgL. Ulrich Haarmann (Hrsg.), Geschichte der arabischen Welt, München 1987- Kap. VIII-X.

2 Udo Steinbach, Die Türkei im 20. Jahrhundert, Schwieriger Partner Europas, Bergisch Gladbach 1996.

3 Paul Sa]em, Bitter Legacy. Ideology and Politics in the Arab World, Syra-cuse 1994, Kap. 2.

4 Zum folgenden VgL. Andreas Meier, Der politische Auftrag des Islam, Programme und Kritik zwischen Fundamentalismus und Reformen. Original srimmen aus der islamischen Welt, Wupper-tal1994.

5 Salem 1994, S. 121.

6 Bassam Tibi, Die Krise des modernen Islams. Eine vorindustrielle Kultur im wissenschaftlich-technischen Zeitalter, Frankfurt a. M., 2. Aufl. 199:1.

7 Fred Halliday, Islam and the Myth of Confrontation. Religion and Politics in the Middle East. London / New York 1996, Kap. 4 u. 5; Fatema Mernissi, Die Angst vor der Moderne. Frauen und Männer zwischen Islam und Demokratie, Hamburg / Zürich 1992.

8 في نقاش مع الجمهور في 16-12-1996 ووجه هنتنغتون بالعناصر البدائية في النظم السياسية والقانونية التي تقف عائقاً في طريق العقلنة المطلوبة لتدبّر شؤون الوجود الحديثة في العربية السعودية؛ في الأسبوع السابق على ذلك كانت إحدى المحاكم السعودية قد حكمت بالإعدام على رجل بتهمة «الشعوذة»، وقد ردّ هنتنغتون على الهجوم بقوله إن البنايات الحديثة العديدة في الرياض قد أثارت انطباعه.

9 قارن مع التحليلات الممتازة لعزيز العظمة Aziz Al-Azmeh, Die Islamisierung des Islam. Imaginare Welten einer politischen Theologie, Frankfurt a. M./ New York 1996.

10 Volker Nienhaus, Zwischen Idealwelt und Weltwirtschaft. Islamische Ökonomie, in: Kai Hafez (Hrsg.), Der Islam und der Westen. Anstiftung zum Dialog, Frankfurt a. M. 1997, S. 94-108.

11 Dazu ausführlich Bassam Tibi, Im Schatten Allahs, Der Islam und die Menschenrechte, München / Zürich 1994.

12 Al-Azmeh 1996, S. 85.

13 Ibrahim A. Karawan, The Islamist Impasse, London, IISS, Aderphi Paper 314, S. 25f.

14 Arnold Hottinger, Islamischer Fundamentalismus, Paderborn u. a. 1993, Teil III; Oliver Roy, The Failure of Political Islam, Cambridge, Mass. 1994.

15 Birgit Cerha, Ausweg aus den Rollenkonflikten, in: Der Uberblick 4/ 1996, S.32-36.

16 Fatema Mernissi, Die Angst vor der Moderne. Frauen und Männer zwischen Islam und Demokratie, Hamburg / Zürich 1992, S. 223; Aladeh Khan, Des femmes islamistes contre le clerge, Le Monde Diplomatique, Nov. 1996, S. 8; Azuadeh Kian-Thiebaut, La revolution iranienne a l'heure des reformes, Le Monde Diplomatique, Jan. 1998, S. 20f.

17 Salem 1994, S. 273-276.

18 Eric Rouleau. Les impasses des mouvements islamistes in Egypte, Le Monde Diplomatique, Jan. 1998, S. 22 f.

19 Bassam Tibi, Das arabische Staatensystem. Ein regionales Subsystem der Weltpolitik, Mannheim u. a. 1996.

20 Theodor Hanf, Zwischen arabischem Nationalismus und Islamismus. Soziale und politische Krisen im Nahen Osten, in: Jürgen Schwarz (Hrsg.), Der politische Islam, Paderborn u. a. 1993, S. 155-175.

21 Türkei, Nigeria, Aegypten, Iran, Pakistan, Bangladesch, Malaysia, Indone Slen.

22 Dale F. Eickelman / James Piscatori, Muslim Politics, Prince ton 1996, S. 138-155.

23 VgL. die Beiträge van Gudrun Krämer und Udo Steinbach in Hafez: 1997 so wie Tibi 1994.

قوة نووية متداعية

1 Wolfgang Leonhard, Die Reform entlasst ihre Vater. Der steinige Weg zum modern en Russland, Stuttgart 1994, S. 270-299.

2 Eberhard Schneider, Föderalismus in Russland: Kompetenzabgrenzungsver trage und Gouverneurswahlen. Köln, Berichte des Bundesinstituts für ostwissenschaftliche Studien 21 / 1997

3 Boris I. Makarenko: Russland nach den Wahlen: Reform oder Restauration?, in: Hans-Joachim Spanger (Hrsg.), Ruf5land und der Westen: Van der "strategischen Partnerschaft" zur "Strategie der Partnerschaft", Frankfurt a. M. / New York 1998.

4 Igor M. Bunin, Agenten der Modernisierung in Russland - Die neue Elite in Wirtschaft und Politik, in: ebenda.

5 Hans-Hermann Höhmann, Wirtschaftslage und Stand der ökonomischen System transformation in Russland, in: Aus Politik und Zeitgeschichte 30-31/ 1997, S. 13-22.

6 Kimmo Käkkinen, Moral Crisis or Immoral Society? Russian Values after the Collapse of Communism, Berichte des Bundesinstituts für ostwissen schaftliche und internationale Studien, Köln, 1997, S. 26-29.

7 Ebd., S. 15-25.

8 Roger E. Kanet / Alexander V. Kozhemiakin (Hrsg.), The Foreign Policy of the Russian Federation, Houndmills, Basingstoke 1997; Neil Malcolm et aI. Internal Factors in Russian Foreign Policy, New York 1996.

9 Vladimir Baranovsky (Hrsg.), Russia and Europe. The Emerging Security Agenda, Oxford 1997

10 Andrew Wilson, Ukrainian Nationalism in the 199OS: A Minority Faith, New York 1997.

11 أدين بهذه الإشارة لزميلتي ريكسانة ديداشدي.

مناطق الأطراف في السياسة الدولية

1 VgL. Rolf Hofmeier / Volker Matthies (Hrsg.), Vergessene Kriege in Afrika, Göttingen 1992.

2 Renate Kreile, Politisierung von Ethnizität in Afrika, in: Aus Politik und Zeitgeschichte 9 / 1997- S. 12-18.

3 VgL. Guy Martin, Francophone Africa in the Context of Franco-African Relations, in Harbeson / Rothschild, S. 147-162; Raymond W. Copson, Africa's Wars and Prospects for Peace, Armonk, New York / London 1994; David Thoup, The Colonial Legacy, in: Oliver Fürley, Conflict in Africa, London / New York 1995,237-272.

4 Jean-Fran_ois Bayart, L'Etat en Afrique. La politique du ventre,

Paris 1989.

5 Copson, Kap. 3; Christopher Clapham, Africa and the International System. The Politics of State Survival, Cambridge 1996.

6 Thomas M. Callaghy, Africa and the World Political Economy: Still Caught Between a Rock and a Hard Place, in: John W. Harbeson / Donald Rothschild (Hrsg.), Africa in World Politics. Post-Cold War Challenges, Boulder 1995, S. 41-68.

7 Clapham, 1996 Kap. 7

8 Clapham, 1996 Kap. 8.

9 Gerard Brunier, Somaliland, le pays qui n'existe pas, Le Monde Diplomatique, Oct. 1997- S. 18.

10 Hermann J. Cohen, Political and Military Security, in: Harbeson / Rothschild, S. 278-294.

11 Paul Richards, Rebellion in Liberia and Sierra Leone: A Crisis of Youth, in: Fürley 1995, S. 134-171; William Reno, Welthander, Warlords und die Wiederfindung des afrikanischen Staates, in: Welttrends Nr. 14, Frühjahr 1997- S. 3-30; Werner Korte, Prozesse des Staatszerfalls in Liberia, ebd., S. 55-80.

12 Richard Joseph, Nigeria: Inside the Dismal Tunnel, in: Current History, Mai 1996, S. 193-200.

13 Hierzu John W. Harbeson, Post-Cold War Politics in the Horn of Africa: The Quest for Political Identity Identified, in: Harbeson / Rothschild, S. 127-146; Christopher Clapham, The Horn of Africa: A Conflict Zone, in: Furley 1995, S. 72-92.

14 Michael Maren, Somalia: Whose Failure? Current History, Mai 1996, S.201-205.

15 Winrich Kühne, Schadensbegrenzung in der Krisenregion Ost- und Zentralafrika, in: Der Uberblick, 1 /1996, S. 88-94.

16 VgL. die Aufsätze von Ben Schiff und Virginia Cortin Knight in: Current History, Mai 1996, S. 216 - 227 sowie von Harvey Glickman und Antoinette Handley / Jeffrey Herbst in: Current History, Mai 1997- S. 217-225.

17 VgL. Carol Lancaster, The Lagos Three: Economic Regionalism in Sub-Saharan Africa, in: Harbeson / Rothschild, S. 189-208.

18 Clapham, Kap. 5.

19 G. Pope Atkins, Latin America in the International Political System,

Boulder u. a., Westview 1995/ Kapitel 2.

20 VgL. Hans-Jürgen Puhle, Unabhängigkeit, Staatenbildung und gesellschaftliche Entwicklung in Nordund Südamerika, in: Detlef Junker, Dieter Nohlent Hartmut Sangmeister, Lateinamerika am Ende des 20. Jahrhunderts, München 1994, S. 27-48.

21 Carl Kaysen / Robert A. Pastor / Laura W. Reed, Collective Responses to Regional Problems: The Case of Latin America and the Caribbean. A Collection of Essays from a Project of the American Academy of Arts and Sciences, Cambridge, Mass., AAAS 1994

22 VgL. die Beitrage von Hartmut Sangmeister, Bernhard Thibaut und Klaus E?er in: Junker u. a., 1994 sowie Albert Berry (Hrsg.), Poverty, Economic Reform, and Income Distribution in America, Boulder 1991

23 VgL. Lateinamerika- Jahrbuch 1996/ S. 9-91.

24 John Peeler, Building Democracy in Latin America, Boulder 1998.

25 VgL. Manfred Mols / Manfred Wilhelmy von Wolff / Hernan Gutierrez, Regionalismus und Kooperation in Lateinamerika und Südostasien. Ein politikwissenschaftlicher Vergleich. Munster 1993; auch Lateinamerika-Jahrbuch 1996/ S. 142ff.

معالم تطور السياسة الدولية

1 Christopher Lingle, The Rise and Decline of the Asian Century: False Startson the Path to Global Millenium, Brookfield 1991

2 Jennifer Anderson, The Limits of Sino-Russian Strategic Partnership, London, Aderphi Paper 315, 1991

3 International Herald Tribune, 21 6. 1997, S. 1.

4 Waiter Laqueur, Neue Waffen in falschen Händen. Der Terrorismus der Zukunft, in: Internationale Politik, Januar 1996, S. 19-22, hier S. 21.

5 VgL. die nüchterne Analyse von Karl-Heinz Kamp, Nuklearterrorismus hysterische Sorge oder rea le Gefahr?, Aussenpolitik HI / 1995, S. 211- 219.

6 US Congress, Office of Technology Assessment, Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction, Washington, D.e. 1993, S. 113ff.

7 Henry A. Kissinger, Die Vernunft der Nationen: Ober das Wesen der Aussenpolitik Berlin 1994; Zbigniew Brzezinski, Out of Control: global Turmoil on the Eve of the 21st Century, New York 1993; Paul Kennedy, In Vorbereitung auf das 21. Jahrhundert, Frankfurt a. M. 1993.

ما العمل؟

1 Ernst-Otto Czempiel, Die Reform der UNO. Möglichkeiten und Missverständnisse, München 1994; Volker Rittberger / Martin Mogler / Bernhard Zangl, Vereinte Nationen und Weltordnung: Beiträge zur Zivilisierung der internationalen Politik?, Opladen 1991

2 International Herald Tribune, 13. 8. 1997, S. 1, 6.

3 Moshe Zimmermann, Wende in Israel. Zwischen Nation und Religion, Berlin 1996.

4 International Herald Tribune, 10. 12. 1997, S. 1, 10.

5 Bassam Tibi, Im Schatten Allahs. Der Islam und die Menschenrechte, München / Zürich 1994, Kap. 12.

6 Wilhelm Heitmeyer u. a., Desintegration und Islamischer Fundamentalismus.Ube Lebenssituation, Alltagserfahrungen und ihre Verarbeitungsformen bei türkischen Jugendlichen in Deutschland, in: Aus Politik und Zeitgeschichte, B 7-8/98, S. 17-31

7 Georgina Waylen, Gender in Third World Politics, Boulder 1996.

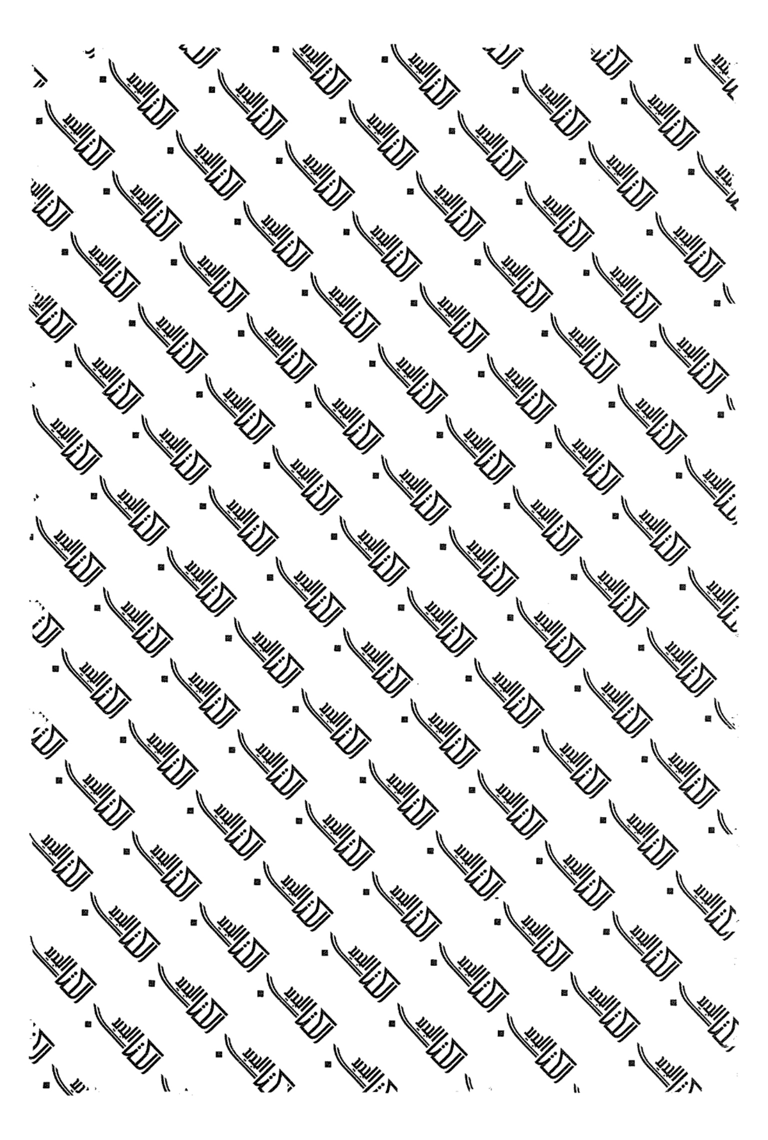
8 Muhammad Yunus / Alan Jolis, Vers un monde sans pauvrete, Paris 1991

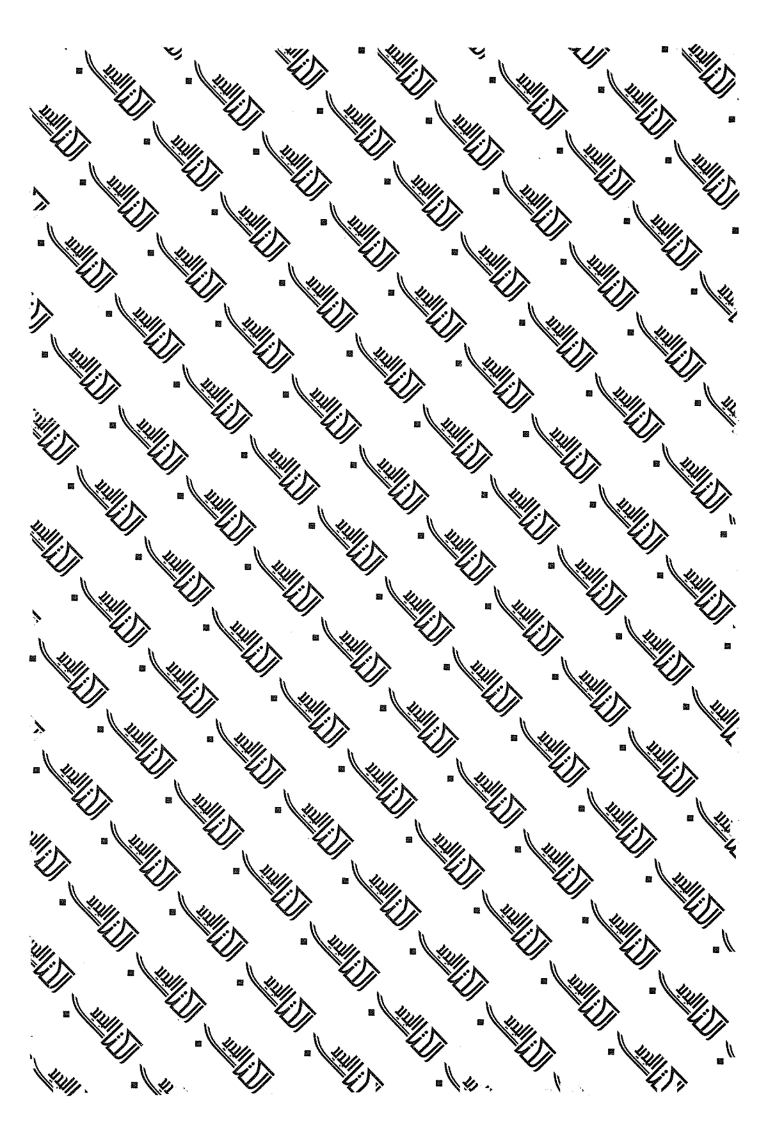
9 VgL. die Ideen hierzu in Anthony Giddens, Jenseits van Links und Rechts, Frankfurt 1997 und Ulrich Beck, Was ist Globalisierung? Irrtumer des Globalismus - Anworten auf Globalisierung, Frankfurt 1997 Vierter Teil.

10 Z. B. Hans Küng, Weltethos der Religionen gegen Hass und Gewalt, in: Norbert Sommer (Hrsg.), Uberall Hass, Krisen, Kriege, Gewalt - Gründe und Auswege, Berlin 1994, S. 400- 407.



المحتويات






Bibliotheca Alexandrina
0706780